سلسلة الرشد للرسائل الجامعية (١٤٤)

منهج الكوفيين في الصرف

الجزء الثاني

الدكتور
مؤمن بن صبري غنام

مكتبة الرشد
ناشرون

سلسلة الرشد للرسائل الجامعية (٢)

منهج الكوفيين في الصرف

الجزء الثاني

الدكتور
مؤمن بن صبري غنام



ح مكتبة الرشد، ١٤٢٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

غنام، مؤمن صبري

منهج الكوفيين في الصرف. / مؤمن صبري غنام. ـ الرياض، ١٤٢٥هـ - جزءان

٥٢٤ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: X-٤٢٤-٠١-٩٩٦٠ (ج ٢)

١- اللغة العربية - الصرف أ - العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٥/٦٧٥٣

ردمك: X-٤٢٤-٠١-٩٩٦٠ رقم الإيداع: ١٤٢٥/٦٧٥٣

الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م

مكتبة الرشد ـ ناشرون

المملكة العربية السعودية ـ الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب.: ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ ـ هاتف: ٤٥٩٣٤٥١ ـ فاكس: ٤٥٧٣٣٨١

E-mail: alrushd@alrushdryh.com

Website: www.rushd.com

★ فرع طريق الملك فهد : الرياض ـ ت: ٢٠٥١٥٠٠ ـ ف: ٢٠٥٢٣٠١

★ فرع مكة المكرمة: ت: ٥٥٨٥٤٠١ ـ ف: ٥٥٨٣٥٠٦

★ فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري ـ ت: ٨٣٤٠٦٠٠ ـ ف: ٨٣٨٣٤٢٧

★ فرع جدة: ميدان الطائرة ـ ت: ٦٧٧٦٣٣١ ـ ف: ٦٧٧٦٣٥٤

★ فرع القصيم: بريدة ـ طريق المدينة ـ ت: ٣٢٤٢٢١٤ ـ ف: ٣٢٤١٣٥٨

★ فرع أبها: شارع الملك فيصل ـ تلفاكس: ٢٣١٧٣٠٧

★ فرع الدمام: شارع الخزان ـ ت: ٨١٥٠٥٦٦ ـ ف: ٨٤١٨٤٧٣

وكلاؤنا في الخارج

★ القاهرة: مكتبة الرشد ـ ت: ٢٧٤٤٦٠٥

★ بيروت: دار ابن حزم ـ ت: ٧٠١٩٧٤

★ المغرب: الدار البيضاء ـ وراقة التوفيق ـ ت: ٣٠٣١٦٢ ـ ف: ٣٠٣١٦٧

★ اليمن: صنعاء ـ دار الآثار ـ ت: ٦٠٣٧٥٦

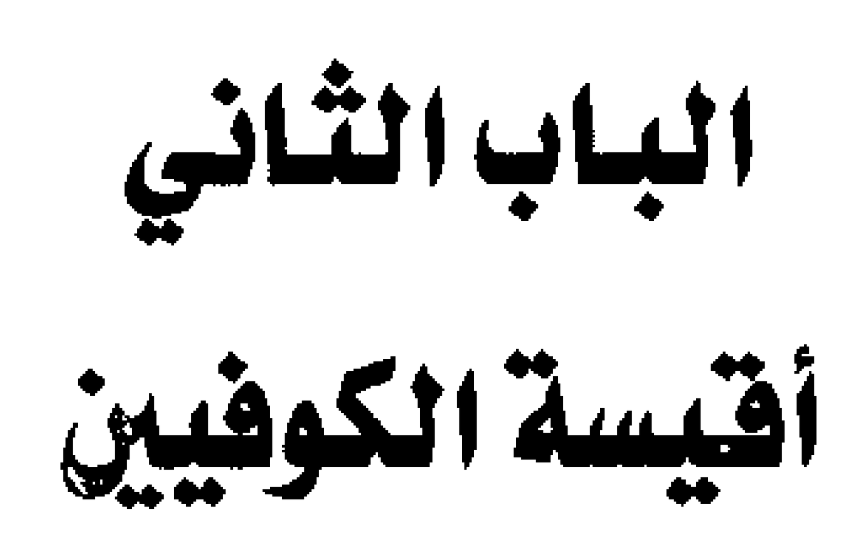
★ الأردن: عمان ـ الدار الأثرية ـ ت: ٦٥٨٤٠٩٢ ـ جوال: ٧٩٦٨٤١٢٢١

★ البحرين: مكتبة الغرباء ـ ت: ٩٥٧٨٢٣ ـ ٩٤٥٧٣٣

★ الإمارات: مكتبة دبي للتوزيع ـ ت: ٤٣٣٣٩٩٩٨ ـ ف: ٤٣٣٣٧٨٠٠

★ سوريا: دار البشائر ـ ت: ٢٣١٦٦٦٨

★ قطر: مكتبة ابن القيم ـ ت: ٤٨٦٣٥٣٣



وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أقيستهم في المصادر والمشتقات.

الفصل الثاني: أقيستهم في التَّثْنِية، والجمع، والتصغير، والنسب.

الفصل الثالث: أقيستهم في الإدغام، والإمالة، والوقف.

الباب الثاني

أقيسة الكوفيين

يجدرُ بنا قبل أنْ نعرضَ لأقيسة الكوفيين في التصريف أنْ نقف على تعريف القياس، وأركانه، وأنواعه بإيجاز.

فالقياس في اللغة التقدير، وقاسَ الشيءَ يقيسُه قَيْسًا وقِياسًا، واقْتاسه، إذا قَدَّرَه [1]، ويُقال: قِستُ النعل بالنعل، إذا قَدَّرته وسَوَّيته[2].

وفي الاصطلاح: هو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره[3]، وقيل: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[4]، وقد نقل أبو البركات الأنباري مجموعةً من التعريفات المتقاربة للقياس، فقال: «تَقْديرُ الفَرْعِ بحكم الأصل، وقيل: هو حملُ فَرْعٍ على أصله بعِلَّة، وإجراءُ حُكم الأصل على الفرع. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع. وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع. وهذه الحدود كلها متقاربة»[5].

وقد ناقش د. عبدالعزيز الربيعة في كتابه أدلة التشريع[6] عشرة تعريفات للقياس، ثم ذكر أنّ أسلم ما قيل في ذلك هو ما ذكره أبو الحسن الآمدي: «إنّه عبارة عن الاستواء بين الفَرْعِ والأصلِ في العِلة المستنبطةِ من حكم الأصل»[7].

---

(١) اللسان (قيس).

(٢) التعريفات ١٨١.

(٣) التعريفات ١٨١.

(٤) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥، وينظر: الاقتراح ٢١٤.

(٥) لُمع الأدلة ٩٣.

(٦) أدلة التشريع المختلف فيها ١٠-١٥.

(٧) الإحكام في أصول الأحكام ٣/٩، وينظر: أدلة التشريع ١٥.

وللقياس أربعة أركان، أجملها أبو البركات، وهي: أصلٌ، وفرعٌ، وعلةٌ، وحُكمٌ، ومثل لها برفع نائب الفاعل قياسًا على الفاعل، فنقول: هو اسمٌ أُسند الفعل إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل. فالأصل: هو الفاعل، والفرع: هو ما لم يُسم فاعله، والعِلة الجامعة هي الإسناد، والحكم: هو الرفع»(١).

وقد تحدث السيوطي في الاقتراح بشيء من التفصيل عن كل ركن من أركان القياس، وأنا أوجز عنه هنا بما يناسب المقام.

فمن شرط المقيس عليه الذي هو الأصل: ألا يكون شاذًّا خارجًا عن سَنن القياس، فلا يجوز القياس على تصحيح عين (استَحْوَذ، واستَصْوَبَ، واستَنْوَقَ) (٢).

ولا يُقاس على الشاذ نُطقًا، كما سبق، ولا تركًا، فقد تركت العرب بعض الصيغ فلم تستعملها كماضي يذر ويدع، فنترك ما تركوا، ولا نمتنع من نظيره قياسًا عليه، قال ابن جني: «إذا كان الشيء شاذًّا في السماع، مطردًا في القياس تحامَيتَ ما تَحامَتِ العربُ من ذلك، وجَريت في نظيره على الواجب في أمثاله»(٣).

ولا يُشترط في المقيس عليه الكثرة، فقد يُقاسُ على القليل لموافقته القياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته القياس، كقياسهم في النسب إلى (شَنُوءَة): شَنَئِيّ، فقالوا في رَكُوبة، وحَلُوبة، وقَتُوبة: رَكَبِيّ، وحَلَبِيّ، وقَتَبِيّ. فقاسوا هذه الكلمات وغيرها كثير على كلمة واحدة، وهي (شَنَئِيّ)، ولكنها جميع ما جاء عن العرب، كما قال أبو الحسن الأخفش(٤).

---

(١) نفسه، وينظر: الاقتراح ٢١٧.

(٢) الاقتراح ٢٢٠.

(٣) الخصائص ١/٩٩، وينظر: الاقتراح ٢٢٣.

(٤) الخصائص ١/١١٥-١١٦، وينظر الاقتراح ٢٢٤.

أما الكثير الذي لا يُقاس عليه، فنحو: ثَقيف، وقُرَيش، وسُلَيم، فقالوا في النسب: ثَقَفِيّ،وقُرَشِيّ، وسُلَمِيّ، فهذا أكثر من (شَنَئِيّ)، ومع ذلك لم يقيسوا عليه، فلا يُقال في سَعيد، وكريم: سَعَدِيّ ولا كَرَمِيّ؛ لأنه لم يكن هو على قياس[1].

أما المَقِيس، فـ (ما قِيسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب) كما قال الخليل وسيبويه، وتبعهما العلماء من بعدهما كأبي بكر ابن السراج، وأبي علي، وابن جني[2].

أما الحكمُ، فينبغي أن يكون القياس على حكم ثبت استعماله عن العرب، مع جواز القياس على ما ثبت بالاستنباط[3].

و العِلَّةُ صنفان: عِلَّةٌ تَطَّرُدُ كلامَ العرب، وتَنْساق إلى قانون لُغَتهم.

وعِلّةٌ تُظْهِرُ حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاهم. وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشد تداولاً[4].

وأكثر العلل مبني على الإيجاب به، كنصب الفضلة ورفع العمدة، وجر المضاف إليه، وغير ذلك، وعلى هذا مفاد كلام العرب.

وهناك ضربٌ يسمَّى علة، وهو في الحقيقة سبب، إذ مبناه على الجواز كأسباب الإمالة، فإنها على الجواز لا على الوجوب، وكعلة قلب واو (وُقِّتَتْ) همزة إذا انضمت ضمًّا لازمًا، فيجوز قلبها وعدمه، وكذا كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر. وهذا فرقُ ما بين العلة والسبب[5].

---

(١) الخصائص ١/١١٦، والاقتراح ٢٢٤.

(٢) المنصف ١/١٨٠، والخصائص ١/١١٤، ٣٥٧، والاقتراح ٢٣٦-٢٣٨.

(٣) الاقتراح ٢٤٠، وينظر: الخصائص ١/١٨٦ باب الاعتلال لهم بأفعالهم.

(٤) الاقتراح ٢٤٨.

(٥) الاقتراح ٢٥٤.

وأشار السيوطي إلى أن العلة قد تكون بسيطة، وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالتعليل بالاستثقال، والجوار، والمشابهة، ونحو ذلك.

وقد تكون العلة مركبة من عدة أوصاف، اثنين فأكثر، كتعليل قلب واو (ميزان) بوقوع الواو ساكنة بعد كسرة[1].

والقياس في العربية مشابه للقياس في أصول الفقه، ومستمد منه؛ لأن أصول الفقه هو السابق[2]، يقول الإمام أبو الثناء الماتُريدي في تعريف القياس عند الأصوليين: «وحَدُّه المعتمد: إبانة مثل حُكم أَحَدِ المذكورين بمثل علته في الآخر»[3]. ويرى الآمدي أنّ العبارة الجامعة المانعة في حد القياس هي: «الاستواء بين الفَرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل»[4].

وعلى ذلك: فإنّ القياس: «لا يُثْبِتُ حُكمًا جديدًا مستقلاً بذاته للحادثة المستجدة أو الفرع، وإنما يكشف عن حكم كان قد ثبت بالنص للأصل المقيس عليه؛ لأن العلة التي نِيْطَ بها حكمُ الأصل موجودة في الفَرع فيُسوَّى لذلك بينهما في الحكم»[5].

وقد ذكر أبو البركات أنّ القياس ينقسم ثلاثة أقسام:

١- **قياس العلة**: وهو أن يُحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي عُلِّقَ عليها الحكم في الأصل، كما سبق من حمل نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد. وهذا النوع معمول

---

(١) الاقتراح ٢٥٩.

(٢) مناهج الصرفيين ٢٤٣.

(٣) كتاب في أصول الفقه للماتريدي ١٧٧.

(٤) الإحكام للآمدي ٣/٩، وإرشاد الفحول ١٩٨.

(٥) المستشرقون ومصادر التشريع الإسلامي، د. عُجَيل النَّشمي ١٥٢.

به بالإجماع عند العلماء كافة[1]. وقد دعا الشيخ محمد الخضر هـذا النـوع: القيـاس الأصلي، وعرّفه بأنه: «إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع»[2].

٢- قياس الشَّبَه: وهو أنّ يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة، كإعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم في التخصص بعد الشِّياع. وهذا القسم معمول به عند أكثر العلماء[3]. وسمّى الشيخ محمد الخضر هذا النوع (قياس التمثيل)، وعَرَّفه بأنه: «إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه»[4]. واشترط لصحته أن يكون وجه الشبه واضحًا بين الأصل والفرع[5].

٣- قياس الطَّرد: وهو الذي يوجد معه الحكم وتُفقد المناسبة في العلة، وذلك كتعليل إعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف، وهذا يؤدي إلى القول باطراد الإعراب في كل اسم غير منصرف، وهذا محال؛ ولذلك اختلفوا فبعضهم يعمل بهذا القياس وبعضهم لا يعمل، وأيد أبو البركات عدم العمل به[6].

وقد استعمل كل من البصريين والكوفيين القياس وأقروه على حَدٍّ سواء، وحاولوا تأويل ما خالفه، ورَجْعَه إلى حظيرة القياس ما أمكن، ولا أحد منهم ينكر القياس، بل عدُّو القياس أساس علم النحو، فقد نُسِبَ إلى الكسائي قوله:

---

(١) لمع الأدلة ١٠٥.

(٢) القياس في اللغة العربية ٢٧.

(٣) لمع الأدلة ١٠٧.

(٤) القياس في اللغة العربية ٢٧.

(٥) نفسه ٧٩.

(٦) لمع الأدلة ١١٠-١١٢.

إنمـــا النحـــوُ قِيـــاسٌ يُتَّبَـــعْ وبِـــهِ في كُـــلِّ أمـــرٍ يُنْتَفَـــعْ[1]

وقال أبو علي معرفًا النحو: «النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من اســتقراء كــلام العرب»[2]، وقال أبو البركات: «اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحــو كله قياس، ولهذا قيل: النحو علم بالمقاييس... فمن أنكر القياس فقد أنكــر النحــو، ولا نعلم أنّ أحدًا من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة»[3].

* * *

(١) إنباه الرواة ٢/٢٦٧، ومعجم الأدباء ٤/٩٩، وبغية الوعاة ٢/١٦٤.

(٢) التكملة ٣.

(٣) لُمع الأدلة ٩٣.



الفصل الأول

الأقيسة في المصادر والمشتقات

أولاً: أقيسة الكوفيين في المصادر

أ- مصادر الثلاثي:

مذهب سيبويه أنّ مصادر الثلاثي موقوفة في الغالب على السماع، عدا بعض المصادر التي تجمعها بعض الضوابط من تقاربٍ في المعنى ونحوه، كمصادر الأفعال الدالة على اللون، أو الحرفة، أو الحركة والاضطراب، أو الصوت، أو الداء فتأتي مصادر الأفعال الثلاثية التي تحمل هذه المعاني كل منها على وزن أو أكثر من الأوزان، فيقاس ما لم يُسمع مصدره على ما سُمع إذا اتفق في المعنى. قال سيبويه حين حديثه عن مصادر جاءت على مثال واحد حين تقاربت معانيها: «وهذه الأشياء لاتُضبط بقياسٍ ولا بأمرٍ أحكمَ من هذا. وهكذا مأخذ الخليل»[1].

وقد حرص الصرفيون على القول بأنه: لا يجوز القياس مع وجود السماع، وهو معنى قولهم أيضًا: «لا قياس مع النص»[2]، وهذا هو المشهور عنهم، قال أبو علي: «فالقياسُ أبدًا يُترك للسماع، وإنما يُلجأُ إليه إذا عُدِمَ في الشيءِ السمع، فأما أنْ يُترك السماع للقياس فخطأٌ فاحشٌ، وعدول عن الصواب بَيِّنٌ»[3]، وقال ابن جني: «واعلم أنك إذا أدَّاكَ القياسُ إلى شيء ما، ثم سمعت العربَ قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنتَ عليه، إلى ما هم عليه»[4]. وقال الأشموني عند شرح قول ابن مالك:

---

(١) الكتاب ١٥/٤، ويُنظر: السماع والقياس لأحمد تيمور ١٣.

(٢) القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي ١٠٨.

(٣) المسائل الحلبيات ٢٢٦، وينظر: المنصف ٢٧٩/١.

(٤) الخصائص ١٥٢/١.

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصدر المُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ كَرَدَّ رَدّا

«والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شَيْءٌ ولم يُعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع. قال ذلك الأخفش وسيبويه»[(١)].

والغالب على مصادر الثلاثي المجرد أنها لم تَجْرِ على أوزان معينة شأنها شأن أفعالها الماضية والمضارعة التي يعتمد فيها على السماع، وما ضوابط الصرفيين التي دونوها فيها إلا للتقريب والرجوع إليها عند الحاجة[(٢)].

مصدر (فَعَلَ) بين السماع والقياس:

ذهب جمهور الصرفيين إلى أنّ قياس مصدر (فَعَل) - بفتح العين - المتعدي أن يكون على وزن: (فَعْل)، - بسكون العين، نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، وأَكَلَ أَكْلاً. ومصدر اللازم منه: (فُعُول)، نحو: قَعَدَ قُعُودًا، وهَبَّ هُبُوبًا[(٣)].

وهذا خاصٌّ فيما لم يُسمعْ مصدرُه، أما ما سُمِعَ مصدرُه فلا ينقاس فيه هذا، قال أبو حيان: «والمقيس من فَعَلَ وفَعِلَ المتعديين: فَعْل، هذا مذهب سيبويه والأخفش، وذلك فيما لم يُسمع فيه غيره»[(٤)].

(١) شرح الأشموني ٢/٣٠٤.

(٢) تصريف الأسماء، للشيخ محمد طنطاوي ٤٩، وينظر: النحو الوافي ٣/١٩٣.

(٣) الكتاب ٤/٩، وشرحه (السيرافي النحوي) ٦٨-٧١، وديوان الأدب ٢/١٣٩، وشرح المفصل ٦/٤٣، ٤٥، وشرح الشافية ١/١٥٦، وشرح الأشموني ٢/٣٠٤-٣٠٥، وتصريف الأسماء ٥١-٥٢، والقياس والسماع في مصادر الأفعال الثلاثية عند القُدامى، صبيح التميمي (مجلة المورد، مجلد ٧ عدد ٣) ص ١٣٩.

(٤) الارتشاف ٢/٦٢٢-٦٢٣، وينظر: شرح الأشموني ٢/٣٠٤.

ولم يُخالف الكوفيون هذا المنهج في قياس مصدر (فَعَل)، فوقفوا عند السماع، وقاسوا حين فُقِد، قال الفراء لما تحدث عن قوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[1]: «ولو قيل: وَسْعَهَا لكان جائزًا، ولم نسمعه»[2].

ونُقِلَ ذلك عن الفراء أيضًا، جاء في مجالس ثعلب: «وسُئِلَ أبو العباس عن مصدر شَنْئَة، بَيِّنْه ماذا ؟ قال: الشُّنُونة. وقال الفراء: إذا لم يُسمع في المصدر شيءٌ يَشترِك في الفَعْل والفُعُول»[3].

وكذلك نقل الفارابي (٣٥٠هـ) من مذهب الفراء فقال: «وقال الفراء: ما وَرَدَ عليك من باب (فَعَلَ يَفْعُل) و (فَعَلَ يَفْعِل)، ولم تسمع له بمصدر، فاجعل مصدره على الفَعْل أو على الفُعُول، الفَعْل لأهل الحجاز، والفُعُول لأهل نجد»[4].

وقد نَصَّ ابن المؤدب على التزام الفراء بالمسموع فقال: «والمصدر لا يُدرك إلا بالسماع، فإذا وردَ عليك فِعْلٌ واقِعٌ من فَعَلَ يَفْعُل، أو فَعَلَ يَفْعِل، ولم تسمع له بمصدر، فاجعل مصدره على الفَعْلِ أو على الفُعُول، فالفَعْلُ مذهب أهل نجد، والفُعُول مذهب أهل الحجاز تَميمٍ[5] وأشباهه. هذا قول الفراء»[6]. وكذلك نقل ابن الحاجب في الشافية، والرضي في شرح الشافية فقال: «قوله: (قال الفراء: إذا جاءك فَعَل مما لم يُسمع مصدره)

(١) سورة البقرة، الآية ٢٨٦.

(٢) معاني القرآن ١/١٨٨.

(٣) مجالس ثعلب ١/٢٢٧.

(٤) ديوان الأدب ٢/١٣٩.

(٥) كذا في المطبوع، وهو خطأ بَيِّنٌ، فتميم نجدية. وفي هذا النص خطأ آخر صوابه أنّ الفَعْلَ لأهل الحجاز، والفُعُول لأهل نجد، كما سبق عن الفارابي في ديوان الأدب، وينظر: شرح الشافية ١/١٥٧.

(٦) دقائق التصريف ٤٤.

يعني قياس أهل نجد أن يقولوا في مصدر ما لم يُسمع مصدره من فَعَلَ المفتوح العين: فُعُول متعديًا كان أو لازمًا، وقياسُ الحجازيين فيه فَعْل، متعديًا كان أو لا»[1].

كل ما سبق من نصوص تؤكد أنّ الفراء لا يقيس مع وجود السماع، فهو موافق للجمهور في ذلك، وإلى هذا ذهب الباحث صبيح شاتي[2].

ولكنّ أبا حيان نقل أنّ الفراء كان يُجيز القياس مع وجود السماع فقال بعد عرضه مذهب سيبويه والأخفش: «وذهبَ الفراء إلى أنه يجوز القياس على (فَعْل) مع وُرُود السماع بغيره»[3]، وتبعه ابن عقيل وغيره من متأخرين ومحدثين[4].

ولعلَّ هذا وهَمٌ مردُّه أنّ الفراء وحدَه نقل (الفُعُول) عن أهل نجد، كما سبق، فظنَّ أبو حيان ومن تبعه أنّ (فُعُول) قياسٌ من الفراء مع وجود (فَعْل).

مصدر (فَعَل) بين التعدي واللزوم:

ولكن شيئًا آخر نُفيده من النصوص السابقة، وهو أنّ أغلب من نقل عن الفراء لم يقيد القياس في مصدر (فَعَلَ) بالتعدي أواللزوم، فقياسُه (فَعْل) في الحجاز، و(فُعُول) في نجد، إلا أنّ ابن المؤدب نص على التعدي حين نقل مذهب الفراء قائلاً: «فإذا وردَ عليك فِعْلٌ واقِعٌ»، وكذلك ابن القوطية إذ قال: «وقد قال الفراء: كلُّ ما كان متعديًّا من

(١) شرح الشافية ١/١٥٧.

(٢) القياس والسماع في مصادر الأفعال الثلاثية ١٣٧-١٣٨ (مجلة المورد، مجلد ٧).

(٣) الارتشاف ١/٢٢٣.

(٤) المساعد ٢/٦٢٢، وحاشية الخضري ٢/٢٩، وحاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١/٦٢. ونقل ذلك الصبان في حاشيته ٢/٣٠٤ عن الدماميني. ومن المحدثين الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي ٣/١٩٠، ومحمد عاشور في القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ٢٥٣-٢٥٤.

الأفعال الثلاثية فإنّ الفَعْلَ والفُعُولَ جائزان في مصدره»[1]. في حين نص الرضي على عدم تقييد ذلك بتعدٍّ أو لزوم، كما سبق. فما الصواب ؟

ذهب صديقنا محمد علي خيرات إلى حمل ما أطلقه ثعلب، والفارابي، وابن الحاجب على تقييد ابن القوطية وابن المودب، فقال بعد أن ذكر النصوص المتقدمة: «وبناءً على ذلك لا يَسَعُني إلا أنْ أعتمد كلام المؤدب وابن القوطية في أنّ قياسية الفَعْل والفُعُول خاصٌّ بالمتعدي، فنحمل ما أطلقه ثعلب، والفارابي، وابن الحاجب على ما قَيَّدَه المؤدب وابن القوطية»[2].

والذي يبدو لي أنّ مذهب الفراء عامٌّ يشمل المتعدي واللازم، ولست أرى تقييد المطلق كما ذهب صديقي الباحث؛ وذلك أنّه قد جاء عن الفراء نفسه ما يفيد جواز القياس في المتعدي واللازم دون تقييد، فمثال المتعدي إضافة إلى ما سبق، قوله: «وتقول: غَرَرْتُه غُرُورًا، ولو قُرِئَتْ: ولا يَغُرنَّكُم بالله الغُرُور[3]، يريد: زينة الأشياء، لكان صوابًا»، فجعل الفُعُولَ مصدرًا لـ(فَعَلَ) المتعدي، ومثال اللازم أنّه حين تحدث عن قوله تعالى: ﴿ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾[4] قال: «جاء العُتُوُّ بالواو؛ لأنه مصدر مصرَّحٌ، وقال في مريم: ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[5]، فمن جعله بالواو كان مصدرًا محضًا، ومن جعله بالياء قال: عاتٍ وعُتِيٌّ، فلما جمعوا بُني جمعهم على واحدهم...»[6].

---

(١) الأفعال ٢.

(٢) جهود الفراء الصرفية ١٠٠-١٠١.

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾، من سورة لقمان، الآية ٣٣.

(٤) سورة الفرقان، الآية ٢١.

(٥) سورة مريم، الآية ٦٩.

(٦) معاني القرآن ٢/٢٦٥.

فهذا نصٌّ واضح في أنّ مذهب الفراء عامٌّ في المتعدي واللازم.

وبذلك يكون الفراء قد تبنى مذهب سيبويه وعمَّمَه محاولاً طَرْدَ القاعدة على المتعدي واللازم؛ متخلصًا مما يكسر القاعدة، جَرَّأَهُ على ذلك أنّ سيبويه نفسه أشار إلى تداخل الفَعْل والفُعُول، إذ قال: «والعربُ مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يُدخلوا في تلك الأشياء غيرَ ذلك البناء، وذلك نحو: النُّفُور، والشُّبُوب، والشَّبُّ، فدخلَ هذا في ذا الباب، كما دخل الفُعُول في فَعَلْتُهُ، والفَعْلُ في فَعَلْتُ» [1].

ووضح السيرافي مُرادَ سيبويه قائلاً: «أرادَ سيبويه أنهم حملوا مصادرَ ما لا يَتَعَدَّى على مايَتَعَدَّى، في قولهم: عَجْزًا، وسَكْتًا، والباب فيه الفُعُول، كما حملوا ما يتعدى حيث قالوا: لَزِمَ لُزُومًا، وجَحَدَ جُحُودًا، والبابُ فيه: لَزْمًا وجَحْدًا على ما لا يتعدّى»[2].

ويبدو لي أنّ الفراء لم يقنع بانكسار القاعدة إلى حدِّ التداخل بين النقيضين، فراح يبحث عن السبب الحقيقي لذلك، وأعانه عِلْمه بلغات العرب، فَفَطِن إلى أنّ الفَعْلَ مصدر غالبٌ عند أهل الحجاز، والفُعُولَ مصدر غالبٌ عند أهل نجد دون تقييدهما بتعدٍّ أو لزومٍ، فَطَرَدَ القياسَ عليهما إذا عُدِمَ السماع، «والقياس جائزٌ على جميع لغات العرب»[3]. وبذلك يُعَدُّ الفراء مُوسِّعًا لمذهب الجمهور في قياس مصادر الثلاثي.

وعلى ذلك فإنّ مذهب الفراء أولى بالقبول، لخلوه من التعقيد، فلا تداخل، ولاحمل على الضِّدِّ.

وقِياس الفراء صحيحٌ، إذ قاس على الشائع الكثير، قال الجاربردي تعليقًا على قول

---

(١) الكتاب ٤/١٢.

(٢) شرح الكتاب (السيرافي النحوي) ٧١. وينظر: حاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١/٦٢.

(٣) القياس في اللغة العربية ٢٨. نقلاً عن ابن جني وأبي حيان. وينظر: الخصائص ٢/١٠.

ابن الحاجب «وقال الفراء: إذا جاءك فِعْلٌ مما لم يُسمعْ مصدرُه فاجعله فَعْلاً للحجاز وفُعُولاً لنجد»: «وإنما قال الفراء ما قال نظرًا إلى الغالب»[1]. وهو من قياس العلة أو القياس الأصلي المتفق عليه.

مصدر (فَعُلَ):

قِياسُ مصدر (فَعُلَ) اللازم أن يكون على: فَعَال، وفَعَالَة، وفُعْل، قال ابن يعيش: «وأما ما كان مما لا يَتعدى مختصًّا ببناء لا يَشركه فيه المتعدي فهو (فَعُلَ) وذلك لما يكون خَصلةً في الشيء غيرَ عملٍ ولا علاجٍ، ولمصدره أبنية ثلاثة يكثر فيها، وهي: فَعَال، وفَعَالَة، وفُعْل، فالأول نحو: جَمُلَ جَمالاً، وبَهُوَ بَهاءً، والثاني: قَبُحَ قَباحةً، وبَهُوَ بَهاءَةً، وشَنُعَ شَنَاعَةً، ووَسُمَ وَسَامةً، والثالث: حَسُنَ حُسْنًا، ونَبُلَ نُبْلاً»[2]. وهذا خلاصة ما ذكره سيبويه في الكتاب[3].

وقد سُمِعَ في (فُعْل)، نحو: (كُبْر)، من قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ ﴾[4]. فقاس عليه الفراء، قال: «وقوله: ﴿ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ ﴾، اجتمع القراءُ على كسر الكاف، وقرأ حُميد الأعرج ﴿ كِبْرَهُۥ ﴾[5] بالضمِّ، وهو وَجهٌ جيدٌ في النحو؛ لأنَّ العرب

(١) شرح الشافية للجاربردي (مجموعة الشافية) ١/٦٣.

(٢) شرح المفصل ٦/٤٦، وينظر: شرح الشافية ١/١٦٣، وتصريف الأسماء ٥٥.

(٣) الكتاب ٤/٢٨.

(٤) سورة النور، الآية ١١.

(٥) في المحتسب: ٢/١٠٢-١٠٣ أنها قراءة أبي رجاء وحُميد ويعقوب وسُفيان الثوري وَعَمرة بنت عبد الرحمن، وابن قُطَيب.

يقولون: فلانٌ تولّى عُظْمَ كذا وكذا، يريدون أكثره»[١]. والفراء موافق للجمهور هنا. ومع ذلك فقد رَدَّ أبو منصور الأزهري ما قاسه الفراء، فقال: «قاسَ الفراء الكُبْرَ على العُظْمِ، وكلامُ العرب على غيره»[٢]. فلا أدري ماذا يقصد الأزهري بذلك ؟.

وللفراء وسيبويه شاهد شعري ذكره ابن جني، قال: «ومن قرأ كذلك – يعني بالضم – أراد عُظْمَه، ومن كسر فقال: (كِبْرَه) أراد: وِزْرَه وإثمه، قال قيس بن الخَطيم:

تَنَامُ عن كُبْرِ شَأْنِها فإذا ... قامتْ رُوَيْدًا تَكادُ تَنْغَرِفُ

أي عن معظم شأنها»[٣]. وجاء منه أيضًا القُلُّ والكُثر، قال ابن السكيت: «وحكى لنا أبو عمرو: يُقال: الحمد لله على القُلِّ والكُثْرِ، أي على القِلة والكَثرة، قال: وأنشد لبعض ربيعة:

فإنّ الكُثْرَ أعْيانِي قَدِيمًا ... ولم أُقتِرْ لَدُنْ أنِّي غُلامُ»[٤]

المصدر الميمي:

يُصاغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي الصحيح على وزن (مَفْعَل)، نحو: غَنِمَ مَغْنَمًا، وأَكَلَ مَأْكَلاً، ويُصاغ من الثلاثي المثال على وزن: (مَفْعِل)، نحو: وَعَدَ مَوْعِدًا، ووَصَلَ مَوْصِلاً. ويصاغ من غير الثلاثي على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر. هذا هو مذهب جمهور النحاة[٥].

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٤٧، وينظر: التهذيب ١٠/٢٠٩، واللسان (كبر).

(٢) التهذيب ١٠/٢٠٩.

(٣) المحتسب ٢/١٠٤.

(٤) إصلاح المنطق ٣٣.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٢٣٣، ٤/٩٢، ٩٥، والشافية ٢٨، وشرحها ١/١٦٨، والنحو الوافي ٣/٢٣٢-٢٣٥.

وأجاز الفراء أن يُصاغ المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على وزن (مَفْعَل)، نَزَّلَ غيرَ الثلاثي منزلة الثلاثي، قال: «وقوله تعالى: ﴿ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا ﴾[1]، و ﴿مَدْخَلاً﴾[2]، وكذلك: ﴿ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾[3]، وإدْخال صِدق. ومَنْ قال: مَدْخَلاً ومَخْرَجًا ومَنْزِلاً، فكأنه بناه على: أَدْخلني دُخُولَ صِدْق، وأَخرِجْني خُرُوجَ صِدْق. وقد يكون إذا كان مفتوحًا أن يُرادَ به المنزلَ بعينه، كما قال: ﴿رَبِّ أَنْزِلْنِي مَنْزِلاً مُبَارَكًا﴾[4]، ولو فُتحت الميم كانت كالدار والبيت. وربُما فتحت العرب الميم منه، ولا يُقال في الفعل منه إلا أفْعَلت، من ذلك قوله:

* بِـــمَصْبَحِ الحَمْدِ وحيثُ يُمْسِي *

وقال الآخر:

الحمــــدُ لله مُمْـــسانا ومُـــصْبَحُنا[5] بـــالخَيْرِ صَـــبَّحَنا ربِّـــي وَمَـــسَّانا

(١) سورة النساء، الآية ٣١.

(٢) قراءة نافع بفتح الميم، وضمّ باقي السبعة. الكشف ٣٨٦/١. وخرج مكي قراءة نافع فقال: «وحجة من فتح المـيم أنـه جعله مصدرًا لفعل ثُلاثي مضمر، دلَّ عليه الرباعي الظاهر، وهو قوله: (نُدخلكم)، أي: نُدخلكم فتـدخلون مَـدخلاً، أي: دُخولاً، فدُخول ومدخل مصدران للثلاثي بمعنى واحد. ويجوز أن يكون (مَدخلاً بالفتح، مكانًـا، أي: نُـدخلكم مكانًا، فيتعدى إليه (نُدخلكم) على المفعول به، وحَسُنَ ذلك؛ لأنه قد وُصِفَ بالكريم، كمـا قـال: ﴿ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴾ [الشعراء، ٥٨].

(٣) سورة الإسراء، الآية ٨٠.

(٤) سورة المؤمنون، الآية ٢٩، وانظر الصفحة الآتية.

(٥) يبدو لي أنّ الفراء يرويها بفتح الميم ولذلك استشهد بها، وضُبطت بالضم في الكتاب ٩٥/٤، وتحصيل عين الذهب ٥٥٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٣/١، والخزانة ٢٤٨/١. وبالفتح في شرح الأشموني ٣١٢/٢.

وأنشدني المفضل:

وأعْـــدَدْتُ لِلْحَـــرْبِ وَثَّابَـــةً جَـــوادَ الـــمُحَثَّةِ والـــمَرْوَدِ

فهذا مما لا يُبْنى على فَعَلْتُ، وإنما يُبنى على أرْوَدْت... كما قالوا: مَصْبَح، وبنـــاؤه أصبحت لا غير»(١).

وقال في موضعٍ آخر مُخيرًا بين ضم الميم وفتحها من (مَفْعَل) على السواء: «وما كان (مَفْعَل) مشتقًّا من (أفعلت) فلك فيه ضم الميم من اسمه ومصدره، ولك أن تُخرجه على أوَّلِيَّته قبل أن تُزادَ عليه الألف، فتقول: أخرجته مُخْرَجًا ومَخْرَجًا، وأَنْزَلْتُهُ مُنْزَلاً ومَنْزِلاً، وقُرِئ: ﴿ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴾، و ﴿مَنْزِلاً﴾ (٢)»(٣).

إذن فالفراء يبيحُ صياغة المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي علـــى ميزان الثلاثي المشهور (مَفْعَل)، ويَعُدُّ ذلك قياسًا. وحجته السماع. وهو في ذلك يأخـــذ بظاهر اللفظ المسموع فيقيس عليه دون اللجوء إلى التأويل كما فعل مكي.

المصدر الميمي من (فَعَلَ يَفْعُل):

وافقَ الفراءُ سيبويه في ذهابه إلى أنّ المصدرَ الميميَّ من (فَعَلَ يَفْعُل)، بضم العـــين في

(١) معاني القرآن ١/٢٦٣-٢٦٤.

(٢) سورة المؤمنون، الآية ٢٩، قرأه أبو بكر بفتح الميم وكسر الزاي، وقرأ باقي السبعة بضم الميم وفتح الزاي. الكشف ١٢٨/٢. ووجَّه مكي هذه القراءة هنا بمثل ما وجَّه به القراءة السابقة (الصفحة السابقة حاشية ٢).

(٣) معاني القرآن ١٥١/٢.

المضارع هو (مَفْعَل) بفتح العين حملاً على (فَعَل يفعَل)[1] واختلفا فيما جاء منه مرويًا بكسر العين وفتحها، نحو (المَطْلَع)، فذهب سيبويه إلى أنّ الفتح قياس لغة أهل الحجاز، والكسرَ قياس لغة تميم سواء كان مصدرًا ميميًا أو اسم مكان أو زمان، قال: «وأما ماكان يَفْعُل منه مضمومًا فهو بمنزلة ما كان يفعَل منه مفتوحًا.... وقد كسروا المصدرَ في هذا أيضًا كما كسروا في يفْعَل، قالوا: أتيتُك عند مَطْلِعِ الشمس، أي عند طُلُوع الشمس، وهذه لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فيفتحون، وقد كسروا الأماكن في هذا أيضًا»[2].

أما الفراء فقد جعل الفتح للمصدر، والكسرَ اسمَ مكان، مع التنبيه إلى أنّ المصدرَ قد يُكسرُ سماعًا، قال حين تحدث عن قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾[3]: «والمَطْلِع: كسره يحيى بن وثّاب وحدَه، وقرأه العَوَام بفتح اللام (مطلَع) وقولُ العَوام أقوى في قياس العربية؛ لأنّ المطْلَع بالفتح هوالطُّلُوع، والمَطْلِع: المشرق والموضع الذي تطلع منه، إلا أنّ العرب يقولون: طَلَعَت الشمسُ مطلِعًا، فيكسرون وهم يريدون المصدر»[4].

فيبدو هنا أنّ الفراء يجعل (مَفْعِل) اسم مكان مقيسًا في (فعَل يفعُل).

ونلحظُ أنّ الفراء إذا ترددت القراءة بين الرباعي والثلاثي فإنه يُغلب في الثلاثي اسم المكان، وفي الرباعي المصدر الميمي، قال عند قوله تعالى: ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾[5]: «فمن

(١) الكتاب ٤/٩٠، ومعاني القرآن ٢/١٤٨.

(٢) الكتاب ٤/٩٠.

(٣) سورة القدر، الآية ٥.

(٤) معاني القرآن ٣/٢٨٠، وينظر: اللسان (طلع).

(٥) سورة الأحزاب، الآية ١٣. قراءة حفص بضم الميم، وباقي السبعة بفتحها. الكشف ٢/١٩٥.

قال (لا مَقام) أراد: لا موضع قيام، ومن قرأ (لا مُقام) كأنه أراد: لا إقامة لكم»[1]، على أنّ القراءتين تحتمل كل منهما الوجهين.

المصدر الميمي على مَفْعُل:

اتُّفِقَ أنه لا يأتي المصدر الميمي على (مَفْعُل) قياسًا[2].

وذهبَ الكسائي إلى أنّه قد جاء المصدر الميمي على (مَفْعُل) نادرًا، لا يُقاس عليه في حين خرج الفراء ذلك على أنه اسم جنس جمعيّ، قال: «فأما قول الشاعر:

* لِيَوْمِ رَوْعٍ أو فَعَالِ مَكْرُمِ *

فإنه جمع مَكْرُمَة ومَكْرُم، ومثله قول الآخر:

بُثَيْنُ الزَمِي لا، إنّه إنْ لَزِمْتِهِ على كَثْرَةِ الواشِينَ أيُّ مَعُونُ

أراد: جمع مَعُونة[3]. وكان الكسائي يقول: هما مفْعُل نادران لا يُقاس عليهما وقد ذهب مذهبًا، إلا أني أجدُ الوجه الأول أجمل للعربية مما قال»[4].

إذن: فالكسائي قد نبه على النادر، وكان موقفه منه أنه يُحفظ ولا يُقاس عليه.

وقد وافق ابن الحاجب الكسائي بقوله: «وأما مَكْرُم ومَعُون، ولا غيرهما فنادران»[5].

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٣٦-٣٣٧.

(٢) الكتاب ٤/٩٠، ومعاني القرآن ٢/١٥١-١٥٢، وديوان الأدب ١/٨٢، وشرح الشافية ١/١٦٨، والارتشاف ١/٢٣٠.

(٣) سيأتي في الفصل الثاني إن شاء الله في مبحث الجمع أنّ الكوفيين يسمُّون اسم الجنس جمعًا.

(٤) معاني القرآن ٢/١٥١-١٥٢، وينظر: إصلاح المنطق ٢٢٢-٢٢٣، والمنصف ١/٣٠٨، وديوان الأدب، والممتع ١/٧٩ وشرح الشافية ١/١٦٨، والمساعد ٢/٦٣٦.

(٥) الشافية ٢٨، وشرحها للرضي ١/١٦٨.

أمّا الفراء فاختار له وجهًا آخر يجعله مقيسًا فحمله على الجمع (اسم الجنس على مذهب الجمهور)، متخلصًا من الوصف بالندرة أوالشذوذ ما أمكن.

وهذه المسألة تقودنا إلى مسألة أخرى، وهي أنّ البصريين أنكروا (مَفْعُل) بغير تاء إطلاقًا، وأثبته الكوفيون، قال بدر الدين ابن الناظم: «والبصريون لم يُثبتوا مَفعُلاً، ولا حجة عندهم فيما سُمع لأنه لم يرد إلا في أشعار نادرة، فهو عندهم على حذف التاء للضرورة، وأثبته الكوفيون»[1].

ووافق ابن خالويه الكوفيين في إثبات (مَفعُل) وزاد: مَيْسُرًا ومَألُكًا[2]، ووافقهم ابن مالك أيضًا، وزاد: مَهْلُكًا[3].

المصدر الميمي مما سُمع مضارعه تامًّا وهو مثال:

ذكر سيبويه أنّ أكثر العرب يقولون في وَجِلَ يَوْجَلُ، و وَحِلَ يَوْحَلُ: مَوْجِل ومَوْحِل، وهو القياس في المعتل الذي لم تُتِمّه العرب، نحو: وَعَدَ يَعِدُ مَوْعِدًا.

ثم نقل سيبويه عن يونس وغيره أنّ ناسًا من العرب يقولون: مَوْجَل ومَوْحَل، قال سيبويه: «وكأنهم الذين قالوا: يَوْجَلُ، فسلَّموه، فلما سُلِّمَ، وكان (يَفْعَل) كيَرْكَب، ونحوه، شبهوه به»[4]. يريد أنهم لما صححوه و لم يُعلّوه بالحذف شبهوه بالصحيح فأجروه عليه.

ولعل ابنَ المؤدب اعتمد على ما نقله سيبويه مما سُمع عن بعض العرب، فعَدَّه قياسًا مستمرًا

(١) بغية الطالب ٤٢.

(٢) ليس في كلام العرب ٤٧.

(٣) التسهيل ٢٠٩.

(٤) الكتاب ٤/٩٣.

على كل ما ثَبَتت الواو في مضارعه، إذ قال: «وإذا كانت الواو ثابتة في غابره نحو: يَوْسَنُ ويَوْجَل، كان المفعل مكسورًا إذا أُريد به الاسم والمكان، ومنصوبًا إذا أُريد به المصدر»[1].

اسم المـرَّة:

قياس اسم المرة من الفعل الثلاثي أن يكون على (فَعْلَة)، بفتح الفاء.

وأشار الكسائي إلى أنّه لم يُسمع اسمُ المرة من (حَجَّ) إلا بكسر العين، جاء في اللسان: «قال الكسائي: كلامُ العَرَب كلُّه على فَعَلْتُ فَعْلَةً، إلا قولُهم: حَجَجْتُ حِجَّةً، ورَأَيْتُ رُؤْيَةً»[2]. ونُقِلَ عن الفراء أنه أجاز (حَجَّة) بالفتح على القياس، قال أبو بكر ابن الأنباري: «وقال سلمة عن الفراء: الحِجَّةُ مكسورة الحاء، فإذا أردت المرة جاز في القياس فتح الحاء، فقلت: حَجَّة، وأنشدنا أبو العباس:

عَلَيَّ إلى البيتِ المُحَرَّمِ حَجَّةٌ		أُوَافِي بها نَذْرًا و لَمْ أَنْتَعِلْ نَعْلا
لَقَدْ مَنَحَتْ لَيْلَى المَوَدَّةَ غَيْرَنا		وإنَّ لها مِنِّي المَوَدَّةَ والبَذْلا»[3]

ولا يعني هذا أنّ الفراء يبيح القياس مع وجود السماع، بل هو يقيس على السماع الغالب؛ لأنّ ما سُمع من المقيس هو كل ما ورد عن العرب عدا هذه اللفظة كما ذكر الكسائي، فالفراء أخذ بالحمل على الأكثر والغالب، وهو الواجب في مثل ذلك، وحفظَ الشاذ المسموع، و لم يقس عليه.

---

(١) دقائق التصريف ١٢٣.

(٢) اللسان (حجج)، وينظر: التاج.ونقل عن الفراء أيضًا.، ينظر: ليس في كلام العرب ٣٥، و لم ينسبْه، والأشباه والنظائر ٨/٢٠.

(٣) الزاهر ٢/٣٥٦.

المصدر على (مفْعُول):

أجاز الفراء والأخفش مجيء المصدر من الثلاثي على وزن (مَفْعُول) اعتمادًا على ما سُمع، قال الفراء حين حديثه عن قوله تعالى: ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾[(١)]: «المفتون هاهنا بمعنى: الجُنُون، وهو في مذهب الفُتُون، كما قالوا: ليس له مَعْقُولُ رَأْيٍ، وإن شئت جعَلته بأيكم: في أيِّكُم، أي: في أيِّ الفريقين المجنون، فهو حينئذٍ اسم ليس بمصدر»[(٢)].

وقال في موضع آخر: «وقوله: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾[(٣)]، معناه: مَكْذُوب، والعرب تقول للكذب: مَكْذُوب، وللضَّعْف: مَضْعُوف، وليس له عَقْدُ رأي ومَعْقودُ رَأْيٍ، فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مَفْعُولاً... ويقولون: هذا أمرٌ ليسَ له مَعْنِيٌّ، يريدون: مَعْنًى، ويقولون، للجَلَد: مَجْلُود، قال الشاعر:

*... إنَّ أَخَا الـــمَجْلُودِ مَنْ صَبَرَا *

وقال الآخر:

حـــتى إذا لمْ يَتْرُكـــوا لِعِظامِـــهِ لَحْمًـــا ولا لِفُـــؤادِهِ مَعْقُـــولا

وقال أبو ثَرْوان: إنّ بَني نُمَيْرٍ ليس لِحَدِّهِم مَكْذُوبة»[(٤)].

واستدلا إضافة إلى ما سبق بقول العرب أيضًا: (خُذْ إلى مَيْسُورِه ودعْ مَعْـــسُورَه)،

---

(١) سورة القلم، الآية ٦.

(٢) معاني القرآن ٣/١٧٣. وينظر: الارتشاف: ١/٢٢٢، والمساعد ٢/٦٣٠. وينظر رأي الأخفش أيضاً في: الأصـــول ٣/٢٨٤، وشرح الجُزولية ٣/١١٤١، والبحر ٨/٣٠٩، وحاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١/٦٨.

(٣) سورة يوسف، الآية ١٨.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٨.

وجعل الفراء منه: الـمَنْسُوء، قال: «والنَّسِيء المصدر، ويكون الـمَنْسوء، مثل القتيل والمقتول»[1].

والظاهر أنّ الرضيَّ قد أيد ما ذهب إليه الفراء والأخفش، إذ قال: «الـمَيْسُور: اليُسْر، والـمَعْسُور: العُسْر، والـمَجْلود: الجَلَد، أي: الصبر، والمفتون: الفتْنة، قال الله تعالى: ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾، أي: الفتْنة على قول»[2].

ونَقل أبو بكر بن الأنباري عن الرُّسْتَميِّ[3] موافقته لمذهب الفراء[4].

ولَمْ يَرْتَضِ سيبويه مجيء المصدر على مفعُول، وخَرَّج ماجاء على أنه اسم مفعول، قال: «وأما قوله: دَعْه إلى مَيْسُورِه ودَعْ مَعْسُورَه، فإنما يجيء هذا على المفعول، كأنه قال: دَعْه إلى أمرٍ يُوسَر فيه أو يُعْسَرُ فيه، وكذلك المرفُوعُ والموضُوعُ، كأنه يقول: له ما يَرْفَعُه، وله ما يَضَعُه، وكذلك الـمَعْقُول، كأنه قال: عُقِلَ له شَيءٌ، أي: حُبِسَ لـه لُبُّـهُ وشُدِّدَ»[5].

وقال أبو سعيد: «اعلم أن المفعُولَ عند بعض النحويين يجوز أن يكون مصدرًا، وجعلوا هذه المفعولات التي ذكرها سيبويه مصادرَ... وكلامُ سيبويه يدل على أنها غيرُ مصادرَ، وأنها مفعولات»[6].

(١) معاني القرآن ١/٤٣٧، ويُنظر: اللسان والتاج (نسأ).

(٢) شرح الشافية ١/١٧٤.

(٣) أحمد بن محمد بن رُسْتُم، من اللغويين الكوفيين، روى عن الفراء. الإنباه ١/٣٦٣، وبغية الوعاة ١/٣٨٧.

(٤) الزاهر ١/٣٢٦.

(٥) الكتاب ٤/٩٧، وينظر: شرح الجزولية ٣/١١٤١.

(٦) شرح السيرافي (السيرافي النحوي) ٢٥٣. وينظر: شرح الشافية ١/١٧٥، والمساعد ٢/٦٣٠.

ورَجَّحَ أبو جعفر النحاس مذهبَ الأخفش والفراء فقال: «وهذا من أحسَنِ ما قِيل فيه»[1].

وأيده أيضًا بعض الباحثين المحدثين؛ اعتمادًا على الشواهد الواردة التي تؤيد ذلك، إضافة إلى أنّ ذلك لا يُؤدي إلى لَبْسٍ قد يُتصور[2]، خاصةً أنّ «اسمَ المفعول ينفصل من المصدر في المعنى، بما يصحب كل واحد منهما من القرينة»[3].

والظاهر لي أن مذهب الفراء والأخفش هو الراجح لما سبق، إضافة إلى أنّ اتفاق المصدر واسم المفعول هاهنا أشبه باتفاقهما في الزنة من غير الثلاثي، والقرائن فارقة بينهما، نحو: أحوك الـمُكْرَم، وأكْرمتُ زيدًا مُكْرَمًا[4].

ولا شك أنّ ما ذهب إليه الفراء والأخفش فيه اتساعٌ للقياس واللغة.

المصدر على (فَاعِلة):

أَقَرَّ الفراء ورود المصدر على وزن (فاعِلة)، فحين تحدث عن قوله تعالى: ﴿ لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾[5] قال: «... فالكاذبة هاهنا مصدر مثل: العاقِبة، والعافِيَة»[6].

وجاء في اللسان: «وربما جعلوا السَّانِيَة مصدرًا على فاعلة، بمعنى الاستقاء، وأنشد الفراء:

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٥/٧.

(٢) أثر الأخفش في الكوفيين ٣٢٢.

(٣) أمالي ابن الشجري ١/٣١٩.

(٤) نفسه.

(٥) سورة الواقعة، الآية ٢.

(٦) معاني القرآن ٣/١٢١، وينظر: اللسان (كذب).

يا مَـــرْحَبَاهُ بِحِمارِ نَاهِيَهْ

إذا دَنا قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ»[1].

لكن الفراء يوهم في موضع آخر أنها أسماء مصادر لا مصادر، فحين تحدث عن قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾[2] قال: «وتأنيث الكاشفة كقولك: ما لِفلان باقية، أي بقاء، والعافية والعاقبة، وليس له ناهية. كل هذا في معنى المصدر»[3].

وذهب ابن يعيش إلى أنّ هذه أسماء وُضعت موضع المصادر[4].

وذهب ابن الحاجب والجاربردي إلى أنها مصادر، ولكنهما نبها على أنّ ما جاء من المصادر على مفعول قليل وما جاء على فاعِلة أقل[5].

المصدر على (أَفْعَل):

ذَهَبَ أبو الهيثم الرازي[6] إلى أنّ (أَشْأَم) في قول زُهير:

فَتُنْتَجْ لَكُمْ غِلْمـــانَ أَشْـــأَمَ كُلُّهُـــمْ ... كَأَحْمَرِ عـــادٍ ثم تُرْضِـــعْ فَـــتَفْطِمِ

بمعنى شُؤْم، أي: غِلمان شُؤم[7]، وتَبِعَه ثعلب إذ قال: «غِلمانَ أشـــأم: في معـــنى:

(١) اللسان (سنا).

(٢) سورة النجم، الآية ٥٨.

(٣) معاني القرآن ١٠٣/٣.

(٤) شرح المفصل ٥٢/٦.

(٥) الشافية ٢٩، وشرحها للجاربردي (مجموعة الشافية) ٦٨/١.

(٦) أبو الهيثم الرازي لغوي أفاد من مصنفات شَمِر، تَلمَذَ له أبو الفضل المنذري. وهو مشهور بكُنيتـــه (ت: ٢٧٦). تهذيب اللغة ٢٦/١، والإنباه ١٨٨/٤، والبغية ٣٢٩/٢.

(٧) تهذيب اللغة ٤٣٦/١١، واللسان (شأم).

غلمان شُؤْم، فجعل أَشْأَمَ مصدرًا، و لم يحتجْ إلى (مِنْ)، ولو كان (أَفْعَل) لم يكن له بُدٌّ من (مِنْ)، أي: كلهم في الشُّؤْم كأحمرِ عاد»[1].

وذهب الجوهري إلى أنه اسم مصدر، قال: «وأما قول زهير: (فَتُنْتَجْ...)، فهو أَفْعَلُ بمعنى المصدر؛ لأنه أراد غلمان شُؤْم، فجعل اسم الشُّؤْمِ: أَشْأَمَ، كما جعلوا اسم الضُّرِّ: الضَّرَّاء؛ فلهذا لم يقولوا شَأْماء، كما لم يقولوا أَضَرّ للمذكر، إذ كان لا يقع بين مؤنثه ومذكره فَصْلٌ؛ لأنه بمعنى المصدر»[2].

* * *

(١) شرح ديوان زهير، صنعة ثعلب ٢٠، وقد غُلِّطَ زُهير بقوله (أحمر عاد)، وإنما هو (أحمر ثمود). ثمار القلوب ٧٩-٨٠.

(٢) الصحاح (شأم).

حذف تاء العِوض من مصدر (أَفْعَل) المعتل العين:

١- ذهب سيبويه إلى أنّ التاء يجوز إسقاطها من المصدر، نحو: إقامة على كل حال، قال: «هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عِوضًا لما ذهب: وذلك قولك: أَقَمْتُهُ إقامةً، وأَرَيْتُه إراءَةً، وإنْ شئتَ لم تُعَوِّضْ، وتركت الحروف على الأصل، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾[1]... وقالوا: أَرَيْتُهُ إراءً، مثل أَقَمْتُه إقامًا؛ لأنه من كلام العرب أنْ يحذفوا ولا يُعَوِّضوا»[2].

٢- أما الفراء فلم يُجِزْ إسقاط الهاء إلا مع الإضافة، فكأنه يَعُدُّ الإضافة عِوضًا عن التاء أو أنها تقوم مقام العوض، قال: «... وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله تعالى: ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾؛ لإضافتهم إياه، وقالوا: الخافض وما خَفَضَ بمنزلة الحرف الواحد؛ فلذلك أسقطوها في الإضافة، قال الشاعر:

إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا		وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدُوا

يريد: عِدَةَ، فاستجاز إسقاط الهاء حين أضافها»[3].

ويبدو أنّ الفراء قاسَ ذلك على غير المعتل فقد قال في موضع آخر مُلْحِقًا مصدرًا صحيحًا فيه التاء بالمعتل: «وقوله: ﴿ مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ ﴾[4]: كلامُ العرب: غَلَبْته غَلَبَةً،

(١) سورة النور، الآية ٣٧.

(٢) الكتاب ٨٣/٤، وينظر: شرح السيرافي (السيرافي النحوي) ٢١٦-٢١٧، والدقائق ٢٨٥، والبحر ٤٥٩/٦.

(٣) معاني القرآن ٢٥٤/٢، والبحر ٤٥٩/٦.

(٤) سورة الروم، الآية ٣.

فإذا أضافوا أسقطوا الهاء، كما أسقطوها في قوله تعالى: ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾، والكلام إقامة الصلاة»[1].

ونقل السيرافي عن خالد بن كُلثوم[2] تَخْريجه للبيت الذي استشهد به الفراء على أنّه (عِدَا) جمع عُدوة، أي ناحية، أي: أخلفوك نواحي الأمر الذي وعدوا[3].

والحق أنّ الفراء ما كان غافلاً عن هذا التخريج، فالظاهر أنه يجيزه إذ نُقلت عنه رواية (عِدى) بالألف المقصورة، جاء في اللسان: «وقال ابنُ الأنباري وغيره: الفراء يقول: عِدَةً وعِدًى، وأنشد:

* وأَخْلَفُوكَ عِدَى الأَمْرِ الذي وَعَدُوا *

وقال: أراد: عِدَةَ الأمر، فحذف الهاء عند الإضافة، وقال: يُكتب بالياء»[4].

وذهب أبو حيان إلى أنّ التاء حذفت من قوله تعالى: ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾، للمشاكلة والازدواج مع قوله: ﴿ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾[5].

ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه الفراء وغيره من التماس وجهٍ لسقوط الهاء أحكم للعربية وأليق بكتاب الله تعالى من أن يكون دخول التاء وسقوطها واحدًا.

---

(١) معاني القرآن ٢/٣١٩، وينظر: شرح السيرافي (السيرافي النحوي) ٢١٦-٢١٧، والدقائق ٢٨٥، واللسان (وعد)،(غلب)، والارتشاف ١/١١٧، وشرح شواهد شرح الشافية ٦٤.

(٢) لغويٌّ كوفيٌّ، راوية، نسَّابة، له تصانيف، منها: أشعار القبائل. أخباره في: إنباه الرواة ١/٣٨٧، والبلغة ٩٧، وبغية الوعاة ١/٥٥٠.

(٣) شرح السيرافي (السيرافي النحوي) ٢١٧، وينظر: الارتشاف ١/١١٧.

(٤) اللسان (وعد).

(٥) الارتشاف ١/٢٢٧.

ونلحظ هنا أنّ الفراء يجيز كل ما له وجه ثم يختار الأقوى والأقيس، والأكثر اطرادًا، إذ اطرد ما اختاره في الصحيح والمعتل.

قياس المعتل على الصحيح في حركة الفاء من مصدر (فَعِل):

أجاز ابن المؤدب في (الرُّضوان) الضم والكسر، ووردت القراءة بالوجهين، وقاسَ ابنُ المؤدب ذلك على الصحيح، قال: «وإنما جازَ كسرُ أوله وأصله الضم؛ لأن مصدره في الصحيح يأتي بالكسر والضم، فلا ترى الضمَّ لازمًا، ألا ترى أنك تقول: عَرَفْتُه عِرْفانًا، وتَرَكْتُه تِرْكانًا، وتقول: رَجَحَ رُجْحانًا ونَقَصَ نُقْصانًا... إلا قولُهم العُدوان، فإنهم لم يختلفوا في رفعه، ولو كسروا كان صوابًا، كما أنهم ثبتوا على رفع عُرْوَة وغُدْوة ولُهْوة، ولو كسروا لكان صوابًا»[1].

ثم بين ابن المؤدب عِلَّةَ ثباتهم على الرفع في بعض الكلام، وعدم ثباتهم عليه في غيره، وذلك أنهم يَثبتون على الشيء المشهور المعروف الذي يكثر في الكلام، فيترك بعضهم لغته القليلة إلى المشهور، فهم يقولون: يقتُل، ولا يكسرون ويضرِبُ ولا يضمون؛ لأنهما الفاشيان في الكلام، ونجدهم في الذي يقل يرفعون ويكسرون، نحو يعكِف ويعكُف، ويعرِش ويَعْرُش، ويَخرِزُ ويَخْرُزُ.

وما سبق من تعليل ابن المؤدب يؤكد تمسك الكوفيين بالقياس على الشائع المشهور.

وقد نبه سيبويه إلى أنّ العرب يقولون (الرُّضوان) بالضم مع عدم التعليل[2].

---

(١) الدقائق ٣٠٦.

(٢) الكتاب ٤/١١.



التَّفريق في بعض المصادر بين الآدميين وغيرهم:

وقفت على قول لأبي محمد القاسم الأنباري (٣٠٥هـ) يفرق فيه بين مصدر الآدمي والبهيمة، وكذلك الصفة، قال: «ويُقال في الناس رَجلٌ ذَليلٌ، وفي البهائم: دابَّةٌ ذَلُولٌ، ويقال في الناس: قد ذَلَّ يَذِلُّ ذُلاًّ، وفي البهائم: قَدْ ذَلَّ يَذِلُّ ذِلاًّ»[١].

ولم أجد من وافقه لا من البصريين ولا من الكوفيين، بل قد ورد عن الكسائي استعمال الوجهين للإنسان والبهيمة[٢].

إنكار ما خالف القياس:

حكى أبو الجَرَّاح: أرضٌ خامةٌ، أي: وَخيمة، وقد خَامتْ تَخيمُ خَيَمانًا، قال ابن سيده: «قال الفراء: لا أعرف ذلك» ثم صحح ابن سيده ما ذهب إليه الفراء من الإنكار؛ إذ القياس (خَوَمان)، قال: «وهذا الذي قاله الفراء من أنه لا يعرفه صحيحٌ؛ إذ حُكم مثل هذا: خَامَتْ تَخُومُ خَوَمانًا»[٣].

وهكذا نجد الفراء ينكر ما خالف القياس.

القياس على القليل في مَدِّ المقصور من المصادر على (فِعِّيلى) و (فَعَلُولَى):

سَمِعَ الكسائي: خِصِّيصاء، وفَيْضُوضاء - ممدودين - فقاسَ عليهما غيرَهما، قال

(١) شرح المفضليات ١١٨.

(٢) اللسان (ذلل).

(٣) اللسان (خوم).

الفراء: «وزَعم الكسائي أنه سمع: ما يفعلُ ذاك إلا خِصِّيصاء قومٍ، وأَمــرُهم فَيْــضُوضاءُ بينهم، ممدودين، فسمع في هذين الحرفين المدَّ والقصرَ، وأجاز الكسائي المدَّ فيه كله علـــى القياس»[1]. وهذا توسُّعٌ في القياس غير محمود؛ لأنه قياس على الشاذ، وقد عرفنا أنّ مـــن شرط المقيس عليه ألا يكون شاذًا في نفسه، وهنا جاء الممدود مخالفًا للأصل، «وما جـــاء على خلاف الأصل لا يصح القياس عليه بحال»[2].

ولم يُجزه الفراء إذ لم يسمعْه قال: «ولم أسمع المدَّ في هذا من أحد من العرب فـــلا أُجيزه»[3].

وذهَبَ الرضيُّ إلى منع المدّ لأنّ الفِعِّيلى هنا غير قياسي، قال: «وأما الفِعِّيلى فلـــيس أيضًا قياسيًا، فالحِثِّيثَى، والرِّمِّيَّا، والحِجِّيزى، مبالغة التَّحاثّ والتَّرامي والتَّحـــاجز... وقـــد يَجيء منه ما يكون مبالغة لمصدر الثلاثي، كالدِّلِّيلى، والنِّمِّيمى، والهِجِّـــيرى، والخِلِّيفـــى، وأجاز بعضهم المدَّ في جميع ذلك، والأولى المنع، وحكى الكـــسائي: خِصِّيـــصاء بالمـــد، وأنكره الفراء»[4].

وسُئل الزمخشري عن (فِعِّيلى) فذهب إلى قياسيته لأنه كثير الاستعمال[5].

* * *

(١) المقصور والممدود للفراء ١٥، وينظر: ٤٣. وينظر: الارتشاف ٢٢٨/١.

(٢) القياس في اللغة العربية ٧٩.

(٣) المقصور والممدود للفراء ١٥.

(٤) شرح الشافية ١٦٨/١.

(٥) شرح الشافية للجاربردي، وحاشية ابن جماعة عليه (مجموعة الشافية) ٦٦/١.

ب – مصادر مزيد الثُّلاثي:

مصادر ما زاد على الثلاثة تجري على سَنَنٍ واحد وقياس مطرد في غالب الأمر؛ لأنّ أفعالها الماضية لا تختلف على عكس الثلاثي[1]. ولذلك كان الخلاف في مصادر ما زاد على الثلاثي قليلاً مقارنة بمصادر الثلاثي.

مصدر (فَعّل):

ذهب سيبويه إلى أنّ قياس مصدر فَعَّل: التَّفْعيل، نحو: كَسَّرْتُه تَكْسيرًا، وعَذَّبْتُه تَعْذِيبًا، التاء في أوله بدلٌ من العين الزائدة في فَعَّلْتُ، والياء بمنزلة ألف الإفعال[2].

وقد أشار أيضًا إلى أنّ ناسًا يقولون: «كَلَّمْتُه كِلاّمًا، وحَمَّلْتُه حِمَّالاً، أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفًا مكان حرف، ولم يحذفوا، كما أنّ مصدر (أفْعَلتُ واستَفْعَلْتُ) جاء فيه جميع ما جاء في (استَفْعَل وأَفْعَلَ) من الحروف، ولم يُحذف ولم يبدل منه شيء. وقد قال الله عز وجل: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾[3]»[4].

فجعل سيبويه (كِذَّابًا) مصدرًا لـ (فَعَّلَ)، أصله الإفعال، ثم عُدِلَ به إلى الفِعَّال، حتى لا يُحذف منه شيء، إذ لو قيل: (إكْذَابًا) لَحُذِفَ التضعيف، فكأنّ العربَ تحاشَوا هذا الحذفَ، وذلك لمساواته بنحو: تَكْذيب وتَعْذيب، بعدم الحذف.

---

(١) شرح المفصل ٦/٤٧.

(٢) الكتاب ٤/٧٩.

(٣) سورة النبأ، الآية ٢٨.

(٤) الكتاب ٤/٧٩.

وقال أبو سعيد شارحًا كلامَ سيبويه: «من قال كَلَّمْتُه كلاَّمًا فهو نحو أَفْعَلَ إفْعالاً؛ لأنّ إفْعالاً على حروف أفْعَل، وقد زيد في آخره ألفٌ وكُسرَ أوله، فكذلك كِلاَّمٌ وحِمَّالٌ قد زِيد قبل آخره ألفٌ، وكُسِرَ أولُه، وأُتِيَ بحروف الفعل على جُملتها»[1].

وقال الرضي: «قال سيبويه: أصل تَفْعِيل: فِعَّال، جعلوا التاء في أوله عوضًا من الحرف الزائد، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيَّروا آخره كما غيَّروا أوله، فإنّ التغيير مُجَرِّئٌ على التغيير»[2].

ولعلَّ ثعلبًا تابع سيبويه إذ قال: «وقال الله عز وجل: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾، وهو في أكثر الكلام معدول به عن جهته»[3].

لكنّ الفراء يرى أنّ (كِذَّابًا) جاء على الأصل، إذ هو قياس مصدر (فَعَّلَ)، وذلك عند بعض أهل اليمن، قال: «﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾: خَفَّفَها علي بن أبي طالب رحمه الله: (كِذَابًا)، وثَقَّلها عاصم والأعمش وأهل المدينة والحسن البصري. وهي لغة يمانية فصيحة، يقولون: كَذَّبْتُ كِذَّابًا، وخَرَّقْتُ القَميصَ خِرَّاقًا، وكل فَعَّلْت فمصدره: فِعَّال في لغتهم مشدد. قال لي أعرابي منهم على المروة: آلْحَلقُ أَحَبُّ إليك أم القِصَّارُ ؟ يستفتيني، وأنشدني بعض بني كلاب:

لَقَد طالَ ما ثَبَّطْتِني عَنْ صَحَابَتي		وعَنْ حِوَجٍ قِضَّاؤُها مِنْ شِفَائِيَا»[4]

وتخريج الفراء – عندي – قويٌّ، إذ جعلَ (فِعَّالاً) مصدرًا قياسيًا لـ (فَعَّلَ) عند

(١) شرح السيرافي (السيرافي النحوي) ٢٠٩.

(٢) شرح الشافية ١/١٦٥-١٦٦.

(٣) مجالس ثعلب ١/١٧٠.

(٤) معاني القرآن ٣/٢٢٩، وينظر: مجالس ثعلب ١/١٦٩، وزاد المسير ٩/٩، ومن تراث لغوي مفقود ٧٤.

بعض أهل اليمن، مستندًا إلى السماع، وهو سماع كثير، إذ وصفه بقوله: «وكل فَعَّلْت فمصدره: فِعَّال في لغتهم مشدد». وهو في لغة فصيحة أيضًا.

وبذلك فمذهب الفراء أقيس وأسهل مما تحمّله سيبويه من التكلف والتقدير، والتغيير والحذف، والتعويض حتى أعاد (فِعَّال) إلى (إفْعال)، أسعف الفراء في ذلك سعةُ علمه بلغات العرب ووقوفه على الفصيح منها وغير الفصيح.

ثم ذكر الفراء أنّ الكسائي خفف ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا ﴾[1] لأنها ليست مقيدةً بفعل، ويُشدِّدُ في: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾؛ لأنّ (كَذَّبوا) يقيد الكِذَّاب بالمصدر. واستحسن الفراء فِعْلَ الكسائي هذا.

التَّفْعال و التَّفْعيل:

سبق أنّ سيبويه ذهب إلى أنّ (التَّفْعال) مصدر (فَعَلْت)[2]، للدلالة على التكثير، فيُقال في الهَذْر: التَّهْذار، وفي اللَّعِب: التَّلعاب، وفي الصَّفْق: التَّصْفاق[3].

فالظاهر أنّ سيبويه يعُدُّ (التَّفْعال) فرعًا للمصدر (فَعْل) للثلاثي، قال السيرافي: «اعلم أنّ سيبويه يجعل (التَّفْعال) تكثيرًا للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي، فيصير قولك: التَّهْذار،

(١) سورة النبأ، الآية ٣٥. وقراءة الكسائي في الكشف ٣٥٩/٢. وقد وجه مكي قراءة السبعة غير الكسائي بالتشديد (كِذَّابًا) على ما ذهب إليه الفراء فقال: «وقرأ الباقون بالتشديد فأتوا به على قياس مصدر (كَذَّبَ) المشدد، لأنّ الأصل في مصدر ما زاد على ثلاثة أحرف أن يأتي بلفظ الفعل منونًا مكسور الأول بزيادة ألف رابعة، فتقول: كَذَّبَ كِذَّابًا، وأكرم إكرامًا، ودَحرجَ دِحْراجًا، فحروف المصدر هي حروف الفعل الماضي، لازيادة فيها سوى الألف الرابعة».

(٢) ينظر ص ٢٠٤ فيما سبق.

(٣) الكتاب ٨٣/٤ - ٨٤. وقد سبق في فصل: البنية بين الأصالة والفرعية فيما تقدم.

بمنزلة قولك: الهَذْر الكثير، والتَّلعاب بمنزلة قولك: اللعب الكثير»[1].

وذهب الفراء والكوفيون إلى أنّ (التَّفْعال) فَرعٌ عن (التَّفْعيل) الذي يفيد التكثير، قُلبت ياؤه ألفًا، فأصل التكرار: التَّكْرِير، وقد عَدَّ الفراء من علامات الممدود القياسية أن يُصرف التَّفْعيل إلى التَّفْعال، فيُمَد، قال الفراء: «ومن ذلك أنْ يُصرَفَ التَّفعيلُ إلى التَّفْعال فَتَمُدَّه، كقولك: التَّقْضاء، والتَّرْماء، والتَّمْشاء»[2].

ورجح السيرافي وتبعه الرضي وابن جماعة مذهبَ سيبويه؛ لأنه قد يجيء التَّفْعال، ولا يجيء منه التَّفعيل[3].

لكن الرضي بعد أن رجح مذهب سيبويه التمس للكوفيين العذرَ فقال: «ولهم أن يقولوا: إنّ ذلك مما رُفِضَ أصله»[4].

* * *

(١) شرح السيرافي ٥/١٠٠-ب مخطوط. وينظر شرح الشافية ١/١٦٧، والارتشاف ١/٢٢٨.

(٢) المقصور والممدود للفراء ٧. وينظر: حروف الممدود والمقصور لابن السكيت ١٢٤.

(٣) شرح السيرافي ٥/١٠٠-ب، وشرح الشافية ١/١٦٧، وحاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١/٦٦.

(٤) شرح الشافية ١/١٦٧.

جـ- المصدر الصّناعي:

عرض القدماء لصيغة المصدر الصناعي دون تسميته أو تعريفه، وهذا المصطلح للمحدثين، وقد عَرَّفه الشيخ محمد طنطاوي بقوله: «المصدر الصناعي هو اللفظ المصنوع بزيادة ياء نسب وتاء على الاسم للدلالة على حقيقته وما يُحيط بها من الهيئات والأحوال»[1]. وذكر أحمد كَحيل أنّ هذه الصيغ لم تُعرف بالمصادر الصناعية إلا عند المتأخرين، وأنّ بعضَ المتقدمين كانوا يُسمونه: (نظائر)[2].

ولعلَّ الفراء هو أول من تحدث عن قياسية هذا النوع من المصدر، وحَدَّدَ أوزانه بناءً على ما سُمع منه، إذ قال: «وسَمِعَ الكسائي العربَ تقول: فَعَلَ ذلك في وَليديَّته، يريد: وهو وَليدٌ، أي: مولود. فما جاءكَ من مصدر لاسم موضوع فَلَكَ فيه: الفُعُولَة والفُعُوليَّة، وأن تجعله منسوبًا على صورة الاسم، من ذلك أن تقول: عَبْدٌ بَيِّنُ العُبُوديَّة والعُبُودَة والعَبْديَّة، فَقِسْ على هذا»[3].

فقد اعتمد الفراء على السماع ثم بنى عليه القياس، ونلحظ أنه نَبَّه على أنّ هذا النوع من المصادر ليس مشتقًا من الفعل، بل هو مأخوذ من الاسم الموضوع.

ثمَّ حدَّدَ الفراء أربع صيغ لهذا المصدر، هي: الفُعُولَة، والفُعُوليَّة، وهاتان نصَّ عليهما، والثالثة بالتمثيل وهي: الفَعْليَّة، إذ مثَّلَ بالعَبْديَّة، والرابعة: صيغةٌ عامَّة، هي (أن تجعله منسوبًا على صورة الاسم)، وذلك نحو: جاهليَّة، ورَهْبانيَّة اللذين وردا في القرآن الكريم،

(١) تصريف الأسماء ٧٨.

(٢) التبيان في تصريف الأسماء ٥٧.

(٣) معاني القرآن ١٣٧/٣.

قال تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾[1]، وقال سبحانه أيضًا: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾[2].

ومما سُمع أيضًا من المصدر الصناعي ما رواه أبو عُبيد عن الكسائي: «رجلٌ بَيِّنُ الرُّجُولَة والرُّجُولِيَّة»[3].

وقد أقرَّ مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسية المصدر الصناعي، فأصدر قرارَه: «إذا أُرِيدَ صُنْعُ مصدر من كلمة يُزادُ عليها ياءُ النسب والتاء»[4].

وقد ذكر ابنُ قُتيبة هذا المصدر مع (المصادر التي لا أفعال لها) [5]، والظاهر أنّ الفراء كان يذكرها في مثل هذا الباب وفي غيره أيضًا؛ لأنّ ابن المؤدب قد نقل عنه قائلاً: «حُكمٌ في المصادر التي لا أفعال لها: هذا باب قد ذكره الفراء - رحمه الله - في غير موضع من كتبه، فأحببت أن أنقل ما ذكره فيها، وهو أحرفٌ معدودة»[6]، وذكر منها الرُّجُولَة والرُّجُولِيَّة.

وذكره ابن السكيت في (باب الفَعالة والفُعُولة) [7]، وذكره ثعلب تحت عنوان (باب من المصادر) [8].

---

(١) سورة المائدة، الآية ٥٠.

(٢) سورة الحديد، الآية ٢٧.

(٣) تهذيب اللغة ١١/٣١.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية (جـ ١، ص ٢١٥)، وينظر: تصريف الأسماء للطنطاوي ٧٨-٧٩، والضياء في تصريف الأسماء ٧٢، وتصريف الأفعال د. محيسن ٣٤٧، ومن أسرار اللغة ١٦، وجهود الفراء ١٢١.

(٥) أدب الكاتب ٣٤٢.

(٦) الدقائق ٥٩. وينظر: جهود الفراء ١١٩.

(٧) إصلاح المنطق ١١٠

(٨) الفصيح ٢٨٠-٢٨٣. وينظر: تصحيح الفصيح ١/٣٩٧، ٤٠٠،، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٢.

مما سبق من حديث عن المصادر نخلص إلى ما يأتي:

١- أنّ الكوفيين والبصريين أثبتوا القياس وعملوا به على حد سواء.

٢- اتفق الكوفيون والبصريون على أنه لا يجوز القياس في مصادر الثلاثي مع وجود السماع، وما نُسب إلى الفراء من أنه يجيز القياس مع وجود السماع ثبت خلافه في أثناء البحث والتأصيل.

٣- المنهج العام للكوفيين القياس على الكثير والشائع، وإن ظهر لغيرهم أنّه نادر، فعالمٌ مثل الفراء لايمكن لنا أن ننسب إليه القياس على النادر أو الشاذ، وإن لم يبلغنا من السماع الذي قاس عليه إلا القليل، وذلك أنّا لا نعلم القَدْرَ الذي قاس عليه، ولكننا نستنبط منهجه في ذلك من حفظه للمسموع من الشاذ دون القياس عليه، والحمل على الأكثر، وإنكار ما خالف القياس العام الغالب، والحمل على الأقيس.

٤- ومن منهجهم أيضًا التوسع في القياس بناءً على ما سُمع، والحرص على اطراده وتخريج ما عدَّه غيرهم شاذًّا على وجهٍ يجعله مقيسًا، وذلك عندهم مقدَّمٌ على التأويل والتقدير وكثرة العمل، ظهر ذلك في نحو:

أ) تعميم قياس مصدر (فَعَل) على الفَعْل والفُعُول، في المتعدي واللازم، في حين قيد البصريون الفَعْل للمتعدي، والفُعُول للازم.

ب) تتريل الفراء المصدر من غير الثلاثي مترلة الثلاثي في الصياغة.

جـ) إثباتُهم (مَفْعُل) بغير التاء خلافًا للبصريين الذين أنكروه.

د) إجازتهم مجيء المصدر على وزن مفعول، خلافًا لسيبويه.

هـ) إجازة الفراء مجيء المصدر الميمي من (فَعَل يَفْعُل) على (مَفْعِل).

و) إجازة ثعلب مجيء المصدر على فاعلة.

ز) القياس على لغات العرب عامة.

وأعانهم على ذلك سعة اطلاعهم - وخاصةً الفراء - على لغات العرب وخبرتهم بها، مما أدى بهم في كثير من المواقف إلى التخريج على الأصل المقيس، متجنبين التقديرات والتأويلات المتكلفة.

٥- يلتمس الفراء في توجيهاته الأليق بالعربية والقرآن الكريم.

٦- لعل الفراء أول من تحدث عن قياسية المصدر الصناعي، ونبَّه على صيغه واشتقاقه

٧- بدا لي أنّ القاسم الأنباري انفرد في التنبيه على التفريق في بعض المصادر بين الآدميين وغيرهم.

* * *

ثانيًا: أقيسة الكوفيين في المشتقات

١ - اسم الفاعل:

عرفنا فيما سبق أنّ الكوفيين يُسمُّون هذا النوع من المشتقات (الفعل الدائم)، وقد يوجزون فيقولون: (الفعل)، وقد يطلق عليه الفراء (الفاعل) [1].

ويُصاغ اسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فاعل)، و يصاغ مما زاد على الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، وهذا هو القياس، ولا خلاف في ذلك[2].

وقد التزم الكوفيون هذا القياس، ورفضوا ما خالفه من المسموع القليل وإن كان لغة، فقد قال الفراء: «إلا أنّ من العرب - وهم قليل - من يقول في المُتَكبِّر: (مُتَكَبَّر)، كأنهم بنوه على (يَتَكَبَّرُ)، وهو لغة الأنصار، وليس مما يُبنى عليه»[3]، فهذا سماعٌ شاذٌّ نادرٌ رفض الفراء القياس عليه؛ لأنه لا يقيس على النادر حرصًا على اطراد القاعدة.

ونبَّه الفراء أيضًا على أنّ بعض العرب يكسر الميم في اسم الفاعل من غير الثلاثي، رافضًا القياس عليه، فقال: «وحُدِّثْتُ أنَّ بعضَ العرب يكسر الميم في هذا النوع إذا أُدغم فيقول: هُمُ المِطَّوِّعَة، والمِسَّمِع للمُسْتَمِع، وهم من الأنصار، وهي من

---

(١) ينظر: مبحث المصطلحات في التمهيد.

(٢) الكتاب ٤/٢٨٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٥٣.

(٣) معاني القرآن ٢/١٥٣. وقد نسب الزمخشري في الكشاف ٤/٢٠٧ إلى بني تميم أنهم يفتحون ما قبل الآخر في اسم الفاعل من غير الثلاثي، نحو: مُسَيْطَر، وزاد أبو حيان في البحر ٨/٤٦٤ قائلاً: «وليس في الكلام على هذا الوزن إلا مُسَيْطَر، ومُهَيْمَن، ومُبَيْطَر، ومُبَيْقَر، وهي أسماء فاعلين».

الـمَرفوض»[1]. والقياس أن يقال: الـمُتَطَوِّعة، والـمُستَمِع، ثم يُدغمون فيقولون: الـمُطَّوِّعة، والـمُسَّمِع، ولكنهم خالفوا فكسروا الميم على غير قياس، فأنكر الفراء ذلك، فهذا رفْضٌ صريحٌ من الفراء لما يكسر القياس من النادر المسموع، فهو يعمل على القاعدة المشهورة «النادر لاحُكم له»، والقاعدة الأخرى: «الخارج عن القياس لا يقاس عليه»[2].

٢- صِيَغ المُبالغة:

أمثلة المبالغة المتفق عليها المشهورة هي: فَعَّال، وفَعُول، ومِفْعال، وفَعِيل، وفَعِل.

والظاهر أنّ الفراء قد زاد بعض الأمثلة الأخرى؛ مستندًا إلى ما سُمع، فمن ذلك:

أ) (**فَعُل**): قاسَ ذلك على (الأَشُر) وغيرها، بضم الشين، قال الفراء: «قرأ مُجاهد وحده: ﴿**الأَشُرُ**﴾[3]، وسفيان: ﴿ **غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ** ﴾[4]، وهو بِمَنْزِلة قولك في الكلام: رَجُلٌ حَذِرٌ وحَذُرٌ، وفَطِنٌ وفَطُنٌ، وعَجِلٌ وعَجُلٌ»[5].

وقد نقل أبو بكر بن الأنباري عن الفراء ما يفيد أنّ (فَعُل) هنا للمبالغة، فقال: «وقال الفراء: حدثني سُفيان عن عُيينة عن رجل عن مجاهد أنه قرأ: ﴿**سَيَعْلَمُونَ غَدًا**﴾ - بالياء - ﴿**مَنِ الْكَذّابُ الأَشُرُ**﴾[6]، بضم الشين، والعلة في ضمها أهم أرادوا المبالغة في

(١) معاني القرآن ٢/١٥٣. وينظر: من تراث لغوي مفقود ٧٤، واللهجات العربية في معاني القرآن ٢٤٢.

(٢) القواعد الكلية ١٠٧، ١٠٨.

(٣) سورة القمر، الآية ٢٦. وذكر ابن جني أيضًا أنها قراءة مجاهد. المحتسب ٢/٢٩٩.

(٤) وهي قراءة حفص المشهورة.

(٥) معاني القرآن ٣/١٠٨.

(٦) نقل ابنُ جني قراءةَ ابن مجاهد في المحتسب ٢/٢٩٩، وقال: «بضم الشين خفيفة».

ذَمِّه، فصار بمنزلة قولهم: رَجلٌ فَطُنٌ، إذا أرادوا المبالغة في وصفه بالفِطنة، ورَجُلٌ حَذُرٌ، إذا أرادوا المبالغة في وصفه بالحذر»[1].

ثم قاسَ أبو بكر بن الأنباري على ذلك قراءة: ﴿**وعَبُدَ الطَّاغُوتِ**﴾، بضم الباء، فقال: «وإلى هذا المعنى ذهب الذين قَرَءُوا: ﴿**وَجَعَلَ مِنْهُمُ القِرَدَةَ وَالخَنَازِيْرَ وعَبُدَ الطَّاغُوتِ**﴾[2]، فضموا الباء على المبالغة، أنشد الفراء:

أَبَنِي لُبَيْنَى إنَّ أُمَّكُمُ ... أَمَةٌ وإنَّ أَبَاكُم عَبُدُ

أراد عَبْدُ، فضم الباء على جِهة المبالغة»[3].

وقد أجاز ذلك الفراء في اللغة، وخرج ضم الباء في البيت على الضرورة الشعرية، قال: «وأمّا قوله: ﴿**وعَبُدَ الطَّاغُوتِ**﴾، فإن تكن فيه لغةٌ مثل حَذِر، وحَذُر وعَجُل فهو وَجهٌ، وإلا فإنه أراد - والله أعلم - قول الشاعر:

أَبَنِي لُبَيْنَى إنَّ أُمَّكُمُ ... أَمَةٌ وإنَّ أَبَاكُم عَبُدُ

وهذا في الشعر يجوز لضرورة القوافي، فأما في القراءة فلا»[4].

وتَبِع ابنُ جني الفراءَ في مجيء فَعُل للمبالغة، إذ روى قراءة مجاهد السابقة، ثم وجَّهها قائلاً: «وأما ﴿**الأَشُرُ**﴾، بضم الشين وتخفيف الراء فعلى أنّه من الأوصاف التي اعتقب

(١) الزاهر ١/٣٧٤.

(٢) سورة المائدة، الآية ٦٠. قال مكي في الكشف ١/٤١٤: «قرأه حمزة بضم الباء وكسر التاء، وقرأ الباقون بفتح الباء والتاء»، يريد: التاء في الطاغوت.

(٣) الزاهر ١/٣٧٤.

(٤) معاني القرآن ١/٣١٤-٣١٥.

عليها المثالان اللذان هما: فَعِلٌ وفَعُلٌ، فَأَشِرٌ وأَشُرٌ، كَحَذِرٍ وحَذُرٍ، ويَقِظ ويَقُظ، ورجلٌ حَدِثٌ وحَدُثٌ: حسن الحديث... والضم أقوى معنًى من الكسر لأنه أبعد عن مثال الفعل، فأشُرٌ من آشِرٍ، كَضَرُوبٍ من ضارب، ومِطْعان من طاعن»[1].

وقال مكي محتجًا لمن ضم الباء وكسر تاء طاغوت بقوله: «وحجة من ضم الباء وكسر التاء أنّه جعل (عَبُدَ) اسمًا يُبنى على (فَعُلَ)، كعضُد، فهو بناءٌ للمبالغة والكثرة كـ (يَقُظ ونَدُس[2])، وأصله الصفة»[3].

وقال الفراء في موضع آخر يقيس على (أشُر) ونحوها غيرَها وذلك حين تحدث عن قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ﴾[4]: «والنَّكِدُ والنَّكَدُ مثل الدَّنِف والدَّنَف. قال: وما أُبْعدُ أنْ يكون فيها: نَكُدٌ، ولم أسمعْها، ولكني سمعت: حَذِرٌ وحَذُرٌ، وأَشِرٌ وأَشُرٌ، وعَجِلٌ وعَجُلٌ»[5].

ب، جـ) فُعَال وفُعَّال: وزاد الفراء في صِيَغ المبالغة أيضًا فُعَال وفُعَّال، قياسًا على ما سُمِع ووردَ في القراءات القرآنية، قال: «وقوله: ﴿ لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾[6]، وقرأ أبو عبدالرحمن:﴿ **لَشَيْءٌ عُجَّابٌ**﴾[7]، والعرب تقول: هذا رجل كَرِيمٌ و كُرَّامٌ وكُرامٌ، والمعنى كله واحد، مثله قوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا ﴾[8]، معناه: كَبيرًا، فشدد، وقال

---

(١) المحتسب ٢/٢٩٩.

(٢) النَّدُس: الفَهِم، القاموس (ندس).

(٣) الكشف ١/٤١٤.

(٤) سورة الأعراف، الآية ٥٨.

(٥) معاني القرآن ١/٣٨٢.

(٦) سورة ص، الآية ٥.

(٧) قراءة علي والسُّلمي وعيسى وابن مقسم. البحر ٧/٣٨٥، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن ٢/٤/٢٧.

(٨) سورة نوح، الآية ٢٢.

الشاعر:

كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَاحٍ يَسْمَعُهَا الهِمَّةُ الكُبَارُ

... وأنشدني الكسائي:

* يَسْمَعُها اللهُ واللهِ كُبَارْ *

وقال الآخر:

وآثَرْتُ إدْلاجي على ليلِ حُرَّةٍ هَضِيمِ الحَشَا حُسَّانَةِ المُتَجَرَّدِ

وقال آخر:

نحن بَذَلْنا دونها الضِّرابا إنَّا وَجَدْنا ماءَها طُيَّابَا

يريد: طَيِّبًا، وقال في طويل:

* طُوَالُ السَّاعِدَيْن أشَمّ *

وقال الآخر:

جاءَ بِصَيْدٍ من العَجَبْ أُزَيْرِقِ العَيْنَيْنِ طُوَّالِ الذَّنَبْ

فشدَّ الواو على ذلك المجرى»[1].

ثم جعل ذلك قياسًا فقال: «فكلُّ نعتٍ نعتَّ به اسمًا ذكرًا أو أُنثى أتاك على فُعَّال مشدَّدًا ومخفَّفًا، فهو صواب».

وقال في موضع آخر: «﴿ وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا ﴾، الكُبَّارُ: الكبير، والعرب تقول:

(١) معاني القرآن ٢/٣٩٨-٣٩٩.

كُبَار، ويقولون: رجلٌ حُسَّانٌ جُمَّالٌ، بالتشديد، وحُسَانٌ وجُمَالٌ، بالتخفيف في كثير من أشباهه»[1].

ونقل ابنُ السكيت عن الكسائي والفراء حكايات من مثل ذلك، فقد نقل عن الكسائي قوله: «يُقال: هذا رجلٌ صُبَّاحٌ، إذا كان صَبيحًا»[2]، ونقل عن الفراء فقال: «وحكى الفراء: عن بعضهم في كلامه: رجلٌ صُغارٌ، يريد: صَغيرًا، قال: وقال الكسائي: سمعت (كبير وكُبَار)، فإذا أفرطوا قالوا: كُبَّار، وكثير وكُثَّارٌ، وقَليل وقُلَّالٌ، وجَسيمٌ وجُسَّامٌ، وزَحيرٌ وزُحَارٌ، وأنينٌ وأُنانٌ، قال الفراء: وأنشدني بعض بني كلاب:

* وعِندَ الفَقْرِ زَحَّارًا أُنَانا *»[3].

ثم نقل سماعًا آخر للفراء فقال: «وسَمِعَ الفراء: كُرَّامٌ، وحُسَّانٌ، وظُرَّافٌ، وشَيءٌ عُجَّابٌ وعَجيبٌ، ورجلٌ وُضَّاءٌ للوضيء، ورَجُلٌ قُرَّاءٌ للقارئ. قال الفراء: أنشدني أبو صَدَقَة الدُّبَيْرِيُّ:

بَيْضاءُ تَصْطادُ الغَوِيَّ وتَسْتَبِي ... بالحُسْنِ قلبَ المسلِم القُرَّاءِ

وفي القَصيدة:

والمَرْءُ يُلْحِقُهُ بِفِتْيانِ النَّدَى ... خُلُقُ الكَرِيمِ ولَيْسَ بالوُضَّاءِ»[4]

وقد اقْترح د. أحمد مختار عُمر - من المحدثين - نقلَ هذه الصيغة من السماعية إلى القياسية[5].

---

(١) معاني القرآن ٣/١٨٩.

(٢) إصلاح المنطق ١٠٩.

(٣) إصلاح المنطق ١٠٨-١٠٩. ورجلٌ أُنانٌ: كثير الأنين. اللسان (أنن).

(٤) إصلاح المنطق ١٠٩.

(٥) من قضايا اللغة والنحو ٢٠١-٢٠٢.

وقد ذكر الرضي هاتين الصيغتين (فُعَال، وفُعَّال) مع أوزان الصفة المشبهة[1]، ويبدو لي أهما صالحتان للمبالغة، وللصفة المشبهة.

صياغة أبنية المبالغة:

لا خلاف بين البصريين والكوفيين أنّ أبنية المبالغة تُصاغ من الثلاثي فحسب، وشذَّ بناؤها مما زاد على الثلاثي نحو (أفعل)، وذلك نحو: مِعْطاء، ومِهْداء، ورَشَّاد، وجزَّال، وزَهُوق، ودَرَّاك، وجَبَّار من أجبر[2]، جاء منه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ ﴾[3].

ونلحظ أنّ الكوفيين يصفون مثل هذا - مما سُمِع مخالفًا للقياس - بالشذوذ ولايقيسون عليه، قال الفراء مقررًا القياس على الكثير منكرًا الشاذ القليل: «والعرب لا تقول فَعَّال من أفْعَلْتُ، لا يقولون: هذا خَرَّاجٌ ولا دَخَّال، يريدون: مُدْخِل ومُخْرِج، من أدخَلتُ وأخرَجتُ، إنما يقولون: دَخَّالٌ من دَخَلْتُ، وفَعَّالٌ من فَعَلْتُ. وقد قالت العرب: دَرَّاك من أدركت، وهو شاذ، فإن حملت الجَبَّار على هذا المعنى فهو وجهٌ»[4].

فهو يلتزم القياس على الغالب، ويتجنب الشاذ فيحفظه ولا يقيس عليه ولو تعددت أمثلته، بل نجده يحاول تفسير ماشذ وتوجيهه على وجْهٍ يُدخِله في القياس ويُرجعه إليه، فهو بعد أنْ حمل (جَبَّار) على الشذوذ يحاول رَجْعها إلى الثلاثي مُلتَمسًا لها شاهدًا من محفوظه عن العرب، قال: «وقد سمعت بعض العرب يقول: جَبَرَه على الأمر، فالجَبَّار من

---

(١) شرح الشافية ١/١٤٨.

(٢) ينظر: مجالس ثعلب ١/٣١٥، والمبهج ٥٠، ٩٥، والارتشاف ٣/١٩١، والمزهر ٢/٧٧، وحاشية العُليمي على شرح التصريح ٢/٦٧، والوصف المشتق ١١٧. وغيرها

(٣) سورة ق، الآية ٤٥.

(٤) معاني القرآن ٣/٨١.

هذه اللغة صحيح يُراد به: يَقْهَرُهم ويَجْبُرُهم»[1]. ونبه على هذه اللغة ابن جني إلا أنه رأى أنّ الأولى أفصح[2].

فعلى ذلك يكون (جَبَّار) صيغة مبالغة قياسية غير شاذة، على هذا الوجه عند الفراء. وقد عَدَّها ثعلب مماشذَّ موافقًا بذلك العلماء غير الفراء، قال: «لا يكون من أفعل فَعَّال إلا: جَبَّار، ودَرَّاك، وسَأَّر»[3].

الصِّفَةُ الـمُشَبَّهَة باسم الفاعل:

اتفق البصريون والكوفيون على التفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في المعنى، نقل أبو بكر بن الأنباري عن الفراء قولَه: «الفَرق بين الحَذِر والحاذر: أنّ الحاذِرَ الذي يَحْذَرُك الآن، والحَذِرُ: المخلوق حَذِرًا، الذي لا تلقاه إلا حَذِرًا»[4].

فدلَ بذلك على أنّ اسم الفاعل يفيد الحدوث، والصِّفة المشبهة تفيد الثبات والدوام، وهو ما عليه جمهور النحاة.

أوزان الصفة المشبهة:

أوزان الصفة المشبهة كثيرة ذكرها سيبويه، ونقلها الرضي[5].

وأذكر هنا ماجاء عن الكوفيين مما يبدو أنهم زادوه على ما ذكره غيرهم، فمن ذلك:

---

(١) معاني القرآن ٣/٨١. وينظر: جهود الفراء ١٣٢.

(٢) المبهج ٥٠.

(٣) مجالس ثعلب ١/٣١٥.

(٤) الزاهر ١/٣٠٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/١٧-٣٦، وشرح الشافية ١/١٤٣ فما بعدها، والوصف المشتق في القرآن الكريم ١٢١-١٣٩.

١- نَبَّه الفراء على قياسيَّة وزن (فُعَلَة) في الصفة المشبهة، فحين تحدث عن قوله تعالى: ﴿ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ ﴾[١] قال: وفيها لُغَة: جُمَعَة، وهي لغة عُقيل، ولو قُرِئَ بها كان صوابًا. والذين قالوا: الجُمَعَة ذهبوا بها إلى صفة اليوم أنه جُمَعَة، كما تقول: رجلٌ ضُحَكَة، للذي يُكثر الضحك»[٢]. وذكر القُرطُبي حين تحدث عن هذه الآية أنها لغة النبي صلى الله عليه وسلم[٣]، ونقل الزَبيدي أنها قراءة ابن الزُّبير والأعمش وسعيد بن جبير وابن عوف وابن أبي عبلة وأبي البَرَهْسَم وأبي حَيْوة[٤]. لكنّ أبا حيان ذكر أنها لغة لم يُقرأ بها قال: «وقرأ الجمهور ﴿**الجُمُعة**﴾، بضم الميم، وابنُ الزبير وأبو حيوة وابن أبي عبلة ورواية عن أبي عمرو وزيد بن علي والأعمش بسكونها، وهي لغة تميم، ولغةٌ بفتحها لم يُقرأ بها»[٥].

وقد اقترح د. أحمد مختار عمر نقل هذه الصيغة من السماعية إلى القياسية للدلالة على المبالغة؛ لأنها تُستعمل بكثرة[٦].

٢- ونَبَّه الفراء أيضًا على ورود الصفة المشبهة على وزن (تُفْعِلَّة) - بتثليث التاء- نحو: تُرْعِيَّة، للذي يجيد رِعْيَة الإبل[٧]، وكذلك ما جاء منه على وزن (تفْعالة)، جاء في التهذيب: «أبو عُبيد عن الفراء: إنه لَتِرْعِيَّةُ مال، إذا كان يَصْلُحُ المالُ على يَديه. سلمة عن الفراء: يُقال: تَرْعِيَّةٌ، وتِرْعِيَّةٌ، وتُرْعايَة، وتِرْعاية، وتُرْعِيَّة، بهذا المعنى، وأنشد الفراء:

---

(١) سورة الجمعة، الآية ٩.

(٢) معاني القرآن ١٥٦/٣، وينظر: اللسان والتاج (جمع).

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٩٧/١٨.

(٤) تاج العروس (جمع).

(٥) البحر المحيط ٢٦٧/٨.

(٤) الخصائص ٩٩/١، وينظر: الاقتراح ٢٢٣.

(٦) من قضايا اللغة ١٩٧، ٢٠٢.

(٧) الصحاح واللسان (رعى)، وسفر السعادة ١٧٩/١. وقد يكون (ترعيَّة) مصدرًا للفعل (تَرَعَّتْ) بمعنى: رَعَتْ. ينظر: تاج العروس والمعجم الوسيط (رعى).

ودارِ حِفاظٍ قــد نَزَلْنــا وغَيْرِهــا		أَحَــبُّ إلى التِرْعِيَّــةِ الــشَّنَآن»[1]

والظاهر أنّ الفراء قد أفاد ذلك من الخليل، إذ جاء في العين: «ورجل تِرْعِيَّة: لم تزل صَنْعَتُه وصَنْعَة آبائه الرِّعاية، قال:

* يَسُوقُها تِرْعِيَّةٌ جافٍ فَضِلُ *»[2]

وأنشد ابن بري عليه شاهدًا قولَ حكيم بن مُعَيّة:

يَتْبَعُهــا تِرْعِيَّةٌ فيــه خَضَــعْ
في كَفِّه زَيْغٌ وفي الرُّسْغِ فَــدَعْ[3]

ما شَذَّ في السماع واطرد في القياس:

حكم ما شذّ في النطق وكان القياس في أمثاله أن يُنطق به: أن يُترك؛ لأنّ العرب تركته، وذلك كماضي يدع ويذر، قال ابن جني: «إذا كان الشيء شاذًّا في السماع، مطردًا في القياس تحامَيتَ ما تَحامَتِ العربُ من ذلك، وجَرَيت في نظيره على الواجب في أمثاله»[4].

وجرى الكوفيون على ذلك فتركوا القياسي في بابه مما لم تنطق العرب بــه، فمــن ذلك تنبيههم على قياسية بعض الصفات التي لم تُسمع، فقد نبه ثعلب علــى أنّ العــرب تقول: رجلٌ آلى، وامرأةٌ عَجزاء، ثم قال: «كذلك كلام العرب، والقياس: أَلْيَاء»[5]. وقال أيضًا: «يُقال: أَعَقَّتْ فهي عَقُوق، ولا يقولون مُعِقٌّ، وهو القياس»[6].

(١) التهذيب ٣/١٦٤.

(٢) العين ٢/٢٤١.

(٣) اللسان (رعي).

(٤) الخصائص ١/٩٩, وينظر: الاقتراح ٢٢٣.

(٥) الفصيح ٢٩١.

(٦) شرح ديوان زُهير ٥٠.

ومن ذلك ما نبَّه إليه الأحمر وهو أنهم يقولون في ذكر القَصواء - المشقوقة الأذن-: مُقْصًى، ومَقْصُوٌّ، على غير قياس، قال: «ولو خرج على القياس لقيل: أقصى، كما يُقال: أعْشى وعَشْواء»(١).

ومن ذلك إشارة ثعلب إلى أنهم يقولون: شَجرةٌ فَنْواء - كثيرة الأفنان - على غير قياس، والقياس فَنَّاء(٢).

تَذَوُّق القياس:

نلحظ أنّ للفراء تذوقًا خاصًا للغة وأقيستها، فيرفض ذوقه ما خالف القياس، فمن ذلك أنّ قياس الصفة المشبهة من (فَعِل يَفْعَل) أن تجيءَ على (فَعْلان)، نحو ظَمِئَ يَظْمَأُ فهو ظَمْآن(٣). وقد سُمع (نَعْسان) وهو من نَعَسَ يَنْعُس، وقياسه ناعِس، فقال الفراء: «لا أشتهيها»(٤) ، وقال ثعلب: «ونَعُسْتُ أَنْعُسُ، وأنا ناعِس، ولا يقال نَعْسان»(٥).

الفرق بين العاقل وغيره في الصفة المشبهة:

نبه ابن المؤدب إلى أنهم يقولون: امرأة حسناء، ولا يقولون: حَسَنة؛ فَرقًا بينها وبين سائر الأشياء، لعموم الحسن في كل شيء، إذ يقولون للإيمان حسنة، وللجنة حسنة. ومن ذلك أنه لايقال: امرأة جملاء إلا في الشعر، كقوله:

---

(١) الزاهر ١٢/٢،وينظر: غريب الحديث ٢٠٨/٢ (ط الهند).

(٢) ديوان الخنساء بشرح ثعلب ١٧٤. وللمزيد من الأمثلة ينظر: مجالس ثعلب ٣٢٤/١، واللسان (حسن).

(٣) الكتاب ٢١/٤.

(٤) اللسان (نعس).

(٥) الفصيح ٢٦١.

فهـــي جَمْـــلاءُ كَبَـــدْرٍ ســـاطعٍ   بَـــذَّتِ الخَلْـــقَ جُثْيًـــا بالجَمـــال

ومنه قولهم: شيءٌ ثقيل، وامرأة ثَقال، ورَزَان، ومكان حصين، وامرأة حَصَان، قال الشاعر:

حَـــصَانٌ رَزَانٌ مـــا تُـــزَنُّ بريبَـــةٍ   وتُصْبِحُ غَرْثَى من لُحـــوم الغَوافِـــلِ

وقال الآخر:

ثَقَـــالٌ إذا أرادَ النِّـــساءُ خَرِيـــدَةٌ   صَناعٌ فقـــد ســـادت إليّ الغَوانيـــا

يقال: رَجُلٌ صَنَعٌ، وامرأة صَناعٌ، فإن ذكرت اليدين قلت: صِنْعُ اليدين[1].

اسم المفعول:

لا خلاف بين البصريين والكوفيين حول صياغة اسم المفعول من الثلاثي ومن غيره[2].

وقد سبق أنّ الفراء يُطلق عليه (المفعول به)، وذلك أنه مشتق يدل على مـــن وقـــع عليه الفعل.

اسم المفعول من الأجوف اليائي:

حَفِظَ الفراء عن بعض العرب إتمام اسم المفعول من الأجوف اليائي دون أن يقـــيس

(١) الدقائق ٨٧-٨٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٨٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٥٢-١٥٣.



عليه، قال: «والـمَهِيلُ: المفعول، والعرب تقول: مَهِيل ومَهْيُول، ومَكِيد ومَكْيُود، قال الشاعر:

وناهَزُوا البَيْعَ مِنْ تِرْعِيَّةٍ رَهِقٍ　　　مُسْتَأْرَبٍ عَضَّهُ السلطانُ مَدْيُونُ»[1]

و لم يعلل الفراء إتمام بعض العرب اسمَ المفعول من الأجوف اليائي، في حين علل سيبويه بأنهم أخرجوه على الأصل تشبيهًا بـ (صَيُود وغَيُور)؛ إذ كان بعدها حرف ساكنٌ، و لم تكن بعد الألف فتهمز[2]. ونقل المازني أنّ الإتمام لغة تميم، ووضح تعليل سيبويه له بأنّ الياء وفيها الضمة أخفُّ من الواو وفيها الضمة بدليل أنّ الواو إذا ضُمت فروا منها إلى الهمز، كما في أَدْؤُر وأَثْؤُب[3].

اسم المفعول من الأجوف الواوي:

منع سيبويه وعامة البصريين إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي، قال سيبويه: «ولا نعلمهم أتمُّوا في الواوات؛ لأنّ الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفِرُّون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة» [4].

ووافقهم الفراء من الكوفيين، إذ عَدَّ ما سُمع مُتَمَّمًا شاذًا[5].

---

(١) معاني القرآن ١٩٨/٣.

(٢) الكتاب ٣٤٨/٤.

(٣) المنصف ٢٨٣/١-٢٨٤.

(٤) الكتاب ٣٤٩/٤، وينظر: المنصف ٢٨٣/١، وشرح الشافية ١٤٩/١، والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ٢١١.

(٥) إصلاح المنطق ٢٢٢، وجهود الفراء ١٣٤.

أما الكسائي فقد حكى: خاتَمٌ مَصْوُوغ - بالإتمام، ثم أجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياسًا، قال الرضي: «وحكى الكسائي: خاتمٌ مَصْوُوغٌ، وأجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قِياسًا»(١).

وعللَ ابنُ المؤدب مذهبَ الكسائي بأهم أخرجوه مُخرج الاسم(٢). وإلى مثل ذلك ذهب ابن جني، إذ قال: «وإنما جاز التصحيح في اسم المفعول؛ لأنه وإن كان جاريًا على الفعل، فإنه ليس على وزن المضارع؛ ألا ترى أنّ قائمًا لما كان على وزن المضارع في الأصل بالحركة والسكون والعِدَّة لم يكن إلا معتلاً، وقد تَحَجَّرَ أنه لا يتم مفْعُول من ذوات الواو، وهذا هو الأشهر»(٣).

وأجاز المبرد ما ذهب إليه الكسائي مُقَيِّدًا ذلك بضرورة الشعر فحسب، إذ قال بعد أن ذكر مذهب البصريين بالمنع: «هذا قولُ البصريين أجمعين، ولست أراه ممتنعًا عند الضرورة»(٤).

ونقل ابن جني مذهبَ المبرد مطلقًا من غير قيد، قال: «وأجاز أبو العباس إتمام (مفعول) من الواو، خلافًا لأصحابنا كلهم»(٥)، وتبعه في هذا الإطلاق بعض الخالفين(٦).

ويبدو أنّ ما ذهب إليه الكسائي وجيه، لورود السماع غير القليل، فقد حكى هو: خاَمٌ مَصْوُوغٌ، ونقل شيئًا من ذلك ابن جني فقال: «وقد جاء شيء من هذا في الواو، قال الراجز:

---

(١) شرح الشافية ٣/١٤٩-١٥٠. وينظر: مناهج الصرفيين ٢٥١، والنحو والصرف ٢١١.

(٢) المنصف ١/٢٨٤.

(٣) الدقائق ٢٧٦.

(٤) المقتضب ١/٢٤٠، والحاشية (٢)، وينظر: أمالي ابن الشجري ١/٣٢٢.

(٥) المنصف ١/٢٨٥.

(٦) ينظر: شرح المفصل ١٠/٨٠، والممتع ٢/٤٦١،

* والـــمِسْكُ في عَنْبَرِهِ مَدْوُوفُ *

وحكى البغداديون: فرسٌ مَقْوُود، ورَجلٌ مَعْوُودٌ من مَرضِه، وحكوا أيضًا: ثَــوْبٌ مَصْوُونٌ»[1].

وذهب د. حسن هنداوي إلى أنه لا مطعنَ على الكسائي لما يأتي[2]:

١- جواز أن يكون الكسائي قد سمع أكثر من مثال، أو وجد ذلك شائعًا في قبيلة ما.

٢- وجود السماع عن العرب كما سبق.

٣- عدم إنكار سيبويه مجيء ذلك عن العرب، قال: «ولا يُستنكر أن تجيء الــواو على الأصل»[3].

والذي حملَ البصريين على المنع الثقل الناشئ من اجتماع الأمثال وهي الضمة بــين واوين، وقد ذكر المبرد أنّ العرب قد تكلمت بما هو أثقل منه، وذلك: النُّوُور، والغُــوُور، إذ فيه ضمتان وواوان، و(مفْعُول) المتمم من الأجوف الواوي فيه واوان وضمة واحدة[4].

وهذا مما يُقوي مذهب الكسائي.

نخلص إلى أنّ الكسائي ممن يتوسع في القياس، ويحاول إدخال ما شـــذَّ إلى حظـــيرة القياس ما أمكن؛ طردًا للقواعد، وتخلصًا من الشواذ.

(١) المقتضب في اسم المفعول ٢٢-٢٣.

(٢) مناهج الصرفيين ٢٥١-٢٥٢.

(٣) الكتاب ٤/٣٥٥.

(٤) المقتضب ١/٢٤١، وينظر: مناهج الصرفيين ٢٥٢.

اسم المفعول من الثلاثي الناقص الواوي بين التصحيح والإعلال:

تابع الفراء سيبويه في جواز مجيء هذا النوع من اسم المفعول بالياء تارةً وبالواو أخرى، ولكنَّ كلاً منهما خرَّج ذلك على أصله وقياسه المخالف لأصل الآخر، قال سيبويه: «وقالوا: مَرْضِيٌّ، وإنما أصله الواو، وقالوا: مَرْضُوٌّ، فجاءوا به على الأصل والقياس»[1].

وقال الفراء: «وقوله: ﴿ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ﴾[2]: ولو أتت مَرْضُوًّا كان صوابًا؛ لأن أصلها الواو؛ ألا ترى أنّ الرضوان بالواو، والذين قالوا: (مَرْضِيًّا) بنوه على: رَضِيت، و(مَرْضُوًّا) لغة أهل الحجاز»[3].

ولا شكَّ أنّ الذين قالوا: (مَرْضُوًّا) بنوه على المصدر (الرضوان)، وهذا متفق مع أصل البصريين أنّ الاشتقاق من المصدر[4]. وجاء ت لغة الحجازيين على الأصل[5].

ولعل هذا هوالسبب الحقيقي الذي دفع سيبويه إلى القول بقياسية (مَرْضُوًّا).

وأما الذين قالوا (مرضِيًّا) بالإعلال، فبنوه على (رَضِيتُ) كما قال الفراء[6]، وهذا يتفق وأصل الكوفيين أنّ الاشتقاق من الفعل. وقد أيد ابن المؤدب ذلك إذ قال: «وأما قولهم: (مَرْضِيّ) فإنه بُني على الياء؛ لأن (فَعَلْت) منها لم يُنْطق فيها إلا بالياء، فَبُنيت على الظاهر، وقد قيل (مَرْضُوّ)، فبُني على الأصل، لما ظهرت الواو في (الرضوان) عُلم أنها من الواو»[7].

---

(١) الكتاب ٤/٣٨٥.

(٢) سورة مريم، الآية ٥٥.

(٣) معاني القرآن ٢/١٦٩-١٧٠. وينظر: حروف المقصور والممدود لابن السكيت ٦٣.

(٤) جهود الفراء ١٣٦.

(٥) النحو والصرف ٢١٥.

(٦) وينظر: شرح السيرافي ٤/١٧٣-أ.

(٧) الدقائق ٣٢٠.

وهكذا استعمل سيبويه أصله وقياسه، واستعمل الفراء أصله وقياسه.

ومجيء (مَرضيًّا) في الكلام أكثر من التصحيح، فلعل ذلك يزيد في تقوية مذهب الكوفيين أن الاشتقاق من الفعل، قال الرضي: «وما كان القلب فيه أولى ويجوز تركه فهو كل مفعول ليس الضمة فيه على الواو، لكنه من باب فَعِلَ بالكسر، نحو: مَرْضِيّ، فإنه أكثر من مَرْضُوّ؛ اتّباعًا للفعل الماضي»(١).

واستكره الفراء فيما بُني على الأصل أن يخرج عن أصله فيُبنى على غير الأصل، قال ابن المؤدب: «ولا يجوز أن يقال في دُعِيت: مَدْعِيّ؛ لأنه بُني على الأصل، و(دُعِيت) داخل ليس بأصل؛ لأن ما لم يُسمَّ فاعله داخل على كل شيء من (فعلت) من الفعل. وربما قيل: مَدْعِيّ، بناءً على (دُعيت)، قال الفراء: أستكره هذه اللغة، وقال العجاج:

* ما أنا بالجافيّ ولا المَجْفِيّ *

وقال الآخر:

ماخَاصَمَ الأقوامَ مِنْ ذِي خُصُومَةٍ كَوَرْهاءَ مَشْنِيٌّ إليها حَلِيلُها

فقال: (مَشْنِيّ) لما ترك الضم صارت بمنزلة المرضيّ من رضيت»(٢).

فالأصل الذي بنوا عليه هنا: دَعا يدعو؛ ولذلك التزموه في اسم المفعول، فقالوا: مَدْعُوّ، و لم يبنوه على: دُعِيت، أما مرضيّ، فإنهم بنوه على (رَضيتُ) وأصله الواو؛ لأنها لم تظهر في الأصل: رَضِيَ.

وما هذا من الفراء إلا لحرصه على اطراد القاعدة والعودة إلى الأصل.

(١) شرح الشافية ٣/١٧١.

(٢) الدقائق ٣٢٠، وينظر: الإصلاح ١٨٥.



وتَبِعَه ابن السكيت في كراهة ذلك فقال: «بابٌ يُغلط فيه يُتكلم فيه بالياء، وإنما هو من الواو: جَفَوتُ الرجلَ فهو مَجْفُوٌّ، وقال بعضهم: مَجْفِيٌّ، ولا تقلْ (جَفَيْتُه)، قال: وأنشد الفراء:

* ما أنا بالجافيّ ولا المَجْفيّ *

قال: وإنما قال المجفيّ؛ لأنه بناه على (جُفِيَ)، وهو من جَفَوت، فلما انقلب الواو ياءً في جُفِيَ بناه مَفْعُولاً عليه»[1].

ومن التزام الكوفيين القياس على الشائع ورفضهم النادر، أنّ الكسائيَّ والفراء التزما: صحيفة مقروءة، و لم يجيزا غيرَه، وقد حكى أبو زيد: صحيفة مَقْرِيَّة، وهو نادر[2].

اسم التفضيل:

صِياغة اسم التفضيل والتعجب من الألوان:

منعَ البصريون صياغة التعجب واسم التفضيل مباشرة من الألوان كُلِّها، إذ الألوان أفعالها غير ثُلاثية، فتأتي على (افْعَلّ)، نحو: احمرَّ، واخضرَّ، واصفرَّ، ونحوه[3]، ووافقهم الفراء من الكوفيين[4]. ويرى الخليل أنها كالخِلق الثابتة لا تفاوت بينها[5].

---

(١) إصلاح المنطق ١٨٥.

(٢) اللسان (قرأ).

(٣) المقتضب ٤/١٨١، والمسائل العضديات ١٣٥، والإنصاف ١/١٥١، وشرح المفصل ٧/١٤٦، والارتشاف ٣/٤٥.

(٤) معاني القرآن ٢/١٢٨.

(٥) الكتاب ٤/٩٨، والمقتضب ٤/١٨٢.

وأجاز الكوفيون التعجب من السواد والبياض، محتجين بالسماع والقياس، أما القياس، فهو أنّ السواد والبياض أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرالألوان، فجاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لغيرهما من الألوان[1]، وكأنهم يشيرون بذلك إلى قاعدة: الفَرْعُ أَحطُّ رُتبةً من الأصلِ[2].

أما النقل فقد ذكر من ذلك عنهم أبو البركات بعض الشواهد كقول الشاعر:

إذا الرِّجالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فأنتَ أبْيَضُهُم سِرْبالَ طَبَّاخِ

وقول الآخر:

جارِيَةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ
تُقَطِّعُ الحَديثَ بالإيماضِ
أبيضُ من أُختِ بني أباضِ[3]

وزادَ أبو حيان أنّ الكسائي سمع: «ما أسودَ شَعره !» ومن كلام أم الهيثم[4]: «هو أسود من حلك الغُراب»، وفي الحديث في صِفة جهنم: «لَهِي أسود من القار»[5].

وقد خَرَّج البصريون شواهدَ الكوفيين على وجهين:

---

(١) الصحاح (بيض)، والإنصاف ١/١٤٨-١٥١، والتبيان في شرح الديوان ٤/٣٥، والارتشاف ٣/٤٥، والخزانة ٨/٢٣٩.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٧٦، والقواعد الكلية ١٠٢.

(٣) الإنصاف ١/١٤٩، وينظر: التبيان في شرح الديوان ٤/٣٥.

(٤) ما وقفت على ترجمتها.

(٥) الحديث رواه مالك في الموطأ (باب جهنم: ٢/٩٩٤). والشواهد في الارتشاف ٣/٤٥.

١- على الشذوذ، فلا يُؤخذُ بها، وشبهوا ذلك بدخول الألف واللام على الفعل شذوذًا[1]، كقول الشاعر:

يقولُ الخَنَا وأبغَضُ العُجْمِ ناطِقًا إلى رَبِّنا صوتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ

٢- أنْ يكون (أبيض) المذكور في الشعر (أفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلاء)، نحو: أبيض وبيضاء، لم يُقصد به المفاضلة، وهذا لم يقع فيه الكلام والخلاف، فكأنه قال: مُبْيَضٌّ[2].

ونقل أبو حيان عن الكسائي وهشام جواز التعجب من الألوان مطلقًا، و لم يذكر لهما علة[3].

صَوغ التعجب والتفضيل من الفعل الناقص:

من شروط صياغة اسم التفضيل وصيغتي التعجب من الفعل أنْ يكون تامًّا، ونقل أبو حيان عن غيره أنّ الفراء وأبا بكر بن الأنباري وغيرهما من الكوفيين أجازا صياغة التعجب من الأفعال الناقصة، نحو: ما أَكْوَنَ عبدَالله قائمًا! وأَكْوِنْ بعبيد الله قيامًا! وما أَكْوَنَ زيدًا لأخيك![4].

وأشار أبو بكر بن السراج إلى أنّ قومًا يجيزون: (ماأكون زيدًا قائمًا!)، ثم ألمح إلى أنهم كوفيون بقوله: «لأنه يقع في موضعه المستقبل والصفات، ويعنون بالصفات: (في

(١) الإنصاف ١٥١/١، والارتشاف ٤٦/٣، والخزانة ٢٣٨/٨.

(٢) الإنصاف ١٥٢/١-١٥٣، والتبيان في شرح الديوان ٣٥/٤، والخزانة ٢٣٩/٨-٢٤٠.

(٣) الارتشاف ٤٥/٣.

(٤) الارتشاف ٤٣/٣.

الدار) وما أشبه ذلك من الظروف»[1]، فعبر بمصطلحهم (الصفات) دالاً عليهم. ونسب أبو حيان الجواز إلى الفراء[2].

صَوغ التعجب مما زاد على الثلاثة:

من شروط (أفعل) التفضيل والتعجب أن يكونا من فعل ثلاثي، وأجاز سيبويه صياغته من (أفْعَل) الرباعي، إذ قال في باب التعجب: «وبناؤه أبدًا من (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، وأَفْعَلَ)» [3]، وقال ابن مالك متابعًا ومعللاً: «وجعل سيبويه صوغ فعل التعجب من الفعل الذي على وزن (أفْعَلَ) كأعطى مقيسًا، كصوغه من ثلاثي مجرد، وبقوله أقول؛ لكثرة ورود ذلك عن العرب، نحو: ما أعطاه للدراهم !، وما أولاه للمعروف !، وما أحسنه إلى الناس !، ولأن (أَفْعَلَ) يشبه (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ) في كون مضارعه رُباعي اللفظ، بخلاف غيره من ذوات الزيادة»[4].

أمّا الفراء فلم يُجز صياغة التعجب واسم التفضيل مباشرة مما جاوزَ الثلاثة مطلقًا، قال: «والعرب إذا قالوا: هو أفعل منك، قالوه في كل فاعلٍ وفَعيلٍ، وما لا يُزادُ في فعله شيء على ثلاثة أحرف»[5]. ووافقه الأخفش والمازني والمبرد وابن السراج وأبو علي، إذ عدُّوا ما جاء من (أفعل) الرباعي شاذًا[6].

---

(١) الأصول ١/١٠٨.

(٢) التذييل ٣/١٨٩.

(٣) الكتاب ١/٧٣، وينظر: شرح المفصل ٦/٩٢.

(٤)شرح عُمدة الحافظ ٢/٧٤٦، وينظر: شرح التسهيل له ٣/٤٦، ومنهج السالك ٣٧٤، والمساعد ٣/١٦٤.

(٥) معاني القرآن ٢/١٢٧.

(٦) المقتضب ٤/١٨٠-١٨٢، والأصول ١/١٠٢، والتذييل ٣/١٩١، والمساعد ٢/١٦٤.

وموقف الفراء هنا أشبه بموقف البصريين في مواقف أخرى خرجها الفراء على وجه يدخلها في القياس، في حين شذذها البصريون، فيبدو أنّ الفراء يعد ما جاء مما زاد على ثلاثة شاذًا.

اسما الزمان والمكان:

صَوغُهما:

سبقت الإشارة إلى أنّ الفراء يترل غير الثلاثي مترلة الثلاثي في الصياغة، وذلك في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان. وقد ذكرت ذلك حين تحدثت عن المصدر الميمي، فلا حاجة لإعادته هنا[1].

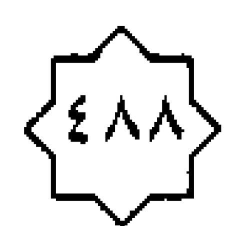
تعليل ما خالف القياس:

أشار العلماء إلى ورود بعض أسماء الزمان والمكان على وضعٍ مخالف للقياس، فقد سُمِع أسماء على وزن (مَفْعِل)، بكسر العين، مما مضارعه مضموم العين، نحو: الـمَطْلِع، الـمَنْبِت، الـمَشْرِق، الـمَغْرِب، الـمَسْقِط، الـمَفْرِق، الـمَجْزِر، الـمَسكِن، الـمَرْفِق، الـمَنْسِك[2]. والقياس أن يكون بفتح العين.

وقد وجَّه سيبويه ذلك على أنه لغة بني تميم، وأنّ أهل الحجاز يفتحون.

(١) ينظر ص٤٤٣ فيما سبق.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٩٠، ومعاني القرآن ٢/١٤٨-١٤٩، والإصلاح ١٢١.



أمّا الفراء فقد نُقل عنه في ذلك توجيهان:

أحدهما: أنّ الكسر جُعل في اسم المكان فَرْقًا بينه وبين المصدر الميمي، فقد نقل ابن السكيت عن الفراء قوله: «فإذا كان (يَفْعُل) مضموم العين، مثل: دَخَلَ يدخُل، وخَرَجَ يَخْرُجُ، آثرت العرب في الاسم والمصدر فتح العين، قالوا: دَخَلَ يدخُل مَدْخَلاً وهذا مَدْخَلُه، وخَرَجَ يَخْرُج وهذا مَخرَجه، إلا أحرفًا من الأسماء ألزموها كسرَ العين، من ذلك: المَسجِد، والمَطْلِع، والمَغْرِب، والمَشْرِق، والمَسْقِط، والمَفْرِق، والمَجْزِر، والمَسكِن، والمَرْفِق من رَفَقَ يَرْفُقُ، والمَنْبِت، والمَنْسِك من نَسَكَ يَنْسُكُ. فجعلوا الكسرَ عَلامةً للاسم»[1].

الآخر: أنّه لغةٌ لبعض العرب، قال: «والمَنسِكُ لأهل الحجاز، والمَنسَكُ لبني أسد»[2]، وقال أيضًا: «وقرأ قولَه: ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ﴾[3] يحيى: ﴿في مَسْكَنِهِم﴾ وهي لغة يمانية فصيحة، وقرأ حمزة: ﴿في مَسْكِنِهِم﴾،... وكلٌّ صواب والفراء يقرأ قراءة يحيى»[4].

ونقل ابن السكيت عن الفراء: «وربما فتحه بعض العرب في الاسم، قد رُوي مَسْكِن، ومَسْكَن. قال: وسمعت: المسجِد والمسجَد، والمطلِع والمطلَع، والفتحُ في هذا كلّه جائز وإن لم نسمعه»[5].

---

(١) الإصلاح ١٢١. وينظر: اللسان (طلع).

(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٠. وينظر: من تراث لغوي مفقود ٧٤.

(٣) سورة سبأ، الآية ١٥.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٥٧. وينظر: البحر ٢٦٩/٧، ومن تراث لغوي مفقود ٧٣. وقرأ الكسائي بكسر الكاف،وقرأ حفص وحمزة بفتحها. الكشف ٢/٢٠٤.

(٥) الإصلاح ١٢١.

ولعل في سماع الفراء الوجهين الفتح والكسر دليل على ما قاله سيبويه، وذهب إليه الفراء في أحد قوليه من أنهما لغتان. وقد أيد ذلك بعض الباحثين فذهب إلى أنه من اختلاف اللهجات[1].

وقد نبه الأستاذ عباس حسن – هنا – إلى أمرين مهمين هما[2]:

١– ما نصَّت عليه المراجع اللغوية من ورود السماع الصحيح بالكسر والفتح في أغلب تلك الكلمات يُدخلها في مجال الضابط العام، فلا معنى لإبرازها ووصفها بأنها (وردت مكسورة وكان قِياسها الفتح)، ومثّل لذلك بـ: مسجد، وموضع، ومنبت، ومطلع ومسقط، ومظنة، ومسكن، ومجمع الناس، ومرفق، ومنسك، ومحشر وغيرها...

٢– أنّ كثيرًا من أفعال تلك الألفاظ يصح في مضارعه كسر العين طبقًا للوارد عن العرب كمضارع الأفعال الصحيحة: (رَفَقَ، فَرَقَ، جَزَرَ، حَشَرَ...).

وبذلك يكون كسر العين في اسمي الزمان والمكان قياسًا مطردًا.

مَفْعَلَة للدلالة على الكثرة أو السبب:

أشارالفراء إلى قياسية هذه الصيغة للدلالة على السبب، إذ قال حين حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾[3]: «... ومَن قرأ ﴿مَبْصَرَة﴾[4] أراد مثل قول عنترة:

(١) اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء ٢٨٢.

(٢) النحو الوافي ٣/٣٢٣.

(٣) سورة الإسراء، الآية ٥٩.

(٤) قراءة قتادة وعلي بن الحسين. المحتسب ٢/١٣٦، والبحر ٦/٥٣.

* والكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ الـمُنْعِمِ *

فإذا وضعتَ (مَفْعَلَة) في معنى (فاعل) كفَتْ من الجمع والتأنيث، فكانت مُوَحَّدة مفتوحةَ العين، لا يجوز كسرها، العرب تقول: هذا عُشبٌ مَلْبَنَةٌ مَسْمَنَةٌ، والوَلَدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ، فما ورد عليك منه فأخرجه على هذه الصورة، وإن كان من الياء والواو فأظهرهما، تقول: هذا شرابٌ مَبْوَلَةٌ، وهذا كلامٌ مَهْيَبَةٌ للرجال، ومَتْيَهَةٌ، وأشباه ذلك»[1].

ولعل الفراء هو أول من أشار إلى هذا المعنى لهذه الصيغة، يقول البغدادي: «ومَفْعَلَة: صيغة سبب الفعل والحامل عليه والداعي إليه، كقوله صلى الله عليه وسلم: (الولدُ مَجْبَنَةٌ مَبْخَلَةٌ)[2]، أي سبب يجعل والدَه جبانًا،... ومثله كثير في العربية. ولم يتكلم علماء التصريف على هذه الصيغة»[3].

ولعل البغدادي يريد أنهم لم يتكلموا على هذه الصيغة بهذا المعنى، وهو السبب، أما بمعنى الكثرة في المكان فقد تكلم عليها المتقدمون والمتأخرون، نحو: مأسدة ومسبعة ونحوها[4]. وحديث الفراء فيه دلالة على السببية.

اسم الآلة:

تابع الفراء سيبويه في أوزان اسم الآلة المشهورة: مِفْعَل، مِفْعال، مِفْعَلَة[5].

---

(١) معاني القرآن ١٢٦/٢. وينظر: جهود الفراء ١٥٢.

(٢) الحديث أخرجه أحمد في مسنده ١٧٨/٦، حديث رقم (١٧٥٧٣)، وابن ماجه في سننه ٣٠٩/٢، حديث رقم: (٣٧١٠).

(٣) الخزانة ٣٣٦/١.

(٤) ينظر: المحتسب ١٣٦/٢-١٣٧، والكشاف ٣٥٢/٣، والبحر ١٤/٦-١٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٢٥/٣/٢، والنحو الوافي ٣٢٦/٣ فما بعدها، وجهود الفراء ١٥٢-١٥٣.

(٥) الكتاب ٩٤/٤-٩٥، ومعاني القرآن ١٥١/٢.

وزادَ الفراء وزنَ: (فِعال) مستدلاً بالآية، ونبه على قياسيته، إذ قال حين فسر قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾[1]: «ويُقال: الخِياط، والـــمِخيَط، ويُراد: الإبرة، وفي قراءة عبدالله: ﴿الـــمِخْيَط﴾[2]، ومثله يأتي على هذين المثالين، يقال: إزار ومِئزَر، ولحاف ومِلْحَف، وقِناع ومِقْنَع، وقِرام ومِقْرَم»[3].

فجعل الفراء صيغة (فِعال) قياسية، والظاهر أنه يريد بقوله (ومثله يـــأتي في هـــذين المثالين) أنّ الفِعال يجوز في (مِفْعَل) قياسًا[4].

وقد عَدَّ الصرفيون صيغة (فِعال) في اسم الآلة شاذّة، قال أبو حيـــان: «ولا يطـــرد فِعال في الآلة»[5]، خلافًا للفراء، في حين ذهب مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى قياســـية هذه الصيغة في اسم الآلة معتمدًا على رأي الفراء[6].

ما خالف القياس من أسماء الآلة:

أشار الكوفيون كما أشار سيبويه إلى بعض أسماء الآلة التي جاء أولها مضمومًا على غير القياس، نحو: مُكْحُلة، مُسْعُط، مُدُقّ، مُدْهُن[7].

---

(١) سورة الأعراف، الآية ٤٠.

(٢) في زاد المسير ١٩٨/٣: قراءة عبدالله بن مسعود، وأبي رُزين، وأبو مجلز.

(٣) معاني القرآن ٣٧٩/١، والقِرام والـــمِقرم: ستر فيه رَقْم ونقوش. اللسان (قرم).

(٤) وينظر: جهود الفراء ١٥٦.

(٥) الارتشاف ٢٣١/١ – ٢٣٢، والهمع ١٦٨/٢، وتصريف الأسماء ١٣٣، وجهود الفراء ١٥٦.

(٦) مجلة المجمع (الدورة ٢٩، ص ٢٤٠) ومثّلوا له بـــ(إراث)، وأصول اللغة ١٩/١، والنحو الوافي ٣٣٧/٣.

(٧)الكتاب ٩١/٤، ٢٧٣، ومعاني القرآن للفراء ١٥٢/٢، والفصيح ٢٩٥، ومجالس ثعلب ٢٤٥/٢، والـــدقائق ١٢٦، ودرة الغواص ١٩٢.

وأشار الفراء إلى ما شذَّ من مكسور العين نحو: الـمِنْخِر، والـمِنْتِن[1].

وهكذا وقف الكوفيون والبصريون عند المسموع القليل مما خالف القياس، فحفظوه ولم يقيسوا عليه.

الفَرق بين اسم الآلة واسم المكان مما جاء على (مَفْعَلة):

نبه الفراء إلى وُرُود صيغة (مَفْعَلة) بفتح الميم وكسرها، مشيرًا إلى أنها بالفتح اسم مكان، وبالكسر اسم آلة، قال: «إلا أنهم قالوا: الـمَطْهَرة والـمِطْهَرة، والـمَرقاة والـمِرْقاة، والـمَسْقاة والـمِسقاة. فمن كسرها شبَّهها بالآلة التي يُعمل بها، ومن فتح قال: هذا موضع يُفعل فيه، فجعله مخالفًا ففتح الميم، ألا ترى أنّ الـمِروَحة وأشباهها آلة يُعمل بها، وأنّ الـمطهرة والـمرقاة في موضعهما لا تزولان يُعْمل فيهما»[2].

وقد علق التفتازاني على هذا فقال: «وتحقيق هذا الكلام أنّ الـمَرْقاة والـمَسقاة والـمَطهرة لها اعتباران:

أحدهما: أنها أمكنة، فإن السُّلَّم مكان الرقي من حيث أنّ الرقي فيه.

والآخر: أنها آلة، لأن السلم آلة الرقي. فمن نظر إلى الأول فتح الميم، ومن نظر إلى الثاني كسرها، فالمفتوح والمكسور إنما يُقالان لشيء واحد، لكن النظر مختلف، فافهم»[3].

ونقل الحريري أنّهم كسروا الميم من مِسقاة ومِرقاة، قياسًا على الأصل، وفتحوها لكونها مما لا يُتناقل باليد[4].

---

(١) معاني القرآن ٢/١٥٢.

(٢) معاني القرآن ٢/١٥١، وينظر: إصلاح المنطق ١٢٠، والدقائق ١٢٦، وشرح مختصر التصريف العزي ١٩٠، ورسالتان في علم الصرف للسنباطي والمرصفي ٨٥، وجهود الفراء ١٥٧.

(٣) شرح مختصر التصريف العزي ١٩٠.

(٤) درة الغواص ١٩٢.

سُقوط التاء من الوصف الـمُشتق:

سقطت تاء التأنيث من كثير من الصفات التي نُعتَ بها المؤنث، واختلفوا في علة سقوط هذه التاء، فذهب الخليل إلى أنها تسقط من الصيغة التي تدل على النسب، فمثلاً: حائض بمعنى: ذات حيض. وذهب سيبويه إلى أنّ الصيغة التي سقطت منها الهاء إنما هي صفة (شيء) والشيء مذكر، قال سيبويه موضحًا مذهبه ومذهب أستاذه الخليل: «هذا باب ما يكون مذكرًا يوصف به المؤنث وهو مذكر، وذلك قولك: امرأة حائض، وهذه طامث، كما قالوا: ناقة ضامر، يوصف به المؤنث وهو مذكر، فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء، والشيء مذكر، فكأنهم قالوا: هذا شيء حائض، ثم وصفوا به المؤنث، كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رجلٌ نُكَحة، فزعم الخليل أنهم إذا قالوا: حائض، فإنه لم يُخرجْه على الفعل، كما أنه حين قال دارع لم يخرجه على (فَعَلَ)، وكأنه قال: دِرْعِيّ، فإنما أراد: ذات حَيض، ولم يجئ على الفعل، وكذلك قولهم مُرْضِع، إذا أراد: ذات رِضاع ولم يجرها على (أرضَعَتْ ولا تُرضع)، فإذا أراد ذلك قال: مُرْضِعَة، وتقول: هي حائضةٌ غدًا، ولا يكون إلا ذلك؛ لأنك إنما أجريتها على الفعل، على: هي تحيض غدًا»[1].

وتَبِع أبو حيان الخليلَ في إرادة معنى النسب[2].

وقد رُدَّ مذهب الخليل بما يأتي:

١- رَدَّ أبو بكر بن الأنباري بأنّ قول الخليل هذا يُفْضي إلى جواز نحو: هذه امرأة قائم، وفي ذلك خُروجٌ عن العربية[3].

---

(١) الكتاب ٣/٣٨٣، وينظر: ٣٨٤، ٣٨٥، والريح لابن خالويه ٣٣، والإنصاف ٢/٧٥٨، وشرح المفصل ٥/١٠٠، وشرح الكافية ٣/٣٣٠، والهمع ٦/٦٣.

(٢) البحر المحيط ٨/٤١٣. وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/٤/١٩، والوصف المشتق ٢٥٣.

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر ١٥٢.

٢- أنكر الرضي التعليل بالنسب من وجهين:

أ) أنّ حكم ما دَلّ على النسب بصيغة الوصف كحكم المنسوب بالياء في أنّه يُؤنث بالتاء إذا قُصد به المؤنث، قال: «ومن أين لهم أنّ المنسوب الذي على وزن فاعل، وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونَبَّال وقَوَّاس: إذا قُصد به المؤنث لا يدخله التاء؟ بل يقال: امرأة ناشبة ونَبَّالة، وكيف صار حكم (نابل) الذي هو من جملة الأسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرةً، في الامتناع من تاء التأنيث؟ وقوله تعالى: ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[1]، بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء، وجعلها للمبالغة كما في عَلاّمة خلاف الظاهر»[2].

ب) وأورد عليه الردَّ الآخر فقال: «هَبْ أنّ نحو حائض وطامث من أبنية النسب كما أنّ نحو: (نابل وناشِب) منها اتفاقًا؛ لأنّ معناها: نَبْليّ ونشَّابيّ، ولا فعلَ لهما حتى يقال إنهما اسما فاعلٍ منه، كيف يجوز أن يقال نحو: منفطر ومرضع في قوله تعالى: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾[3]، وقولك: فُلانة مُرْضِع من باب النسب، ولم يثبت كون مُفْعِل ومُنْفَعِل من أبنية النسب المتفق عليها»[4].

ووافقَ ابنُ هشام الرضيَّ في الرد الأخير على مذهب الخليل، إذ ذهب إلى أنّ استعمال الصفات على معنى النسب مقصور على أوزان خاصة، وهي: (فَعَّال، وفَعِل، وفاعِل)[5].

---

(١) سورة القارعة، آية ٧.

(٢) شرح الكافية ٣٣١/٣.

(٣) سورة المزمل، آية ١٨.

(٤) شرح الكافية ٣٣١/٣.

(٥) الحكمة من تذكير قريب، لابن هشام ٥٣.

واعتُرِضَ على مذهب سيبويه بما يأتي:

١- اعترضَ أبو بكر بن الأنباري بأنه يلزمه أن يقول: هذه امرأة جالس، و: الحائضُ يَحيض، على معنى: الشخص يحيض، ويلزمه أن يقول: زيد قائمة، على معنى: زيدٌ نسمةٌ قائمةٌ، وهذا كله محال(١).

٢- ضعَّفَ ابنُ هشام مذهبَ سيبويه؛ لأن صفة المونث باعتبار إجرائها على موصوف مذكر محذوف شاذة، يُنزه عنه كتاب الله سبحانه وتعالى، ثم إن الأصل عدم الحذف(٢).

٣- واستهجن الألوسيُّ قولَ سيبويه؛ إذ لا فَصاحة ولا لطافة فيه؛ لأنّ تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف مذكر شاذ يُنزه كتاب الله تعالى عنه، ولا فصاحة في قولك: رحمةُ الله شيءٌ قَرِيبٌ(٣)

أما الكوفيون فإنهم يُعللون سُقوطَ التاء من الوصف المشتق بأسباب عدة هي:

١- أنّ التاء تسقط من الوصف المشتق إذا كان خاصًّا بالمؤنث لا حظٌّ فيه للذكر: ولذلك أمثلة كثيرة عندهم، قال الفراء: «إلا أنّ العرب قالت: امرأة حائض، وطاهر، وطامث، وطالق، وشاة حامل، وناقة عائذ، للتي عاذ بها ولدها، فلم يُدخلوا فيهن الهاء، وإنما دعاهم إلى ذلك أنّ هذا وصف لا حظٌّ فيه للذكر، وإنما هو خاصٌّ للمؤنث، فلم يحتاجوا إلى الهاء؛ لأنها إنما أُدخلت في (قائمة، وجالسة) لتفرق بين فعل الأنثى والذكر، فلما لم يكن للذكر في الحيض والطمث وما ذكرنا حَظٌّ لم يحتاجوا إلى فرق»(٤). وهذا هو رأي أستاذه

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر ١٤٩.

(٢) الحكمة من تذكير قريب ٣٩.

(٣) روح المعاني ١٤١/٨.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ٥٨، وينظر: ٦٤، ٦٥، وإصلاح المنطق ٣٤١، وشرح ديوان زهير ٣٥٩، والدقائق ٦٥، وشرح الكافية ٣٢٩/٣، ٣٣٠.

الكسائي أيضًا، إذ جاء عنه أنّ التاء لا تلحق الوصف الخاصَّ بالمؤنث لأمن اللبس[1]. وقال الفراء في موضع آخر: «وإذا رأيت المؤنث قد وُصِفَ بفعلٍ لا يَشْرَكُه فيه المذكر فاجعله بطرح الهاء، كما رأيتهم قالوا: امرأة حائض، وطامث، وطاهر، إذا أردت طُهرَها من حَيضها قلت: طاهر، ولو أردتَ الوضوءَ قلت: طاهرة لا غير، وهو كثير،.... وامرأة مُراسِل، إذا راسلت الخُطاب، ولا تكون إلا ثيِّبًا، فإن كانت تراسل غير الخُطاب فهي مراسلة، لا غير»، ثم بين أنّ هذا قياس مستمر فقال: «وما أتاك مما لم أُمْلِلْهُ عليك فأَعْمِلْ به هذا إذا لم يكن للذكر فيه حظٌّ»[2].

وقال أبو بكر بن الأنباري: «ولم تدخل في (مُطْفِل)[3] الهاء؛ لأنه فعل لا حظَّ للرجل فيه»[4].

وعَدَّ الكوفيون سقوط التاء من هذا النوع قياسًا مطردًا، إذ خَرَّجَ الفراء ما خالفه على الضرورة الشعرية التي لا تحسن في الكلام، قال: «ورُبما أتى بعض هذا بالهاء في الشعر، وليس ذلك بحَسَن في الكلام، ومما أتى قول الأعشى:

أَيَا جَارَتِي بِيني فَإِنَّكِ طَالِقَهْ ... كَذاكِ أُمُورُ النَّاسِ غادٍ وطارِقَهْ

وأنشدني بعض العرب:

رأيتُ خُتُونَ العامِ والعامَ قبلَه ... كَحائِضَةٍ يُزْنَى بِها غَيرِ طاهِرِ»[5]

وسنرى بعدُ أنّ لِـمَا دخلته التاء من نحو ماذُكِر هنا له توجيه آخر عند الكوفيين.

---

(١) الهمع ٦/٦٣.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ١١٦-١١٧.

(٣) الـمُطْفِل: ذات الطِّفل من الإنسان والوحش، معها طِفلها. اللسان (طفل).

(٤) شرح السبع الطِّوال ٥٨٨-٥٨٩، وينظر: المذكر والمؤنث له ٤٨٧، ٥١٣، والأضداد ٣٥٩ والدقائق ٨٢.

(٥) المذكر والمؤنث للفراء ٥٨-٥٩.

الاعتراض على هذا الوجه من مذهب الكوفيين:

اعتُرِض على مذهب الكوفيين هذا من وُجوه:

أ) أنّ ذلك لم يطرد فيما هو مختصٌّ بالمؤنث، بل قد جاء أيضًا فيما يشترك فيه الذكر والأنثى، قالوا: جملٌ بازلٌ، وناقةٌ بازلٌ، وجملٌ ضامرٌ، وناقةٌ ضامرٌ، ورجلٌ بالغٌ، وامرأة بالغٌ، ورجلٌ أيِّمٌ، وامرأةٌ أيِّمٌ، ورجلٌ عاشِقٌ، وامرأةٌ عاشِقٌ[1].

وردَّ أبو بكر بن الأنباري هذا الاعتراض بأنّ التاء في الناقة لا توجب التأنيث الحقيقي، بل هي مثل التاء في (الشاة، والعَظاءة)، يُطلقان على المذكر والمؤنث، فكذلك الناقة بمنزلة البعير، أما بقية النعوت المعترض بها فقد خَرَّجها على تغليب المذكر على المؤنث[2]. واستشهد ابن المؤدب بما رواه هشام بن معاوية الكوفي من قولهم: «رأيتُ عَظاءةً على عَظاءة»[3]، فدخول التاء على الذكر والأنثى يدل على أنّ التاء ليست للتأنيث، والظاهر أنّ التاء هنا تاء الوحدة التي تفرق بين اسم الجنس ومفرده، فتدخل في المفرد مذكرًا ومؤنثًا.

ب) ينتقض مذهب الكوفيين بدخول التاء على بعض الصفات التي تخصُّ المؤنث، نحو: مُرْضِعَة[4].

ورَدَّ ابنُ الحاجب هذا الاعتراضَ بأمرين[5]:

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر ١٤٠، والدقائق ٦٥، والإنصاف ٧٧٧/٢، وشرح المفصل ١٠١/٥، وشرح الكافية ٣٣٠/٣.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر ١٤٠-١٤٣، وينظر الدقائق ٦٥-٦٧.

(٣) الدقائق ٦٦. وينظر: هشام بن معاوية الضرير ٣٥٥ (ماجستير).

(٤) شرح المفصل ١٠١/٥.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٥٥٩/٢، وينظر: جهود الفراء: ١٨٣.

أحدُهما: أهم جعلوه مُجوزًا لا موجبًا.

الآخر: أهم عللوا الواقع في كلام العرب من حائض وطامث، فلا يلزمهم التعميم.

جـ) أنّ الاختصاص بالمؤنث لو كان سببًا لحذف علامة التأنيث من الوصف لوجب أنْ يكون ذلك سببًا لحذفها من الفعل، فيُقال: المرأة طَلُقَ، كما يُقال: طالق[1].

وردَّ أبو بكر هذا الاعتراض بأنّ التاء فرقُ فعلٍ، تفرق بين الماضي والمستقبل، فلو حُذفت من الماضي فقيل: طَلَقَ هندٌ، للزمنا أن نقول: يَطْلُقُ هندٌ، فتدخل الياء التي هي علامة المذكر على المؤنث، وهذا لا يجوز، فلما لم نجد بدًّا من أن نقول في المستقبل: تَطلقُ هند، كرهنا أن نقول في الماضي (طَلَقَ هند)، فَوَفَّقْنا بين الماضي والمستقبل[2]. ومعنى كلام أبي بكر: أن يجري الباب على سَنن واحد، وهذا كما قال البصريون في حذف الواو من نحو: (أعد ونعد) حملاً على (يَعِدُ) ليجري الباب على سَنن واحد[3].

٢- **النوع الثاني** مما سقطت منه التاء قياسًا عند الكوفيين: الوصف المعدول عن جهته، ويشمل عندهم أنواعًا:

أ) **الوصف المعدول عن جهته المشبه بالمصدر**، فيستوي فيه المذكر والمؤنث، كما أنّ المصدر لا يُذكر ولا يؤنث، قال الفراء: «ثم تقول في (مِفْعال) من هذا القول وغيره: امرأة مِحْماق، ومِذْكار، ومِئناث - تلد الإناث - وديمةٌ مِدرار، ولا يُقال من هذا شيء بالهاء، وذلك أنه انْعدل عن الصفات انعدالاً أشد من انعدال صبور وشكور، وما أشبهها من المصروف عن جهته؛ لأنه شبيهٌ بالمصادر، إذ كان مكسورًا، ولزيادة هذه الميم فيه، ولأنه مبني على غير فعل»[4].

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر ١٤٠، والدقائق ٦٦، وشرح المفصل ١٠١/٥.

(٢)المذكر والمؤنث لأبي بكر ١٤٣، والدقائق ٦٧. وينظر: جهود الفراء ١٨٢.

(٣) ينظر مبحث الإعلال فيما تقدم.من الباب الأول، الفصل الرابع ص ٣٣٠.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ٦٧.

وتَبِعه أبو بكر بن الأنباري وابن المؤدب[1].

ب) الوصف المعدول عن جِهته المصروف من (فَعيل) التي أصل دلالتها الفاعل إلى (المفعول)، فهو غير جارٍ على الفعل، بل الفعل واقعٌ عليه، قال الفراء: في قول الأعشى:

وكَأَنَّ الخمرَ العَتيقَ من الإسْـ ... ـفِنطِ ممزوجةٌ بماءِ زُلالِ

«فقال: العَتيق، ثم رجع إلى التأنيث، فقال: ممزوجة، وقد يكون أن تُلقى الهاء تشبيهًا بكفٌ خضيب، وعين كَحيل، ولِحية دَهين؛ لأنها مُعَتَّقَةٌ، فهي مفعولٌ بها في الأصل، كما تقول: مُعْقَد، وعَقِيد»[2].

وتبعه الكوفيون من بعده، فقال أبو بكر: «لم يُدخلوا الهاء في مِفْعِيل، لأنه لم يُبْنَ على الفِعل»[3]، وقال أيضًا: «وقالوا: الأصل في حَلِيلَة: مُحَلَّةٌ لزوجها، فصُرِفَت عن مُفْعَلة إلى فَعِيلة، أنشد الفراء:

تقول حَلِيلَتي لمَّا رَأَتْهُ ... فَلائِلَ بينَ مُبْيَضٌ وجَوْنِ»[4]

فالأصل في (حليلة) ألا تدخلها التاء لأنها بمعنى المفعول، ولكن لما صُرِفت إلى معنى الفاعل، فجاءت على (فَعِيلة) دخلتْها الهاء، فكأنها تحللت هي لزوجها، وهكذا إذا كان الوصف بمعنى الفاعل مما له الفعل دخلته الهاء.

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٥٢٢، والدقائق ٧٦.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ٨٣، وينظر: اللسان (كحل).

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر ١٣٢.

(٤) الزاهر ١/١٨٥.

جـ) الوصف المعدول عن (مَفْعول) إلى (فَعِيل):

قال أبو بكر بن الأنباري: «فإن قال قائل: لم أدخلوا الهاء في (فَعِيلة) إذا كانت بتأويل (فاعِلة)، و لم يُدخلوا الهاء فيه إذا كان بمعنى (مَفْعولة)، و لم يُدخلوا الهاء في (فَعُول) إذا كان بتأويل (فاعِلة)، وأدخلوها في (فَعُول) إذا كان في تأويل (مَفْعُولة)؟

فيُقال له: الفرقُ بين فَعُول ومفعُول أنّ فَعِيلاً مبني على (فَعُلَ)، فأدخلوا هاءَ التأنيث فيه لما كان مبنيًا على (فَعُلَتْ تَفْعُل)، و لم يدخلوا الهاء فيه إذا كان بتأويل (مفعُول) لِيَفرُقوا بين الفاعل والمفعول، و(فَعُول) غيرُ مبنيٍّ على الفعل، فإذا كان بتأويل مفعول أدخلوا فيه الهاء فَرْقًا بين الفاعل والمفعول»[1].

فثبت بذلك أنّ التاء تدخل الأوصاف التي تدل على أنّ الفعل صادر من صاحب الوصف المؤنث، لا واقعٌ عليه، أما إذا كان الفعل واقعًا على صاحب الوصف فإنّ التاء تسقط منه، وقال أبو حيان في ذلك: «... وذهب الفراء إلى أنّ فَعِيلاً بمعنى مَفْعُول أصله الهاء، وتركوها للفرق بينه وبين فَعِيل بمعنى فاعِل»[2].

د) فَعِيل بمعنى مَفْعُول:

إذا كان فَعِيل بمعنى مَفْعُول مما يوصف به المؤنث سقطت منه التاء، للفرق أيضًا بين ما له الفعل وما الفعل واقعٌ عليه، قال أبو بكر: «ويُقال: قميصٌ جديد، وجُبَّةٌ جديد، بغير هاء، قال أبو بكر: قال الفراء: إنما لم تدخل الهاء في جَديد لأنّ أصلها: مَجْدود، فلما صُرفت عن مفعول إلى فَعِيل، أُلزمت التذكير، كما تقول العرب: كَفٌّ خَضيب، وعَينٌ كَحيلٌ، ولِحية دَهِين، فتحذف الهاء؛ لأنّ الأصل فيهن: كَفٌّ مخضوبة، وعينٌ مكحولة،

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٥١١.
(٢) الارتشاف ١/٤٤١.



ولِحْية مَدْهونة، فلما صُرِفَت إلى (فَعِيل) أُلزِمت التذكير ليفرق بين ما له الفعل، وما الفعل واقعٌ عليه، فالذي له الفعل: امرأة كريمة، وأديبة، وظَريفة، والذي الفعل واقعٌ عليه قد تقدم ذكره، قال أبو بكر ويُقال: القنطرة العَتِيقة، بالهاء؛ لأنّ الفعل لها: عَتُقَتْ فهي عَتِيقة، فصارت بمنزلة الأديبة والكريمة.

وزَعم الفراء أنّ من العرب من يقول: هذه مِلْحَفةٌ جَدِيدة، فيُدخلون فيها الهاء، وهذه لغةٌ لا يُؤخذُ بها»[1].

وقال ابن المؤدب: «إذا كان الفَعِيلُ غيرَ معدول عن وجهه وكان في تأويل (فاعل) أُثبِتَت الهاء في أُنْثاه، مثل: مَرِيضَة، وصَغِيرة، ورَحِيمة، وكَرِيمة»[2].

٣- الوصف المشترك عُمومًا:

إذا كان الوصف مشتركًا يوصف به المذكر والمؤنث على السواء، فإنه لا تدخله الهاء، وقد تدخل في بعضه، قال الفراء: «وإذا نَعَتَّ بشيء قد يُنعت به المذكر فهو مؤنث إذا نعَتَّ به المؤنث، ومذكرٌ إذا نَعَتَّ به مذكرًا، ومن ذلك: أُذُنٌ حَشْرٌ، وسَهْمٌ حَشْرٌ، وجارِيَةٌ عربية مَحْضٌ، ومُضَرِيٌّ قلبٌ ومَحْضٌ. ونَعْتُ هذا مؤنث مع المؤنث، ومذكر مع المذكر. وربما أُدخلت الهاءُ في نعت الأنثى فيقولون: مَحْضٌ ومَحْضة»[3].

وقال أيضًا: «وقد ينعت العرب الرجل والمرأة، قالوا: رجلٌ رَبْعَةٌ، وامرأة رَبْعَةٌ، ورَجُلٌ مَلَّةٌ وامرأةٌ مَلّةٌ...»[4]، وقال ابن السكيت: «ويُقال: رجلٌ عانِسٌ، وامرأةٌ عانِسٌ»[5].

(١) الزاهر ١/٢١-٢٢.

(٢) الدقائق ٨٢.

(٣) المذكر والمؤنث للفراء ١٠٧.

(٤) نفسه ١١٨.

(٥) إصلاح المنطق ٣٤١، وينظر: الريح ٣٣.

وقد اتفقوا في هذا النوع مع البصريين، قال سيبويه ذاكرًا بعض ما لم تدخله التاء: «وكذلك (مِفْعِيل)؛ لأنه للمذكر والمؤنث سواء»[1].

٤- تسقط التاء من الوصف المشتق للفَرق بين الصفة الملازمة والحدث: وهو ما يُعَبِّرون عنه بـ (الفعل)، فما كان مرادًا به الصفة الملازمة فلا تدخله التاء، وما كان يُقصدُ به الفعل فيكون بالتاء؛ لأنه يكون مبنيًا على الفعل حينئذ، قال أبو بكر بن الأنباري: «فإذا بُني الدائم على المستقبل قيل: «هند حائضة، وجُمْلٌ طالِقَةٌ، على معنى تَحيض وتَطْلق... عن الفراء:

أَيَا جَارَتِي بِينِي فَإِنَّكِ طَالِقَهْ كَذاكِ أُمُورُ النَّاسِ غادٍ وطارِقَهْ

وأنشد (طالق) أي: طَلَقت... وعن الفراء:

* كَحائِضَةٍ يُزْنَى بِها غَيرِ طاهرِ *

... بناه على المستقبل»[2].

وقال أيضًا: «ويقال: ناقة مُرْضِع ومُرْضِعة، قال الفراء: إذا أردت أنها تُرضع عن قليل، ولم يكن المُفْعِل نعتًا قائمًا أدخلت الهاء في تكبيره وتصغيره، كما قال عز وجل: ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾[3]، فهذا للفعل، قال: فإذا أردت النعتَ أَلقيتَ الهاء، كقول امرئ القيس:

* وَمِثْلُكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ *»[4].

(١) الكتاب ٣/٦٤٠، وينظر: ٦٤٧.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر ١٤٢، وينظر: ١٥٥.

(٣) سورة الحج، آية ٢.

(٤) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٥١٥، وينظر:" الزاهر ٢/١٦٨، والدقائق ٦٨.

وقال ابن السكيت: «ويقال: امرأةٌ مرضع؛ إذا كان لها لبن رِضاع، وامرأة مُرْضعة؛ إذا كانت تُرضع ولدها...»[1]، ونقل عن الفراء قوله: «ويقال: امرأة حامِل وحاملة، إذا كان في بطنها ولد، وأنشد الأصمعي:

تَمَخَّضَتِ المَنُونُ لَهُ بِيَوْمٍ		أَنَى وَلِكُلِّ حامِلَةٍ تِمامُ

فمن قال (حامل) قال: هذا نعتٌ لا يكون إلا للمؤنث، ومن قال: (حاملة) بنى على (حَمَلَتْ)، فإذا حَمَلَتْ شَيْئًا على ظهرٍ أو رأسٍ فهي حاملة لا غير؛ لأنّ هذا قد يكون للمذكر»[2].

وقد اتفق الأخفش مع الفراء في أنّ دخول الهاء للدلالة على الفعل وسُقوطها للدلالة على النعت[3].

وقد رَجَّحَ الرضي هذا الرأي، فَبعد أنْ ردَّ مذهبَ الخليل قال: «والأقرب في مثله أنْ يُقال: إنّ الأغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء، ثم حُمل اسما الفاعل والمفعول عليهما لمشابهتهما له لفظًا ومعنًى، كما يجيء في بابيهما، فأُلحقا التاءَ للتأنيث كما تلحق الفعل، ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يُقصد به مرةً الحدوث كالفعل، ومرَّةً الإطلاق، وقصدوا الفرقَ بين المعنيين، فأَنَّثوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل لمشابهته له معنًى، بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق؛ ليكون ذلك فرقًا بين المعنيين»[4].

---

(١) الإصلاح ٣٤١، وينظر: الدقائق ٨٢.

(٢) الإصلاح ٣، وينظر: الفصيح ٣٠٧، ٣٠٨.

(٣) اللسان (رضع).

(٤) شرح الكافية ٣/٣٣١-٣٣٢.

وبعد فمما سبق في مبحث المشتقات نخلصُ إلى ما يأتي:

١- قاسَ الكوفيون على الكثير، وحَفظوا النادرَ والقليل من المسموع ونبهوا إليـــه، مع عدم القياس عليه، بل حاولوا تعليله، أو تأويله بوجهٍ ما يعيده إلى دائرة القياس؛ طـــردًا للقياس، ظهر ذلك جليًا في اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، وبعض مـــا نُـــسِب إليهم من القياس على النادر فيه نظر، فقد يكون غير نادرٍ عندهم، أو يمكن تخريجه علـــى وجه مقيس، وكان للفراء ذوق خاصٌّ للقياس نلمسه في عباراته، إذ يقول عما خالفـــه: (ولا أشتهيه، وأستكره ذلك)، ونحوها

٢- اتفق الكوفيون والبصريون على حفظ الشاذ في السماع المطرد قياسًا، وعـــدم القياس عليه، كما رأينا في الصفة المشبهة.

٣- عَدَّ الكوفيون بعض الصيغ قياسية، نحو: (فَعُل و فُعَال، وفُعَّـــال) في المبالغـــة. و(فُعَلة، وتِفْعالة، وتُفْعِلَّة - بتثليث التاء -) في الصفة المشبهة. و(فِعال) في اسم الآلة، وقد أيدهم بعض المحدثين والمجمع اللغوي في القاهرة.

٤- أجاز الكوفيون عامة التعجب من السواد والبياض إعطاءً للأصل مزيـــة ليـــست للفرع، وأجاز الكسائي وهشام منهم التعجب من الألوان مطلقًا. وأجاز بعضهم التعجب من الأفعال الناقصة. ومنع الفراء صياغة التعجب والتفضيل من (أَفعَلَ) الرباعي وأجازه سيبويه.

٥- قد يَتقارضُ الكوفيون والبصريون المواقف والاعتراضات، على اختلاف المسائل.

٦- قد يتفق الكوفي مع البصري في ظاهر المسألة، ولكل تخريجٌ ينطلق مـــن أصـــله وقياسه المخالف للآخر، كما حدث في (مرضو)، بين الفراء وسيبويه.

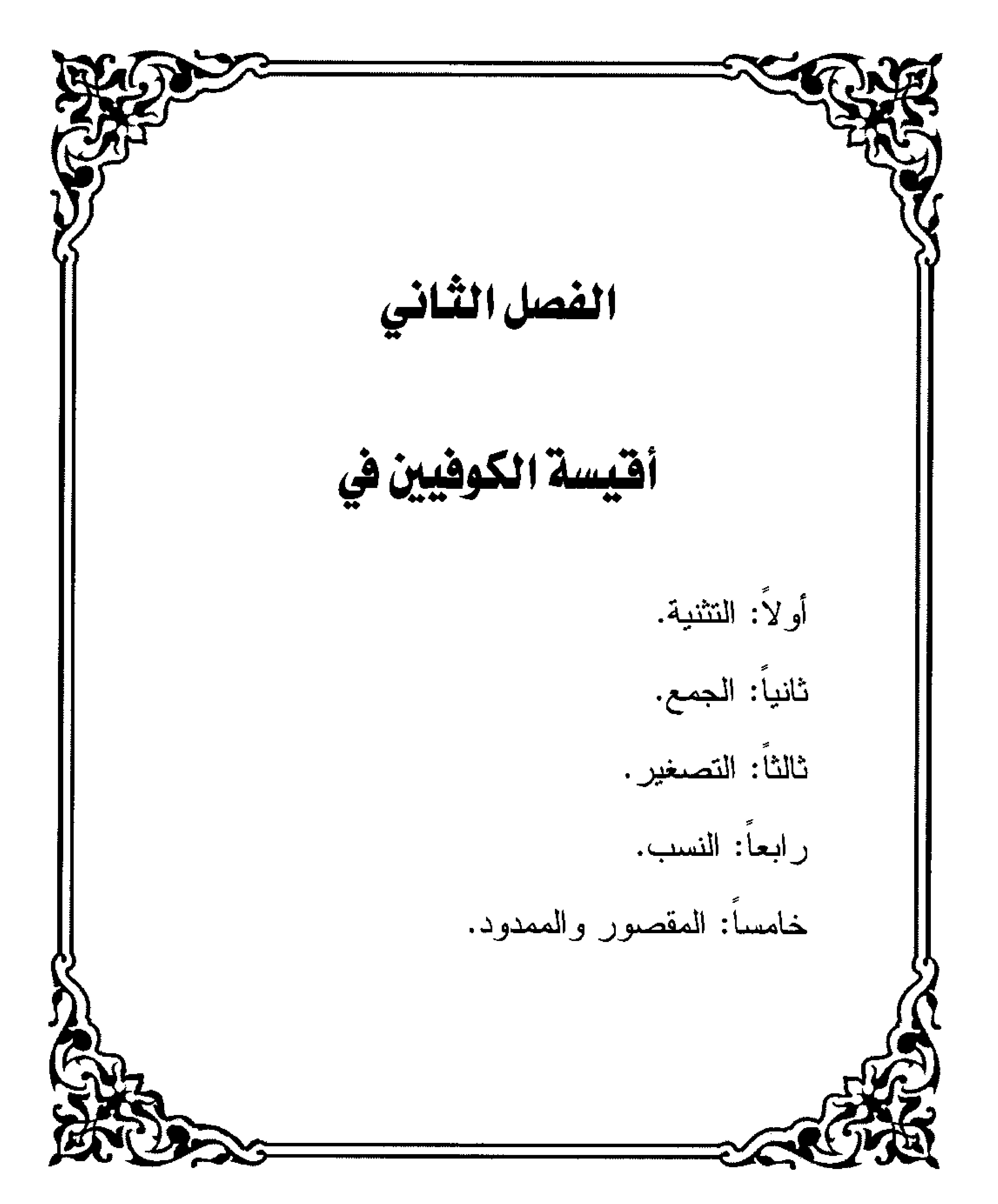
٧- نبه الكوفيون على الفروق الدقيقة التي تُغَيِّر دلالة الصيغ، كاسمي المكان والآلة.

٨- الكوفيون أكثر استقصاء وتفصيلاً في موضوع سقوط التاء من الوصف وآراؤهم هي التي شاعت فيما بعد لأنها أقرب إلى الواقع اللغوي.

٩- أنزل الفراء غير الثلاثي منزلة الثلاثي في صياغة اسمي الزمان والمكان، ولعله أول من نبه على أنّ (مَفْعَلة) يدل على السبب. والفراء عُمدة الكوفيين في أغلب المسائل، وهو في الكوفة كسيبويه في البصرة، كما قال الشاطبي.

١٠- يظهر أنّ ابن المؤدب قد انفرد في التنبيه إلى التفريق في أبنية الصفة المشبهة بين العاقل وغيره.

*　　*　　*



الفصل الثاني

أقيسة الكوفيين في

أولاً: التثنية.

ثانياً: الجمع.

ثالثاً: التصغير.

رابعاً: النسب.

خامساً: المقصور والممدود.

المَبحثُ الأول

أقيسةُ الكوفيين في التَّثْنية

تَثْنية الاسم الصحيح:

مذهب الجمهور أنّه إذا أُريد تثنية الصحيح فلا يغير، فلاتحذف تاء التأنيث حين التثنية، وما جاء محذوفًا منه التاء حال التثنية عَدُّوه شاذًّا، أو أنّه لم يُثَنَّ على مُفرده المستعمل، وذلك نحو: خُصْيان، وأَلْيان[1].

ووردَ عن الفراء نحوٌ من هذا، قال أبو الطَّيِّب اللغوي: «وزعم الفراء أنّ الأَلْيَيْن والخُصْيَيْن لا واحد لهما من لفظهما، إنما يُقال في الواحد: أَلْيَةٌ، وخُصية، بالهاء، فإذا ثَنوا أسقطوا الهاء»[2].

وكلام الفراء هذا موافقٌ لمذهب الجمهور السابق، إلا أنّه قد نُقل في اللسان عن الفراء أنّه يجعل سقوط التاء في تثنية كل مقرونين قياسًا، ومنه قوله:

* تَرْتَجُّ أَلْياهُ ارْتِجاجَ الوَطْبِ *[3]

ويبدو أنّ مذهب الفراء – هنا – يتفق ومذهبَ الكوفيين الذين يدلون على الفروق بعلامة ما، قد يكون فيها مخالفة للقاعدة. كما رأينا ذلك في سقوط التاء من الوصف المشتق.

---

(١) الكتاب ٣٨٧/٤، وشرح المفصل ١٤٤/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٠/١، وشرح الكافية ٣٥٩/٣، وشرح التصريح ٢٩٤/٢، وشرح الفريد ١٣٨، وجنى الجنتين في تمييز نوعي المثنين ٢٢-٢٣.

(٢) المثنى لأبي الطيب ٦٠.

(٣) اللسان (خصا).

ولكن ينقضُ مذهبَ الفراء مجيئه على الأصل والقياس بالتاء، قال المحبِّي: «وقد ورد على الأصل بإثبات التاء، قال طُفيل الغنوي:

فــإنّ الفَحْــلَ تُنْــزَعُ خُــصْيَتاهُ فيُصبِحُ حافِرًا قَــرِحَ العِجــانِ»[1]

تَثنية المُرَكَّبات:

من شُروط التثنية عدم التركيب أو الحكاية، وأجاز الكوفيون تثنية المركب تركيب مزج، قال السيوطي: «وأما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه، فالأكثر على منعــه لعــدم الــسماع، ولِشبهه بالمحكي. وجوَّز الكوفيون تثنيةَ نحو: بعلبك، وجَمْعه، واختاره ابن هشام الخضراوي[2] وأبو الحُسين بن أبي الربيع[3]، وبعضهم تثنية ما خُتِمَ بـــ(ويه) وجمعه، وهو اختياري»[4].

ووافقهم خَطَّاب الماردِيُّ الأندلسي[5]، والرضي بشرط إعراب الجزء الثاني، وبَــيَّنَ

(١) جنى الجنتين ٤٥، وهناك شاهد آخر ذكره القواس في شرحه على ألفية ابن معط ٢٧٨/١.

(٢) هو محمد بن يحيى بن هشام بن عبدالله بن أحمد الأنصاري الخزرجي، من أهل الجزيرة الخضراء، يُعرف أيضًا بـــ (ابن البَراذِعيّ)، إمام في العربية، له تآليف جليلة، منها: الإفصاح بفوائد الإيضاح، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، وفَصْل المقال في تلخيص أبنية الأفعال، وغيرها توفي في تونس سنة (٦٤٦هـ). أخباره في إشــارة التعــيين ٣٤١، والبُلغة ٢١٦، وبغية الوعاة ٢٦٧/١.

(٣) عبدالله بن أحمد بن عُبيد الله أبو الحُسين بن أبي الربيع الإشبيلي، إمام أهل زمانه في النحو، له شــرح الإيــضاح، والملخص، والقوانين، وشرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل (في عدة مجلدات) حقق جزءًا منه أســتاذنا د. عيــاد الثبيتي. توفي (٦٨٨هـ). أخباره في بُغية الوعاة ١٢٥/٢، وروضات الجنات ١٧٤/٥، وينظر: مقدمة البــسيط في شرح الجمل، للدكتور عياد ٢١ فما بعدها.

(٤) الهمع ١٤٠/١-١٤١. وراجع الملخص لابن أبي الربيع ١١٥/١، والتذييل ٢٢٥/١ (مطبوع).

(٥) هو خطاب بن يوسف بن هلال الماردي – نسبة إلى ماردة من نواحي الأندلس، من أهل قُرطبة، يكنى أبا بكــر، توفي (بعد ٤٥٠هـ). أخباره في: إشارة التعيين ١١٢، والبلغة ٧٧، والبغية ٥٥٣/١، وينظر: خطــاب المــاردي ومنهجه في النحو (مجلة الجامعة الإسلامية العددان ٧٩-٨٠، رجب – ذو الحجة ١٤٠٨هـ).

خطاب كيفية التثنية، نقل عنه أبوحيان قوله: «إنْ ثنيت على من جعل الإعراب في الآخر قلت: هذان مَعْدي كَربان، وحضرموتان... وإن ثنيت على مَنْ أعرب إعراب المتضايفين قلت رَفْعًا: حضراموت، ونصبًا وجرًا: حضرَيْ مَوتٍ، وكذا ما أشبه هذا...» [1].

تثنية الأسماء المضافة إذا كانت كُنية:

المركب تركيب إضافة إذا كان كُنية وأُريد تثنيته، فيُكتفى فيها بتثنية الجزء الأول دون الثاني. وجَوَّزَ الكوفيون تثنية الجزءين وجمعهما، فيُقال: أَبَوا البَكْرَيْن، وآباءُ البَكْرِين[2]، ووافقهم الرضي لكنه جعل الاقتصار على المضاف أولى، قال: «والعَلَم المركب تركيبًا إضافيًا يُثنى ويُجمع منه المضاف، نحو: عَبدا مناف، وعبدو مناف، وإذا كان كُنية جاز تثنية المضاف والمضاف إليه معًا كقولك في (أبو زيد): أبوا الزَّيدين، وآباء الزيدين. والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيها أيضًا أولى»[3].

تثنية المقصور الثلاثي:

يُثنى المقصور الثلاثي عند البصريين بردِّ ألفه إلى أصلها؛ لأنه لابد من تحريك ما قبل ألف التثنية لاجتماع الساكنين[4]، محتجين بالسماع، وقال السيرافي: «ومن حجة أصحابنا

---

(١) الارتشاف ٢٥٣/١، وينظر: الهمع ١٤١/١، وخطاب الماردي ومنهجه في النحو ١٢٨. وشرح الكافية ٣٨٥/٣.

(٢) الارتشاف ٢٧٨/١، والتذييل ٢٢٤/١ (مطبوع)، والهمع ١٤١/١.

(٣) شرح الكافية ٣٨٦/٣.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٣، وشرح السيرافي ١٧٢/٤-أ، ١٧٣-ب، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٩١/١، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢٧٦/١-٢٧٧، وشرح ألفية ابن معطٍ للرعيني ٣٦٦/١ (دكتوراه).

ما حكاه أبو الخطاب من تثنية الكِبا[1]: كِبَوان، وقد حكوا هم أيضًا [أي: الكوفيون] عن الكسائي أنه سمع العرب تقول في حِمًى: حِمَوان، وفي رِضًى: رِضَوَان»[2].

أمّا الكوفيون فبنوا التثنية على حركة أول المقصور، فإنْ كان مفتوح الأول رَدُّوا الألف إلى أصلها كما تقدم، وإذا كان مكسور الأول أو مضمومه قلبوا الألف ياءً من غير نظرٍ إلى الأصل، قال السيرافي: «وأما الكوفيون فجعلوا ما كان مفتوحًا على العبرة التي ذكرنا، وما كان مضمومًا أو مكسورًا جعلوه من الياء، وإن كان أصله الواو وكتبوه بالياء، نحو: الضُّحَى، والرُّشى، وما أشبه ذلك»[3].

والظاهر أنّ الكوفيين قد قاسوا ذلك على بعض ما سُمع وعَدَّه البصريون نادرًا، ونسبه ابن مالك إلى الكسائي، قال: «وأجاز الكسائي في نحو: رِضًى وعُلا، من ذوات الواو المكسورة الفاء والمضمومة أن تُثنى بالياء قياسًا على ما ندر، كقول بعض العرب: رِضى ورِضَيَان، وشُذوذ هذا صارفٌ عن إشارةٍ إليه لِقياس عليه»[4].

ونقل الرُّعيني تعليل الكوفيين فقال: «وذلك للمشاكلة في المكسور، وطلب الخفة في المضموم، فعلى مذهبهم إذا سَمَّيْتَ بـ (عُلا) تقول في تثنيته: عُلَيان، وإن كان من ذوات الواو»[5]. ثم نبه إلى أنهم استثنوا كلمتين ثُنيتا بالواو والياء، وهما: حِمًى، ورِبًا، قالوا: حِمَيَانِ، وحِمَوانِ، ورِبَيانِ، ورِبَوانِ.

---

(١) عُودٌ يُتبخر به.

(٢) شرح السيرافي ١٧٣/٤-ب، وينظر: شرح المفصل ١٤٨/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١، وشرح القواس ٢٧٧/١.

(٣) شرح السيرافي ١٧٣/٤-ب.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٩٢/١، وينظر: الارتشاف ١٤٠/١، وشرح التصريح ٢٩٥/٢.

(٥) شرح ألفية ابن مُعطٍ للرعيني ٣٦٧/١ (دكتوراه).

تَثْنِية الممدود والمقصور فيما زاد على ثلاثة أحرف:

البصريون يقلبون ألف المقصور فيما جاوز ثلاثة أحرف ياءً، مهما كان أصل الألف، فيقولون في حُبْلَى: حبلَيان، وفي مَلْهى: مَلْهَيان، ولا يحذفون شيئًا من أحرفه، وسُمِع في تثنية (خَوْزَلى[1]، وقَهْقَرى): خَوْزَلان، وقَهْقَران، بحذف الألف، فَعَدُّوه من الشاذ الذي يُحفظ ولا يُقاس عليه، وكذلك الممدود لا يحذفون منه شيئًا وإن طال[2].

وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المقصور إذا كثُرت أحرفه سقطت ألفه حين التثنية قياسًا على نحو: خَوْزَلان، وقَهْقَران، المسموعين في: (خَوْزَلى، وقَهْقَرى)، وأنّ الممدود إذا طال يُحذف الحرفان الآخران منه فيقال في تثنية قاصِعاء[3]، وحاثِيَاء، قاصِعان وحاثِيان[4].

وللكوفيين حُجتان: السماع والقياس:

أما السماع فقد نصَّ ابن يعيش على أنّ الكوفيين يحكون عن العرب أنّه إذا تعدى المقصور الأربعة وكثرت حروفه حذفوا ألفه في التثنية[5]. ونص ابن مالك في شرح التسهيل على أنّ الكوفيين يجيزون حذف ألف المقصور خامسة في التثنية، والألفَ والهمزةَ

---

(١) مشية فيها تفكك، الصحاح (خزل).

(٢) الكتاب ٣/٣٨٩، وشرحه للسيرافي ٤/١٧٣-ب، والمقصور والممدود لابن ولّاد ١٣٨، والمخصص ١٥/١١٣-١١٤، والإنصاف ٢/٧٥٤، ٧٥٧-٧٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٩٥، وشرح الأشموني ٤/١١١.

(٣) هو الموضع الذي يَتَقَصَّع فيه اليَرْبُوع، أي يدخل. المقصور والممدود لابن ولاد ٩١.

(٤) شرح السيرافي ٤/١٧٤-ب، والمقصور والممدود لابن وَلاد ١٣٨، والمخصص ١٥/١١٤-١١٦، والإنصاف ٢/٧٥٤، وشرح المفصل ٤/١٥١، والارتشاف ١/٢٥٩، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ١/٣٦٨، ٣٨٤، وينظر: المقصور والممدود في اللغة العربية ١٠٥، ١٢٠ (رسالة ماجستير لأستاذي د. رياض الخوام).

(٥) شرح المفصل ٤/١٤٩.

في الممدود من نحو: قاصِعاء، ونقل أنّ الفراء روى عن العرب في تثنية الخَوزلى وخنفساء وباقِلاء وعاشوراء: خَوْزلان، وخُنْفُسان، وباقِلان، وعاشوران، ثم قال: «والكوفيون يقيسون على هذا، والمنصفون من غيرهم يقبلون[1] ما سُمع منه، ولا يقيسون عليه لقلته»[2].

وأمّا القياس، فقد نقل أبو البركات أنّ حجة الكوفيين هي التخلص من الثقل الحاصل باجتماع علامة التثنية إلى ألف المقصور أو الممدود، واستدلوا بحذف المدة في اشْهِباب، واحْمِرار، إذ أصله: اشْهِيباب، واحْمِيرار، فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها، كما استدلوا بتخفيف (كَيِّنونة) إلى (كَيْنونة) [3].

ثم ردَّ أبو البركات مذهبَ الكوفيين بأنّ كثرة الحروف لا تكون عِلَّةً موجبةً للحذف، وإنما وُجد ذلك في ألفاظ يسيرة منقولة على خلاف القياس، فتحفظ ولا يُقاس عليها. وأما استدلالهم بـ (اشْهِباب، وكَيْنونة) وقِياسهم على الحذف فيهما بأنه ليس مما وقع فيه الخلاف؛ لأنّ الثقل فيهما لازم في أصل الكلمة، أما في التثنية فعارضٌ، ثم إنّ مذهبهم أنّ أصل كَينونة: كَوْنُونة، فكيف يستشهدون على صحة مذهبهم بشيء لا يعتقدون صحته[4]. فيبدو أنّه قياس مع الفارق.

وأيّد السيرافي مذهب البصريين بما ورد من شعر العرب غير محذوف، قال: «ورأيت في شعر العرب: جُمَادَيَيْن، فأثبتوا الياء فيها، و لم أرَ أحدًا حذف الياء، قال لبيد:

---

(١) في المطبوع (يقلبون).

(٢) شرح التسهيل ٩٦/١، وينظر: الارتشاف ٢٥٩/١-٢٦٠.

(٣) الإنصاف ٧٥٤/٢-٧٥٥.

(٤) الإنصاف ٧٥٧/٢-٧٥٨.

أوبقـــه حـــتى تَلَقَّـــتْ حامِـــدًا		وأَهَلَّ بعـــد جُمَـــادَيَيْن حَـــرامُ»[1]

وأورد شواهد أخر للبصريين ثم قال: «ولم أرَ الكوفيين استشهدوا على ذلك بـــشيء». ولكن رأينا أنّ الكوفيين استشهدوا بما رواه الفراء، ونقله ابن مالك في شرح التسهيل.

وصحح ابن عصفور والرُّعيني مذهب البصريين اعتمادًا على السماع أيـضًا، قـــال الرعيني: «والصحيح مذهب البصريين؛ لأن السماع يشهد لهم، قال الشاعر:

أصبحَ قَيْسٌ خَفِشَ العَيْنَيْنِ

عِلَّتُهُ مـــا تَنْقَضِي شَهْرَيْنِ

شَهْـــرَيْ رَبِيعٍ وجُمادَيَيْنِ

فقال: جُمادَيَيْنِ، بقلب الألف ياءً»[2].

ويبدو لي أنّ أبا البركات كان يُناقِشُ الكوفيين على أنهم أوجبوا ذلك، فكـــأنهم لا يرون غيره، والظاهر لي أنّ الكوفيين إنما ذهبوا إلى جواز الحذف لا إلى وجوبه، والنصوص الواردة في غير الإنصاف تؤكد ذلك، فقد قال السيرافي: «وقد حكى الكوفيون أشـــياء لم يذكرها أصحابنا، فقالوا: يجوز فيما طال من هذا الممدود حذف الحـــرفين الأخيريـــن، فاختاروا في قاصِعاء، وخُنْفُساء، وجاثِياء، ونحو ذلك أن يقـــال: قاصِـــعان، وجاثيـــان، وخُنفسان، وقاصِعاوان، وجاثِياوان،...، واستحسنوا في الممدود إذا كان قبل الألـــف واو أن يُثنوا بالهمز وبالواو، فقالوا في لأواء وجأواء: لأواءان، ولأْواوان»[3].

(١) شرح السيرافي ٤/١٧٤-ب.

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ ١/٣٦٨. وينظر: شرح الجمل ١/١٤٢.

(٣) شرح السيرافي ٤/١٧٥-ب.

ونقل عنه ذلك ابن سيده في المخصص[1]، وتَبِعَهما ابن يعيش[2].

هذا في الممدود، أما المقصور، فقد جاء في كتاب الأيام للفراء: «ويُقال: جُمادى، والتثنية: جُماديان»[3].

تثنية الاسم الممدود الذي همزته للتأنيث:

مذهب البصريين قلب الهمزة واوًا، فيقال في حمراء: حَمراوان، وذلك لئلا يجتمع شبه ثلاث ألفات، واختير قلبها واوًا لبعد شبهها بالألف أو حملاً على النسب[4]، ونقل السيرافي -كما رأينا- أنّ الكوفيين يستحسنون تصحيح الهمزة وقلبها واوًا إذا كان قبل ألف التأنيث واوٌ[5]، ونقل خالدٌ الأزهري أنّ السيرافي أوجب تصحيح الهمزة؛ لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف نحو: عَشْواء، وعَشْواءان[6]. و لم أقف على ذلك في شرحه على الكتاب.

وشذّ عند الفريقين القلب ياءً، نحو: حمرايان[7]. ونَقل ابن سيده عن الكسائي جواز

(١) المخصص ١٥/١١٦.

(٢) شرح المفصل ٤/١٥١.

(٣) الأيام والليالي والشهور ٤٢.

(٤) الكتاب ٣/٣٩١، وشرحه ٤/١٧٥-أ، وينظر: شرح التصريح ٢/٢٩٥، والمقصور والممدود في اللغة العربية، ١١٩، (ماجستير).

(٥) شرح السيرافي ٤/١٧٥-ب، وينظر: شرح التصريح ٢/٢٩٥، والمقصور والممدود في اللغة العربية، ١٢٠، (ماجستير)، وشذا العرف ٩٦.

(٦) شرح التصريح ٢/٢٩٥، والمقصور والممدود في اللغة العربية، ١١٩، (ماجستير).

(٧) شرح السيرافي ٤/١٧٥-ب، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٩٣، وشرح التصريح ٢/٢٩٥، وشذا العَرف ٩٦.

الأوجه الثلاثة: القلب واوًا، والقلب ياءً، وعدم القلب[1]. فقاس الكسائي على ما وصفَهُ غيره بالشذوذ كما سبق، إلا أن ابن سيده نقل عنه أنه سمع: كسايان ورِدايان، فلعل الكسائي قد سمع أكثر من ذلك.

تثنية ألفاظ التوكيد:

أجاز الكوفيون تثنية ألفاظ التوكيد خلافًا للبصريين، فيقولون في نحو: أجمع، وجمعاء: أَجْمَعان، وجَمْعاوان، وكذلك باقي أخواتهما[2]. وزاد الرضي أنّه مذهب الأخفش، ونصَّ على أنّه غير مسموع[3].

أخلص من مبحث التثنية إلى:

١- القياس على الشاذ والنادر: اعتدَّ الكوفيون بالسماع الذي وصفه غيرهم بالشذوذ، وبالقياس مع الفارق لبعد وجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه، وذلك في تثنية الاسم المقصور إذا طال، بحذف ألفه حين التثنية، وحذف الحرفين الأخيرين من الممدود إذا طال كذلك. وكذلك قلب ألف التأنيث حين التثنية واوًا أو تصحيح الهمزة، ونقل عن الكسائي زيادة على ذلك جواز القلب ياءً، قياسًا على مسموع عدَّه غيره نادرًا. كما بنى الكوفيون تثنية المقصور على حركة أوله، فإنْ كان مفتوح الأول رَدُّوا الألف إلى أصلها، وإذا كان مكسور الأول أو مضمومه قلبوا الألف ياءً من غير نظرٍ إلى الأصل، وقاسوا ذلك على المسموع الذي عدَّه غيرهم نادراً. كما بنى الكوفيون تثنية المقصور على حركة

(١) المخصص ١١٦/١٥، وينظر: المقصور والممدود في اللغة العربية، ١٢٠، (ماجستير).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٤/١، والتذييل ٢٢٤/١ (مطبوع).

(٣) شرح الكافية ٣٧١/٢.

أوله، فإنْ كان مفتوح الأول رَدُّوا الألف إلى أصلها، وإذا كان مكسور الأول أو مضمومه قلبوا الألف ياءً من غير نظرٍ إلى الأصل، وقاسوا ذلك علىَ المسموع الذي عدَّه غيرهـــم نادراً. في حين يرد البصريون الألف إلى أصلها إذا أرادوا تثنية المقصود الثلاثـــي. وأجـــاز الفراء سقوط التاء في تثنية كل مقرونين قياساً، اعتباراً بما سُمِع وعده غيره شاذًا.

٢- **القياس النظري**: أجاز الكوفيون تثنية جُزأي التركيب الإضافي إذا كان كُنيـــة من غير سماع أيضًا، وتثنية المركب المزجي من غير سماع خلافًــا للبـــصريين، واكتفـــى البصريون بتثنية الجزء الأول. فإن ثبت هذا فهو قياس نظري.

* * *

المبحث الثاني

أقيسة الكوفيين في الجمع

توسَّعَ الكوفيون في دلالة مصطلح الجمع، فعَدُّوا اسمَ الجنس واسم الجمع جَمعَ تكسير، واسمُ الجِنس عند الجمهور نوعان، **أحدهما: اسم جنس جمعي وهو**: اسمٌ مفرد يدل على الجمع ويُفرق بينه وبين واحده بالتاء نحو: تمرة وتمر، أو بالياء نحو رُومِيٌّ ورُومٌ[(١)]. ويظهر أنّ سيبويه حصر اسم الجنس في الأوزان التالية: فِعَال، وفَعِيل، وفُعَال، وفَعَال[(٢)]، وذلك بشرط أن تدل على الجمع.

وذهب الكوفيون إلى أنه جمع، قال الفراء لما فَسَّر قوله تعالى: ﴿ وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴾[(٣)]: «السحاب وإن كان لفظه واحِدًا فإنه جمع، واحدته سحابة»[(٤)]، وقال: «ثم يأتي نوعٌ آخر من الجمع، مثل الشَّاء، والبَقَر، والحَصى، فهذا اسمٌ موضوع، فإذا أرادت العرب إفرادَ واحدة قالوا: شاة، للذكر والأنثى، ولم تُرد بالهاء هاهنا التأنيث المحض»[(٥)]، ونُقل عنه في اللسان قوله: «كُلُّ جَمع على لفظ الواحد الذكر سبقَ جمعُهُ واحدَتَه، فواحدته بزيادة هاءٍ فيه، وذلك مثل: الصوف، والوبر، والشعر، والقطن، والعشب، فكل واحد من

---

(١) ينظر: اللباب ٢/١٨٠، وشرح المفصل ٥/٧١، وشرح الكافية ٣/٣٦٧، وشرح الشافية ٢/١٩٣، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/١٢٠٥.

(٢) الكتاب ٣/٦١١.

(٣) سورة الرعد، آية ١٢.

(٤) معاني القرآن ٢/٦٠.

(٥) المذكر والمؤنث للفراء ٦٩، وينظر المذكر والمؤنث لأبي بكر ٩٢-٩٣.

هذه الأسماء اسمٌ لجميع جنسه، فإذا أفردت واحدته زِيدت فيها هاءٌ؛ لأنّ جميع هذا الباب سبق واحدته»، ونقل عنه في اللسان أيضًا: «واحدة الـــمُتْك: مُتْكَةٌ، مثل بُسْرٍ وبُسْرة»[1].

وقال أبو حيان متحدثًا عن اسم الجمع: «... وإن امتاز بتاء التأنيث وجاز تذكيره وتأنيثه نحو: نخلة ونخل، أو غلب عليه التذكير نحو: تُخَمَة وتُخَم، فهو اسم جنس، خلافًا للفراء، إذ زعم أنّ بُسرًا وغمامًا جمع تكسير، وكذا عنده: كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ أو التزم فيه التأنيث، نحو: تُخَمة وتُخَم، وبُهْمى وبُهَم، فهو جَمع»[2].

وقال ثعلب: «ويُقال: أَرَضَةٌ واحِدةٌ، والجمع: أَرَضٌ»، وذكر أنّ (حـــاج) جمـــع حاجة[3].

ونقل أبو بكر بن الأنباري عن هشام بن معاوية أنّه ذهب إلى أنّ (أضْـــحى) جمـــع (أضْحاة)[4]. في حين ذهب الجمهور إلى أن (أضحى) اسم جنس جمعي لأنه يُفرق بينـــه وبين واحده بالتاء.

وقال الرضي لما ذكر اسم الجنس: «... وهو عند الكوفيين جمعٌ مُكَسَّرٌ واحده ذو التاء»[5].

وأما الآخر فهو: اسم الجنس الإفرادي فهو: «ما صدق على القليل والكثير، و لم يُفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء، كعسل، وماء، ولبن، وخل، وتراب»[6].

---

(١) اللسان (صور)، (متك).

(٢) الارتشاف ١/١٩٢-١٩٣، وينظر: التسهيل ٢٦٧، وشرح المفصل ٥/٧١، وبغية الطالـــب ٨٥، (ماجـــستير)، وشرح الأشموني ٤/١٤٥ الهمع ٦/١٢٧.

(٣) مجالس ثعلب ١/١٠٦، وينظر: ٢/٤٢٧

(٤) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٢١٩، وينظر: هشام بن معاوية الضرير ٣٤٨ (ماجستير). والأضحاة: هي الـــشاة الـــتي تذبح يوم الأضحى. اللسان (صحا).

(٥) شرح الشافية ٢/١٩٤.

(٦) تصريف الأسماء ٢٣٧، والنحو الوافي ١/٢٤.

وقد عبَّرَ ثعلب عن هذا النوع بالجمع إذ قال: «والتراب واحِده وجمعه واحد»[1].

وردَّ الرضي على الكوفيين قائلاً: «وقولهم فاسد من حيث اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلتصغير مثل هذا على لفظه، فلو كان جمعًا وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب ردُّه إلى واحده، وأيضًا لغلبة التذكير على المجرد من التاء فيها، نحو: تمرٌ طيِّبٌ، ونخلٌ منقعر، ولا يجوز: رجال فاضِلٌ. وأما المعنى: فلوقوع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى أيضًا، إذ يجوز لك أن تقول: أكلت عِنبًا أو تُفَّاحًا، مع أنك لم تأكل إلا واحدةً أو اثنتين»[2].

ويبدو لي أنّ تعبير الكوفيين عن اسم الجنس بالجمع إنما فيه مسامحة، وليس هو من باب الخلاف مع غيرهم، فقد رأينا في نص الفراء قوله عن اسم الجنس بعد أن سمَّاه جمعًا: «فكل واحد من هذه الأسماء اسمٌ لجميع جنسه»، وعلّق ثعلب على قول الشاعر:

إذا رَأيتَ أَنْجُمًا مِنَ الأسَدْ ... جَبْهَتَهُ أو الخَرَاةَ والكَتَدْ
بالَ سُهَيْلٌ في الفَضيخ فَفَسَدْ ... وطابَ أَلْبانُ اللِّقاحِ وبَرَدْ

فقال: «وَحَّدَ (وبَرَد)؛ لأنّ معنى لبنٍ وألبانٍ واحد»[3]، ففي هذا دلالة على أنّهم يرون أنّ اسم الجنس مخالفٌ للجمع في المعنى.

وقد تسامح غيرهم فعبر عن اسم الجمع بالجمع قال السيرافي: «وأضحاة وأضحى من باب الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء»[4].

---

(١) مجالس ثعلب ٢/٤٢١.

(٢) شرح الشافية ٢/١٩٤-١٩٥.

(٣) مجالس ثعلب ٢/٤٢١.

(٤) شرح السيرافي ٥/٦٠-أ.

وقال الصبان: «فرزْدق اسم جنس جمعي لفَرَزْدَقة، وهي القطعة من العجين،وقولهم: جمع فَرَزْدَقة، فيه مسامحة، أو مرادهم الجمع اللغوي»[1].

وقد أيَّد الأستاذ عباس حسن الكوفيين في كون اسم الجنس جمعًا؛ معللاً أنَّه لايخالف أصلاً، قال: «ولهم في اسم الجنس الجمعي من ناحية أنه جمع تكسير حقيقة، أو أنه قسم مستقل بنفسه آراء متضاربة، ومجادلات عنيفة، لا خير فيها، وإنما الخير في الأخذ بالرأي القائل: إنه جمع تكسير، وهو رأي فيه سداد وتيسير، ولن يترتب على الأخذ به مخالفة أصل من أصول اللغة، أو خُروج على قاعدة من قواعدها السليمة»[2].

وأما اسم الجمع: «فإنه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ، وذلك لأنّ لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع»[3]. فهو جمع في المعنى لا في اللفظ[4]. هذا مذهب البصريين، واستدلوا على إفراد اسم الجمع بأمرين:

١- جواز تذكير ضميره، نحو:

* مع الصُّبحِ رَكْبٌ مِنْ أُحَاظَةَ مُجْفِلُ *

٢- تصغيره على لفظه، كقوله:

* أخْشَى رُكَيْبًا أو رُجَيلاً عادِيا *[5]

وذهب الفراء والأخفش إلى أنّ هذا جمع، قال الرضي: «وقال الأخفش: كل ما

(١) حاشية الصبان على الأشموني ١٤٧/٤. وينظر: النحو الوافي ٦٨١/٤ (في الحاشية).

(٢) النحو الوافي ٢٣/١.

(٣) شرح الشافية ٢٠٢/٢، وينظر: التبصرة والتذكرة ٦٧٩/٢، وشرح المفصل ٧٧/٥.

(٤) المقتصد ١٩٣/١-١٩٤.

(٥) شرح الشافية ٢٠٢/٢، ٢٠٤، وينظر: شرح المفصل ٧٧/٥.

يُفيد معنى الجمع على وزن (فَعْل) وواحده اسم فاعل، كَصَحْب، وشَرْب، في صاحِب وشارِب فهو جمع تكسير واحده ذلك الفاعل»[1].

وقال: «ومُقتضى مذهب الأخفش - وإن لم يصَرّحْ به - أن يكون مثل صُحْبة في صاحب، وظُؤار في ظئْر، وجامل في جَمَل، وسَرَاة في سَرِيٍّ، وفُرْهَةٍ في فارِه، وغَزِيٍّ في غازٍ، وتُؤام في تَوْأم، وغَيَب وخَدَمٍ وأَهَب في غائب وخادمٍ وإهاب، وبَعَد في بَعيد، ومَشْيوخاء، ومعْيوراء، ومأتُوناء، في شَيخ، وعَيْر، وأتان، ومَعيز وكَليب في مَعْز وكَلْب، ومَشْيَخَة في شَيخ، وعَمَد في عَمُود، كل ذلك جمع مُكَسَّر؛ إذ هي مثل رَكْبٍ، وسَفْرٍ ونحوهما؛ لأنّ للجميع من تركيبه لفظًا يقع على مفرده»[2].

ونقل ابن الناظم أنّ الأخفش وافق الفراء في نحو: رَكْب، وصَحْب[3].

وجاء عن الفراء في اللسان أنّ (طَسِيس) جمع طَسٌّ[4]، وقال أبو محمد القاسم الأنباري: «ويُجمع النِّصع[5]: نَصيعًا، كما يُقال: كَلْب وكَليب، ومَعْزٌ ومَعيز»[6]، وقال أبو بكر بن الأنباري: «... والمعشر جمع لا واحد له من لفظه، وكذلك النفر والقوم والرهط والإبل والغنم، لا واحد لهذه الجموع من لفظها»[7]، وقال أيضًا: «ويُقال في جمع الوابل: وَبْلٌ، وفي جمع الطَّلّ: أُطُلٌّ وطُلُولٌ»[8]، فَعَدَّ (وَبْل) على وزن (فَعْل) جمعًا، ولا يوجد في جموع التكسير هذا الوزن عند الجمهور.

---

(١) شرح الشافية ٢/٢٠٣، وينظر: التبصرة والتذكرة ٢/٦٧٩، و شرح المفصل ٥/٧٧.

(٢) شرح الشافية ٢/٢٠٣-٢٠٤.

(٣) بغية الطالب ٨٦، (ماجستير). وينظر: التسهيل ٢٦٧.

(٤) اللسان (عون)، والطّسُّ هو الطّست. اللسان (طسس).

(٥) جلد أبيض. اللسان (نصع).

(٦) شرح المفضليات ٢٧٦.

(٧) شرح السبع الطوال ٤٩.

(٨) الزاهر ١/٤٧١.

ولكن لا نستطيع أن نجزم بأنّ الخلاف لا يعدو المصطلح في اسم الجمع، إذ تحدث الصرفيون عن خلاف في تصغيره بين سيبويه والأخفش، فسيبويه يُصغر اسمَ الجمع على لفظه، فيقول: نُفير، وسُفير، ورُكيب، ونحوها، في حين أنّ الأخفش - وهو موافق للفراء كما ذُكر - يرده إلى المفرد ثم يجمعه جمعًا سالمًا، فيقول في سَفْرٍ: سُوَيْفِرون، وفي رَكْبٍ: رُوَيْكِبون، وفي طَيْرٍ: طُوَيْرات، وفي زَوْرٍ: زُوَيْرون وزُوَيْرات[1].

* * *

(١) التبصرة والتذكرة ٦٧٩/١-٦٨٠، وشرح الشافية ٢٠٢/٢-٢٠٣.

جمع المذكر السالم

١- جمع المقصور:

يجمع المقصور جمع مذكر سالمًا بحذف ألفه؛ لئلا يلتقي ساكنان، وسواء كانت الألف زائدة أو منقلبة عن أصلٍ، ويُفتح ما قبلها دلالة عليها، فيُقال: جاء الأعْلَون والحُبلَون. هذا مذهب البصريين[1].

ونقل الرضيُّ أنّ الكوفيين يُلحقون ذا الألف الزائدة بالمنقوصِ جوازًا، فيضمون ما قبل الواو فيقولون: العِيْسُون، ويكسرون ما قبل الياء نحو: مَررت بالعِيسِين[2].

وفَصَّلَ ابن مالك فقال: «وأما الكوفيون فيحذفون الألف الزائدة، ويضمون ما قبلها مع الواو، ويكسرونه مع الياء، فيقولون: جاء الحبلُون، ومررت بالحُبلِين. فإنْ كان المقصور أعجَميًّا أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها»[3].

فأفاد أنهم يضمون مع الواو ويكسرون مع الياء وجوبًا، إلا الاسم الأعجمي فإنهم يجيزون فيه الوجهين؛ لأنه لا يُعلم حقيقة الألف، فمراده بالوجهين: أنهم يجيزون مذهب البصريين مع مذهبهم. هذا ما في شرح التسهيل لابن مالك، لكنه في شرح الكافية الشافية أشار إلى أنهم يجيزون ضَمَّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في ذي الألف الزائدة، كما ذكر الرضي[4]. وتَبِعه أبو حيان فنقل عنه ذلك في الارتشاف[5].

---

(١) الكتاب ٣/٣٩٠، والمقصور والممدود لابن ولّاد ١٣٨، وشرح الكافية ٣/٣٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٩٥، والارتشاف ١/٢٦٨، وحاشية الخضري ٢/١٥١-١٥٢. وينظر: المقصور والممدود في العربية ١٠٥.

(٢) شرح الكافية ٣/٣٧١، وينظر: الصحاح واللسان (عيس)، وشرح التصريح ٢٩٦-٢٩٧.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٩٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٠.

(٥) الارتشاف ١/٢٦٨.

ونقل الجوهري أنّ الكوفيين يجيزون في جمع (عيسى) ضم السين قبل الواو، وكسرها قبل الياء، ثم نقل التفصيل عن الكسائي، فذكر أنه كان يفتح فيما كانت ألفه أصلية، ويضم في غير الأصلية، فيقول: عِيسُون، وكذلك في موسى»[1].

والظاهر أنّ ما نُسب إلى الكوفيين هو رأي قُدمائهم، الكسائي ومن قبله؛ إذ خَطّأه سيبويه قائلاً: «واعلم أنّك لا تقول في حُبلَى، وعِيسَى، وموسَى إلا: حُبلَوْن، وعِيسَوْن، ومُوسَوْن. وعِيْسُون ومُوسُون خطأ»[2].

وأمّا إذا كانت الألف منقلبة عن أصل فلا خِلاف في بقاء الفتحة، قال الأزهري: «واتفق الجميع على إبقاء الفتحة فيما ألفه منقلبة عن أصل ياءٍ أو واوٍ، فتقول: الفَتَوْن، والأعْلَون»[3].

٢-جمع (أَفْعَل) الذي مؤنثه فَعْلاء وما يشترك فيه المذكر والمؤنث من الصفات التي لا تقبل التاء:

منع البصريون أنْ يُجمع (أفْعَل) الذي مؤنثه فعلاء جمع مذكر سالمًا إذا كان صِفة فجعلوا من شروط الجمع المذكر السالم (ألا تكون الصفة على أفْعل فَعْلاء، نحو: أحمر حمراء)[4]، قال سيبويه: «وأمّا (أفْعَل) إذا كان صفة فإنه يُكَسَّرُ على (فُعْل)... وهو مما يُكسر على (فُعْلان)»[5]، وذلك: أحمر وحُمْر، وأسود وسود، وحُمران وسُودان، ثم قال: «ولا يُجمع بالواو والنون (فَعْلان) كما لا يُجمع (أفْعَل)، وذلك لأنّ مؤنثه لم تَجِئْ فيه

(١) الصحاح (عيس).

(٢) الكتاب ٣/٣٩٤، وينظر: المقصور والممدود لابن وَلّاد ١٣٩، والارتشاف ١/٢٦٩.

(٣) شرح التصريح ٢/٢٩٧.

(٤) شرح ألفية ابن مُعطٍ للرعيني ١/٣٩٧.

(٥) الكتاب ٣/٦٤٤.

الهاء على بنائه فيُجمع بالتاء، فصار بمنزلة ما لا مؤنث فيه نحو: فَعُول، ولايُجمع مؤنثه بالتاء كما لا يُجمع مذكره بالواو والنون، فكذلك أمر فَعْلان، وفَعْلى، وأفْعَل، وفَعلاء، إلا أن يُضْطَر شاعر»[١].

ووضَّح السيرافي مرادَ سيبويه، فبين أنه ما كان من الصفات ذكرُه على خلاف بنية أنثاه، نحو: أحمر وحَمراء، وسكران وسَكْرى فبابُه التكسير على (فُعْل)، ولا يُجمع مذكره بالواو والنون، ولا مؤنثه بالألف والتاء إلا شُذوذًا واضطرارًا، فيُشبَّه بغيره من الجُموع، ثم أورد قول الكُميت:

فَما وَجَدَتْ بَناتُ بَنِي نِزارٍ　　　حَلائِلَ أحمَرِينَ وأسْوَدِينا[٢]

وعِلة منع البصريين جمع هذه الصفات بالواو النون والألف والتاء أنها غير جارية على الفعل، فأشبهت الأسماء[٣]. وذكر الرُّعيني أنّ العلة هي الفرق بين (أفْعَل فَعْلاء) و (أفْعَل فُعْلى) للتفضيل[٤].

وأجاز الكوفيون جمع هذه الصفة بالواو والنون جمع مذكر سالمًا، محتجين بما سُمِع، ونسب أبو حيان ذلك إلى الفراء، قال: «... فإن كان الوصف لا يقبل تاء التأنيث، ولا كان من باب الأفعل والفُعْلى لم يجز أن يُجمع بالواو والنون خلافًا للكوفيين، فإنهم أجازوا جمع عانس ونحوه، مما يشترك فيه المذكر والمؤنث إذا وُصف به المذكر جمع أفعل الذي مؤنثه فَعْلاء، نحو: أسود، بالواو والنون، قالوا: عانِسون، وأسودون، وجاء ذلك في الشعر،

---

(١) الكتاب ٣/٦٤٥، وينظر: الارتشاف ١/٢٦٦، والهمع ١/١٥٣.

(٢) شرح السيرافي ٥/٥٤-ب، وينظر: شرح المفصل ٥/٦٠.

(٣) شرح المفصل ٥/٦٠، وشرح الكافية ٣/٣٧٦، وشرح الأشموني ١/٨٢.

(٤) شرح ألفية ابن معطٍ ١/٣٩٨ (دكتوراه).

وحكى يعقوب عن العرب: رَجُلٌ نَصَفٌ، ورِجالٌ أنْصافٌ ونَصفُون... وعند البصريين أنّ ما ورد من ذلك ففي الشعر، وإن جاء في الكلام فشاذ، وأجاز الفراء: أسودون وسَوْداوات، وحكاه مسموعًا»[1] ثم أشار إلى موافقة ابن كيسان للفراء، فقال: «وكان ابن كيسان لا يرى بذلك بأسًا»، ونسب الرضي أيضًا ذلك إلى ابن كيسان[2].

وتَبِعَ أبو بكر بن الأنباري الفراء، إذ قال: «ويُقال في جمع آدم إذا كان نعتًا: هؤلاء رجالٌ أُدْمٌ، ونساء أدْماوات، ويجوز أن يُقال في الجمع: هؤلاء رجال آدمون، قال الكُميت:

فَما وَجَدَتْ بَناتُ بَنِي نِزارٍ	حَلائِلَ أسْوَدِينَ وأحمَرِينَا»[3]

وقال السيوطي: «وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله:

مِنَّا الذي هُوَ ما إنْ طُرَّ شارِبُهُ	والعانِسُون ومِنَّا المُرْدُ والشِّيبُ

وقوله:

فَما وَجَدَتْ.......................	.... (البيت)»[4]

وذلك عند البصريين من النادر الذي يُحفظ ولا يقاس عليه[5].

---

(١) الارتشاف ١/٢٦٦-٢٦٧، وينظر: الهمع ١/١٥٣، وحاشية الخضري ١/٤٣، وابن كيسان ١١٠.

(٢) شرح الكافية ٣/٣٧٦، وينظر: ابن كيسان ١١١.

(٣) الزاهر ١/٣٨٤.

(٤) الهمع ١/١٥٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/١٩٣، والارتشاف ١/٢٦٧، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ١/٣٩٨، والهمع ١/١٥٣، وحاشية الخضري ١/٤٣.

وواضح أنّ الكوفيين قاسوا جواز ذلك على ما سَمِعوا، وعَدَّه البصريون نادرًا.

والظاهر أنّ الكوفيين قد سَمِعوا منه قَدْرًا صالحًا للقياس عليه، فقد ثبت لنا فيما سبق أنّ الفراء لا يقيس على القليل والنادر، وما عرض منه حفظه دون القياس عليه، والفراء هنا من بين الكوفيين الذين نصَّ بعض العلماء على نسبة جمع هذه الصفة إليهم، وقد وقفنا فيما سبق على ثلاثة شواهد، بيتان من الشعر، وما حكاه ابن السكيت من كلام العرب شاهدًا على هذه المسألة، وإليك شاهدًا رابعًا وهو من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَـٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴾[1]- بياء واحدة. فقد أجاز الفراء أنْ يكون جمع (أَعْجَم) الذي مؤنثه (عَجْماء)[2].

وقد استشهد الجوهري بالآية الكريمة موافقًا الكوفيين، قال: «والأعجم الذي لا يُفصح ولا يبين،... والمرأة عَجماء... والأعجم الذي في لسانه عُجمة... ورجلان أعْجمان، وقَومٌ أَعْجَمُون وأعاجِم، قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَـٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴾»[3].

قال الرعيني بعد أن اعترض على الجوهري في الجمع على (أعجمون): «وقال الفراء: هو جمع (أَعْجَم)، فعلى هذا يكون حجة للجوهري وابن كيسان»[4].

يبدو لي بعد ذلك ترجيح مذهب الكوفيين وابن كيسان والجوهري، بناءً على ما سُمِع، ففي ذلك فوائدُ ثلاثٌ: تقليل الأصول، وطرد القواعد، والتخلص من الشاذ النادر بإدخاله إلى دائرة القياس بدليل.

---

(١) سورة الشعراء، آية ١٩٨.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٢٨٣، وينظر: شرح ألفية ابن معط للرعيني ١/٣٩٩.

(٣) الصحاح (عجم).

(٤) شرح ألفية ابن معط ١/٣٩٩.

٣- جمع العلم المؤنث بالتاء جمعَ مذكرٍ سالمًا:

من شُروط جمع المذكر السالم تجرد العلم عن تاء التأنيث[1]، ولذلك منع البصريون جمعَ نحو: (طَلْحة) - علمًا لمذكر - بالواو والنون؛ لئلا يجتمع علامتان متضادتان في اسم واحد، وهما التاء للتأنيث، والواو والنون للتذكير، ويدل على صحَّة هذا القياس أنه لم يُسمع عن العرب جمع هذا الاسم إلا بالألف والتاء، كطلَحات، وهُبَيرات، قال الشاعر:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

ولا يجوز الطَّلْحُون؛ لأنه مدفوعٌ قياسًا، معدوم سماعًا[2]. قال سيبويه: «وقالوا: طلحة الطلحات، ولم يقولوا: طلحة الطَّلْحِين، فهذا يُجمع على الأصل، لا يتغير عن ذلك، كما أنه إذا صار وصفًا للمذكر لم تذهب الهاء»[3].

فهذا مذهب البصريين وحجتهم القياس مع عدم السماع على ما خالفه.

وأجاز الكوفيون أن يجمع العلم الذي آخره التاء بالواو والنون[4]، ونسبه السيرافي إلى الكسائي والفراء منهم[5].

وتَبِعَ ابن كيسان الكوفيين لكنه يفتح اللام فيقول: الطَّلَحُون قياسًا على أَرَضُون المحمول على أَرَضات، فحُمل الطَّلَحون على الطَّلَحات[6].

---

(١) شرح الكافية ٣/٣٧٢، والتذييل ١/٣٠٤ (مطبوع).

(٢) شرح السيرافي ٤/١٧٧-أ،والإنصاف ١/٤٠-٤٢، وينظر اللباب ١/١٢١، وشرح الرعيني ١/٣٩٥.

(٣) الكتاب ٣/٣٩٤.

(٤) الإنصاف ١/٤٠، واللباب ١/١٢١، وشرح الكافية ٣/٣٧٢، والارتشاف ١/٢٦٦، وشرح الرعيني ١/٣٩٥، وشرح ابن عقيل ١/٦٠، وشرح الأشموني ١/٨١.

(٥) شرح السيرافي ٤/١٧٧-أ.

(٦) شرح السيرافي ٤/١٧٧-أ، والإنصاف ١/٤٠-٤١، وينظر: اللباب ١/١٢١، وشرح الكافية ٣/٣٧٢، والارتشاف ١/٢٦٦، وشرح الرعيني ١/٣٩٥.

وتَبِعَهم أيضًا دُرَيْود[1].

وحُجَّةُ الكوفيين أنّ التقدير طَلْحٌ، بسقوط الهاء؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرفٍ من الكلمة، كقول الشاعر:

* وعُقْبَةُ الأَعْقابِ في الشَّهْرِ الأصم *

فَكَسَّرَه على ما لا هاءَ فيه، كما استدلوا بأنه لو سُمي رجلٌ بحمراء أو حبلى لجمع بالواو والنون، فقيل: حَمْراؤون وحُبلَون، وألف التأنيث فيهما أشدُّ تمكنًا من التاء، فجواز جمع ما فيه التاء بالواو والنون أولى[2].

وقد رَدَّ أبو البركات احتجاج الكوفيين بما يأتي[3]:

١- يفسد قولهم: إنه في التقدير (طلح) لأن الجمع وقع على جميع حروف الاسم والتاء من جملتها، و لم تترع عنه قبل الجمع؛ لئلا يكون بمترلة ما سُمِّيَ به، ولا علامة فيه، فالتاء في جمعه مكان التاء في واحده.

٢- ما استشهدوا به من قوله (وعقبة الأعقاب...) فإنه بالإضافة إلى شذوذه بعيد مما وقع الخلاف فيه؛ لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير.

٣- أما استدلالهم بنحو: حَمراؤون، وحُبلَون، فإنما جُمِع ما في آخره ألف التأنيث بالواو والنون لأنها يجب قلبها إلى بدل؛ لأنها صِيغت عليها الكلمة، فَنُزِّلَتْ مترلة بعضها، فلم

---

(١) الارتشاف ٢٦٦/١، وينظر: خطاب الماردي ١١٩. ودُريود: اسمه: عبدالله بن سُليمان بن المنذر القرطبي، نحوي أندلسي، ذُكر أنّ له شرحًا على نحو الكسائي توفي (٣٢٥هـ). أخباره في: إشارة التعيين ٣٩٩، ومعجم المؤلفين ٦١/٦.

(٢) شرح السيرافي ١٧٧/٤-أ، والإنصاف ٤٠/١-٤١.

(٣) الإنصاف ٤٢/١.



تفتقر إلى أن تعوض بعلامة تأنيث الجمع، بخلاف التاء فإنها يجب حذفها إلى غير بدل، ولم تُصَغْ عليها الكلمة، ولكنها اسمٌ ضُمَّ إلى اسمٍ فجُعِلت علامةُ تأنيث الجمع عوضًا منها.

وصحح السيرافي مذهب البصريين لموافقته السماع والقياس المذكورين[1]. وهذا ما يظهر لي، إذ قِياسُ الكوفيين في هذه المسألة قِياسٌ نظري، لا يستند إلى دليل من السماع.

*   *   *

(١) شرح السيرافي ٤/١٧٧-أ.



جمع المؤنث السالم

١- جمع (فَعْلاء) مؤنث (أفْعَل) جمع مؤنث سالمًا:

الحديث عن جمع (فَعْلاء) جمع مؤنث سالمًا كالحديث عن جمع (أفْعَل) جمع مذكر سالمًا، فقد منعه البصريون إذا كان صفة، وقد سبق قول سيبويه عن (أفْعَل): «ولايُجمع مؤنثه بالتاء كما لا يُجمع مذكره بالواو والنون»[1]، وقول السيرافي: «ولا يُجمع مذكره بالواو والنون، ولا مؤنثه بالألف والتاء إلا شُذوذًا واضطرارًا»[2].

وأجاز الكوفيون جمع (فَعْلاء) هذه في الصفة إجازتهم جمع مذكرها (أفعل)، قال أبو حيّان: «وأجاز الفراء: أسودون وسَوْداوات، وحكاه مسموعًا»[3]، وتبعهم ابن كيسان[4].

والراجح مذهب الكوفيين لما ذكرنا من قبل[5].

---

(١) الكتاب ٦٤٤/٣، وينظر: اللباب ١٢١/١.

(٢) شرح السيرافي ٥٤/٥-ب، ويُنظر: شرح المفصل ٦٢/٥. أما قوله صلى الله عليه وسلم: (ليس في الخَضراوات صدقة) [أخرجه الجرجاني في الكامل في ضعفاء الرجال ١٩١/٢، وابن الجوزي في العلل المتناهية ٤٩٨/٢]: فإن البصريين يخرجونه على غلبة الاسمية، كأنه أراد: البقولات. شرح المقدمة المحسبة ١١٢/١، وشرح المفصل ٦١/٥، وشرح الكافية ٣٨٩/٣.

(٣) الارتشاف ٢٦٧/١.

(٤) شرح المفصل ٦١/٥، وشرح الكافية ٣٨٩/٣، والارتشاف ٢٦٧/١، وينظر: ابن كيسان ١١١، وجهود الفراء ٢٣٠.

(٥) انظر فيما سبق ص ٥٢٩(جمع أفعل فعلاء).

٢- جمع اسم الجنس للمذكر غير العاقل:

أجاز سيبويه أن يُجمع اسم الجنس لغير العاقل، جمع مؤنث سالمًا، وظاهر كلامه أنه يجعله قياسًا مطردًا قال: «واعلم أنّ (فِعَالاً، وفَعِيلاً، وفُعَالاً، وفَعَالاً) إذا كان شيء منها يقع على الجميع فإنّ واحده يكون على بنائه ومن لفظه، وتلحقه هاء التأنيث، وأمرها كأمر ما كان على ثلاثة أحرف، وذلك قولك: دَجَاجٌ، ودَجَاجَةٌ ودَجَاجَاتٌ، وبعضهم يقول: دِجَاجٌ، ودِجَاجَةٌ ودِجَاجَات ومثله من بنات الياء: أَضاءَةٌ، وأَضاءٌ، وأَضاءاتٌ، وشَعيرةٌ، وشَعيرٌ، وشَعيراتٌ، وسَفِينٌ، وسَفِينةٌ، وسَفِيناتٌ. ومثله من بنات الياء والواو: رَكِيَّة ورَكِيٌّ، ومَطِيَّةٌ ومَطِيٌّ، ورَكِيَّاتٌ ومَطِيَّاتٌ، ومُرارٌ ومُرارةٌ ومُراراتٌ، وثُمامٌ، وثُمامةٌ، وثُماماتٌ، وجَرادٌ وجَرادةٌ، وجَراداتٌ، وحَمامٌ، وحَمامةٌ، وحماماتٌ، ومثله من بنات الياء والواو: عَظاءةٌ، وعَظاءٌ، وعَظاءاتٌ، وصَلاءٌ، وصَلاءةٌ وصَلاءاتٌ...»[1].

ثم وضع قاعدة تطرد جمع اسم الجنس فقال: «وكلُّ شيء كان واحدًا مذكرًا يقع على الجميع فإنّ واحده وإياه بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف مما ذكرنا، كثُرتْ عِدَّة حروفه أو قلّت»[2].

ووافق الفراء سيبويه في ذلك، قال الرضي عن جمع اسم الجنس بالألف والتاء: «وعند الفراء: هذا القسم أيضًا مطرد»[3]. فسيبويه والفراء قاسا على الكثير.

وخالف الرضي فذهب إلى أنّ هذا النوع يُجمع جمع مؤنث سالمًا في الغالب على غير اطراد، وشرط الرضي ألا يكون له جمع تكسير، نحو: حمامات، وسُرادقات، أو تكسيره مستكره كسفرجلات[4]

(١) الكتاب ٣/٦١١-٦١٢.

(٢) الكتاب ٣/٦١٢.

(٣) شرح الكافية ٣/٣٨٩.

(٤) نفسه.

ومن اسم الجنس عند سيبويه (أَهَلات) جمع (أَهْل)، واستشهد بقول الشاعر:

وهُمْ أَهَلاتٌ حول قَيسِ بنِ عاصِـــمِ　　إذا أَدْلَجُوا بالليلِ يَدْعُونَ كَـــوْثَرا[1]

وخالفه الفراء، فذهب إلى أنّ (أَهَلات) هنا جمع (أَهْلة)، فهو جمع (فَعْلَـــة) علـــى القياس[2]، وليس جمعًا لاسم الجنس.

وتَبِعَ ابن يعيش والرضي الفراء، قال ابن يعيش مخالفًا الزمخشري في موافقته سيبويه: «وأمّا (أَهَلات) فهو جمع أَهْلة بالتاء، وليس بجمع (أهل) كما ظنه صاحب الكتاب»[3].

وقال البغدادي حين شرح البيت المذكور في الخزانة موضحًا الشاهد فيه: «على أنه جمع أهلة، جُمع باعتبار اسميته، ولهذا فتح عينه، وفيه رَدٌّ على سيبويه في زعمه أنه جمـــع أهل...» [4].

٣- جمع الاسم المذكر الخالي من التاء جمع مؤنث سالمًا:

مذهب الجمهور أنّ الاسم المذكر إذا كان فيه التاء فإنه يجوز جمعه بالألف والتـــاء قياسًا، نحو حمزة وحَمَزات، أما الخالي من التاء فلا يُجمع بالألف والتاء إلا شذوذًا، نحو: سُرادِقات في: سُرَادِق، وحَمَّامات في: حَمَّام.

وعلل الجمهور لهذا الشذوذ بأنه عُوِّض عن جمع التكسير، فلم يُسمع فيهمـــا جمـــع تكسير، قال سيبويه: «هذا باب ما يُجمع من المذكر بالتاء؛ لأنه يـــصير إلى تأنيـــث إذا

(١) الكتاب ٣/٦٠٠، وينظر: النكت ٢/١٠١٠، والمفصل ٢٣١، وقد تابعا سيبويه، وينظر:الخزانة ٨/٩٨.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ١٠٨.

(٣) شرح المفصل ٥/٣١، وينظر شرح الكافية ٣/٣٩٣.

(٤) الخزانة ٨/٩٧.

جُمِع: فمنه شيء لم يُكَسَّر على بناءٍ من أبنية الجمع، فجُمع بالتاء إذ منع ذلك، وذلك قولهم: سُرَادِقاتٌ، وحَمَّاماتٌ، وإِوانات[1]، ومنه قولهم: جَمَلٌ سِبَحْلٌ[2]، وجمالٌ سِبَحْلات... وقالوا: جُوالِقٌ[3] وجَوالِيقُ، فلم يقولوا: جُوالِقاتٌ حين قالوا: جَوالِيق»[4].

ونقل الرضي أنّ هذا الجمع مطرد عند الفراء[5]. وقال ابن عَقيل: «خلافًا للفراء في تجويزه جمع الاسم المذكر بالألف والتاء قياسًا مطردًا، إذا كان لغير العاقل و لم يُكَسَّرْ خُماسيًّا فصاعدًا، مصدرًا أو غيره، ووافقه عليه بعض المغاربة، ومنه قولهم: اصطبلات، وسُرادِقات»[6].

ويظهر لي أنّ الفراء قاس على السماع غير القليل عنده، وإن عَدَّه غيره قليلاً، فقد نقل الرعيني أمثلة أخر غير ما سبق مما عُدَّ شاذًّا، فقال: «وقالوا: هاوُونات، ورَجَبات، وشَعْبانات، ورَمَضانات، وشَوَّالات، وسُباطات، مع أنهم جمعوا ذلك جمع تكسير، فقالوا: هَواوِين، وأَرْجاب، وشَعابين، وأَرْمِضَة، وشَواوِيل، وسَوابِيط»[7]. وذكر في الكتب الأُخَر غير ذلك، ولعل للفراء شواهد أخر لا نعلمها، إلا أننا نعلم أنه لا يقيس على القليل. وقد نبه إلى جواز هذا الجمع قياسًا، و لم يذكر له شواهد[8].

---

(١) الإوان والإيوان: الصُّفَّة العظيمة، وعمود من أعمدة الخِباء اللسان (أون).

(٢) سِبَحْل: ضخم.

(٣) جُوالق: وعاء معروف، وهو معرب. اللسان (جلق).

(٤) الكتاب ٣/٦١٥، وينظر: شرح المفصل ٥/٨٥، وشرح الكافية ٣/٣٨٨-٣٨٩، واللسان (جلق)، وشرح الرعيني ١/٤٨٢.

(٥) شرح الكافية ٣/٣٨٩. وينظر: التسهيل ٢٦٩.

(٦) المساعد ٣/٣٩٨.

(٧) شرح الرعيني ١/٤٨٣.

(٨) الأيام والليالي والشهور ٤٢-٤٦.

ويبدو لي أنّ المتنبي تبع الفراء في ذلك، ولذلك جمع بوقًا على بُوقات، وقد سُمِعَ فيه أبواق، فقال:

إذا كان بعضُ النّاسِ سَـيْفًا لدولـةٍ ففي الناسِ بُوقاتٌ لهـا وطُبـولُ[1]

وقد لُحِّنَ المتنبي في ذلك[2].

إلا أنّ ابن جني صحح مذهبَ الفراء ملتمسًا له سبيلاً إلى القياس، فعند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[3]، قال: «ومن ذلك قراءة أبان بن تغلب: ﴿ثُمُرَات﴾، بضمتين. قال أبو الفتح: الواحدة: ثَمَرَة، كَخَشَبَة، وثُمُر، كخُشُب... ثم جمع ثُمُر على ثُمُرات جمع التأنيث؛ لأنه لما لم يَعْقِل جرى مجرى المؤنث، وذلك عندنا لتَخَضُّع ما لا عقل له، فلَحِق بذلك بضَعْفه التأنيث، فعليه قالوا: يا لَثارات فُلانٍ: جمع ثار، لما لم يكن من ذوي العلم. ونحوه قول أبي طالب:

* أُسْدٌ تَهُدُّ بِالزَّئيراتِ الصَّفا *

جمع زَئير، والعلة واحدة. وقد ذكرنا هذا مستقصًى في تفسير ديوان المتنبي عند قوله:

* ففي الناسِ بُوقاتٌ لها وطُبول *

ومنه ما أنشده الأصمعي من قول الراجز:

* وارْدُدْ إلى حُورَاتَ حُور شِقَّهُ *

فجمع حُورًا على حُورات لما ذكرنا»[4]. وقد ورد في شرح ديوان المتنبي المنـسوب إلى

(١) شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري ٣/٣٥١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٩، وشرح الرعيني ١/٤٨٣.

(٣) سورة القصص، آية ٥٧.

(٤) المحتسب ٢/١٥٣والظاهر أنّ ما أشار إليه هو في القسم المفقود من الفَسر؛ إذ لم أجده في الجزء المطبوع منه .

العكبري دفاع ابن جني عن الفراء، وهو: «قال أبو الفتح: عابَ عليه مَنْ لا مَخْبَرَةَ له بكلام العرب جمعَ بوقٍ، والقياس يعضده، إذ له نظائر كثيرة، مثل: حمام وحمامات، وسُرادق وسُرادقات، وهو كثير في جمع ما لا يعقل من المذكر، إذ لا يوجد له مثال القلة»(١).

وإلى مثل ذلك ذهب الواحدي في شرحه ديوان المتنبي(٢).

لما سبق يبدو رأي الفراء وجيهًا يؤيده السماع والقياس.

٤- حركة عين فِعْلَة إذا كان حرفًا صحيحًا في جمع المؤنث السالم:

ذهب سيبويه إلى قياسية إتباع العين للفاء في الكسر، قال: «وما كان (فِعْلَة) فإنك إذا كَسَّرْته على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة، وذلك قولك: قِرِباتٌ، وسِدِراتٌ، وكِسِراتٌ، ومن العرب من يفتح العين كما فُتحت عينُ (فُعْلَة) وذلك قولك: قِرَبات، وسِدَرات، وكِسَرات»(٣).

وتبعه النحاة من بعده، قال ابن يعيش: «وما كان منه مكسور الفاء من نحو: كِسْرة وسِدْرة، فإنك تكسر عينه في الجمع، نحو: كِسِرات، وسِدِرات»(٤)، ونبه على قلة ذلك مقارنة بالمضموم.

وقصره الفراء على المسموع، ونُسب إلى الكوفيين عامة، قال أبو حيان: «وقصره الفراء على المسموع. وفي كتاب أبي الحسن الهيثم: لا يجيز الكوفيون كِسِرات، يعني بكسر السين في جمع كِسْرة»(٥).

---

(١) التبيان في شرح الديوان ١٠٩/٣.

(٢) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي للواحدي ٥٢١.

(٣) الكتاب ٥٨١/٣.

(٤) شرح المفصل ٣٠/٥، وينظر: الارتشاف ٢٧٦/١.

(٥) الارتشاف ٢٧٦/١.

وقد عللّ الفراء ذلك بالاستثقال، فحين شرح قوله تعالى: ﴿ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ ﴾(1) قال: «وقد قُرِئَتْ: ﴿بنِعِمات﴾ (2)، وقلما تفعل العرب ذلك بفِعْلَة أن تُجمع على التاء، إنما يجمعونها على (فِعَل)، مثل: سِدْرَة وسِدَر، وخِرْقَة وخِرَق، وإنما كرهوا جمعه بالتاء؛ لأنهم يلزمون أنفسهم كسرَ ثانيه إذا جُمع، كما جمعوا: ظُلْمة وظُلُمات، فرفعوا ثانيها إتباعًا لرفعة أولها، وكما قالوا: حَسَرات فأتبعوا ثانيها أولها. فلما لزمهم أن يقولوا: بنِعِمات، استثقلوا أن تتوالى كسرتان في كلامهم؛ لأنا لم نجد ذلك إلا في الإبِل وحدها، وقد احْتملَه بعض العرب فقال: نِعِمات، وسِدِرات»(3).

٥- جمع فُعْلَة:

ذكر الفراء أنّ القياس إذا جُمعت (فُعْلَة) جمعًا سالمًا أن تُضم العين، فيقال: حُجُرات، مُنَبِّهًا على أنّ بعض العرب يخرجون عن هذا القياس، قال حين الحديث عن قوله تعالى: ﴿ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ ﴾(4): «وجه الكلام أن تضم الحاء والجيم، وبعض العرب يقول: الحُجَرات، والرُّكَبات، وكُلٌّ جمعٌ، كأن يُقال في ثلاثة إلى عشرة: غُرَفٌ وحُجَر، فإذا جمعته بالتاء نصبت ثانيه، فالرفع أجود من ذلك»(5).

نلحظ أنّ الفراء وصف الأقيس بالجودة ذوقًا منه وتفضيلاً للوجه الأقيس على غيره.

(1) سورة العنكبوت، آية ٦٧.

(2) لم أجد القراءة في مختصر الشواذ لابن خالويه ١١٤-١١٥، ولا في إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/٢٧٧، ولا في المحتسب ٢/١٦١، ولا في الإتحاف ٢/٣٥٢، ولا في البحر ٧/١٥٩.

(3) معاني القرآن ٢/٣٢٩-٣٣٠.

(4) سورة الحجرات، آية ٤.

(5) معاني القرآن ٣/٧٠.

٦- أُمَّات، وأُمَّهات:

ذهب الخليل إلى أنّ (أُمّات) لغة في أُمَّهات، قال سيبويه: «وسألته عن امرأة تُسمى بـ (أُمّ) فجمعها بالتاء وقال: أُمَّهات، وأُمَّاتٌ لغة... ولا يُجاوز ذلك»[1].

وذهب الفراء إلى أنّ (أُمهات) جمع على لغة من يقول (أُمَّة)، وأُمَّاتٌ جمع على لغة من يقول: (أُمّ)[2]. وذكر الجوهري أنّ جمع الأُمّ: أُمّاتٌ وأُمَّهات، ثم نقل أنّ بعضهم يجعل الأُمّهات للناس، والأُمّات للبهائم[3]، ونقل ابن منظور عن ابن بري أنّ الأصل في الأُمّهات أن تكون للآدميين، وأُمَّات أن تكون لغير الآدميين، وقد يأتي عكس ذلك، وذكر له شواهد[4].

٧- جمع الثلاثي المحذوف الآخر وفيه تاء التأنيث:

أجاز سيبويه فيما سقط آخره أن يُجمع جمعًا سالمًا على لفظه، وأجاز أن يُردَّ المحذوف، ولكن على قلة، قال: «وأما ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث فإنك إذا أردت الجمع لم تُكسِّرْه على بناءٍ يردُّ ما ذهب منه... وذلك أنهم يجمعونها بالتاء، والواو النون، كما يجمعون المذكر، نحو مسلمين، فكأنه عِوض، فإذا جمعت بالتاء لم تغير البناء، وذلك قولك: هَنَةٌ وهَنَاتٌ، وفِئَةٌ وفِئاتٌ، وشِيَةٌ وشِياتٌ، وثُبَةٌ وثُباتٌ، وقُلَةٌ وقُلاتٌ. وربما ردُّوها إلى الأصل إذا جمعوها بالتاء، وذلك قولهم: سَنَوات وعِضَوات...»[5].

---

(١) الكتاب ٣/٤٠٠.

(٢) الارتشاف ١/٥٧٤.

(٣) الصحاح (أمم).

(٤) اللسان (أمم).

(٥) الكتاب ٣/٥٩٨، وينظر: شرح الشافية للجاربردي، وحاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١/١٣٦.

وذهب أبو محمد القاسم الأنباري إلى أنّ هذا الجمع من السالم لا يجوز فيما سقط آخره، وقصره على محذوف الأول، قال: «ويقال: فلان لِدة فُلان وقَرْنه، والجمع: لِداتٌ ولِدون... وهذا الجمع يجوز فيما سَقط أوله مثل: جِهة ولِدة، وما أشبه ذلك، ولا يجوز هذا الجمع فيما سقط آخره»[1].

وفيما ذهب إليه القاسم تضييق للقياس من غير تعليل أو دليل.

* * *

(١) شرح المفضليات ٦٩٧.

جمع التكسير

جمع القِلَّة

أوزان جمع القِلَّة:

لجمع القِلَّة أربعة أوزان مشهورة متفق عليها، يجمعها قول ابن مالك:

أَفْعِلَـــةٌ أَفْعُـــلُ ثُـــمَّ فِعْلَـــهْ		ثُمَّـــتَ أَفْعَـــالٌ جُمُـــوعُ قِلَّـــهْ[(١)]

وعلى ذلك جمهور العلماء.

ونقل ابن مالك أنّ الفراء زاد في جموع القلة عِدَّةَ أوزان هي:

فُعَل: نحو ظُلَم، وغُرَف.

وفِعَل: كـ: نِعَم، وسِدَر.

وفِعَلَة: مثل قِرَدَة.

وذهب ابن مالك إلى أنّ هذه من أوزان جموع الكثرة، قال عن جمع القلة: «وهـي من ثلاثة إلى عشرة، وأمثلتها: أفْعُل، وأفْعال، وأفْعِلَة، ومنها فِعْلَة، لا من أسماء الجمع، خلافًا لابن السراج، وليس منها فُعَل وفِعَل وفِعَلَة، خلافًا للفراء، بل هُنّ وسائر الأمثلة الآتي ذكرها لجمع الكثرة»[(٢)].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١١٤/٤، وشرح الأشموني ١٢٠/٤-١٢١.

(٢) التسهيل ٢٦٨، وينظر: الارتشاف ١٩٤/١، وشرح الأشموني ١٢١/٤وشرح التصريح ٣٠٠/٢، وجهود الفـراء ٢١٦.

ويبدو لي أنّ ابن عقيل قد وَهِمَ حين فسَّر مراد ابن مالك في عود الضمير في قوله (وليس منها) على اسم الجمع، إذ فَهِمَ أنّ هذه الأوزان الثلاثة على مذهب الفراء من أسماء الجمع. وليس كذلك، إنما مرجع الضمير على جمع القلة، وابن مالك أدخل أولاً في جموع القلة ما أخرجه ابن السراج وهو (فِعْلة) ثم أخرج منها ما أدخله الفراء.

ويؤيد ذلك ما فهمه العلماء غير ابن عقيل كأبي حيان والأشموني والأزهري.

قال أبو حيان: «وليس من جُموع القِلَّة فُعَل، نحو: ظُلَم، ولا فِعَل نحو: سِدَر، ولا فِعَلَة نحو: قِرَدَة، خلافًا للفراء، بل هنَّ جموع كثرة»[1].

ونقل الرضي عن الفراء وزنًا رابعًا في أوزان جمع القلة هو:

فَعَلَة، قال: «وزاد الفراء: فَعَلَة، كقولهم: هم أَكَلَةُ رَأسٍ، أي قليلون، يكفيهم ويُشبعهم رأسٌ واحد»، ثم ردَّ عليه بقوله: «وليس بشيء ؛ إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد، لا من إطلاق (فَعَلَة)» [2].

وواضح أنّ قرينة الشبع غير موجودة في نص كلامهم (أكلة رأس)، إنما هو من تفسير الرضي نفسه، وبذلك يكون الفراء محقًا في إثبات هذا الوزن للقلة بهذا الدليل.

هذا ما نُسِبَ إلى الفراء من زيادة في أوزان القلة، و لم نقف على شيء من كلامه يفيد أنها للقلة[3].

وزاد ابن السكيت في أوزان القِلَّة (**أفَاعِل**)، إذ قال: «يُقال: بَعير وأباعِرٌ، في القلة،

(١) الارتشاف ١/١٩٤.

(٢) شرح الكافية ٣/٣٩٧.

(٣) ينظر: جهود الفراء: ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣-٢٢٤.

والكثير: بُعْران»[1]. ومذهب سيبويه أنّ (أفاعل) جمع لجمع القلة (أفْعِلَة، وأَفْعُل)[2]، وقد جاء في اللسان عن ابن بري أنّ (أباعِر) جمع أبْعِرَة، وأَبْعِرَة جمع بعِير، وأباعر جمع الجمع، وليس جمعًا لبعير[3].

فهل يريد ابن السكيت أنّ أباعر جمع لجمع القلة (أفْعِلة) كما هو مذهب سيبويه ؟ أو أنه يريد أنه جمع قلة على الحقيقة؟ الله أعلم. والظاهر أنه يريد أنّ (أباعر) جمع قلة مباشرة لمقابلته بـ(بُعْران) جمع الكثرة المباشر.

أَفْعُل:

يطرد أفْعُل جمعًا لاسم على (فَعْل) صحيح العين، كفَلْس وأفلُس، وكأْس وأكْؤس، وصَكّ وأصُكّ، ودَلْو وأَدْلٍ، وثَدْي وأثْدٍ اتّفاقًا[4].

وذهب الجمهور أنّ أفْعُل يُحفظ جمعًا في: فِعْل، وفَعَل، وفُعُل، وفِعَل، ولا يُقاس عليه، وذهب الفراء إلى أنّه يطرد قياسًا، قال أبو حيان: «... فإن كان الاسم مؤنثًا على فَعَل، نحو قَدَم، فزعم يونس والفراء أنه يطرد فيه (أفْعُل)، نحو: أقْدُم، أو على فِعْل، نحو: قِدْر، أو فُعْل، نحو: غُول، أو فَعُل، نحو: عَجُز، أو فُعُل، نحو: عُنُق، فزعم الفراء أنه يطرد فيها (أفْعُل)، ولا يطرد عند الجمهور، لا فيهن، ولا في فَعَل»[5].

---

(١) ديوان الحُطَيْئَة برواية وشرح ابن السكيت ٣٠.

(٢) الكتاب ٣/٦١٨.

(٣) اللسان (بعر).

(٤) شرح المفصل ٥/١٥، والمساعد ٣/٣٩٩.

(٥) الارتشاف ١/١٩٦.

وقال ابن عقيل حين تحدث عن اطراد (أَفْعُل): «ولا[1] في فِعْل وفِعَل، وما بينهما، خلافًا للفراء، فيجيز اقتياس أفْعُل في المؤنث من فِعْل كقِدْر، وفَعَل كقَدَم، وفُعْل كغُول... وفُعُل كعُنُق، وهو مذكر أيضًا... وفَعُل كعَجُز، وفِعَل نحو: قِتَب. والجمهور على أنه لا يطرد شيء من ذلك»[2].

ومما جاء من كلام الفراء في ذلك: «ومَنْ أَنَّثَ الساقَ جمعها: ثلاثُ أسْوُق، فإذا كَثُرت فهي السُّوق»[3]، وذكر أنّ جمع العَقِب: أعْقاب في القلة، ثم قال: «وكذلك تفعل بكل مؤنث»، ثم ذكر في جمع البئر: ثلاث أبْؤُر وآبار[4]. وجاء عنه أيضًا: «والصَّاع: يُؤنثه أهل الحجاز، يجمعون ثلاثَها إلى عَشْرِها: آصُع، وأَصْوُع...»[5].

والظاهر أنّ الفراء قد سمعَ من لغات القبائل قدْرًا صالحًا للقياس عليه، فقد صرح ببعض ذلك و لم يصرح ببعضه الآخر كما رأينا.

وقد أشار سيبويه إلى أنهم يقولون: أَقْدُر، جمع قلة في القدر[6].

ونقل الأشموني أنّ الفراء عَدَّ التَّأنيث مصححًا لاطراد وزن (أَفْعُل) جمعًا لستة أوزان هي: فَعَل نحو قَدَم، موافقًا ليونس. وفِعَلٌ نحو ضِلَع. وفِعْل نحو قِدْر. وفَعُل نحو ضَبُع. وفُعْل نحو غُول. وفُعُل نحو عُنُق[7].

---

(١) يريد: ولا يطرد.

(٢) المساعد ٣/٤٠٢.

(٣) المذكر والمؤنث للفراء ٧٦. وينظر: جهود الفراء ٢١٨.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ٩١.

(٥) المذكر والمؤنث للفراء ٩٦.

(٦) الكتاب ٣/٥٧٦، وينظر: الارتشاف ١/١٩٥، والهمع ٦/٨٨.

(٧) شرح الأشموني، وحاشية الصبان ٤/١٢٣، وينظر: الهمع ٦/٨٨.

ولذلك جَوَّزَ الفراء أن يكون واحد الأَشُدِّ: شَدٌّ، موافقًا للجمهور، وشُدٌّ على مذهبه، قال أبو بكر بن الأنباري: وقال الفراء: واحد الأَشُدِّ: شَدٌّ، وشُدٌّ، وأَشَدُّ»[1]. وجاء في اللسان: «قال الفراء: الأَشُدُّ: واحدها شَدٌّ في القياس. قال: ولم أسمع لها بواحد»[2].

ونقل أبو بكر بن الأنباري عن الفراء في قول الشاعر:

لو كان في قَلْبي كَقَدْرِ قُلامةٍ		فَضْلٌ لِغَيرِك قد أتاها أَرْسُلي

أنه قال: «جَمَعَ الرُّسل على (أَفْعُل)، وهو من علامات التأنيث ؛ لأنّ الرسول من الرجل إلى المرأة إنما يكون امرأة فجمعه على التأنيث لهذه العلة»[3].

وقد أجاز الفراء في البأساء والضَّرَّاء أنْ يُجمعا على أفْعُل، فيقال: أَبْؤُس، وأَضُرّ، قياسًا على النَّعْماء بمعنى النعمة، إذ تُجمع على أَنْعُم[4].

ولعلَّ الفراء يجعل ذلك قِياسًا في كل (فَعْلاء) لمؤنث لا مذكر له.

أفْعال:

يطرد وزن أفعال عند الجمهور في الاسم الثلاثي الذي لم يَطَّرِدْ فيه (أَفْعُل)، فيطرد في معتل العين على فَعْل، كحَوْض وأحواض، وصحيحها على: فِعْل نحو: حِزْب وأحزاب،

(١) الأضداد ٢٢٣.

(٢) اللسان (شدد).

(٣) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٢٣٧.

(٤) الصحاح واللسان والتاج (ضرر).

وفَعَل كجَمَل وأجْمال، وفُعْل نحو: رُكْن وأركان، وفُعُل كعُنُق وأعْناق، وفَعُل، كعَـضُد وأعْضاد، وفِعَل كعِنَب وأَعْناب[1].

وخالف الفراءُ الجمهورَ فذهب إلى أنّ (أفْعال) ينقاس أيضًا فيما فاؤه همزة أو واو، نحو ألف وآلاف، وأنف وآناف، وأهل وآهال، ووَقْف وأوقاف، ووهم وأوْهام[2].

وقد نبه ابن مالك في شرح الكافية الشافية إلى أنّ أفْعالاً أكثر من أفْعُـل في جمـع (فَعْل) الذي فاؤه واو كوقت وأوقات... ثم علل ذلك باستثقالهم ضم عين (أفْعُل) بعـد الواو فعدلوا إلى (أفعال)، كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة[3].

إذن الفراء قاس على الأكثر، والأشيع من المسموع، مما يدل على سعة اطلاعه على لغات العرب وإفادته منها في طرد القياس.

واختار ابن عقيل مذهبَ الفراء لكثرة أفعال فيما فاؤه واو أو همزة، فقال: «وهـو كثير، والوجه ما ذهب إليه الفراء من القياس، بل الوجه كما سـبق القيـاس فيـه وفي غيره»[4]، ثم نقل تعليل ابن مالك المذكور.

فِعْلَة:

الجمع على فِعْلَة مما يحفظ في (فَعَل) عند الجمهور، ولا ينقاس، نحو: فَتًـى وفِتيَـة، ووَلَد، وَوِلْدَة[5].

---

(١) الارتشاف ١/١٩٦، والمساعد ٣/٤٠٢، وشرح الأشموني ٤/١٢٤، وشرح التصريح ٢/٢-٣، والهمع ٦/٨٩.

(٢) التسهيل ٢٦٩، والارتشاف ١/١٩٦، والمساعد ٣/٤٠٣، والهمع ٦/٨٩، وشرح الأشموني ٤/١٢٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/١٨١٧-١٨١٨، وينظر: الهمع ٦/٨٩، وشرح الأشموني ٤/١٢٥.

(٤) المساعد ٤/٤٠٣.

(٥) التسهيل ٢٧٠، والمساعد ٣/٤١٢.

والظاهر أنّ الفراء قد عَدَّه مقيسًا بناءً على المسموع، فحين تحدث عن قوله تعالى: ﴿ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ ﴾[1] قال: «القِيْعَة: جِماع القاع، واحدها قاع، كما قالوا: جارٌ، وجِيرَة»[2].

فنلحظ أنّ المنهج العام للكوفيين التوسع في القياس، أعانهم على ذلك ثروتهم العظيمة من السماع عن العرب.

* * *

(١) سورة النور، آية ٣٩.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٥٤، وينظر: اللسان (قوع).

جموع الكثرة

١- فُعُل:

نحو: عَمُود وعُمُد، وقَلُوص وقُلُص.

ويجب عند الجُمهور تسكين عينه إذا كانت واوًا، نحو: سِوار وسُوْر، ونَوار ونُوْر، وعَوان وعُوْن، ولا تُضَمُّ إلا ضرورة، كقوله:

عنْ مُبْرِقــاتٍ بــالبُرِينِ وتَبْــــــدو بالأكُفِّ اللامِعــاتِ سُــوُرْ

وأجاز الفراء الضم؛ وذلك للفرق، قال: «وربُما قالوا: عُوُنٌ، كرُسُل، فرقــوا بــين جَمْعي العانة والعَوان»[1].

ومسلك الفراء هنا متفقٌ ومنهج الكوفيين الذين يفرقون بين دلالات بعض الــصيغ بالحركة أو الحرف ونحو ذلك.

أما إن لم تكن العين واوًا فيجوز تسكينها عند الجمهور والفراء جميعًا، نحو حُمْــر وقُذْل، قال الفراء: «... وإن شئت جمعته وهو خَشَبَة على خُشُب، فخففت وثقلت، كما قالوا: البدنة والبُدُن والبُدْن، والأُكُم والأُكْم»[2]، ثم قال: «والعرب تجمع بعض ما هــو على خَشَبة أُرى على (فُعْل)، ومن ذلك: أَجَمَة وأُجْمٌ، وبَدَنَةٌ وبُدْن وأَكَمةٌ وأُكْمٌ، ومــن ذلك من المعتل: ساحة وسُوح، وساقٌ وسُوْقٌ، وعانةٌ وعُونٌ، ولابةٌ ولُوبٌ، وقارةٌ وقُورٌ،

---

(١) الارتشاف ١/١٩٩، وينظر: المساعد ٣/٤١٩-٤٢٠، والهمع ٦/٩٤، وشرح الأشموني ٤/١٣٠.

(٢) معاني القران ٣/١٥٩.

وحياة وحيٌّ...»[1].، وبذلك يكون قد عَدَّ الفراء مجيء هذه على (فُعْل) على أنها بناء مستقل، وليست مخففة من (فُعُل).

إعادة ما شَذَّ إلى القياس:

يطرد (فُعُل) جمعًا لفَعيل، والمسموع: سُقُف، جمعًا لـ سَقْف، فمذهب الجمهور الحفظ.

وأجاز الفراء أنْ يكون جمعَ سَقِيفَة[2].

فأعاده إلى دائرة القياس، وتخلص من الوصف بالشذوذ.

وأجاز أيضًا أن يكون جمع الجمع، قال: «وإن شئت جعلت سُقوفًا، فتكون جمع الجمع، كما قال الشاعر:

حتى إذا بلَّتْ حَلاقيمَ الحُلُق أهْوى لأدْنى فقرةٍ على شَفَق».

٢- فُعَل:

يطرد هذا الوزن في جمع الاسم على (فُعْلَة) و (فُعَلَة)، صحيح اللام، كغُرْفَة وغُرَف، وجُمَعَة وجُمَع، أو معتلها، أو مضاعفها، كعُرْوَة وعُرًى، ونُهْيَة ونُهًى، وعُدَّة وعُدَد.

ويطرد كذلك في (فُعْلى) أُنثى (أفْعَل) ككُبرى وكُبَر، وفُضْلى وفُضَل[3].

---

(١) نفسه.

(٢) معاني القرآن ٣/٣٢.

(٣) الارتشاف ١/٢٠٠، والمساعد ٣/٣٢١، وشرح التصريح ٢/٣٠٥-٣٠٦، والهمع ٦/٩٥-٩٦، وشرح الأشموني ٤/١٣٠.

وسُمِع في الرُّؤيا: رُؤًى، وفي نَوْبَة: نُوَب، فذهب الجمهور إلى أنه يُحفظ ولا يقاس عليه. وقاسَ عليه الفراء كل مصدر على (فُعْلى)، وكل (فَعْلة) مما ثانيه واو ساكنة، نحو: رُجْعى ورُجَع، وجَوْزَة وجُوَز[١].

التزام القياس على الفصيح دون غيره:

سَمِعَ الفراء لُحًى، وحُلًى، والقياس بالكسر، فلم يُجِز القياس عليهما، قال: «وما كان من ذوات الياء فإنْ كان أول واحدته مضمومًا ضممت أوله في الجماع وكتبته بالياء مثل: مُدْيَة ومُدًى،... فإن كان أول واحدته مكسورًا جمعته بكسر أوله وكتبته بالياء مثل: حِليَة وحِلًى، ولِحْيَة ولِحًى، وقد سمعنا: لُحًى وحُلًى، بالضم في هذين الحرفين خاصة، ولا يُقاس عليهما إلا أنْ تسمع شيئًا من بدوي فصيح فتقوله فتكتبه»[٢].

من هذا نعلم أنّ الفصاحة عند الفراء مقياسٌ معتبر لقبول السماع للقياس عليه، أو حفظه دون أن يُقاس عليه. فكأنّ (لُحًى وحُلًى) سُمعا من غير ذي فصاحة، فلم يقس عليهما الفراء، بل حفظهما. إذن فالفراء يقيس على الكثير، أو على القليل إذا كان المسموع من فصيح.

ومن وجوه التزام القياس عند الفراء:

أنّ مما حُفِظَ و لم يُقس عليه عند الجمهور: كَوَّة، وكُوًى، فلم تطرد فُعَل في (فَعْلَة)، ولكن الفراء قال: إنما كُوًى جمع كُوَّة - بالضم - فيكون مقيسًا[٣].

---

(١) المراجع السابقة.

(٢) المقصور والممدود للفراء ٩.

(٣) الارشاف ١/٢٠٠.

وهذا يتفق ومنهج الفراء في طرد القواعد، ورجع ما ندَّ إلى حظيرة القياس.

والظاهر أنّ الفراء يعُدُّ (فَعَل) مقيسًا في (فُعَلَة)، فقد جاء في الفاخر: «... وقال الكسائي: يُقال للعُنُق: طُلْيَة، وجمعها: طُلًى، وقال أبو عمرو والفراء: واحِدها: طُلاة، وأنشد:

مَتى تُسْقَ مِنْ أنْيابِها بعدَ هَجْعَةٍ مِنَ الليلِ شِرْبًا حينَ مالَتْ طُلاتُها»[1]

٣- فِعَل:

يَنْقاس في اسم تام على وزن فِعْلَة، نحو فِرْقَة وفِرَق، ومِرْيَة ومِرًى، ودِيْمَة ودِيَم. ونقل أبو حيان وابن عقيل أنه يطرد في الصفات أيضًا، ونقلا عن المخصص: كِبْرَة وعِجْزَة، وغيرهما[2].

وسُمِعَ هذا الجمع في فِعْلَى، اسمًا، نحو: ذِكَر في ذِكْرَى، وسُمِع في فَعْلَة، يائي العين، نحو: ضَيْعَة وضِيَع، وخَيْمَة وخِيَم، ومذهب الجمهور ألا يُقاس عليه خلافًا للفراء[3]، ونقل السيوطي في الهمع حجة الفراء قائلاً: «وحجته في ذي الألف فيهما أنّ التأنيث بالألف شبيهٌ بالتأنيث بالتاء في مواضع، وقد عاملتهما العرب معاملة واحدة في نحو: أُخْرى وأُخَر، كغُرْفَة وغُرَف، وقاصِعاء وقواصِع، كسالفة وسَوالف، فكذا تجري فُعْلى وفِعْلى، كفُعْلَة وفِعْلَة، و لم يجز ذلك في فِعْلى وصفًا كـ: كِيصى»[4].

---

(١) الفاخر ٩.

(٢) الارتشاف ١/٢٠٠، والمساعد ٣/٤٢٣.

(٣) التسهيل ٢٧٢، وشرح عمدة الحافظ ٢/٩٢٤، والارتشاف ١/٢٠٠، والمساعد ٣/٤٢٣، وشرح الأشموني ٤/١٣١، والهمع ٦/٩٧.

(٤) الهمع ٦/٩٧.

وخالف ثعلب الفراءَ فقال عن بَدْرَةٍ وبِدَر، وضَيْعَةٍ وضِيَع إنه شاذ[1].

وعند الجمهور أن الاسم غير التام لا يُجمع على (فِعَل) نحو رِقَة[2]، محذوف الفاء. وجاء عن ثعلب: الكِبَة واحدة الكِبا، بمنزلة لِثَة ولِثى، وهما من المحذوف السلام، والكبا واوي اللام عند سيبويه، واللّثا واوي اللام عن ابن جني[3].

ويبدو أنّ الفراء يقيس (فِعَل) في فَعَلَة، إذ جاء عنه في التهذيب: الحِوَج للحاجات، أي: جمع حاجة، وأنشد:

* وعن حِوَج قِضَّاؤُها من شِفَائيَا *[4]

وجاء عن ثعلب في اللسان كذلك[5]، وأورده ابن المؤدب في الدقائق[6].

وعده السيوطي من المسموع وفاقًا[7].

حَمْلُ فُعْلَى وفِعْلَى على فُعْلَة وفِعْلَة:

تُجمع (فُعْلَة) اسمًا على (فُعَل) قِياسًا، كغُرفة وغُرَف، وتُجمع (فِعْلَة) على (فِعَل) قياسًا، كفِرْقَة وفِرَق، ولِحْيَة ولِحًى، «وأجاز الفراء إجراء فُعْلَى وفِعْلَى مطلقًا مُجرى فُعْلَة وفِعْلَة، فيجوز – عنده – أن يُقال في جمع حُبلَى وذِكْرَى: حُبَلٌ وذِكَرٌ»[8].

---

(١) مجالس ثعلب ١/١٢.

(٢) الأصل: وَرَقة، كما في الارتشاف ١/٢٠٠.

(٣) اللسان (كبا)، والكِبة: الكناسة.

(٤) تهذيب اللغة ٥/١٣٤.

(٥) اللسان (حوج)

(٦) الدقائق ٦/١٦٠.

(٧) الهمع ٦/٩٧.

(٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢/٩٢٣-٩٢٤.

وهذا من الفراء طرد للمعتل على أقيسة الصحيح، وقد سبق شيء من هذا المنهج له ولغيره من الكوفيين.

٤- فِعَال:

ينقاس هذا الوزن في جمع اسم ووصف على (فَعْل) غير يائي العين، نحو: كَلْب وكِلاب، وصَعْب وصِعاب، وفي (فَعْلَة) مطلقًا نحو: جَفْنَة وجِفان، وضَيْعَة وضِيَاع، وفي (فَعَل) اسمًا غير مضاعف ولا معتل اللام، نحو: جَبَل وجِبال، وفي (فَعَلَة): رَقَبَة ورِقاب، وفي اسم على (فِعْل) نحو: ذِئْب وذِئاب، أو (فُعْل) كرُمح ورِماح، غير يائي اللام ولا واويّ العين كـمُدْي أو حُوت، ولوصف صحيح اللام على فَعِيل أو فَعِيلة بمعنى (فاعل) أو (فاعلة) نحو: ظَرِيف وظَرِيفة: ظِرَاف. وفي وصف على فَعْلان، وفُعْلان، وفَعْلَى، وفَعْلانة، وفُعْلانة[1].

وزادَ الفراء أنّ (فِعال) يأتي مقيسًا في (فُعَالى)، فقد قال في جمع جُمادى: «والجمع جُمَادَيَات، على القياس، قال: ولو قِيل: (جِمادٌ) لكان قِياسًا»[2]، والمسموع أنّ جِماد جمع جُمُد[3].

تعْليل بعض ما خالف القياس:

لايُقاس (فِعال) جمعًا لأفعل الصفة، وقد جاء أَعْجَف وعِجاف، مخالفًا للقياس فحفظه الجمهور دون أنْ يُقاس عليه[4].

---

(١) الارتشاف ٢٠١/١، والمساعد ٤٢٨/٣-٤٣٠.

(٢) اللسان (جمد).

(٣) الارتشاف ٢٠٢/١، والمصباح (جمد).

(٤) شرح التصريح ٣٠٩/٢، والهمع ٩٩/٦، وشرح الأشموني ١٣٥/٤.

وقد نبَّه ابن المؤدب على مخالفة عِجاف للقياس، ثم علل ذلك فقال: «ومنه ما يكون على ميزان (أفْعَل) نحو: أعْجَف، وجمعه: عِجاف، وكان ينبغي أن يكون مجموعًا على (فُعْل) نحو: أَحْمَر وحُمْر، إلا أنّ العرب بَنَتْه على ضِدِّه، وهو السَّمِين يُجمع على سِمان، ويستوي الرجال والنساء في هذا الجمع ؛ لأنه جمع تكسير»[1].

وأجاز الفراء أن يكون (فِعال) جمعًا لـ (فِعْل)، فحين تحدث أبو بكر بن الأنباري عن قراءة الحسن: ﴿وَرِيَاشًا﴾[2]، ذكر أنّ الفراء أجاز أن يكون الرِّياش جمعًا لـ: رِيش[3].

وتبعه ابن جني، ومثل بـ: شِعْبٍ وشِعاب، ولِهْب ولِهاب، ولِصْبٍ ولِصاب، وشِقْب وشِقاب[4].

ونقل ابن منظور أنّ الفراء قال: «والعرب تُدخل الهاء في كل جمع على (فِعال) يقولون: الجِمالة، والحِبالة، والذِّكارة، والحِجارة، قال: ﴿ جِمَـٰلَتٌ صُفْرٌ ﴾[5]»[6].

وما جاء في معاني القرآن للفراء لا يفيد هذا العُموم، إنما يفيد أنّ (جِمَال) بدون تاء أكثر من (جِمَالة) بالتاء، فبعد أنْ أورد قراءة ابن مسعود ﴿جِمَالَة﴾، ذكر قراءة عُمر بن الخطاب: ﴿جِمَالاتٌ﴾، ثم قال: «وهو أَحَبُّ الوجهين إلي ؛ لأنّ الجِمال أكثر من الجمالة في كلام العرب، وهي تجوز، كما يُقال: حَجَر وحِجارة، وذَكَر وذِكارة، إلا أنّ الأول أكثر»[7].

---

(١) الدقائق ٨٨.

(٢) سورة الأعراف، الآية ٢٦. وهي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم كما في مختصر الشواذ ٤٣، والمحتسب ٢٤٦/١.

(٣) الزاهر ٢٥١/١.

(٤) المحتسب ٢٤٦/٢.

(٥) سورة المرسلات، الآية ٣٣.

(٦) اللسان (قصر).

(٧) معاني القرآن ٢٢٥/٣.

وذكر ثعلب أنّ ثُبان جمع ثُبنة، وليس مما يطرد[1].

وجاء عنه أنّ مُضَر جمعه: مِضَار، وهو غير مقيس أيضًا[2].

٥- فُعُول:

يطرد فُعُول جمعًا لاسم على (فَعِل) نحو: نَمِر ونُمُور، وكَبِد وكُبُود، وفي اسم على (فَعْل) مطلق الفاء ضَمًّا وفَتْحًا وكَسْرًا نحو: كَعْب وكُعُوب، وحِمْل وحُمُول، وجُنْد وجُنُود[3].

و لم يذكر أحدٌ أنّ (فُعُول) يطرد في (فَعِيلة) وصفًا، وإنما المطرد فيها وصفًا: فِعال، قال الرضي: «إذا لحقت التاء فَعِيلاً في الوصف فإنه يُجمع على (فِعال)، كما جُمع قبل لحاقه، فيُقال: صِباح وظِراف، في جمع صَبِيح وصَبِيحة، وظَرِيف وظَرِيفة»[4]، ثم ذكر أنّ ذا التاء يختص بـ (فَعائل)، نحو: ذَبيحة وذَبائح.

وذَهَبَ الفراء إلى أنّ (فُعُول) يأتي جمعًا لـ (فَعِيلة)، جاء في اللسان: «أنشد الفراء:

وذُبْيانِيَّة أَوْصَتْ بَنِيها   أنْ كَذَبَ القَراطِفُ والقُطُوفُ

وقال: وهو جمع قَطِيفة»[5].

---

(١) المجالس ٤٣٧/٢، والثُّبْنة: الموضع الذي تحمل فيه من الثوب إذا تَلَحَّفْتَ أو تَوَشَّحْتَ به، ثم ثَنَيْتَ بين يديك بعضَه فجعلتَ فيه شيئًا.

(٢) المجالس ٤٦١/٢.

(٣) الارتشاف ٢٠٣/١، والمساعد ٤٣٣/٣، وشرح الأشموني ١٣٦/٤، وشرح التصريح ٣١٠/٢، والهمع ١٠٠/٦.

(٤) شرح الشافية ١٤٩/٢.

(٥) اللسان (شمس).

و لم أجد من قال إن الفَعالة أو الفَعال يجمعان على الفُعُول، إلا ما جاء عن الفــراء: «تُجمع الصَّلاءَةُ: صُلِيًّا وصِلِيًّا، والسَّماء: سُمِيًّا وسِمِيًّا، وأنشد:

* أَشْعَثَ مِمَّا ناطَحَ الصُّلِيًّا *»(1)

تصحيح (فُعُول) المعتل جمعًا:

إذا كانت لام فُعُول واوًا مضمومًا ما قبلها في الجمع، فالقياس إبدالها يــاءً، مثــل: دُلِيّ، وسُمِعَ: أُبُوٌّ، وغيرها، بالتصحيح، فقاسه الفراء، قال الرضي: «وقد شَذَّ نُحُوٌّ جمــعُ نَحْوٍ، يُقال: إنّه لَيَنْظُر في نُحُوٍّ كثيرة، أي: جِهات، وكذا نُجُوٌّ جمع نَجْوٍ، وهو السَّحاب، وبُهُوٌّ جمع بَهْوٍ، وهو الصدر، وأُبُوٌّ وأُخُوٌّ جمع أب وأخ، ولا يُقاس عليه خِلافًا للفراء»(2).

٦- فُعَّل:

يطرد عند سيبويه هذا الجمع في (فاعل) من الأجوف الذي عينه واو أو ياء، قــال: «وأمّا ما كان فاعِلاً، فإنك تُكسره على (فُعَّل)، وذلك نحو: شاهِد وشُهَّد،... ومثله من بنات الياء والواو التي هي عَيْناتٌ: صائِمٌ وصُوَّمٌ، ونائمٌ ونُوَّمٌ، وغائِبٌ وغُيَّبٌ، وحــائِضٌ وحُيَّضٌ»(3).

وأجاز الكسائي في جمع اسم الفاعل من الثلاثي الواوي العين أن يُجمع على ثلاثــة

---

(1) اللسان (صلا).

(2) شرح الشافية ١٧١/٣. وينظر: الكتاب ٣٨٤/٤، والارتشاف ١٤٢/١-١٤٣.

(3) الكتاب ٦٣١/٣. وينظر: شرح الكافية الشافية ١٨٤٥/٤.

أوجه، قال: «ما كان من ذوات الثلاثة من بنات الواو، فإنه يُجمع على فُعَّل، وفيه ثلاثة أوجه: خائفٌ، وخُيَّفٌ، وخِيَّفٌ، وخَوْفٌ»[1].

٧- فَعَلَة:

يطرد هذا الوزن جمعًا لـ(فاعل) وصفِ مذكرٍ صحيحِ اللام، نحو: سَافِرٌ وسَفَرَة، وكاتِب، وكَتَبَة، وبارٌّ وبَرَرَة[2].

ووافق الفراء الجُمهورَ في ذلك، لكنه أشار إلى أنّ العرب تجمع (فَعْل) و(فَعِيل) على:(فَعَلَة) ؛ حملاً على (فاعِل)، قال: «والبَرَرَةُ: الواحد منهم في قِياس العربية: بارٌّ ؛ لأنّ العرب لا تقول (فَعَلَة) ينوون به الجمع إلا والواحد منه فاعل، مثل: كافِر وكَفَرَة، وفاجِر وفَجَرَة، فهذا الحُكم على واحده: بارٌّ، والذي تقوله العرب: رجلٌ بَرٌّ، وامرأةٌ بَرَّةٌ، ثم جُمِعَ على تأويل فاعل، كما قالوا: قَومٌ خَيَرَةٌ بَرَرَةٌ، سمعتها من بعض العرب، وواحدُ الخَيَرَة: خَيِّرٌ، والبَرَرَة: بَرٌّ، ومثله: قومٌ سَراةٌ، واحدهم: سَرِيٌّ، كان ينبغي أن يكون سارِيًا»[3]، ثم نبه على أنهم أحيانًا يفرقون بين جمع سارٍ وسَرِيٍّ ونحوهما بتغيير حركة الأول فقال: «والعرب إذا جمعت (ساريًا) جمعوه بضم أوله فقالوا: سُراةٌ وغُزاةٌ، فكأنهم إذ قالوا: سَراةٌ، كرهوا أن يضموا أولَه فيكون الواحد كأنه سارٍ فأرادوا أن يفرقوا بفتحة أولِ سَراةٍ بين السَّرِيِّ والسَّارِي».

وأجاز الفراء حذفَ التاء من (فَعَلَة) قِياسًا، قال: «... والحَفَدَة: الأختان، وقالوا:

(١) اللسان والتاج (خوف).

(٢) الكتاب ٣/٦٣١، والمساعد ٣/٤٤٠، وشرح الأشموني ٤/١٣٢.

(٣) معاني الفراء ٣/٢٣٧.

الأعوان، ولو قِيل: الحَفَد كان صوابًا ؛ لأنّ واحدَهم حافِد فيكون بمنزلة الغائب والغَيَب، والقاعِد والقَعَد»[1].

ونقل أبو بكر بن الأنباري عنه شاهِدًا هو:

فَلَو أنّ نَفْسِي طَاوَعَتْنِي لأصْـبَحَتْ لهــا حَفَــدٌ مِمَّــا يُعَــدُّ كَـثِيرُ[2]

وإلحاق الفراء فَعْلاً وفَعِيلاً بـ (فاعل) لِيَجمع الكل على (فَعَلَة) إنما هو أُسلوب جديد من أساليب الفراء لطرد القاعدة، وإعادة ما قد يعُدُّه غيرُه شاذًّا إلى دائرة القياس.

ولاشك أنّ ما ذهب إليه الفراء من حمل فَعْلٍ وفَعِيلٍ على فاعلٍ في الجمع، مُؤيَّدًا بالسماع ليكون مقيسًا أفضل من تشذيذ كثير من الألفاظ التي جاءت من هذين على (فَعَلَة)، كما ذهب بعض النحاة إلى ذلك، فقد وصف ابن مالك ما جاء من ذلك بالندرة، قال في حديثه عن (فَعَلَة): «ونَدَرَ في نحو: خَبِيث وسَيِّد وبَرّ وخَيِّر...»[3]، وتبعه بعض المتأخرين، فوصف الأشموني ما جاء منه بالشذوذ قائلاً: «وشَذَّ سَيِّدٌ وسَادَة، وخَبِيث وخَبَثَة، وبَرٌّ وبَرَرَة، وناعِقٌ ونَعَقَة...»[4].

ويبدو أنّ ابنَ عقيل وافق الفراءَ، فعند شرحه قول ابن مالك السابق علَّقَ عليه قائلاً: «ويحتمل كونه من الاستغناء بجمع بارّ»[5].

---

(١) معاني القرآن ٢/١١٠، وينظر: الزاهر: ١/٧٠.

(٢) الزاهر ١/٧٠.

(٣) تسهيل الفوائد ٢٧٤.

(٤) شرح الأشموني ٤/١٣٢، وينظر: ٢/٣٠٦، والهمع ٦/١٠٢.

(٥) المساعد ٣/٢٤٠.

٨- فُعَلَة:

مذهب الجمهور أنّ هذا الوزن خاصٌّ بـ (فاعِل) وصفًا لمذكر عاقل معتل السلام، نحو قاضٍ وقُضاة، وغازٍ وغُزاة.

وأبى الفراء ذلك انطلاقًا من رَفْضِه أنْ يختص المعتل بأبنية ليست في الصحيح، بل حملَ هذا المعتل على نظيره من الصحيح، فذهب إلى أنّ وزن قُضاة وغُزاة، ونحوه: (فُعَّل)، بتضعيف العين، قياسًا على الصحيح منه، نحو: شاهد وشُهَّد، والهاء في غُزاة وقُضاة عِوَضٌ مما حُذِف وهو التضعيف، كالهاء في إقامة بدليل غُزًّى وسُقًّى جمع غازٍ وساقٍ[(١)].

وتَحَصَّل من مذهب الفراء هذا فائدتان: **إحداهما**: أنه طَرَدَ المعتل مع الصحيح في قاعدة واحدة، **والأخرى**: طرد التعويض بالتاء عن المحذوف من وسط الكلمة سواء كان ألفًا أو تضعيفًا.

وهكذا نجد الفراءَ حريصًا على تقليل الأصول، وضم النظائر والمتشابهات، لتحكم بقياس واحد مطرد.

٩- فِعَلَة:

ذهب الجمهور إلى أنّ هذا الوزن من أوزان جموع الكثرة، قال سيبويه: «وقد يُكَسَّرُ على (فِعَلَة)، نحو: قِرْد وقِرَدَة، وحِسْل وحِسَلَة»[(٢)]. ونقل السيوطي أنّ الفراء ذهب إلى أنه اسم جمع[(٣)].

---

(١) الممتع ٢/٥٠٠، وشرح الشافية ٢/١٥٦، والمساعد ٣/٤٤١-٤٤٢، وينظر: الهمع ٦/١٠٣.

(٢) الكتاب ٣/٥٧٥، وينظر: التسهيل ٢٧٥، والمساعد ٣/٤٤٢، وشرح الأشموني ٤/١٣٣، وشرح التصريح ٢/٣٠٧، والهمع ٦/١٠٣.

(٣) الهمع ٦/١٠٣.

١٠- فَعْلَى:

ذهب سيبويه إلى أنّ فَعْلَى يطّرِدُ جمعًا لـ (فَعِيل) بمعنى مفْعُول، مما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الصفات، وذلك نحو: جَرِيح وجَرْحَى، وقَتِيل وقَتْلَى، وعَقِير وعَقْرَى، ولَدِيغ ولَدْغى»[١]، ثم نقل عن الخليل أنّ هذا جمعٌ على المعنى، والقياسُ على غيره، قال: «وقال الخليل: إنما قالوا: مَرْضَى، وهَلْكَى، ومَوْتَى، وجَرْبَى وأشباه ذلك ؛ لأن ذلك أمرٌ يبتلون به، وأُدخلوا فيه وهم له كارهون، وأُصيبوا به، فلما كان المعنى معنى المفعول كَسَّرُوه على هذا المعنى. وقد قالوا: هُلاّكٌ وهالِكون، فجاءوا به على قِياس هذا البناء وعلى الأصل المقيس، فلم يُكَسِّرُوه على المعنى إذ كان بمنزلة (جالِس) في البناء وفي الفعل، وهو على هذا أكثر في كلامهم»[٢].

ثم بيّن سيبويه أن الغالب أن يكون نحو هذا على غير (فَعْلَى)، فقال: «ومثل هُلاّك: قوم مِراضٌ، وسِقامٌ، و لم يقولوا: سَقْمَى، فالمجرى الغالب في هذا النحو على غير (فَعْلَى)» [٣].

ثم وضح سيبويه أن هناك ما لايُحمل على المعنى، بل يأتي على قِياس مفرده، قال: «وليس يجيء في كل هذا على المعنى، لم يقولوا: بَخْلَى، ولا سَقْمَى، جاءوا ببناء الجمع على الواحد المستعمل في الكلام على القياس»[٤].

ثم نصَّ على أنّ الحمل على المعنى - هنا - ليس بالأصل فقال: «... فالحمل على المعنى في هذه الأشياء ليس بالأصل، ولو كان أصلاً لقَبُح: هالِكون، وزَمِنُون، ونحو ذلك»[٥].

---

(١) الكتاب ٣/٦٤٧، وينظر: شرح المفصل ٥/٥١، وجهود الفراء ٢٢٦.

(٢) الكتاب ٣/٦٤٨.

(٣) الكتاب ٣/٦٤٩.

(٤) الكتاب ٣/٦٥٠.

(٥) الكتاب ٣/٦٥٠.

يتضح مما سبق من حديث سيبويه أنّ ما جاء على (فَعْلَى) جمعًا لفَعيل مما يدلُّ على مَرَضٍ أو زَمانةٍ إنما هو محمول في المعنى على (فَعِيل) بمعنى (مفعول)، فَجُمِعَ جَمْعَه، وليس على القِياس[1].

وذهب الكوفيون إلى أنّ (فَعْلَى) في الجمع يطرد جمعًا لـ (فاعِل، وفَعِيل، وفَعْلان) إذا كان دالاً على مرض أو زمانة أو ضَرر وهلاك، قال الفراء بعد أن ذكر قراءة ابن مسعود: ﴿**وتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى**﴾[2]: «وهو وجهٌ جيد في العربية ؛ لأنه بمنزلة الهَلْكَى والجَرْحى،... والعرب تذهب بفاعل وفَعِيل وفَعِل إذا كان صاحبه كالمريض أو الصريع أو الجريح فيجمعونه على الفَعْلَى، فجعلوا الفَعْلى علامةً لجمع كل ذي زَمانةٍ وضَررٍ وهلاك، ولا يُبالون أكان واحده فاعِلاً أم فَعِيلاً أم فَعْلان...»[3].

وتبعه ثعلب فقال: «وكل ذي زمانة فجمعه (فَعْلَى) مثل: جَرْحَى وأَسْرَى، ومن جمع أُسارى شبهه بسُكارى»[4]، وتبعهما ابن المؤدب إذ قال: «وإنما خُولف بمريض في الجمع بناء سعيد وشريف فقيل فيه: مَرْضَى و لم يُقل ذلك فيهما لأنّ (فَعْلى) بناء لما لزمته الزمانة والضرر، قال الشاعر:

ياهَجْرُ كُفَّ عن الهَوَى ودَعِ الهوى	للعاشقينَ يَطيبُ يا هَجْرُ
ماذا أَرَدْتَ مِنَ الذين قُلُوبُهُمْ	مَرْضَى وحَشْوُ جُفُونِهم جَمْرُ»[5]

---

(١) وينظر: جهود الفراء ٢٢٦.

(٢) سورة الحج، الآية ٢. وقد أشار ابن جني في المحتسب ٧٢/٢ إلى هذه القراءة و لم ينسبها. ونسب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٨٤٣/٤ هذه القراءة إلى حمزة والكسائي.

(٣) معاني القرآن ٢١٤/٢-٢١٥.

(٤) مجالس ثعلب ٤٠١/٢.

(٥) الدقائق ٩٣. وينظر: ٩٥.

وتبع ابن جني الكوفيين فقال: «وفَعْلى في التكسير مما يختص به المبتلون، كالمرضى، والسَّقْمى، والموتى والهَلْكى»[1].

وتبع أغلب المتأخرين الكوفيين في قياسية (فَعْلى) جمعًا لكل ما فيه زمانة أو ضرر ونحوه، على الأوزان المذكورة وغيرها، قال ابن مالك وهو يحصر جموع الكثرة: «ومنها: فَعْلى، وهو مقيس في كل صفة على فَعِيل، بمعنى مفعول، دالة على مُصاب بإماتة أو إيذاء نحو: قَتيل وقَتْلى، وصَرِيع وصَرْعى، وجَرِيح وجَرحى، وأسير وأسرى، وحُمِل عليه ما وافقه في المعنى من (فَعِيل) الآخر: كمريض ومرضى، ومن (فَعِل) كزَمِن وزمْنى، ومن (أفْعل) كأحمق وحمقى، ومن (فاعل) كهالك وهلكى، ومن (فَيعِل) كميِّت وموتى»[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ ابن المؤدب قد نبه على أنّ العرب قد تجمع على (فَعْلى) ما ليس به زمانة أو ضرر، حملاً للضد على ضده، قال الشاعر:

فكُنْ أَكْيَسَ الكَيْسَى إذا كنتَ فيهم		وإنْ كنتَ في الحَمْقَى فكن أنت أحْمَقا

ورُبما فعلوا هذا بناء على ضده، وهو حَمْقى ونَوْكَى، كما فعلوا في جمع أَعْجَف وأفْعَل لا يُجمع على فِعال، قال الشاعر:

عَمرُو العُلا هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِه		ورِجالُ مكةَ مُسْنِتون عِجافُ»[3]

فيكون عنده قِياسيًّا وعند غيره شاذًّا[4].

---

(١) المحتسب ٢/٧٢.

(٢) شرح عُمدة الحافظ ٢/٩٢٩، وينظر: التسهيل ٢٧٥، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٤٣، وشرح الشافية ٢/١٤٢، والمساعد ٣/٤٤٣، والهمع ٦/١٠٤.

(٣) الدقائق ٩٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٤٤، والمساعد ٣/٤٤٣، والهمع ٦/١٠٤.

١١- فَعَالِيّ:

يطرد هذا البناء جمعًا لاسم ثلاثي ساكن العين، في آخره ياء مشددة ليست لتجديد النسب [١]، نحو كُرْسيّ وكراسيّ، وبُرْديّ وبَراديّ،، ولا يجوز أن يُقال: تَراكيّ في تُركي، ولا بَصاريّ في بصريّ، ولا جنانيّ في جنّيّ. وبناء على ذلك منع جمهور الصرفيين أن يكون واحد أَنَاسِيّ إِنْسِيّ، وذهبوا إلى أنّ مفرده إنسان[٢].

وأجاز الفراء – إضافة إلى مذهب الجمهور– أن يكون واحد أناسيّ إِنْسِيّ، متفقًا بذلك مع الأخفش [٣]، فكأنهما لا يشترطان في ياء فَعالِيّ ألا تكون لتجديد النسب كما هو مذهب الجمهور.

١٢- الجمع المماثل لـ مَفاعِل ومَفَاعِيل، أو شبه فَعالِل:

والمُراد به: ما يُماثل (فَعالِل) في عدد الأحرف وضبطها بالحركة والسكون، نحو: مفاعِل، كمَنابر، وفَياعِل كصَيارِف، وفَواعِل كَجَواهر، وفَعَاعِل كسَلالِم، قال الصبان: «المراد بمماثل مفاعل ومماثل مفاعيل ما وافقهما في العدَّة والهيئة وإن خالفهما في الوزن[٤]». وقال الشيخ خالد الأزهري: «شبه فَعالِل هو ما ماثله عددًا وهيئة، وإن خالفه زِنةً، كمَفاعِل، وفَيَاعِل، وفَواعِل»[٥].

(١) أي: أنّ النسب باقٍ على حاله، و لم يُهمل أصله. النحو الوافي ٦٥٩/٤، وعلامة تجديد النسب أنها إذا سقطت بقي المعنى. المساعد ٤٥٥/٤.

(٢) ينظر: سر الصناعة ٤٣٦/٢، والممتع ٣٧٢/١، وشرح الملوكي ٢٥٦، والمساعد ٤٥٦/٣، والنحو الوافي ٦٥٩/٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٦٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٦٣/٣، واللسان (أنس)، وجهود الفراء ٢٢٧، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال ٣٤.

(٤) حاشية الصبان ١٥١/٤، وينظر: النحو الوافي ٦٦٤/٤.

(٥) شرح التصريح ٢١٦/٢، وينظر: حاشية الخضري ١٦١/٢.

فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف الياء من مماثل مفاعيل، ولا زيادتها في مماثل مَفاعِل إلا في الضرورة، وذهب الكوفيين إلى جواز ذلك في الكلام اختيارًا، مستدلين بالمسموع من ذلك، قال أبو حيان: «ومذهب البصريين أنه لا يجوز حذف الياء من مماثل مفاعيل، ولا زيادتها في مثال مفاعل إلا في الضرورة، وأجاز الكوفيون ذلك في الكلام، وعليه جاء عندهم قوله تعالى: ﴿ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ ﴾[1]، جمع مِفْتاح، ومعاذِير جمع معذِرة، ويجيزون في عَصافِير: عَصافِر، وفي دَراهِم: دَراهِيم»[2].

ونقل أبو بكر بن الأنباري في جمع (محمد): مَحامِد ومَحَامِيد[3].

وتبع أبو عُمر الجَرْمي الكوفيين، قال ابن عقيل: «ووافق الجَرمي الكوفيين في إثبات الياء، فأجاز قياسًا مطردًا في كل ما يُجمع على فَعالِل: فَعالِيل»[4]. وتابعهم كذلك ابن مالك واستثنى (فَواعِل)، فلم يجز فيها (فواعيل)[5]. والظاهر أنّه يريد الصفة، فلا يجوز عنده في ضوارب: ضَوارِيب إلا شُذوذًا، كقوله:

* سَوَابِيغُ بِيضٌ لا يُخرِّقُها النَّبْلُ *

وذلك أنّ سيبويه نصَّ على أنّ من العرب من يقول دَوانيق وخَواتِيم وطَوابِيق أسماءً، قال سيبويه: «وتكون الأسماء على فَواعِيل، نحو: خَواتِيم، وسَوابِيط، وقوارِير، ولا نعلمه جاء في الصفة، كما لا يجيء واحده في الصفة»[6].

(١) سورة الأنعام، الآية ٥٩.

(٢) الارتشاف ١/٢١٤، وينظر: توضيح المقاصد ٥/٨٢، والمساعد ٣/٤٧٠، وشرح الأشموني ٤/١٥٢، والهمع ٦/١١١، ١١٩، والدرر اللوامع ٢/٢٢٨، وجموع التصحيح والتكسير ٧٤.

(٣) الزاهر ١/٣٦.

(٤) المساعد ٣/٤٧٠، و ينظر: الارتشاف ١/٢١٤، وتوضيح المقاصد ٥/٨٣، وينظر: أبو عُمر الجرمي ٢٥٦ (ماجستير).

(٥) التسهيل ٢٧٩، والارتشاف ١/٢١٤، والمساعد ٣/٤٧٠، والهمع ٦/١٢٠.

(٦) الكتاب ٤/٢٥١، وينظر: الارتشاف ١/٢١٤-٢١٥، والمساعد ٣/٤٧٠، والصبان ٤/١٥٢.

ونقل ابن عقيل أنّ ما ذكره سيبويه من دوانيق وخواتيم وطوابيق جعلـه تكسـير (فاعال) غير المستعمل في كلامهم[1].

ونقلَ الفيُّومي في المصباح المنير حكمًا عامًّا فقال: «وقيل: كل جمع علـى فَواعـل ومَفاعل يجوز أن يُمد بالياء، فيُقال: فَواعِيل ومَفاعِيل»[2].

والظاهر أنّ مذهب الكوفيين هو الراجح لورود السماع الكثير به[3]، وقد رجَّحـه كما رأينا أبو عمر الجرمي وابن مالك والفيومي، ورجحه من المحدثين الأسـتاذ عبـاس حسن قائلاً: «هذا رأي الكوفيين والسماع الكثير يُؤيدهم، والأخذ برأيهم أولى، بـالرغم من مخالفة البصريين الذين يخصون الحكم السابق بالضرورة، ويُؤولون الأمثلة المـسموعة، ويتكلفون في التأويل ما لا يحسن قبوله، وبعض أئمة النحاة يؤيد مذهب الكوفيين، ولكن يستثني صيغة (فواعيل) فلا يقول: فواعيل، ولا داعي لهذا الاستثناء، وكـذلك يؤيـدهم بعض أئمة اللغة»[4].

وإلى ذلك ذهب د. عبد المنعم سيد في كتابه جموع التصحيح والتكسير[5]، وتبعـه أستاذنا محسن العميري في بحثه لمرحلة الماجستير (أبو عمر الجرمي)[6].

---

(١) المساعد ٤/٤٧٠. وينظر: التاج (دنق).

(٢) المصباح المنير (دانق).

(٣) لمزيد من الشواهد من القرآن الكريم والشعر العربي ينظر: بحث: الظواهر الصرفية المبنية على قراءات قرآنية في شرح القصائد السبع الطوال ٢٧٤-٢٧٩.

(٤) النحو الوافي ٤/٦٧٢.

(٥) جموع التصحيح والتكسير ٧٤،

(٦) أبو عمر الجرمي ٢٥٧.

١٣- تكسير الخماسي:

تكسير الخماسي - المجرد على مذهب البصريين - مكروهٌ عند العرب، ولذلك إذا اضطروا إلى جمعه جمع تكسير حذفوا منه، قال سيبويه: «... لا يُكَسِّرُون من بنات الخمسة للجمع حتى يحذفوا... ومن ثَمَّ لم يُكَسِّروا من بنات الخمسة إلا أنْ تستكرههم فيخلطوا لأنه ليس من كلامهم»[١].

وعلل ابن يعيش تجانُفَ العرب عن جمع الخماسي بالثقل، قال: «اعلم أنه لا يجوز جمع الاسم الخماسي لإفراطه في الثقل بطوله وكثرة حروفه، وبعده عن المثال المعتدل وهو الثلاثي، وتكسيرُه يزيده ثقلاً بزيادة ألف الجمع، فكرهوا تكسيره لذلك، فإذا أُريد تكسيرُه حذفوا منه حرفًا وردُّوه إلى الأربعة، وذلك الحرف الآخر، وإنما حذفوا الآخر لوجهين:

أحدهما: أنّ الجمع يسلم حتى ينتهي إليه فلا يكون له موضع.

الآخر: أنّ الحرف الآخر هو الذي أثقل الكلمة، فلو لا الخامس ما كان ثقيلاً»[٢].

ونصَّ الرضي على أنّ العرب لا تُكسر الخماسي ولا تصغره في سعة كلامهم، وإنما هذا قياسه لو كُسِّر، قال: «إنما استُكره تصغير الخماسي وتكسيره لأنك تحتاج فيهما إلى حذف حرف أصلي منه، ولا شك في كراهته، فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة كلامهم، ولكن إذا سُئِلوا: كيف قياس كلامكم لو صغرتموه أو كسرتموه ؟ قالوا: كذا وكذا...»[٣].

---

(١) الكتاب ٣/٤٤٤، وينظر: التكملة ١٩٥.

(٢) شرح المفصل ٥/٣٩.

(٣) شرح الشافية ٢/١٩٢-١٩٣.

ومنع ابنُ وَلّاد تكسير الخُماسي مطلقًا[1].

والخِلاف في هذه المسألة حول أي الأحرف يُحذف من الخُماسي المجرد - على مذهب البصريين - حين تكسيره؟

فمذهب البصريين حذف الحرف الخامس عُمومًا، على الأكثر، إذ الثقل نشأ منه قال أبو علي: «فإذا استُكرهوا حذفوا الحرف الآخر فقالوا في فرزدق فَرازِد»[2]. وقد يُحذفُ الرابع، ولذلك ضوابط:

١- إذا كان الحرف الخامس شبيهًا بالزائد[3] وجب حذفه مطلقًا، نحو: جحمرش وجَحامِر، سواء كان الرابع شبيهًا بالزائد أو غير شبيه، نحو: قُذَعمل وقُذاعِم، وسَفَرْجَل وسَفَارِج، قال ابن مالك: «وإن تعذَّر أحدُ المثالين ببعض الأصول حذف خامسها مطلقًا»[4]، قال ابن عقيل موضِّحًا: «وقوله (مطلقًا) معناه: وافق الرابع بعضَ الزوائد لفظًا أو مخرجًا أو لم يُوافقْه»[5].

---

(١) المساعد ٤/٤٦٥.

(٢) التكملة ١٩٥، وينظر: اللباب ٢/١٨٦، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٧٥، والارتشاف ١/٢١٢، وشرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ١/١٤٨، وشرح التصريح ٦/١١٦.

(٣) الشبيه بالزائد: هو:

أ) ما كان لفظه لفظ الزائد، ولكنه ليس بزائد، لعدم انطباق صفة الزائد وموضعه عليه، كالنون في خَدَرْنَق بمعنى العنكبوت، فالنون شبيهة بالزائد لفظًا، ولكن ليس هذا موضع زيادتها، إذ تُزادُ طرفًا كغضبان، أو في وسط الكلمة ولكن ساكنة كغَضَنْفَر.

ب) أن يكون لفظه مخالفًا للزائد، ولكن موضعه من النطق موضع الزائد كدال فرزدق، ليست من أحرف الزيادة، ولكن أشبهت التاء في مخرجها، والتاء من أحرف الزيادة. ينظر: النحو الوافي ٤/٦٦٠ حاشية ٦.

(٤) التسهيل ٢٧٩، وينظر: شرح التصريح ٢/٣١٥، والهمع ٦/١١٦، والنحو الوافي ٤/٦٦٠.

(٥) المساعد ٣/٤٦٥، وينظر: الهمع ٦/١١٦.

٢- إن لم يكن واحد من الرابع أو الخامس شبيهًا بالزائد وجب حذف الخامس أيضًا[١]. وهذا مستفاد من تمثيلهم السابق بـ (جَحْمَرِش)، فإنّ الراء والشين لا يُشبه أحدهما حرفًا زائدًا.

٣- إذا كان الرابع وحده هو الشبيه بالزائد دون الخامس، جاز حذفُ أحدِهما، نحو: فَرَزْدَق، فالدال أشبهت التاء في المخرج، ولذلك يجوز حذفُها فيُقال: فَرَازِق، وكذلك أمر النون في خَدَرْنق، فيجوز فيها خَدارِق، ولكن الأجود حذفُ الخامس، وهو مذهب سيبويه[٢].

أمّا المبرد من البصريين فيلزم حذفَ الخامس على كل حال، فلا يجيز فرازِق، وعَدَّه غلطًا[٣].

وهكذا فالأصل والأفضل عند البصريين حذف الخامس، وقد يحذف الرابع بضابط.

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز حذف الحرف الثالث، فيقولون في جمع فَرَزْدَق وخَدَرْنَق: فَرَادِق، وخَدَانِق، بحذف الزاي والراء، شبهوا الثالث بواو (فَدَوْكَس)[٤].

وقد نقل السيوطي عن أبي حيان بيان السر في حذفهم للثالث فقال: «وكأنهم رأوا حذفَ الثالث أسهل إذ تحل ألف الجمع محلها، فيبقى ما قبل الألف مُعادِلاً لما بعدها في

(١) هذا من استنتاج الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي ٤/٦٦٠.

(٢) التكملة ١٩٥، وشرح المفصل ٥/٣٩، والتسهيل ٢٧٩، وشرح عُمدة الحافظ ٢/٩٣٩، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٧٥، والمساعد ٣/٤٦٥، والارتشاف ١/٢١٢-٢١٣، وشرح التصريح ٢/٣١٥، والهمع ٦/١١٦.

(٣) المقتضب ٢/٢٢٨، وينظر: الارتشاف ١/٢١٣، والمساعد ٤/٤٦٥، وشرح التصريح ٢/٣١٦، والهمع ٦/١١٦.

(٤) التسهيل ٢٧٩، والارتشاف ١/٢١٣، والمساعد ٣/٤٦٦، والهمع ٦/١١٧.

كون كل منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب، وكـأهم رأوا أنّ بالثالـث حـصل الامتناع من الوصول إلى مماثلة مَفَاعِل، أو مَفَاعِيل، فأَجْروه مُجرى الزائد الذي جاء ثالثًا فحذفوه نحو واو فَدَوكَس حيث قالوا: فَداكِس»[1].

هذا، ويبدو لي أنّ الذي سهَّل حذفَ الثالث عند الكوفيين أنّه نهاية الأصول علـى مذهبهم، إذ لاتزيد البنية – عندهم – على ثلاثة أحرفٍ أصول، كما سـبق في الفـصل الثاني من الباب الأول، فحذفوا الحرف الأخير، فلعل من أجاز حذف الثالث من الأصول أراد أن يحافظ على الزائد لأنه جاء لمعنًى.

ولا إشكال في حذف الرابع أو الخامس على مذهب الكوفيين إذ هما زائدان علـى مذهبهم.

ويرى أحد الباحثين أنّ الكوفيين هم الذين أثَّروا في الأخفش في هذه المـسألة؛ لأنّ الحذفَ عند البصريين لا يكون إلا في الطرف أو ما اتصل به بسبب[2]. وهذا صحيح فقد راجع كل فريق في هذه المسألة أصله وحكَّمه.

١٤- أفَاعِيل:

ذكر سيبويه في باب (باب ما جاء بناءُ جمعه على غير ما يكون في مثله و لم يُكَـسَّرْ هو على ذلك) بعضَ الجموع التي جُمعت على غير لفظ مفردها، ومـن ذلـك: رَهْـط وأراهِط، وباطِل وأباطِيل، وكُراع وأَكَارِع،، فكأنّ التكسير وقع على أَرْهُط، وإِبْطِيـل،

(١) الهمع ٦/١١٧.

(٢) أثر الأخفش ٤٦٩ (ماجستير).

وإِبْطال، وأَكْرُع، ثم عَدَّ سيبويه منها حَدِيث وأَحادِيث، قال: «ومثل ذلك حَدِيث وأحادِيث، وعَرُوض وأعارِيض، وقَطِيع وأَقَاطِيع ؛ لأنّ هذا لو كَسَّرْته إذ كانت عِدَّةُ حروفه أربعة أحرف بالزيادة التي فيها لكانت فَعَائِل...» [1].

ووضَّحَ السيرافي كيف تكون لو جاءت على قياس مفرداها فقال: «ولو جُمع ما ذُكِرَ على لفظه لقيل في كُرَاع: كَرَائِع، وفي حَدِيث: حَدائث، وفي عَرُوض: عَرائض، كما يُقال في قَلُوص: قَلائِص، وفي سَفِينة: سَفَائِن ؛ لأنّ ألف الجمع تدخل ثالثة، ولا يُزاد غيرها»[2].

فهو جَمعٌ على غيرِ القياس عند سيبويه وجمهور الصرفيين[3].

ولكن الفراء – ومنهجه طرد القواعد وتَقْييس الشوارد كما ثبت من قبل – عَدَّه جمعًا قياسيًّا لـ (أُحْدُوثَة)، فقد جاء في الصحاح: «قال الفراء: نُرى أنّ واحدَ الأحاديث أُحْدُوثة، ثم جعلوه جَمْعًا للحديث»[4]، وذلك أنّ (أُفْعُولَة) قِياس تكسيرها: (أَفَاعِيل)، نحو: أُكْذُوبة وأَكَاذِيب، وتبعه السهيلي، قال أبو حيان: «وأحاديث في حديث على ما زعم سيبويه، ويراه الفراء وتبعه السُّهيلي جمعَ أُحدوثة بمعنى حديث، فهو جمعٌ على غير قياس»[5].

وقد رَدَّ ابنُ برِّي ما ذهب إليه الفراء من جهة المعنى، إذ الأُحْدُوثَة بمعنى الأُعْجُوبة عنده، قال: «ليس الأمر كما زَعَمَ الفراء ؛ لأنّ الأُحْدُوثة بمعنى الأُعْجوبة، يُقال: قد صار

(١) الكتاب ٣/٦١٦، وينظر: الارتشاف ١/٢١٥، والصحاح واللسان والتاج (حدث).

(٢) شرح السيرافي ٥/٣٨-ب، وينظر: شرح المفصل ٥/٧٣.

(٣) الارتشاف ١/٢١٥، وشرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ١/١٤٩.

(٤) الصحاح، وينظر: اللسان والتاج (حدث).

(٥) الارتشاف ١/٢١٥.

فُلانٌ أُحدوثةً، فأما أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يكون واحدُها إلا حَدِيثًا، ولا يكون أُحْدوثة»[1]، ثم أشار إلى ذكرِ سيبويه لأحاديث في باب ما جُمع على غير واحده المستعمل.

إلا أنّ جمهرة من العلماء ذهبوا إلى أنّ أُحدوثة - هنا - بمعنى الحديث، فقد ذهب ابنُ خَروف - فيما نقل أبوحيان - إلى أنّ أُحدوثة إنما تُستعمل في المصائب والدواهي بمعنى الحديث الذي يُتَحدث به.

وصرَّح الأزهري بأنّ واحد الأحاديث أحدوثة، قال: والأحاديث في الفقه وغيره معروفة، قلت: واحدة الأحاديث أُحْدُوثَة»[2].

وقد نبه ابن يعيش إلى تقارُب بين الأحدوثة والحديث في المعنى، فقال: «إلا أنّهم قالوا: أحاديث، وكأنهم جمعوا أُحْدُوثة، واستُعْمِل في الحديث، وإن لم يُستعمل، قال الفراء: وهو جمع أُحْدُوثة واستعمل في الحديث، والفرق بين الحديث والأُحدوثة أنّ الحديث اللفظ، والأحدوثة المعنى المتحدث به»[3].

فالظاهر أنّ الفراء يحمل جمع صِيغة على أُخرى إذا تقاربتا في المعنى واللفظ، كما رأينا هنا، في حين أنّ سيبويه اقتصر على النظر إلى اللفظ، فأدى به إلى الحكم على (أحاديث) بأنه على غير القياس.

والظاهر أنّ الفراء قد طرد هذه القاعدة، فقد أجاز أن يُجمعَ (فِعِّيل) جمعًا سالمًا على الأصل، وأجاز أن يُحمل على جمع (قَسّ) فيُكسر على (فُعول)، إذ كانا بمعنًى، جاء في

---

(١) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ١٨٢، وينظر: اللسان (حدث).

(٢) تهذيب اللغة ٤/٤٠٥.

(٣) شرح المفصل ٥/٧٣.

اللسان: «وقال الفراء في كتاب (الجمع والتفريق)[١]: يُجمع القِسِّيْسُ: (قِسِّيْسِينَ) ، كما قال الله تعالى[٢]. ولو جَمَعَه قُسُوسًا كان صوابًا ؛ لأنهما في معنًى واحد، يعني القَسُّ والقِسِّيس»[٣].

فلما كان القِسِّيس والقَسُّ بمعنًى، أجاز جمعهما على قِياس أحدهما، إذ قِياس جمع فَعْل الفُعُول، كما ذكر الصرفيون[٤].

جمع المضاف إذا كان كُنية:

سبقت الإشارة في مبحث التثنية إلى أنّ المركب الإضافي إذا كان كُنية فإنّ مذهب البصريين أن يكتفى بتثنية وجمع المضاف فحسب، قال سيبويه: «وإذا جمعت أبا زيد قلت: آباءُ زَيد، ولا تقول: أبو زَيْدِين ؛ لأنّ هذا بمنزلة: ابن كُراع، إنما يكون معرفةً بما بعده. والوجه أنْ تقول: آباءُ زَيْدٍ، وهو قول يونس. وهو أحسن من: آباء الزَّيْدِين، وإنما أردت أن تقول: كُلُّ واحد منهم مضاف إلى هذا الاسم»[٥].

وقد وضَّح أبو سعيد مرادَ سيبويه بـ (معرفة بما بعده) فقال: «وإذا كان الاسم المضاف كُنية والاسم الثاني ليس باسم معروف فالاختيار عند سيبويه أنْ يُوَحَّد ولا يُجمع، فيُقال في أبي زيدٍ: هؤلاء آباءُ زيدٍ، وذكر أنه قول يونس، وأنه أحسن من آباء

(١) من كتب الفراء التي لم تصل إلينا.

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا ﴾، سورة المائدة، الآية ٨٢.

(٣) اللسان (قسس).

(٤) شرح المفصل ٥/١٥.

(٥) الكتاب ٣/٤٠٩.

الزيدِين، وهذا يدل على أنّ آباء الزيدين قد قيل...»[1]. ثم وضح سبب اختيار سيبويه هذا فقال: «وإنما اختار سيبويه توحيد الاسم المضاف إليه لأنه ليس لشيء بعينه مجموع، وذكر أنّ هذا مثل قولهم: بَنات لَبُون ؛ لأنهم أرادوا السنّ المضافة إلى هذه الصفة، وكذلك: ابنا عَمٍّ، وبَنُو عَمٍّ، وابنا خالة، وبنو خالة، كأنه قال: هما ابنا هذا الاسم، تضيف كل واحد منهما إلى هذه القرابة، وكذلك: آباءُ زَيدٍ، كأنه قال: آباءُ هذا الاسم»[2].

وأجاز الكوفيون جمع المضاف والمضاف إليه معًا وكذلك تثنيتهما كما سبق، فيقولون: آباءُ البَكْرِين، وأَبَوَا البَكْرَيْنِ[3].

والظاهر أنّ هذا رأي الكوفيين الأقدمين إذ أشار إليه سيبويه كما سبق، والظاهر أيضًا أن لا خِلاف مع سيبويه في هذه المسألة، فقد استحسن سيبويه واختار جمع المضاف وإفراد المضاف إليه، و لم يمنع جمعهما، في حين أنّ الكوفيين أجازوا شيئًا لم يمنعْه سيبويه.

جمع المركب تركيب مزج:

سبقت الإشارة في مبحث التثنية إلى أنّ الكوفيين أجازوا جمع العلم المركب تركيب مزج وتثنيته من غير سماع، خِلافًا للبصريين، واختار ابن هشام الخَضراوي وابن أبي الرَّبيع والسيوطي وغيرهم مذهب الكوفيين[4].

---

(١) شرح السيرافي ٤/١٨٥-أ-ب.

(٢) شرح السيرافي ٤/١٨٥-ب. وينظر: الارتشاف ١/٢٧٨.

(٣) الارتشاف ١/٢١٧، والمساعد ٣/٤٨٥، والهمع ١/١٤١.

(٤) المساعد ٣/٤٨٢، والهمع ١/١٤٠-١٤١.

جمع إبراهيم وإسماعيل:

ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ جمع إبراهيم وإسماعيل: بَرَاهِيم وسَمَاعِيل، وذلك على تقدير زيادة الهمزة، وذهب المبرد إلى: أبارِيه وأسَامِيع، بحذف الخامس وتعويض الياء عنه[1]، وحكى الكوفيون: بَرَاهِم، وسَمَاعِل - بغير ياء - وبَرَاهِمَة، وسَمَاعِلَة، والهاء بدلٌ من الياء، وقال بعضهم: أبارِه وأسامع، وأجاز ثعلب: بَراهٍ، وذلك قياسًا على تصغير الترخيم: بُرَيْه[2].

والظاهر أنّ بعض الكوفيين الذين أجازوا أباره وأسامع، كان بناءً على مذهبهم في جواز حذف الياء من مماثل مفاعِيل.

وأما ما ذهب إليه ثعلب من جواز بَراهٍ، قياسًا على تصغير الترخيم، فقد نقل الصبَّان الردَّ عليه عن الفارضي[3] بأنه قياس على الشاذ، وقياس مع الفارق، قال الصبان: «ثم إجازةُ ثعلب: بَراهٍ، إن كانت بالقياس على بُرَيْه، كما أشعر به كلام الشارح، وصرَّح به الفارضي وردَّ عليه أنّه قياسٌ على شاذٍّ، والشّاذُّ لا يقاس عليه[4]، مع أنّه قِياسٌ مع الفارق، وهو أنّ التصغير يكون للترخيم بخلاف الجمع، ومع أنه يلزمه إجازة: (سَماعٍ) أيضًا، قياسًا على (سُمَيْع). وإن كانت بالسماع ولم يُسمع (سماعٍ) فالأمر ظاهرٌ»[5]، يريد: ظاهر الفساد لعدم ورود السماع في جمع إسماعيل على (سماعٍ).

---

(١) شرح الأشموني ٤/١٧٠.

(٢) شرح الأشموني ٤/١٧٠.

(٣) هو: شمس الدين محمد الفارضيّ القاهريّ الحنبليّ، شاعرٌ، نحويّ، (ت: ٩٨١هـ تقريبًا). أخباره في: شذرات الذهب ٨/٣٩٣، والأعلام ٦/٣٢٥.

(٤) شرح الشافية ١/٢٨٣-٢٨٤، وقد صرح الرضي بأنّ تصغير الترخيم شاذٌّ.

(٥) حاشية الصبَّان ٤/١٧٠.

ولكن ألا يجوز أنْ يكون ثعلبٌ قد جرى على مذهبه وأصحابه من أنّ أكثر أصول البنية ثلاثة، فأخذ إبراهيم وإسماعيل من (ب.ر.ه)، و(س.م.ع) فيصغّره ويجمعه بحـــذف الهمزة الزائدة أولاً في التقدير، وحذف الميم الزائدة آخرًا من إبراهيم، واللام من إسماعيل؟

وبذلك لا يلزمه ما رُدَّ عليه من القياس على الشاذ، والقياس مع الفارق.

* * *

نخلص من مبحث الجمع إلى ما يأتي:

أ- توسَّع الكوفيون في مدلول مصطلح الجمع، فعدُّوا اسم الجنس واسم الجمع جمعًا خلافًا للبصريين.

ب- امتاز الكوفيون بالتوسُّع في القياس، وطرد القواعد، وتقليل الأصول، وتَقييس الشاذ ما أمكن، بتخريجه على وجه يكون به مقيسًا، ومن مظاهر ذلك:

١- ألحقوا جمع المقصور ذي الألف الزائدة بالمنقوص في ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء حين الجمع بالواو والنون.

٢- أجازوا جمع (أفْعَل فَعْلاء) صفة المذكر بالواو والنون، وصفة المؤنث بالألف والتاء، قِياسًا على المسموع، في حين عدَّه البصريون من النادر.

٣- أجازوا جمع العلم المختوم بالتاء جمع مذكر سالمًا قِياسًا على مسموع خلافًا للبصريين.

٤- نلحظ موافقة الفراء لسيبويه فيما فيه توسيع للقياس، كإجازة جمع اسم الجنس للمذكر غير العاقل بالألف والتاء، إذ توافرت شواهد كثيرة.

٥- أجاز الفراء جمع الاسم المذكر الخالي من تاء التأنيث بالألف والتاء، سواء له جمع تكسير أو لا، قياسًا على المسموع، خلافًا للجمهور. وتبع المتنبي الفراء في استعمال ذلك في شعره، وذهب ابن جني مذهبه أيضًا.

٦- زادَ الكوفيون بعض الأوزان قياسًا في جمع القلة، فقد زاد الفراء: فُعَل، فِعَل، فِعَلَة، فَعَلَة. وزاد ابن السكيت: أَفَاعِل، جمعًا للقلة، في حين عده سيبويه جمعًا لجمع القلة على أفْعُل وأفْعِلَة.



٧- قاسَ الفراء (أَفْعُل) جمعًا في: فِعْل، فُعْل، فُعُل، فَعُل، على ما سُمع، وروى بعضه سيبويه. كما أجاز الفراء أن تجمع كل (فَعْلاء) لا مذكر لها على (أَفْعُل)، نحـــو بأســـاء وأبْؤُس.

٨- قاس الفراء (أفْعال) جمعًا لما فاؤه همزة أو واو زيادة على مذهب الجمهور فيما يطرد فيه (أفعال) عندهم. ومذهب الفراء هذا فيه موافقة واقع العربية وميلها إلى الخفـــة، ونفي الثقل.

٩- عَدَّ الفراء (فِعْلَة) جمعًا مقيسًا في (فَعَل) خِلافًا للجمهور.

١٠- التخلص من الشاذ ما أمكن، وذلك بإعادة ما ظاهرُه أنه شـــاذ أو وصَـــفه البصريون بالشذوذ أو النُّدرة إلى دائرة القياس، ويظهر ذلك جَلِيًّا، إما بفضل حـــصيلتهم الهائلة من المسموع عن العرب، أو بفضل توجيهه على وجهٍ يرُدُّه إلى القِياس رَدًّا جمـــيلاً، فمن ذلك: ذهب الجمهور إلى أنّ (سُقُف) جمع سَقْف، شذوذًا، وعَدَّه الفراء جمع سقِيفة قِياسًا. وجعل البصريون (كُوًى) جمع كَوَّة شذوذًا، في حين عدها الفراء جمع كُوَّة قياسًا، ومن ذلك أنّ سيبويه جعل (أحاديث) جمعًا لـــحديث على غير القياس، في حين عـــدَّها الفراء جمعًا لـــ (أُحدُوثة) قِياسًا، مراعِيًا بذلك اللفظ والمعنى، في حين اقتصر سيبويه علـــى مراعاة اللفظ فحسب.

١١- جعل الفراء (فِعَل) مقيسًا في (فَعَلَة) بناء على ما سُمع، خِلافًا للجمهور.

١٢- زاد الفراء قياسية (فِعال) جمعًا لـــ (فُعالى)، نحو جُمادى وجِماد.

١٣- ذهب الفراء إلى أنّ (فُعُول) ينقاس جمعًا لـــ (فَعيلة) خلافًا للجمهور، كمـــا ذهب إلى أنّ الفَعالة والفَعال يجمعان على الفُعُول، نحو سماء وسُمِيّ، وصَلاءَة وصُلِيّ.

١٤- جعل الفراء قياسية تصحيح لام (فُعُول) في الجمع إذا كانت واوًا، قياسًا على المسموع الذي شَذَّذَه البصريون، نحو: أُبُوّ، ونُحُوّ.

١٥- ذهب سيبويه إلى أنّ وزن جمع (فاعل) من معتل العين (فُعَّل)، وأجاز الكسائي فيه ثلاثة أوجه، نحو: خائف: خُيَّف، وخِيَّف، وخَوْف.

١٦- طَرَدَ الفراء جمع (فَعْل، وفَعِيل) على (فَعَلة) حملاً على جمع (فاعل) صفة لمذكر صحيح اللام، ثم أجاز حذف التاء من (فَعَلَة) قياسًا على المسموع، وعدَّ غيره ما جاء منه شاذًا.

١٧- توسَّع الكوفيون في جعل (فَعْلى) جمعًا قِياسيًّا لكل (فاعِل، وفَعِيل، وفَعْلان) إذا كان دالاًّ على زمانة أو مَرَض ونحوه، في حين عدَّ سيبويه ما جاء منه محمولاً على فَعِيل بمعنى (مفعول).

١٨- ومن مظاهر التوسع في القياس إزالة بعض القيود التي وضعها البصريون، كاشتراط البصريين لجمع (فَعَالِيّ) ألاّ تكون الياء لتجديد النسب، وتجاوز الفراء والأخفش هذا الشرط، وبناء عليه ذهب الفراء إلى أنّ واحد أناسي: إنسِيّ.

١٩- جَوَّزَ الكوفيون حذف الياء من مماثل (مَفاعيل)، وزيادها من مماثل (مَفاعِل)، قياسًا على المسموع الكثير، وتبعهم الجرمي وابن مالك والفيومي وغيرهم، وبعض المحدثين، في حين شَذَّذَه البصريون.

جـ - حَرَصَ الكوفيون والفراء خاصة على طرد المعتل على قواعد الصحيح، فقد أجاز الفراء ضم عين (فُعُل) جمعًا لمعتل العين قِياسًا على الصحيح، خِلافًا للجمهور. ومن ذلك حمل الفراء جمع (فُعْلَى، وفِعْلَى) على جمع: (فُعْلَة وفِعْلَة) الصحيحين، وذهابه إلى أنّ وزن قُضاة (فُعَّل) قياسًا على شُهَّد، ونحوه، خِلافًا للبصريين الذين يخصونه بوزن (فُعَلة) الخاص بالمعتل عندهم.

د – قد يَتوسَّعُ البصريون في القِياس ويأبى الكوفيون ذلك، وقد لحظت أنّ مثل هذا يقع إذا كان التوسع يخالف قانونًا من قوانين العربية أو مزيَّة من مزاياها، كأن يُفضي هذا التوسع إلى الاستثقال مثلاً، نحو إجازة البصريين إتباع العين حركة الفاء في (كِسِرات)، ورَفضَ الفراء ذلك، كراهة الثقل، وحفظ ما سُمع منه.

هـ – ومن مظاهر حرص الكوفيين على القياس تعليل ما خالفه، كتعليل ابن المؤدب لما جُمع على (فَعْلى) مما ليس به زمانة أو مرض نحو (أكْيَس الكَيْسَى) بأنه محمول على ضده، وغير ذلك.

و – أجاز الكوفيون جمع المركب المزجي من غير سماع، وهذا قياسٌ نظري، واستعمالهم له فيما يبدو قليلٌ.

ز – الفصاحة عند الفراء مقياسٌ قويٌّ لقبول السماع للقياس عليه، فقد سَمِعَ (لُحًى، وحُلًى) بضم الفاء، والقياس بكسرها، فلم يُجزْ القياس على هذا المسموع قائلاً: «ولا يُقاس عليهما إلا أنْ تسمع شيئًا من بدوي فصيح فتقوله فتكتبه» وكأنه يشير بذلك إلى أنّ المسموع المتقدم ليس بفصيح، فاطَّرِحْه. والفراء يتميز بذوقه الخاص في تحسس القياس أو الأقيس، يظهر ذلك في بعض تعبيراته، وقد سبق شيء من ذلك في فصول سابقة.

* * *

المبحث الثالث

التصغير

أغراض التصغير:

الغرض من التصغير عند البصريين: التقليل، قال سيبويه: «هذا باب ما يُحَقَّرُ لدُنُوِّه من الشيء وليس مثله: وذلك قولك: هو أُصَيْغِرُ منك، وإنما أردتَ أن تُقلل الذي بينهما. ومن ذلك قولك: هو دُوَيْنَ ذاك، وهو فُوَيْقَ ذاك، ومن ذا أن تقول: أُسَيِّدُ، أي: قد قارَبَ السَّواد»[1]. وقال السيرافي معلقًا على ذلك: «اعلم أنّ التصغير في الجملة إنما هو تقليل شيء وتحقيره، وهو يتصرف على وُجوه...»[2]، وإلى ذلك ذهب ابن الحاجب فقال في تعريف المصغَّر: «المصَغَّر: المَزيد فيه ليدلَّ على تقليل»، وتبعه الرضي[3].

وقد اتفق الصرفيون على أنّ التقليل من بعد ذلك يشمل معاني مختلفة، هي[4]:

١- تصغير ما يُتَوهَّم أنه كبير، نحو: جُبَيْل، ونُهَيْر، وكُلَيْب.

٢- تحقير ما يُتَوَهَّم أنه عظيم، نحو: عُوَيْلِم، وشُوَيْعِر، وكُوَيْتِب.

٣- تقليل ما يُتَوَهَّم أنه كثير، نحو: دُرَيْهِمات، ودُنَيْنِيرات.

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٧.

(٢) شرح السيرافي ٤/٢١٩-أ.

(٣) الشافية ٣٢، وشرحها للرضي ١/١٨٩.

(٤) ينظر: اللباب ٢/١٥٨، وشرح الجمل ٢/٢٨٩، والتذييل ٦/٣٦-أ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/١٢٠٢، وشرح الأشموني ٤/١٥٧، والهمع ٦/١٣٠، ومجموعة الشافية ١/٧٤، والتنوير في التصغير ٢٧، وجهود الفراء ٢٣٦، والوافي في التصغير والنسب ٦. وغيرها.

٤- تقريب ما يُتَوَهَّم بُعدُه في الزمان والمكان، نحو: قُبَيْل، وبُعَيْد، وفُوَيْق، وتُحَيْت.

٥- تحقير شأن المصغر وقَدْرِه، نحو: زُيَيْد، ورُجَيْل.

وكل ذلك يشمله التقليل كما هو واضح. إذن فالتصغير عند البصريين يأتي لغرض واحد هو التقليل وله معان مختلفة.

وزاد الكوفيون غرضًا آخر، هو التعظيم، نص على ذلك أئمتهم، ونقل عنهم، مستدلين بشواهد جاء التصغير فيها مفيدًا التعظيم، قال الفراء: «وقال الأنصاري يوم سقيفة بني ساعدة: أنا جُذَيلُها الـمُحَكَّكُ وعُذَيْقُها الـمُرَجَّب، أي أنا الـمُعَظَّمُ الـمُكَرَّمُ. وإنما صغَّرَ فقال: جُذَيْلُها وعُذَيْقُها ؛ لأنه ذهب بهما إلى المدح...»[1]. وقال أبو محمد القاسم الأنباري: «وقد يأتي التصغير تعظيمًا وتَنْبيلاً، كقول الأنصاري أنا جُذَيلُها...، وقال لبيد في تعظيم التصغير:

وكُلُّ أُناسٍ سَوف تَدخُلُ بينهم دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأَنامِلُ

... فقال: (دُوَيْهِيَةٌ) فصغَّر، ثم قال يصف شدها: تَصْفَرُّ منها الأنامل، فدلَّ ذلك على تعظيمها»[2]. وقال أبو بكر بن الأنباري: «ومن الأضداد أيضًا: التصغير، يدخل لمعنى التحقير ولمعنى التعظيم...»[3].

وكذلك نقل عنهم العلماء، فقد نقل أبو علي عن ثعلب إنشاده قول الشاعر:

---

(١) الأيام والليالي والشهور ٤٤، وقول الأنصاري في فتح الباري (١٢/١٤٤، كتاب الحدود، باب: رجم الحُبلى من الزنا إذا أَحْصَنَتْ).

(٢) شرح المفضليات ٧٦٦.

(٣) الأضداد ٢٩١.



فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لِتَبْلُغَهُ حتى تَكَلَّ وتَعْمَلا

على أنّ التصغير فيه للتعظيم(١).

وقال أبو حيان في حديثه عن أغراض التصغير: «وزاد الكوفيون: لِتَعْظِيمٍ، نحو: دُوَيْهِيَة، وزعموا أن من ذلك: أُخَيَّ، وصُدَيِّقي»(٢).

وزادَ ابن عصفور من شواهدهم قوله:

أَحارِ تَرى بُرَيْقًا هَبَّ وهنًا كَنارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ استِعارا

قال: «فقوله: (نار مجوس)، وقوله: (تستعر استعارًا): دليل على عِظَم هذا البرق»(٣).

وزاد الأشموني من شواهد الكوفيين: قول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود: «كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا»(٤).

وتَبِعَ بعضُ العُلماء الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أنّ التصغير يأتي للتعظيم، فمن هؤلاء الأصمعي، إذ نقل عنه أبو عُبيد في غريب الحديث قوله بعد ذكر حديث يوم السقيفة: «وإنما صَغَّرهما فقال: جُذَيْل وعُذَيْق، على وجه المدح، وأنه وصفها بالكرم، وهذا

---

(١) المسائل البصريات ١/٣٥٠-٣٥١.

(٢) الارتشاف ١/١١٩، وينظر: شرح المفصل ٥/١١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/١٢٠٢، والتذييل ٦/٣٦-ب، وشرح الأشموني ومعه حاسية الصبان ٤/١٥٧، وشرح التصريح ٢/٣١٧، والهمع ٦/١٣٠، وشرح شواهد الشافية ٨٥، والمفيد في التصغير والنسب ٧.

(٣) شرح الجمل ٢/٢٨٩.

(٤) شرح الأشموني ٤/١٥٧.

كقولهم: فُلانٌ فُرَيْخُ قُرَيْش، وكالرجل تحضُّه على أخيه فتقول: إنما هو بُنَيُّ أُمِّكَ»[1].

وتبعهم كذلك ابن خالويه فنصَّ على المدح لا التعظيم،[2]، وأبو حنيفة الدِّينوري، نقل عنه البغدادي قوله في كتاب النبات: «وإنما صُغِّرَ الجبلُ على وجه التعظيم، كما قالوا للداهية: دُوَيْهِيَة، و لم يُرِدْ التحقير، وكيف وقد قال: شاهق الرأس»[3].

وتبعهم أيضًا ابن الشجري، إذ قال عن (دُوَيْهِيَة) في الشاهد المذكور: «وتصغيره إياها - والمراد بها الموت - تصغيرُ التعظيم...»[4]، وقال في موضع آخر: «وقد جاء التحقير في كلامهم للتعظيم، كقوله: (وكل أناس...) أراد بالدُّوَيْهِيَة الموت، ولا داهية أعظم منها، وكقول أوس بن حجر: (فُوَيْقَ جُبَيْلٍ...)»[5]، وذكر أنّ تصغير (اللَّتَيَّا) في قول الشاعر:

ولَقد رَأيتُ تَأَى العَشِيرَةِ بينها وكَفَيْتُ جَانِيَها اللَّتَيَّا والتي

للتعظيم، فقال: «فتحقير (اللَّتَيَّا) هاهنا إنما هو تعظيم، ويَبعُدُ أن يكون أراد بـ (اللَّتَيَّا) الفَعْلَةَ الهَيِّنة ؛ لقوله: (وكَفَيْتُ جَانِيَها اللَّتَيَّا)، والفَعْلة الهَيِّنة لا يكاد فاعلها يُسمى جانِيًا»[6]. وكذلك تبع ابن الدهان الكوفيين في مجيء التصغير للتعظيم[7].

---

(١) غريب الحديث ١٧٤/٥-١٧٥ (ط مجمع القاهرة).

(٢) ليس في كلام العرب ١٩٢.

(٣) شرح شواهد الشافية ٨٦.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢٥٧/٢.

(٥) أمالي ابن الشجري ٣٦/١، و٣٨٤/٢.

(٦) أمالي ابن الشجري ٣٦/١، وينظر: الفصول لابن الدهان ٧٥.

(٧) الفصول لابن الدهان ٧٥.

والغريب أنّ ابن الشجري نسب القول بمجيء التصغير للتعظيم إلى البصريين[1]. ولم أقف على قولٍ لأحدٍ وافقه، فلعله وَهَمٌ، أو خطأٌ نَسْخيٌّ أو طِباعيٌّ.

ويبدو أنّ الرضيَّ قد تبع الكوفيين أيضًا وزاد شاهدًا لهم، قال: «وقيل: يجيء التصغير للتعظيم، فيكون من باب الكناية، يُكْنى بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم ؛ لأنّ الشيء إذا جاوز حَدَّه جانس ضِدَّه، وقريبٌ منه قولُ الشاعر:

داهِيَةٌ قد صُغِّرَتْ من الكِبَرْ صِلُّ صَفًا ما تَنْطَوي من القِصَرْ»[2]

ثم نقل بعض الشواهد الأُخَر المذكورة فيما سبق، ويظهر لي أنّ هذا الشاهد الذي أتى به الرضي هنا يفسِّرُ شاهد الكوفيين الآخر:

* دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأَناملُ *

وممن تبع الكوفيين ابن هشام في المغني، حين تحدث عن إفادة (رُبَّ) للتقليل والتكثير، قال: «ونظيرُ رُبَّ في إفادة التكثير (كم) الخبرية... وصِيَغُ التصغير، تقول: حُجَيْرٌ ورُجَيْلٌ، فتكون للتقليل، وقال: (فُوَيْقَ جُبَيْل...)، وقال لبيد: (وكُلُّ أُناس...)»[3]. لكن ابن هشام أشار بعد ذلك إلى أنّ الغالب في التصغير التقليل.

وذكر ابنُ عَقيل أنّ تصغير (أَفْعَل) التعجب للتعظيم مع الدلالة على صغر السن، قال: «هكذا قِيل، وفي ذكر التعظيم نزعة كوفية»[4].

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٣٨٣-٣٨٤.

(٢) شرح الشافية ١/١٩١.

(٣) المغني ١٨١، وينظر: شرح شواهده ١/١٥١-١٥٢، وشرح أبياته ٣/١٧٧، وشرح شواهد شرح الشافية ٨٦.

(٤) المساعد ٣/٤٩٣.

وتبعهم ابن الـمُلاّ[1]، فيما نقل عنه البغدادي إذ قال: «وقال ابن الملا: والتصغير في كل من فُوَيْق وجُبَيْل ليس للتقليل الذي يُرادُ به التحقير ؛ لأنّ وصفه بما ذُكر منافٍ لحقارته، بل هو للتعظيم، وأُرِيد بالدُّوَيْهِيَة: الموت، ومن ثَمَّ قُلنا: إنّ تصغيرها للتعظيم إذ لا داهية أعظم من الموت»[2].

وغير هؤلاء كالميداني في مجمع الأمثال[3]، والفيومي في المصباح[4]، وابن منظور في اللسان، وزاد بعض الشواهد، نحو: «فأصابتها سُنَيَّةٌ حَمراء»، وذكر أنّ منه الحديث: «أَتَتْكُم الدُّهَيْماء»، ووضحها قائلاً: «يعني الفتنة المظلمة فصغرها تهويلاً لها»[5].

وممن تبع الكوفيين من المحدثين الأستاذ عباس حسن[6].

هكذا نجد نحاةً ولُغويين متقدمين ومتأخرين تابعوا الكوفيين في أنّ التصغير يأتي للتعظيم.

وظاهرٌ أنّ الذي دعا الكوفيين إلى القول بالتعظيم في الشواهد المذكورة اعتبارهم المعنى بالنظر إلى السياق أو إلى قَرِينةٍ ما تفيد ذلك، ففي قول الحُباب مثلاً: «أنا جُذَيْلُها»: «حالةٌ من الاعتداد بالنفس، واعتزاز بالرأي وتقوية لصحة المسلك والاتجاه»[7] وهو مقام مدح كما ورد عن الفراء.

---

(١) هو أحمد بن محمد بن علي الحَصكَفي (نسبة إلى حِصن كَيْفا). وُلد وأقام في حلب، فاضل عارف بالأدب والنحو، وله شعر، من مؤلفاته: شرح مغني اللبيب، وغيره، توفي (١٠٠٣هـ). ينظر: إعلام النُّبلاء ١٣٥/٦ فما بعدها. والأعلام ٢٣٥/١.

(٢) شرح شواهد شرح الشافية ٨٧.

(٣) مجمع الأمثال ٥٢/١-٥٣.

(٤) المصباح المنير (صغر).

(٥) اللسان (صغر).

(٦) النحو الوافي ٦٨٤/٤.

(٧) التنوير في التصغير ٣٣.

وكذلك قول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود: «كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا» يمدحه[1]، وجملة (مُلِئَ عِلْمًا) تدل على ذلك.

وفي قول لبيد (دُوَيْهِيَة...): تعظيم بقرينة (تصفر منها الأنامل)، والمقام للتعظيم والتهويل[2].

وقد أشار د. عبد الحميد السيد إلى أنّ إفادة التعظيم في شواهد الكوفيين جاءت من جهتين: إحداهما: من الصفة بعد المصغر، والأخرى: اقتضاء المقام[3].

موقف البصريين من مذهب الكوفيين:

لم يرتض البصريون ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ التعظيم غرضٌ للتصغير ؛ لأنّ التعظيم والتصغير متنافيان، وتأوَّلوا شواهد الكوفيين على وجهٍ يجعلها تفيد التحقير، قال ابن يعيش بعد ذكره لمذهب الكوفيين وبعض شواهدهم: «... وهذا ليس من أصول البصريين، وجميع ما ذكروه راجعٌ إلى معنى التحقير، فأما قولهم (دُوَيْهِيَة): فالمراد: أنّ أصغر الأشياء قد يُفْسِدُ الأصولَ العظامِ، فحتف النفوس قد يكون بصغير الأمر، الذي لا يُؤْبَه له، وأما قوله: (فُوَيْقَ جُبَيْل): فالمراد أنه صغير العَرْضِ دقيقُ الرَّأْسِ، شاقُّ المصعَد لطوله وعُلُوِّه...»[4].

---

(١) التنوير ٣٣.

(٢) التنوير ٣٤.

(٣) التنوير ٣٧.

(٤) شرح المفصل ١١٥/٥، وينظر: اللباب ١٥٨/٢-١٥٩، والمقرب ٤٣٥، وتعليقة ابن النحاس عليه ١٣٥ مخطوط، وشرح الشافية ١٩١/١-١٩٢، وشرح شواهدها ٨٦، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١٢٠٢/٢، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٥٧/٤، وشرح أبيات المغني ١٧٧/٣-١٧٨.

واعترض الرضيُّ التعليلَ الأخير بقوله: «وإذا كان كذا فهو أشد لصعوده»[1].

ونقل الجاربردي مسلكًا آخر في التأويل، فقال بعد ذكر شواهد الكوفيين: «وأُجيب عن الأول بأنّ الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل المـدة، وبأنّ المراد: إن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام...»[2].

وعرضَ ابنُ جماعة شواهدَ الكوفيين ثم قال: «والبصريون ينكرون ذلك، ويُؤولون ما يوهمه، قالوا: إن ابن مسعود كان صغير الجسم قصيرًا، فقال عمر: كُنَيْفٌ، فصغَّرَه ليـدل على صغر جسمه ؛ لأنّ الكُنَيْفَ شيءٌ فيه أداة الرعي، فأراد أنه حافظ لما فيه كما يحفـظ الكُنَيْفُ ما فيه...»[3].

وقد رأى ابنُ الـمُلاَّ[4] في تأوُّلات البصريين تكلُّفًا وتعسُّفًا، قال: «ومن زعـم أنّ الداهية إذا كانت عظيمة سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة فقد تكلف، أو أنّ التصغير على حسب احتقار الناس لها وتهاوُنهم فيها: أي يجيئُهم ما يحتقرون مع أنه عظيم في نفس الأمر فقد تعسَّف»[5].

وردَّ عليه البغدادي فقال: «وهذا مجرد دعوى من غير بيانٍ للتكلُّف والتعسف»[6].

ويظهر لي أنّ الكوفيين على صوابٍ في إضافة التعظيم غرضًا للتصغير، يُؤيدهم متابعة العلماء لهم، وأيضًا فإنه لا تناقض بين التصغير والتعظيم، قِياسًا على إدخالهم التاء للمبالغة

(١) شرح الشافية ١/١٩٢.

(٢) شرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ١/٧٤.

(٣) حاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١/٧٥.

(٤) سبقت ترجمته ص ٥٨٦.

(٥) شرح شواهد شرح الشافية ٨٧.

(٦) نفسه.

في اسم الفاعل مدحًا وذمًّا، قال ابنُ الشجري عن (دُوَيْهِيَة) في البيت المذكور: «وتصغيرُه إياها، والمرادُ بها الموت، تصغيرُ التعظيم، والموت مكروهٌ إلى كل نفس، وهو عندها مذمومٌ، وإنما الداهية كقولهم للرجل: رَاوِيَةٌ، فهي اسمٌ من أسماءِ الفاعلين الجاريَة على أفعالِها، دَخَلَتْهُ تاءُ التأنيث للمبالغة، وكذلك إذا ذَمُّوا الرجل بقولهم: لَحَّانَةٌ، وهِلْباجَةٌ، ونحوهما»[1].

عَلامَةُ التصغير وصِيَغُه:

علامة التصغير المتفق عليها هي الياء التي تدخل ثالثة في صيغ التصغير المتفق عليها: (فُعَيْل، فُعَيْعِل، فُعَيْعِيل)[2].

وذهب الكوفيون وابن الدَّهَّان إلى أنّ الألف قد تُجعلُ علامةً للتصغير مكان الياء، واحتجوا بقولهم: هُداهِدُ في هُدْهُد، ودُوَابَّة في دابَّة، وشُوَابَّة في شابَّة[3]. ونقل أبو حيان شاهدًا لهم هو قول الشاعر:

كَهُداهِدٍ كَسَرَ الرُّماةُ جَناحَهُ يَدْعُو بِقارِعَةِ الطرِيقِ هَدِيلا[4]

وفي التاج نُسِبَ القول بأنّ هُداهِد تصغير هُدْهُد إلى الكسائي، ولكن نقل الزَّبيدي

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٢٥٧.

(٢) اللباب ٢/١٦٠.

(٣) الارتشاف ١/١٧١، والتذييل ٦/٣٧-أ، والمساعد ٣/٤٩٤، والهمع ٦/١٣١، وحاشية ابن جماعة ١/٧٦. ونسبوا إلى ابن الدهان موافقة الكوفيين، وهو لم يصرح بذلك بل قال بعد ذكر صيغ التصغير الثلاثة المشهورة: «وقد جاء على غير هذا» الفصول ٧٥، فلعله يريد مجيئه بالألف.

(٤) التذييل ٦/٣٧-أ.

أنّ من يحتج للكسائي يقول: الهُداهِد تصغير هُدْهُد، قلبوا ياء التصغير ألفًا، كما قالوا دُوَابَّة في تصغير دابَّة[1]، وسيأتي تأويل البصريين هذا.

وتأوَّلَ البصريون هذه الألفاظ، فمما جاء عنهم في تأويل (هُداهِد):

١- أنّ المراد به: حمائم كثيرة الهُداهد، كقولهم: رجلٌ كثير الحُلاحِل، يقال: هَدْهَدَ الحمامُ هَدْهَدَةً إذا رَدَّدَ في الصوت وأكثر[2].

٢- الهُداهِد لغةٌ في الهُدْهُد[3].

٣- وقال بعضهم: هُداهِد اسمٌ موضوعٌ للتصغير وليس بتصغير هُدْهُد[4].

٤- وقيل هو اسم جمع، وليس بتصغير[5].

وتأوَّلوا دُوابَّة وشُوَابَّة بما يأتي:

١- أنّ الألف بَدَلٌ من ياء التصغير، والأصل: دُوَيْبَّة، وشُوَيْبَّة، قال ابن جماعة: «لأن ياءَ التصغير قد تُجعلُ ألِفًا إذا وليها حرفٌ مشدَّدٌ»[6]، وذكر أبو حيان أنّ هذا إبدال على غير قياس[7].

٢- أنهما اسمان موضوعان للتصغير كَهُداهِد[8].

---

(١) التاج (هدهد).

(٢) المقرب ٤٣٦، والتذييل ٦/٣٧-أ، والتاج (هدهد).

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٢٢، وحاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١/٧٦

(٤) التذييل ٦/٣٧-ب، والمساعد ٣/٤٩٤، والهمع ٦/١٣٢.

(٥) النكت الحِسان ٢٠٥.

(٦) حاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١/٧٦، وينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٢٢.

(٧) النكت الحِسان ٢٠٥.

(٨) التذييل ٦/٣٧-ب، والمساعد ٣/٤٩٤.

إذن: فقد زاد الكوفيون الألفَ علامة للتصغير إضافة إلى الياء، وبذلك فقد ارتفعت صيغ التصغير عندهم إلى خمسة، الثلاثة المشهورة، وفُعَالِل كهُداهِد، وفُعالَّة، كشُوابَّة.

وإذ قد وقفنا على توسع الكوفيين في الأمور العامة للتصغير، من أغراضه، وصيغه، وعلامته، ننتقل إلى فَرْشِ موضوعات التصغير وجُزئياته، لنلمَّ بما قاسه الكوفيون، ونتبين منهجهم في ذلك.

تصغير ما ثانيه ألف:

إذا كان ثاني الاسم ألفًا معلومةَ الأصلِ فقد اتفق العلماء على أنها تعود إلى أصلها حين التصغير، نحو: بابٌ وبُوَيْبٌ، ونابٌ ونُيَيْبٌ، وحال وحُوَيْلَة أو حُوَيْل، ومالٌ ومُوَيْل، وعابٌ وعُوَيْبٌ، قال سيبويه: «هذا باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه: إن كانت بدلاً من واوٍ ثم حَقَّرْتَه رَدَدْتَ الواو، وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء، كما أنك لو كَسَّرْتَه رَدَدْتَ الواو إن كانت عينُه واوًا، والياء إن كانت عينُه ياءً، وذلك قولك في باب: بُوَيْبٌ، كما تقول: أبواب، ونابٌ ونُيَيْبٌ، كما تقول: أَنْيابٌ وأَنْيُبٌ...» [1].

ومن ذلك أيضًا: آل وأُوَيْلٌ، على مذهب الكسائي، إذ يرى أنه من أَوَل كما سبق.

وقال الفراء: متابعًا سيبويه: «النار أنثى، وتحقيرُها: نُوَيْرَة، وتجمعها: أَنْوُرٌ...» [2]، وقال: «والناب من الإبل الكبيرة الهَرِمة، أنثى، وتصغيرها: نُيَيْبٌ» [3].

---

(١) الكتاب ٣/٤٦١-٤٦٢، وينظر: المقتضب ٢/٢٧٩، والتكملة ١٩٨، واللباب ٢/١٦٥، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٨.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ٨٤.

(٣) نفسه ٨٩.

وجَوَّزَ الكوفيون قلبَ الألف التي أصلها الياء واوًا، كراهة اجتماع الياءات، فيقولون في ناب: نُيَيْبٌ ونُوَيْبٌ[١].

وقد ذكر الرضيُّ أنّ هذه لغة لبعض العرب، وعللها قائلاً: «تقول في بابٍ ونابٍ: بُوَيْبٌ، ونُوَيْبٌ ؛ لزوال فتحة ما قبلهما، وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء في مثله واوًا أيضًا حملاً على الأكثر ؛ فإن أكثر الألفات في الأجوف منقلبة عن الواو، وهذا مع مناسبة الضمة للواو بعدها»[٢].

نفهم من كلام الرضي أنّ للكوفيين دليلاً من السماع، وهو أنّ بعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء في مثله واوًا أيضًا، حملاً على الأكثر، ولهم دليلٌ آخر قياسي، وهو كراهة اجتماع ثلاث ياءات كما سبق، فهم يراعون قوانين العربية، ويُحافظون على ميزاها، ويلتمسون ذلك في لغاها، كطلب الخفة، ومراعاة الكثرة في الاستعمال.

ويظهر لي أنّ مذهب الكوفيين قويٌّ يتفق مع منهجهم في تقليل الأصول وطرد القواعد، وتقييس ما شَذَّذَه البصريون، إذ عدُّوا ما جاء من هذه اللغة شاذًّا[٣].

ووافق ابن مالك على جواز قلب الألف التي أصلها ياء واوًا حين التصغير جوازًا مرجوحًا [٤].

---

(١) الارتشاف ١/١٧٣-١٧٤، والتذييل ٦/٣٩-ب، والنكت ٢٠٧، والمساعد ٣/٤٩٨، وشرح الأشموني ٤/١٦٥، والهمع ٦/١٣٤، والوافي في التصغير والنسب ٣٣.

(٢) شرح الشافية للرضي ١/٢٠٩.

(٣) الارتشاف ١/١٧٤، والتذييل ٦/٣٩-ب، وشرح الأشموني ٤/١٦٦، والوافي في التصغير والنسب ٣٣.

(٤) التسهيل ٢٨٤، وشفاء العليل ٣/١٠٥٦، وشرح الأشموني ٤/١٦٥.

تصغير ما ثانيه ياء: وذلك نحو: بَيْت، وشَيْخ، وسيْد، ومَيْت، وطَيْف:

فذهب البصريون إلى إقرار الياء في التصغير، فيقال: بُيَيْت، وشُيَيْخ، وسُيَيْد، ومُيَيْت، وطُيَيْف، قال سيبويه: «هذا باب تحقير كل اسم كان ثانيه ياءً ثبتت في التحقير، وذلك نحو: بَيْت، وشَيْخ، وسِيْد[1]، وأحسَنه أن تقول: شُيَيْخٌ، وسُيَيْدٌ، فتضم لأنّ التحقير يضم أوائل الأسماء، وهو لازمٌ له، كما أنّ الياء لازم له»[2].

وأجاز الكوفيون إقرارَ الياء وقلبَها واوًا قياسًا على ما سُمع، فيجوز عندهم في تصغير بَيْت: بُيَيْت وبُوَيْت وفي شَيْخ: شُيَيْخ وشُوَيْخ، فمن إقرار الياء ما جاء عن الكسائي في تصغير (حاج) على: حُيَيْج، قال الزَّبيدي: «وتصغيره: حُيَيْجٌ، عن الكسائي، فهو إذن يائي»[3].

ومن القلب: ما نقله أبو محمد القاسم الأنباري عن الفراء أنه يُصَغِرُ (طَيْف) على: طُوَيْف [4]، وحُكِيَ عن العرب: (بُوَيضَة) في تصغير بَيْضة[5]. وهو عند البصريين شاذ كسابقه[6].

وعلل الكوفيون بأنه إذا كانت الياء أصلها واوًا فإنها تُردُّ إلى الأصل[7]. وإذا كانت

---

(١) في المطبوع طبعة هارون وطبعة بولاق (سَيِّد) وهو خطأ، وصوابه في الخصائص ٢٥١/١ فما بعدها.

(٢) الكتاب ٤٨١/٣. وينظر: شرح المفضليات ٣، واللباب ١٦٦/٢، الارتشاف ١٧٣/١-١٧٤، والتذييل ٣٩/٦-ب، والمساعد ٤٩٨/٣، والهمع ١٣٣/٦.

(٣) التاج (حيج).

(٤) شرح المفضليات ٣.

(٥) الارتشاف ١٧٤/١.

(٦) التذييل ٣٩/٦-ب، والمساعد ٤٩٨/٣، وشرح الأشموني ١٦٥/٤، والهمع ١٣٤/٦، والوافي ٣٣.

(٧) شرح المفضليات ٣

الياء أصلية فتقلب واوًا مراعاةً لضم ما قبلها حين التصغير[1].

وقد عدَّ العكبري ما ذهب إليه الكوفيون ضعيفًا جدًا[2]، وذهب ابن مالك إلى جوازه جوازًا مرجوحًا[3].

وهذا يُشبه سابقَه، فقد نظر الكوفيون إلى قوانين العربية في مراعاة الخفة.

تصغير الاسم المؤنث بغير التاء:

أ) تصغير الثلاثي المؤنث بغير علامة:

اتفق الكوفيون والبصريون على أنّ الاسم الثلاثي المؤنث بغير علامة تعود إليه العلامة وهي التاء، حين التصغير، نحو: يَد ويُديَّة، ودَلْو ودُلَيَّة[4].

إلا أنّ للفراء تعليلاً جيدًا لعودة التاء في نحو (يد) حين التصغير، قال أبو بكر بن الأنباري: «وقال الفراء: إنما أدخلوا الهاء في (يُدَيَّة، وقُدَيْمة) ؛ لأنه عندهم مبني على التأنيث، و لم تكن اليد والرِّجل اسمًا لشيء غير الفَخِذ، فكأنها في التسمية وقعت هي والأسماء معًا، فلما صغروا قالوا: قد كان ينبغي أن تكون: رِجْلة، وفَخِذَة، ولكنهم أسقطوا منه الهاء، فلما صغروا أظهروا الهاء، كما قالوا في دَمٍ: دُمَيٌّ»[5].

---

(١) اللباب ٢/١٦٧، والتذييل ٦/٣٩-ب.

(٢) اللباب ٢/١٦٧.

(٣) التسهيل ٢٨٤، وينظر: التذييل ٦/٣٩-ب، والمساعد ٣/٤٩٨، وشرح الأشموني ٤/١٦٥، والهمع ٦/١٣٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٤٨١، والمذكر والمؤنث للفراء ٨٥، ٨٦، ٩١، ٩٢، والمذكر والمؤنث للمفضل ٤٣-٤٤، والمقتضب ٢/٢٤٠، ٢٧١، والمذكر والمؤنث للأنباري ٧٠٣، ٧٠٦، وشرح الشافية ١/٢٣٧.

(٥) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٧٠٣.

فالظاهر أنّ الفراء يشبه تاء التأنيث في الاسم الذي يلزمه التأنيث بلام الكلمة، كما مُثّل.

وقد وردت أسماء لازمة التأنيث مصغرة بغير التاء، عَدَّها البصريون من الشاذ وأولوها، وذلك نحو: فَرَس، ذهبوا بها إلى معنى المركوب، وحُرَيْب تصغير حَرْب، ذهبوا بها إلى معنى القتال، وقُوَيْس ذهبوا بها إلى معنى العود[1]. ولهم تأويلات أُخر[2].

وكذلك فعل الكوفيون فعللوا لما خالف القياس فصُغرَ دون إعادة التاء إليه، قال المفضل بن سلمة: «واعلم أنّ المؤنث الذي لا تدخله الهاء، إذا صُغِّرَ كان بالهاء... إلا أحرُفًا لم تُدخِل العرب في تصغيرها الهاء، لِعِلَلٍ أنا ذاكرُها لك إن شاء الله، فمن ذلك: الضُّحى، تصغيرها: ضُحَيًّا، وإنما لم تصغَّر بالهاء لئلا يشبه تصغيرها تصغير (ضَحْوَة). وكذلك كل جمعٍ مؤنثٍ بينه وبين واحده الهاء، يُصغَّرُ بغير الهاء، كالنخل تُصغَّرُ: نُخَيْلاً، لئلا يشبه تصغير الجمع تصغير الواحدة.

والحرب والقوس تصغران: حُرَيْبًا وقُوَيْسًا، بغير هاء، وزعم الفراء أنهم فعلوا ذلك لأنهما مصدران. والعَناق تصغر: عُنَيِّقًا، وأحسب أنهم إنما ذهبوا في ذلك إلى أنه اسم للمؤنث خاصّة، إذ كان الذكر جَدْيًا، فاستغنوا عن الهاء في التصغير. وكذلك الناب من الإبل هو وصفٌ للمؤنث دون المذكر، فتصغيرها بغير هاء فقس على هذا ما ورد عليك إن شاء الله» [3]. ولهم في ذلك عِللٌ أُخر[4].

---

(١) اللباب للعكبري ١٧٠/٢، والتذييل ٤٦/٦-أ، وشرح الأشموني ١٧١/٤.

(٢) شرح الشافية ٢٤١/١.

(٣) المذكر والمؤنث للمفضل ٤٣-٤٤.

(٤) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٧٠٤، ٧٠٥.

إلا أنّ الفراء أجاز إدخال التاء تناسيًا للأصل فيَجرين على القياس، قال أبو بكر: «قال الفراء: ولو أدخلتَ الهاء في الناب والحرب والقوس، وتوهمت أنهنَّ لم يكنَّ أسماء إلا لما سُمِّينَ به كنتَ مصيبًا. قال: وقد قالت العرب: قُوَيْسَة».

وبذلك يكون الفراء قد خرَّج ما عدَّه البصريون شاذًّا على وَجْهٍ يعيده إلى القياس، ولا يخفى ما في ذلك من فائدة التخلص من الشذوذ ما أمكن، واطراد الباب.

ب) تصغير المؤنث إذا سُمِّيَ باسم مذكر:

ذهب الخليل وسيبويه أنّه إذا سَمَّيْت امرأةً باسم مذكر - ليس من أسماء الرجال- فإنه تدخله التاء في التصغير، قال سيبويه محاورًا الخليل: «قلت: فما بال المرأة إذا سُمِّيَتْ بحَجَرٍ قلتَ: حُجَيْرَة ؟ قال: لأنّ (حَجَر) قد صار اسمًا لها عَلَمًا، وصار خالصًا، وليس بصفة ولا اسمًا شاركت فيه مذكرًا على معنى واحد، و لم ترد أن تحقر الحجر، كما أنك أردت أن تحقر المذكر حين قلت: عُدَيْلٌ، وقُرَيْشٌ ؛ إنما هذا كقولك للمرأة: ما أنت إلا رُجيل، وللرجل: ما أنْتَ إلا مُرَيَّة، فإنما حقَرْتَ الرجلَ والمرأةَ، ولو سَمَّيْتَ امرأة بفرس لقلت: فُرَيْسَة»[1]. إذن: فلا اعتبار في العلم - حين التصغير - بما نُقلَ عنه من تذكيرٍ أو تأنيثٍ، بل يقال في رُمْح، علم امرأة: رُمَيْحة، وفي عَيْن، علم رجل: عُيَيْن[2].

وذهب الكسائي من الكوفيين إلى جواز الوجهين، أشار إلى ذلك أبوحيان بقوله: «وقال الكسائي: العرب تصغِّرُ ما كان من أسماء النساء ثُلاثيًّا مثل: بَرْق، ولَهْو، وخَود، وجُمْل، وريم، بالهاء، وبغير هاء، فمن صَغَّرَ بالهاء لم يُجْرِ، ومن صَغَّرَ بغير هاءٍ لم يُجْرِ فأجرى»[3].

(١) الكتاب ٤٨٣/٣، وينظر: شرحه للسيرافي ٢٢٣/٤-ب، والمقتضب ٢٤٠/٢، والارتشاف ١٨٠/١.

(٢) التسهيل ٢٨٦، والمساعد ٥١٤/٣، وشرح الأشموني ١٧١/٤.

(٣) الارتشاف ١٨٠/١.

وتبعه الفراء على ذلك، فقد نقل عنه أبو بكر بن الأنباري تفصيلاً، وهو أنـك إذا سميت بما هو بمعنى اسم المرة من المصادر أدخلت التاء، وإلا فلا، قال أبو بكـر: «قـال الفراء: إذا سَمَّيْتَ امرأة باسم مذكر، كقولك: هذه لَهْوٌ وبَرْقٌ، وكذلك: طَلَلٌ، وطَرَبٌ، وما أشبههن فلك في تصغيره وجهان: إن نويت أنك سميتها بجزء من اللهو قليل صـغَّرْتَها بالهاء فقلت: هذه لُهَيَّةٌ، وهذه بُرَيْقَةٌ. وإنما أدخلتَ الهاءَ في اللهو وقد عرفتَـه مـذكرًا، ثم سميت به مؤنثًا ؛ لأنه إذا كان بعضًا من اللهو في النية، فكأنه قد كان ينبغي له أن يكـون بالهاء، ألا ترى أنّ قليل الضرب أو النظر إنما يُقَلل في الواحدة فيُقال: نظْرَةٌ، وضَرْبَةٌ.

وإن شئت قلت: هذه لُهَيٌّ قد جاءت، بغير الهاء ؛ لأنه مذكر في الأصل، فـصغرته على أصله، ولو نويت أن تصغره باللهو الذي يقع على الكثير لم يكن تصغيره إلا بطـرح الهاء، ألا ترى أنه مذكر، وإن لم تنوِ فيه تقليلاً تنوي فيه (فَعْلَة) فكان بمترلة امرأة سَمَّيْتَها بزَيد، فقلت: هذه زُيَيْدٌ قد جاءت، لا غير»[1].

وظاهرٌ مما سبق أنّ المقصود في حديث الفراء ما سُمي به المؤنث من المصادر، ومـا حُمِل عليها مما قد يُتوهم فيه المصدرية.

أما إذا سُميت المرأة باسم مذكر من أسماء الرجال فإنّ مذهبَ الفراء ألا تلحقه التاء حين يُصغر، نقل أبو بكر بن الأنباري ذلك عن الفراء فقال: «... فإن قال لك: إذا سميت امرأة باسمٍ مذكر من أسماء الرجال على ثلاثة أحرف، فقلت: هذه حسنٌ، وهذه زَيـدٌ، وهذه فَتْحٌ، وهذه عَمْرٌو، كيف تُصغِّرُهُ ؟ فقل: اختلف في هذا المجال أهل العربية، فقـال الفراء وأبو العباس: تصغره بغير الهاء، فتقول: هذه زُيَيْدٌ، وهذه عُمَيْرٌ، وهـذه حُـسَيْنٌ، واحتجَّا بأنك نويت بـ (زيد) أن يكون في معنى (فُلان)، ثم نقلته إلى امرأة، وأنت تنوي اسمًا من أسماء الرجال، و لم تتوهم المصدر، فذلك الذي مُنِعَ إدخال الهاء»[2].

---

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٧٠٨. وينظر: الارتشاف ١/١٨٠.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٧٠٨.

و قال أبو حيَّان: «وقال الفراء: إنْ سَميت امرأة باسم مذكر من أسماء الرجال كحسن وزيد وعمرو وتَيْم، فقال الفراء: يُصغَّرُ بغير هاء»[1]. إلا إذا حُمل الاسم على معنى اسم المرة من المصدر، فإنه يجيز دخول التاء كما أجاز ذلك في اسم المرة، قال أبو بكر: «قال الفراء: فإن قلت: أفَتُجيزُ أن تقول: زُيَيْدَة، على وجه ؟ قلت: نعم، إذا سميتها بالمصدر، كقولك: زِدْتُه زَيدًا، فهاهنا يستقيم دخول الهاء وخروجها في تصغيره ؛ لأنه بمنزلة (هُو) في القِلَّة والنِّيَّة»[2].

ونسب ابن مالك وأبو حيان والأشموني هذا المذهب إلى ابن الأنباري، قال أبو حيان: «وعلم مؤنث منقول من مذكر نحو: رُمْح، اسم امرأة، فمذهب ابن الأنباري اعتبار أصله، فتقول: رُمَيح. ومذهب غيره أنه لما صار اسمًا لمؤنث فأصابه صُغِّرَ بالتاء، فتقول: رُمَيْحة، كما لو سمينا بنار، قلنا: نُوَيْرَة»[3].

وعلل ابن عقيل ذلك قائلاً: «نظرًا إلى الحال، لأن الاعتبار بالموجود لا المفقود»[4].

وقال الأشموني وزاد أنه مذهب يونس أيضًا، وردَّه: «لا اعتبار في العَلم بما نُقِلَ عنه من تذكير وتأنيث، بل تقول في رُمح - علم امرأة -: رُمَيْح، وفي عَيْن - علم رجل -: عُيَيْن، خلافًا لابن الأنباري في اعتبار الأصل، فتقول في الأول: رُمَيْح، وفي الثاني: عُيَيْنَة، ويونس يجيزه، واحتج لذلك بقول العرب: نُوَيْرَة، وعُيَيْنة، وأُذَيْنة، وفُهَيْرة، وهي أسماء رجال. وليس ذلك بحجة لإمكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير»[5].

* * *

(١) الارتشاف ١/١٨٠.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٧٠٨-٧٠٩.

(٣) الارتشاف ١/١٨٠، وينظر: التذييل ٦/٤٦-ب، والمساعد ٣/٥١٤.

(٤) المساعد ٣/٥١٤.

(٥) شرح الأشموني ٤/١٧١-١٧٢، وينظر: المساعد ٣/٥١٤، والهمع ٦/١٤٤.

تصغير الرباعي المضاعف اللام:

مذهب جمهور الصرفيين أنّ تصغير نحو: أَصَمّ، ومُدُقّ، وطِمِرّ بعدم فك تضعيفه، قياسًا على جمع تكسيره، قال سيبويه: «هذا باب تصغير المضاعف الذي قد أُدغم أحد الحرفين منه في الآخر:، وذلك قولك في مُدُقّ: مُدَيْقٌّ، وفي أصَمَّ: أُصَيْمٌّ، ولا تغير الإدغام عن حاله، كما أنك إذا كَسَّرت مُدُقًّا للجمع قلت: مَداقٌّ، ولو كَسَّرتَ أصَمَّ على عِدَّة حروفه كما تُكَسِّر أَجْدَلاً فتقول: أجادل، لقلت: أَصامٌّ، فإنما أجريت التحقير على ذلك، وجاز أن يكون الحرف المدغم بعد الياء الساكنة، كما كان ذلك بعد الألف التي في الجمع»[1].

وشَبَّهَ العُكْبري جواز التقاء الساكنين – هنا – بالتقائهما في: دابَّة، والحاقَّة، قال: «لأن في الياء مدة تجري مجرى الفصل بين الساكنين، كما جاز في دابَّة، والحاقَّة»[2].

ونقل أبو حيان في الارتشاف أنّ الفراء يذهب إلى فَكّ الإدغام، قال: «ومذهب الفراء يفك، فتقول: طُمَيْرِر»[3]. لكنه نقل في التذييل والنكت الحسان تفصيلاً في مذهب الفراء، قال في التذييل: «وفَرَق الفراء بين ما يُمكن أن يكون محركًا، ولا يخرج المثال عن أبنية كلام العرب نحو: طِمِرّ، فتقول: طِمْرِر، نحو: زِبْرِج، أو: طِمْرَر، كَدِرْهَم، وبين ما كان لا يُمكن تحريكه إلا بخروجه عن أبنية كلامهم، نحو: آجُرَّة، وحَوصلَّة، فالأول تفكه فتقول: طُمَيْرِر، والثاني تتركه على حاله ولا تغيره»[4]، ثم أشار أبو حيان إلى أنه قد يشترك المذهبان في بعض الكلمات قائلاً: «فعلى مذهبه ومذهبنا لا يُفك: زَعارَّة،

---

(١) الكتاب ٣/٤١٨، وينظر: الأصول ٣/٤٠، والتكملة ٢٠٣، واللباب ٢/١٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩٩، والمقرب ٤٤٤.

(٢) اللباب ٢/١٧٠.

(٣) الارتشاف ١/١٩٠.

(٤) التذييل ٦/٥٥-ب، وينظر: النكت الحسان ٢٠٧، ٢٠٨، وجهود الفراء ٢٤٤.

وحَمارَّة؛ لأنك إن فككْتَه فإما أن تفتح الراء الساكنة فيكون: فَعَالَيَة، وليس من أبنية كلامهم، أو تكسرها فليس من أبنية كلامهم المفرد، فقد اجتمع المذهبان في إقرار الراء مشدودة ولا تفك»[1].

تصغير الرباعي غير المضاعف (عدم القياس على الشاذ):

يُكْسر ما ولي ياء التصغير دون زيادة مدة أو ياء، قال أبو حيان: «ويُكسر ما ولي ياء التصغير، نحو: جُعَيْفِر، وحكى الفراء: جُعَيْفِير، وكذا تقول في مَعْمَر: مُعَيْمِير، وهذا شاذّ»[2].

فنلحظ أنّ الفراء حكى الشاذ، وحفظه دون القياس عليه.

تصغير المؤنث الزائد على ثلاثة:

مذهب الجمهور أنّ ما زاد على الثلاثة من اسم مؤنث بغير علامة، فلا تلحقه التاء حين التصغير، وما جاء بالتاء عُدَّ شاذًّا، قال ابن مالك: «شذّ لحاق التاء في بعض ما زاد على الثلاثة، والأصل فيه عدم التاء، فقالوا في وراء، وأمام، وقُدَّام: وُرَيِّئة، وأُمَيِّمَة، وقُدَيْدِيمة»[3].

والظاهر أنّ الفراء يجيز لحاق التاء فيما سُمِعَ فيه التذكير والتأنيث، قال الفراء: «الذّراع أنثى، وقد ذَكّر الذّراع بعض بني عُكل، وتصغيرها: ذُرَيِّعة، وربما قالوا: ذُرَيِّع، والهاء في التصغير أجود وأكثر في الذراع»[4].

---

(١) التذييل ٦/٥٥-ب.

(٢) الارتشاف ١/١٧٤.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/١٩١٤.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ٧٧.

قال أبو حيان: «وقال الفراء: المؤنث الرباعي إن كان في العرب من يذكره لايصغر بالتاء، فإن كان مما يذكره بعض فلا يُلحق التاء، نحو: كُراع، وذِراع، فتقول: كُرَيِّع، وذُرَيِّع، ويُؤنثه بعض كيفما ألحقتها تقول: كُرَيِّعة، وذُرَيِّعة. ولا يعرف البصري إلا ذُرَيِّعًا، وكُرَيِّعًا، مؤنثًا ومذكرًا»[1].

فسعة علم الفراء بكلام العرب ولغاها، كانت الحامي الأساسي لبعض ما وصفه البصريون بالشذوذ، والآلةَ الفعَّالةَ في إرجاعه إلى القياس.

ما يؤدي تصغيره إلى اجتماع ثلاث ياءات أولاهنّ ياء التصغير:

وذلك نحو: مُعاوِيَة، فإنّ ألفه تحذف على كل حال لأنه خماسي وفيه زيادتان الألف والميم، والميم جاءت لمعنى، فحذفت الألف[2]، ثم اختلفوا فيه فقد أجاز سيبويه في تصغيره وجهين:

أحدهما: حذف الياء الأخيرة للثقل - واختاروا الأخيرة لأنها الطرف، قياسًا على إعلالها بالحذف في الجمع - قال سيبويه: «واعلم أنّه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال (فُعَيل)... وذلك قولك في عطاء عُطَيٌّ... وإداوة: أُدَيَّة، وفي شاوية: شُوَيَّة، وفي غاوٍ: غُوَيٌّ»[3].

وأن تُقلب الواو التي هي عين الكلمة ياءً، واختار سيبويه هذا الوجه قياسًا على إعلال نحو سَيِّد وأخواته بالقلب على القاعدة المشهورة (إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قُلبت الواو ياءً وأدغمتا)، قال: «وأما ما كانت العين فيه ثالثةً مما عينه

(١) الارتشاف ١/١٨٤.

(٢) شرح المفصل ٥/١٢٥.

(٣) الكتاب ٣/٤٧١.

واو فإن واوه تُبدل ياءً في التحقير، وهو الوجه الجيِّد ؛ لأنَّ الياء الساكنة تُبدلُ الواوَ التي تكون بعدها ياءً، فمن ذلك: مَيِّت، وسيِّد، وقيَّام وقيُّوم، وإنما الأصل: مَيْوِتٌ، وسَيْوِدٌ، وقَيْوامٌ، وقَيْوُومٌ، وذلك قولك في أَسْود: أُسَيِّد، وفي أعور: أُعَيِّر، وفي مِرْوَد: مُرَيِّد، وفي أَحْوى: أُحَيٌّ...»[1].

وقال السيرافي موضحًا ومستشهدًا: «وإذا كان على قول من يقول: أُسَيِّد، قلت: مُعَيَّة ؛ لأنك إذا قلبت الواو اجتمع ثلاث ياءات، فيحذفون الطرف، والعرب قد صغرت مُعاوية على مُعَيَّة، قال الشاعر:

وَفَاءٌ يا مُعَيَّةُ من أبيه		لِمَنْ أوفى بِعَهْدٍ أو بِعَقْدِ»[2]

واختار هذا المبرد مع إجازته غيره، قال: «ومن قال: أُسَيِّد، على اختيار الوجه الجيد قال: مُعَيَّة، فيحذف الياء التي حذفها في تصغير (عطاء) ونحوه ؛ لاجتماع الياءات»[3]، وقال أيضًا: «فإذا حقرت معاوية فيمن قال: أُسَيِّد قلت: مُعَيَّة، ولكنهم إذا اجتمعت ثلاث ياءات في بناء التصغير حُذِفت الياء المعتلة لاجتماع الياءات»[4].

والآخر: إثبات الواو من معاوية، قال سيبويه: «واعلم أنّ من العرب من يُظْهِرُ الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أبعد الوجهين، يدعها على حالِها قبل أنْ تُحقَّر»[5].

وقال: «وأما معاوية فإنه يجوز فيها ما جاز في أسود ؛ لأنَّ الواو من نفس الحرف، وأصلها التحريك، وهي تثبت في الجمع، ألا ترى أنك تقول: مَعاوٍ»[6]

---

(١) الكتاب ٣/٤٦٨-٤٦٩، وينظر: الصحاح (عوى).

(٢) شرح السيرافي ٤/٢١٤-ب، ٢١٥-أ.

(٣) المقتضب ٢/٢٨٣.

(٤) المقتضب ٢/٢٤٤.

(٥) الكتاب ٣/٤٦٩.

(٦) الكتاب ٤/٤٧٠-٤٧١.

وقال السيرافي: «إذا صغَّروا مُعاوِية في قول من يقول: أُسَيْوِد، جاز إقــرار الــواو، فيقول فيه: مُعَيْوِيَة»[1]،

وقال المبرد: ومن قال في أسود: أُسَيْوِد، قال في تصغير مُعاوِية: مُعَيْوِيَة ؛ لأنه يحذف الألف فيصير: مُعَيْوِيَة، ولا تجتمع الياءات فيلزَمَك الحذف»[2].

فمذهب البصريين المختار هو ما اختاره سيبويه قلب الواو ياءً، واختاره ابن الحاجب قائلاً: «... فإن اتفق اجتماع ثلاث ياءات حذفت الأخيرة نسيًا، على الأفصح، كقولك في عطاء، وإداوة، وغاوية، ومعاوية: عُطَيٌّ، وأُدَيَّةٌ، ومُعَيَّةٌ...» [3].

وبه أخذ الرضي فقال: «وأما مُعاوية فإنك تحذف ألفها كما في مقاتل، فتزيد يــاءَ التصغير، وتنقلب العين ياءً لما ذكرنا...» [4].

وعلى ذلك فالبصريون يختارون حذفَ الواو وحجتهم السماع عن العرب، والقياس على المسائل الأُخَر من الإعلال. وهم لا يمنعون المذهب الآخر، وهو إقرار الــواو لعــدم اجتماع ثلاث ياءات.

وقد ورد عن الكوفيين وجهان في تصغير نحو: معاوية، هما:

١- قلب الواو ياءً مع عدم حذف الياء التي في الطرف، فيقولون: مُعَيِّيَة.

٢- إقرار الواو على حالها.

وقد نقل الوجهين الجوهري فقال: «وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئًا، يقولون

(١) شرح الكتاب ٤/٢١٤-٢١٥-أ.

(٢) المقتضب ٢/٢٤٤، وينظر ٢٨٣.

(٣) الشافية ٣٣، وشرحها ١/٢٢٦.

(٤) شرح الشافية ١/٢٣١.

في تصغير معاوية: مُعَيِّيَة، على قول من يقول: أُسَيِّدٌ، ومُعَيْوَة[1]، على قول من يقول: أُسَيْوِد» [2].

جواز مخالفة القِياس للفرق ورفع اللبس:

نقل أبو حيان عن الفراء أنه قال: «إن صغَّرتَ (علوية) قلت: عُلَيْوِيّ، و لم تدغم، أو (عَلْيا)، قلت: عُلَيٌّ، وإن شئت: عُلَيِّيٌّ للفرق»[3].

هكذا نجد أنّ الفراء يتمسك بالقياس و لا يجيز مخالفته إلا بسبب متعلق بانسجام العربية، كما سبق، أو للفرق وضمان أمن اللبس، كما مثل هاهنا، إذ أجاز مخالفة القياس للفرق بين تصغير عَلْيا و عَلِيّ، دفعًا للبس.

تصغير الخُماسي:

يصغر الاسم الخُماسي بحذف الحرف الآخر منه، قال سيبويه: «هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرف... وذلك نحو: سفرجل، وفرزدق، وقَبَعْثَرى[4]، وشَمَرْدَل[5]، وجَحْمَرِش[6]، وصَهْصَلِق[7]، فتحقير العرب هذه الأسماء: سُفَيرِجٌ، وفُرَيْزِدٌ، وشُمَيْرِدٌ،

(١) كذا، والصواب: (مُعَيْوِية) ؛ لأنه ذكر أنهم لا يحذفون شيئًا، وقد نقل ابن منظور عن ابن بري قوله: «وقول الجوهري: (ومُعَيْوة على قول من يقول: أسيود: غلط) وصوابه كما قلنا» يريد: مُعَيْوِية. اللسان (عوي).

(٢) الصحاح (عوى) وينظر: اللسان والتاج.

(٣) الارتشاف ١/١٨٤.

(٤) الجمل العظيم. شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ١٣٨.

(٥) الطويل.

(٦) العجوز الكبيرة.

(٧) امرأة صَهْصَلِق الصوت: شديدته. تفسير غريب ما في الكتاب، لأبي حاتم ١٢٥.

وقُبَيْعِثٌ، وصُهَيْصِلٌ، وإن شئت ألحقت في كل اسم منها ياءً قبل آخر حروفه عوضًا»[1].

وقد سأل ابنُ جني أستاذَه أبا علي عن سبب الحذف في آخر الخماسي، فأجابه قائلاً: «لأن التحقير والتكسير ضربٌ من التصرف، وأصل التصرف للأفعال؛ لأنّها بالزوائد أحق، فلما لم يكن لهم فعل خماسي لم يكَسَّرْ، نحو: سَفَرْجل، ولا حُقِّر إلا بحذف حرفٍ ليصير إلى باب دَحْرَجَ، فيمكن فيه التصريف»[2]، علق ابن جني قائلاً: «فهذا قولٌ حسنٌ، وهو تلخيص قول سيبويه».

ونقل ابن عصفور عن الكوفيين عدم الحذف في تصغير الخُماسي فما زاد عليه، قال: «وأهل الكوفة يجيزون في تصغير الخماسي فما زاد ألا يُحذف منه شيء، فتقول في سَفَرجَل: سُفَيْرِجِل، بكسر ما قبل الآخر، وفي قَبَعْثَرى: قُبَيْعِثَرى»[3]،

ثم نبه على أنّ بعضهم يشرط تسكين ما قبل الآخر، فقال: «ومنهم من لا يُجيز ذلك في الخُماسي إلا بشرط أن يسكن ما قبل الآخر، فتقول: سُفَيْرِجْل، حتى يصير على وزن: قُنَيْدِيل، وذلك لا يجوز عندنا أصلاً، كما لا يجوز في التكسير».

ونسب أبو حيان عدم الحذف في تصغير الخماسي مع تسكين ما قبل الآخر إلى الفراء فقال: «قال الفراء: وسُفَيْرِجْلَة - بسكون الجيم - أشبه بمذاهب العرب من تحريكها»[4].

والحقُّ أنّ ما نسبه أبو حيان للفراء إنما هو متابعٌ فيه الخليل ومن قبله، جاء في

---

(١) الكتاب ٤١٧/٣، وينظر: المقتضب ٢٤٧/٢، والشافية ٣٢، واللباب ١٦٣/٢، وشرحها للرضي ٢٠٤/١، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١٢٠٦/٢، والمقرب ٤٤٦.

(٢) المنصف ٣٣/١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٥/٢.

(٤) الارتشاف ١٩٠/١.

الكتاب: «وقال الخليل: لو كنت محقِّرًا هذه الأسماء[1] لا أحذف منها شيئًا كما قال بعض النحويين، لقلت: سُفَيْرِجْل كما ترى، حتى يصير بزنة: دُنَيْنِير، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب»[2].

وسمع الأخفش: سُفَيْرِجل – بكسر الجيم – قال القواس: وهو نادرٌ ؛ لأنه يؤدي أن يكون عجز الكلمة أكثر من صدرها[3].

تصغير الاسم المنسوب:

اتفق سيبويه والكسائي على أنّ (الـمُعَيْدِّيَّ) بتشديد الدال والياء تصغير رجل منسوب إلى مَعَدّ، قال سيبويه: «كما قالوا: (تَسمع بالـمُعَيْدِيّ لا أن تراه) ؛ لأنه مَثَلٌ، وهو أكثر في كلامهم من تحقير (مَعَدِّيّ) في غير هذا المثل، فإن حقرت (مَعَدِّيّ) ثقلت الدال فقلت: مُعَيْدِّيٌّ» [4].

ومراد سيبويه بقوله: (لأنه مَثَلٌ) أنّ حكمه تشديد الدال ثم خُفف لأنه مَثَلٌ[5].

وجاء في اللسان: «... وكان الكسائي يرى التشديد في الدال فيقول: بالـمُعَيْدِّيّ، ويقول إنما هو تصغير رجل منسوب إلى مَعَدّ...» [6].

وذهب ابن السكيت إلى تخفيف الدال، جاء عنه: «تسمعُ بالـمُعَيْدِيّ لا أن تراه:

---

(١) الإشارة إلى: فرزدق، وسفرجل، وقبعثرى، وشمردل.

(٢) الكتاب ٣/٤١٨.

(٣) شرح ألفية ابن معطٍ ٢/١٢٠٦، وينظر: شرح الرضي على الشافية ١/٢٠٥.

(٤) الكتاب ٤/٤٤.

(٥) شرح السيرافي ٥/٨٢-ب.

(٦) اللسان (معد).

وهو تصغير مَعَدِّيّ، إلا أنه إذا اجتمعت الياء الشديدة في الحروف وتشديدة ياء النسب خُفف الحرف المشدد مع ياء التصغير»[1].

تصغير المنسوب بالألف:

ذهب الفراء إلى أنّ المنسوب بالألف إذا صُغِّرَ حذفت ألف النسبة، وتزاد ياء النسب في آخره، نقل عنه أبو حيان قوله: «ولو صغرت يَمان، وشآمٍ قلت: يُمَيْني، وشُؤَيْمِي، تحذف الألف وتزيد ياء النسبة ؛ لأنّ الصفة كانت تدلّ على النسبة، فلما حدث التصغير وأزال تلك الصفة رددت ياء النسب»[2].

ولعل هذا التنبيه مما استقل به الفراء إذ لم أجد لغيره حديثًا في ذلك.

تصغير الجمع المكسر:

أ) **يصغر جمع القِلة على لفظه**، قال سيبويه: «اعلم أنّ كل بناء كان لأدنى العدد فإنك تحقر ذلك البناء لا تجاوزه إلى غيره، من قبل أنك إنما تريد تقليل الجمع، ولا يكون ذلك البناء إلا لأدنى العدد، فلما كان ذلك لم تجاوزه»[3].

ولا خلاف في جمع القلة كما أنه لا خلاف في جمع السلامة[4].

ب) **وأما جمع الكثرة**: فمذهب الجمهور ألا يُصغر على لفظه، بل يُرد إلى جمع قِلّته إنْ

(١) الإصلاح ٢٨٦، وينظر: اللسان (معد).

(٢) الارتشاف ١/١٨٤.

(٣) الكتاب ٣/٤٨٩، وينظر: المقتضب ٢/٢٧٨، والتكملة ٢٠٧، وشرح السرافي ٤/٢٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩١.

(٤) شرح المفصل ٥/١٣٢.

كان مما له جمع قلّة، وإلا صغر مفرده ثم يُجمع جمعًا سالمًا، إذ الجمع السالم يدل على القلة، قال سيبويه: «وسألت الخليل عن تحقير الدُّور، فقال: أردُّه إلى بناء أقل العدد ؛ لأني إنما أريد تقليل العدد، فإذا أردت أن أقلّله وأحقّره صرتُ إلى بناء الأقل، وذلك قولك: أُدَيْئِرٌ، فإن لم تفعل فحقرها على الواحد، وألحق تاء الجمع ؛ وذلك لأنك ترده إلى الاسم الذي هو أقل العدد، ألا ترى أنك تقول للأقل: ظَبَياتٌ، وغَلَواتٌ، ورَكَواتٌ، فَفَعَلاتٌ هاهنا بمنزلة (أفْعُل) في المذكر و(أفْعال) ونحوهما، وكذلك ما جُمع بالواو والنون والياء والنون»[1].

وهذا مذهب الكوفيين أيضًا، فقد صغر الفراء (حُمر) على مذهب الجمهور، وذلك بتصغير المفرد ثم جمعه جمعًا سالمًا، قال أبو حيان: «وقال الفراء: فَعْلاء أفعل: إن عَنَيتَ الرجال قلت: أُحَيْمِرون، أو النساء قلت: أُحَيْمِراوات»[2].

إلا أنّه نُقل عن الكوفيين أنهم أجازوا أن يُصغر جمع الكثرة على لفظه إذا كان له نظيرٌ من الآحاد نقل ذلك ابنُ مالك وأبو حيان، قال ابن مالك في التسهيل: «ولا يصغر جمع كثرة تصغير مشاكله من الآحاد خلافًا للكوفيين»[3]، وقال في شرح الكافية: «وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من أمثلة الآحاد، فأجازوا أن يقال في رُغْفان: رُغَيْفان، كما يقال في عُثمان: عُثَيْمان، وجعلوا من ذلك: أُصَيْلانًا، زعموا أنه تصغير أُصْلان، وأُصْلان جمع أصيل»[4].

---

(١) الكتاب ٣/٤٩٠-٤٩١، وينظر: شرح السيرافي ٤/٢٢٧-ب، والتكملة ٢٠٧، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٠٢-٧٠٣، واللباب ٢/١٧٧، وشرح ألفية ابن معط للقواس ٢/١٢١٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩٢ وشرح الشافية ١/٢٦٦-٢٦٧، والتسهيل ٢٨٧، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩١٦، وشرح عمدة الحافظ ٢/٩٦١-٩٦٢، ومجموعة الشافية ١/٩٢.

(٢) الارتشاف ١/١٨٤.

(٣) التسهيل ٢٨٧.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٩١٦-١٩١٧. وينظر: الارتشاف ١/١٧٠، ١٧٥، ١٨٢، والتذييل ٦/٣٦-ب، ٣٧-أ، وشرح الأشموني ٤/١٧٥، والهمع ٦/١٥٤-١٤٦.

ونسب الرضي ذلك إلى الفراء والكسائي دون شرط، لكن ما مثل به لا يخرج عما اشتُرط، قال: «وأجاز الكسائي والفراء تصغير نحو: شُقران وسُودان جمع أشقر وأسود على لفظه، نحو شُقَيْران، وسُوَيْدان»[1].

واحتج الكوفيون بـ (أُصَيلان) تصغير (أُصْلان)، جمع أصيل، كما سبق، ونقل ابن السكيت عن الفراء قوله في (أصَيْلالاً): «جمعوا أصِيلاً أُصلانًا كما يقال: بعيرٌ وبُعْران، ثم صغروا الجمع، وأبدلوا النون لامًا»[2].

رَدُّ حجة الكوفيين:

ردَّ بعض العلماء حجة الكوفيين بما يأتي:

١- أنّ (أُصيلان) شاذ أو نادر، أشار السيرافي إلى أنّ ما احتج به الكوفيون نادر، فقال: «و لم يُصغر من الجُموع الكثيرة على لفظه إلا: أُصَيْلان، الذي هو جمع أصيل، حين قيل منه: أُصَيْلانٌ وأُصَيْلالٌ» [3]، وصرح ابن عصفور بشذوذه قائلاً: «وأما قولهم: أُصَيْلان في أُصْلان جمع أصيل فشاذ ؛ لأنه جمع كثرة»[4].

٢- خُرِّجَ أُصَيْلان على معنى (أصيل)، فلا يصح أن يكون تصغير جمع ؛ لأن تصغير الجمع جمع في المعنى، وهو مما صُغر على خلاف بناء مكبره، كقولهم في إنسان: أُنَيْسِيان، وفي مَغْرب: مُغَيْرِبان[5].

٣- أنه لو كان تصغير أُصلان لقيل: أُصَيْلِيْن ؛ لأن فُعْلان وفِعْلان إذا كُسِّرا قيل

(١) شرح الشافية ٢٦٨/١.

(٢) الإبدال لابن السكيت ٦٤، وينظر: شرح الأشموني ١٧٥/٤، والهمع ١٤٦/٦.

(٣) شرح السيرافي ٢٢٨/٤-ب.

(٤) المقرب ٤٣٩.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٩١٧/٤، والتذييل ٣٧/٦-أ، وشرح الأشموني ١٧٥/٤، والمساعد ٥١٧/٣.

فيهما: (فَعالِين)، كـمُصْران ومَصارين، وحُشَّان وحَشَاشِين، وعُقْبان وعَقَابين، وغِرْبان وغَرَابِين، وكل ما كُسِّرَ على فَعالين يُصغر على: فُعَيْلين.

فبطل كون أُصَيْلان تصغير أُصلان جمع أصيل[1].

تصغير المصادر التي في أوائلها همزة وصل:

ذهب الجمهور إلى حذف ألف الوصل حين التصغير ؛ لأن ما بعدها يتحرك في التصغير، قال سيبويه: «هذا باب ما تحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة مما أوائله الألفات الموصولات، وذلك قولك في استضراب: تُضَيْرِيب، حذفت الألف الموصولة لأن ما يليها من بعدها لا بد من تحريكه، فحذفت لأنهم قد علموا أنها في حال استغناء عنها...» [2].

وقال أبو سعيد السيرافي: «اعلم أنّ كل ما كان في أوله ألف الوصل فإن التصغير يسقطها ؛ لأن المصغر يفتح الحرف الثاني فيه، فإذا فتحناه سقطت ألف الوصل...» [3]، ثم قال: «وإذا حَقَّرْتَ اضطرابًا قلت: ضُتَيْرِيب ؛ لأنّ الطاء من اضطراب منقلبة من تاء الافتعال لسكون الضاد، فإذا حركناها في التصغير صارت إلى التاء»[4].

ونُقِل عن ثعلب بقاء الهمزة، وحذف الطاء، قال أبو حيان: «وذهب ثعلب إلى أنه يقول في (اضطراب): أُضَيْرِيب، بإبقاء الهمزة، وحذف الطاء ؛ لأنها بدلٌ من تاء الافتعال، والتاء زائدة. ومذهب الجمهور: ضُتَيْرِيب، برد التاء»[5].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٩١٧/٤، والتذييل ٣٧/٦-أ، والمساعد ٥١٧/٣، وشرح الأشموني ١٧٥/٤.

(٢) الكتاب ٤٣٣/٣، وينظر: ١١٤، واللباب ١٦٩/٢، المقرب ٤٤٩، وشرح الشافية ٢٦١/١.

(٣) شرح الكتاب ١٩٩/٤-أ.

(٤) نفسه -ب.

(٥) الارتشاف ١٧٥/١، وينظر: التذييل ٤٢/٦-أ، والمساعد ٥٠٢/٣، والهمع ١٣٨/٦.

وقال في التذييل عن إثبات الهمز: «وهو مذهب أحمد بن يحيى، حكى عنه الفارسي أنه قال في تصغير اضطراب: (أُضَيْرِيب)، فحذف الطاء لأنها بدل من تاء افتعـل، وهـي زائدة، وأبقى همزة الوصل لأنها فضلتْها بالتقدم»[1].

فظاهرٌ أن ثعلبًا هنا يطبق قوانين حذف الزائد وبقاء ما له مزية أو فضيلة، ويقـيس عليها، لكن هل وُفّق في ذلك؟

يبدو لي أنه لم يوفق – هنا – وذلك أنّ همزة الوصل عارضة، وقد زال سبب ثباها في التصغير ؛ لأنّ أولَ الكلمة باتَ متحركًا، ففَقَدت همزة الوصل شرعيةَ وجودها في هذا الموضع ؟وإلى هذا أشار أبو حيان بقوله: «وما ذهب إليه ثعلب باطل لأنّ همزة الوصل إنما احتيج إليها ليتوصل إلى النطق في الاسم المصغر لذلك، فإن قلت: لم لا يجوز ذلـك وإن كان ما بعدها في المصغر متحركًا؛ لأنّ هذا التحريك عارض بالتصغير، فلم يُعْتَـدَّ بهـذا العارض، كما لم يعتدوا به في قولهم: (الَحْمَر)، بإثبات همزة الوصل مع تحريك اللام، فإن هذا التحريك للام عارِضٌ بسبب حذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام؟

فالجواب أنّ بين العارضين فَرقًا، وهو أنّ عارض التصغير لازمٌ، لا يوجد في لسانهم ثاني مصغر غير متحرك أبدًا، وعارضُ (الَحْمَر) غير لازمٍ، ألا ترى أنه يجـوز ألا تحـذف الهمزة ولا تنقل الحركة فتقول: الأمر، ولا يمكن ذلك في المصغر في حال من الأحوال»[2].

إذن: فقياس ثعلب هنا قياسٌ مع الفارق، أضف إلى ذلك ما يؤدي إليه مذهبه مـن قطـع الهمزة على غير قياس.

---

(١) التذييل ٦/٤٢-أ.

(٢) التذييل ٦/٤٢-أ.

تصغير المركَّبات:

أ) **المركَّب المزجي:** مذهب البصريين أنه إذا أُريد تصغير المركب المزجي فيُكْتفى بتصغير صدره فحسب، حكى سيبويه عن الخليل قوله: «... وكذلك التحقير في حَضْرَمَوْتَ، تقول: حُضَيْرَمَوْتَ»[1].

وقال أبو سعيد معللاً: «... لأنّ الاسمين إذا جُعلا اسمًا واحدًا ثم لحقه التصغير، صُغر الصدرُ ثم أُتي بالاسم الثاني بعد تصغير الصدر، كما يصغر ما قبل الهاء، كقولك: حُضَيْرَمَوْتَ، وتُمَيْرَة، في حَضْرَمَوْت وتمرة»[2].

وبين ابن عُصفور أنّ قياس ذلك أن يصغر الصدر كما لو لم يكن مركبًا، فقال: «والاسم الذي تريد تصغيره إن كان مركبًا من اسمين أو من اسم وصوت صُغر الصدر منه على قياس تصغيره لو لم يكن مركبًا، فتقول في تصغير (بَعْلَبك): بُعَيْلِبك، وفي تصغير عَمْرويْه: عُمَيْرَويه»[3].

ونص الرضي على أنّ كل مركب يصغر صدره سواء كان التركيب إضافيًا أو لا[4].

ونص أبو حيان على أنّ كل مركب يكتفى بتصغير صدره سواء كان مركبًا مزجيًا أو مركبًا إضافيًا، أو مركبًا من اسم وصوت نحو: عمرويه[5].

---

(١) الكتاب ٣/٢٦٧، وينظر: الأصول ٣/٦٠.

(٢) شرح السيرافي ٣/٧٩-أ.

(٣) المقرب ٤٣٧-٤٣٨، وينظر: شرح الجمل ٢/٢٩١، وشرح المفصل ٥/١٣٦، الارتشاف ١/١٨٢، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/١٦٠، ١٦٢.

(٤) شرح الشافية ١/٢٧٣.

(٥) النكت الحسان ٢٠٦.

ونسب أبو حيان إلى الفراء جواز حذف العجز أو الصدر من المركب المزجي، فيقال في تصغير (بعلبك): بُعَيْلَة، أو: بُكَيْكَة، ونقل عنه استحسانه تصغير العجز من نحو (حضرموت)، قال أبو حيان: «وقال الفراء: ربما حذفوا فقالوا: بُعَيْلة، وقال بعضهم: بُكَيْكَة، فيحذف بعلاً، ومن قال: هذه بعل بك، فلم يُجرِ بَكًّا قال في التصغير: هذه بُعَيْلَة بك، وإن شاء قال: بعل بُكَيك، فجعل بَكًّا مذكرًا، ومن قال: هذه حضرموت قال في التصغير: حُضَيْرَةُ، وحُضَيرة مؤنثة، ومن قال في التصغير: هذه حضرموت قال في التصغير: حُضَيرموت، وقال الفراء: أحب إليَّ أن يُقال: حضرمُوَيْتِيَّة»[1].

ب) تصغير المركب الإضافي:

مذهب الجمهور في تصغير المركب الإضافي أن يصغر المضاف، ولا يعتد بالمضاف إليه، قال ابن عصفور في حديثه عن تصغير المركبات: «وإن كان مضافًا، فإن كان علمًا كـ (عبد مناف) أو جاريًا مجراه كـأبي بكر و (سعيد كُرز) صغرت المضاف على قياس تصغيره لو لم يكن مضافًا، و لم يجز تصغير المضاف إليه»[2].

وذهب الفراء إلى تصغير المضاف إليه إذا كان المضاف كنية، محتجًا بما جاء من ذلك عن العرب، قال الرضي: «وذهب الفراء في المضاف إذا كان كنية إلى تصغير المضاف إليه، احتجاجًا بنحو: أُمّ حُبَيْن [3]، وأبي الحُصَين[4]، وقوله:

---

(١) الارتشاف ١/١٨٢.

(٢) المقرب ٤٣٨، وينظر: الارتشاف ١/١٩٠.

(٣) أم حُبَين: دُوَيّبة على خلقة الحرباء. ينظر: جمهرة الأمثال ١/٤٥. وذكر ابن الأثير في المرصع ١١٦ أنها لم ترد إلا مصغرة.

(٤) أبو الحُصَين كُنية الثعلب.

أَعَلاَقَـــةً أُمَّ الوُلَيِّـــدِ بَعْـــدَما أفْنانُ رَأْسِكَ كالثَّغامِ الـمُخْلِسِ»[1]

وقال أبو حيان: «وإذا صغرت أبا بكر وأم بكر، وهما كُنيتان، فمــذهب الفــراء تصغير الثاني فتقول: أبو بُكَيْر، وأُمُّ بُكَيْر، وسواء كانت الكُنية لعاقل أم لغير عاقل.

ومذهب البصريين تصغير الأب والأم، فتقول: أُبيُّ بكرٍ، وأُمَيْمَةُ بكــرٍ ؛ لأنّ الأول هو الذي يُجمع ويُثَنّى ويوصف»[2].

والظاهر أنّ الفراء قاس على السماع غير القليل، فثمة شواهد أخر تؤيد ما ذهــب إليه، منها قول الشاعر:

يالَيْتَ أُمَّ خُلَيْدٍ وَاعَــدَتْ فَوَفَــتْ ودَامَ لي ولَها عُمْــرٌ فَنَــصْطَحِبا[3]

ومن ذلك ما جاء في أمثال العرب، نحو: «جاء بأمِّ الرُّبَيْق على أُرَيْق»[4].

وحكى الفراء: لقيتُ منه أُمَّ الرُّبَيْق على أُرَيْق [5]. وقال العجاج:

* أُمُّ الرُّبَيْق والوُرَيْق الأَزْنَمِ *[6]

ومن ذلك أيضًا ما ذكره العسكري في جمهرة الأمثال، نحو: أُمّ حُنَيْن، للخمــر، وأُمُّ

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/١.

(٢) الارتشاف ١٩٠/١.

(٣) شرح شواهد الألفية للعيني (على هامش خزانة الأدب ٣٨٩/٤)، وينظر: الصرف الميسر ٦٢، وجهــود الفــراء ٢٤٢.

(٤) أم الربيق: اسم من أسماء الدواهي. ينظر: الأمثال لأبي عُبيد ٣٤٨، والمستقصى ٤١/٢، ومجمع الأمثــال ٣٠٠/١، واللسان (أرق)، (ربق).

(٥) المخصص ١٨٧/١٣، واللسان (ربق).

(٦) ديوان العجاج ٣٠٧، والعين ١٥٧/٥، واللسان (ربق).

سُكَين، للاست، وأُمُّ الدُّهَيم، وأمّ اللُّهَيم، وأم الرُبَيْس، وأُمُّ أُرَيْق، وقد ذكر العسكري أنها كُنى عَرَبيَّة[1].

وذكر ابن الأثير في المرصع غير ذلك، نحو: أبو حُدَيج، للطائر المعروف باللقلق، وأبو الحُسَيل، لولد الضب، وأبو الحُسَين، للغزال، وأبو حُمَيد، للدب، وأُمُّ حُبَيْق، لنـــوع مـــن رَديء التمر[2].

تصغير الترخيم:

«معنى تصغير الترخيم: أن تحذفَ زوائد الاسم في الـــتحقير، بحيـــث لا يبقـــى إلا الأصول، ثُلاثيًّا كان الاسم أو رُباعيًّا...»[3].

وتصغير الترخيم عند البصريين جائز في كل اسم علمًا كان أو وصفًا، قال سيبويه: «اعلم أنّ كل اسم زِيدَ في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم، حتى تـــصير الكلمة على ثلاثة أحرف ؛ لأنها زائدة فيها، وتكون على مثال: فُعَيْل، وذلك قولـــك في حارِث: حُرَيْثٌ، وفي أسود: سُوَيْد، وفي غَلاب: غُلَيْبة...»[4]. ثم قال عـــن الربـــاعي: «وبنات الأربعة في الترخيم بمترلة بنات الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعةٍ لا زائدة فيه، ويكون على مثال: فُعَيْعِل، لأنه ليس فيه زيادة».

ونص السيرافي على أنّ البصريين لا يفرقون بين اسم وصفة في تصغير الترخيم مـــستدلاً

(١) جمهرة الأمثال ١/٤٧-٤٨، وينظر: المخصص ١٣/١٨٧-١٨٩

(٢) المرصع ١١٢-١١٦، وينظر: المخصص ١٣/١٧٧-١٧٩، واللسان (حدج).

(٣) شرح المفصل ٥/١٣٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٩٠، وشرح الأشموني ٤/١٦٩.

(٤) الكتاب ٣/٤٧٦، وينظر: الأصول ٣/٦٠، والتكملة ٢٠٩.

لهم بكلام العرب، قال: «و لم يَفْرِقْ أصحابنا بين هذين، وقد ذُكِرَ في بعض الأمثال: (عَـرَفَ حُمَيقٌ جَمَلَه)، وهو تصغير أحمق وليس باسم له»[1].

والظاهر أنّ الكسائي من الكوفيين موافق للبصريين في تعميم تـصغير التـرخيم في الأعلام وغيرها، نلمسُ ذلك من المحاورة التي جرت بينه وبين تلميذه الفراء، ونقلها ابـن المؤدب قائلاً: «وقال الفراء: سألت الكسائي عن (آية)، ما هي من الفعل ؟ فقال: فَاعِلة، وكانت في الأصل: آيِيَة، فخففوها، قال: قلت: هلا صغروها: (أُوَيِّيَة) كما أنّ صـالحة تصغر: (صُوَيْلِحة) ؟ قال: صغروها: أُيَيَّة، كما صغروا فاطمة وعاتكة: فُطَيْمة وعُتَيْكَـة، قال: فقلت: إنما يجوز أن تُصغر فاطمة: فُطَيْمة، إذا كانت اسمًا موضوعًا، ولـيس سـبيل (آية) سبيلها» [2].

فظهر لنا من هذه المحاورة أن الكسائي يجيز الترخيم في الأعلام والصفات، في حين أنّ الفراء لا يجيز ذلك إلا في الأسماء الأعلام دون الصفات، وقد صرح الـسيرافي وغـيره بمذهب الفراء هذا، وأنه يصغر الصفات تصغيرًا عاديًّا فحسب، قال السيرافي: «وقال الفراء في هذا الضرب من التصغير: إن العرب إنما تفعل ذلك في الأسماءِ الأعلامِ، مثل: رجل اسمه حارث، أو أسود، أو امرأة اسمها غَلاب، أو فاطمة، ولو صغروا فاطمةً نعتًا مـن قولنـا: فطمت المرأة صبيها فهي فاطِمَةٌ، أو صغروا حارثًا من حَرَثَ يَحْرُثُ، وليس باسم رجل، أو أسود، مَنْ فيه سواد، وليس باسمٍ لـه لم يحـذفوا، وقـالوا: حُـوَيْرِث، وأُسَـيِّد، وفُوَيْطِمَةُ»[3].

---

(١) شرح الكتاب ٣/٢١٨-أ، وينظر مذهب البصريين أيضًا في: شرح المفصل ٥/١٣٧، والتـسهيل ٢٨٩، وشـرح الشافية ١/٢٨٣، والتذييل ٦/٥٢-ب، والارتـشاف ١/١٩٠، والمـساعد ٣/٥٢٩-٥٣٠، وشـرح الأشمـوني ٤/١٧٠، وحاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١/٦٩.

(٢) الدقائق ٢٢٩.

(٣) شرح السيرافي ٤/٢١٨-أ.

ونقل أبو حيان في التذييل عن الإفصاح أن هذا مذهب الكوفيين عامة[1]. ونقل ذلك أيضًا في الارتشاف، إضافة إلى أنه نقل عزوه إلى الفراء وثعلب، وتبعه بعض المتأخرين[2].

ويظهر لي أنّ عِلَّةَ الكوفيين في عدم تجويزهم تصغير النعت تصغيرَ ترخيمٍ هو أَمْنُ اللبس من الخلط بين العَلَمِ والنَّعْتِ، واختاروا أن يصغر العلم ترخيمًا لأنه إذا حُذِفَ منه يعرف المحذوف لشهرة العلم، قال الرضي: «اعلم أنّ مذهب الفراء أنه لا يصغر تصغير الترخيم إلا العلم ؛ لأنّ ما أُبقِيَ منه دليلٌ على ما أُلقِيَ لشُهْرَتِه»[3]. ويبدو لي سبب آخر وهو أنّ معنى النعت مُفَادٌ من الصيغة بزوائدها، فالحذف منها يخل بالمعنى، وملبس بصيغ أُخَر، فتصغير (حارِث) صفةً على حُرَيْث، لايعلم أهو تصغير اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة أو صيغة المبالغة.

وقد نص القواس أنّ الفراء إنما قاسَ ذلك على النداء، قال في أثناء حديثه عن تصغير الترخيم: «لا يكون إلا في الأعلام دون الصفات، قياسًا على ترخيم النداء فيجوز ترخيم حارِث علمًا، وتمنعه صفة، وكذلك أسود وأحمر ونحوهما»[4].

دليل البصريين والرد على الكوفيين:

استدل البصريون ببعض الشواهد، منها ماذكره السيرافي فيما سبق: (عَـرَفَ حُمَيْقٌ

---

(١) التذييل ٦/٥٢-ب.

(٢) الارتشاف ١/١٩٠، وينظر: المساعد ٣/٥٣٠، وشرح الأشموني ٤/١٧٠، وشرح التصيح ٢/٣٢٣،والهمع ٦/١٥٢، وحاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١/٩٦، وحاشية الخضري ٢/١٦٧.

(٣) شرح الشافية ١/٢٨٣، وينظر: شفاء العليل ٣/١٠٦٢، والنكت الحسان ٢٠٨.

(٤) شرح ألفية ابن معطٍ ٢/١٢١٦. وقال سيبويه في الكتاب ٢/٢٤٠: «اعلم أنّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف ؛ لأنهما غير مناديين».

جَمَلَه)، على أنّ (حُمَيق) تصغير أحمق، وهو وصف لا علم، وبه أبطل القواس مذهب الكوفيين قائلاً بعد عرضه مذهبهم: «ويبطله قولهم (عَرَفَ حُمَيقٌ جَمَلَه)، وهو تصغير أحمق»[1].

ونقل أبو حيان في الرد على الكوفيين شاهدًا آخر فقال: «وقول العرب: يَجْري بُلَيْقٌ ويُذَمُّ يردُّ عليهم»[2]. وقال في الارتشاف يذكر حجة البصريين في جواز ترخيم الصفات: «ويشهد لـمُجيز ذلك في غير العلم قولهم: جاء بأمِّ الرُّبَيْق على أُرَيْق، وهو تصغير أوْرَق... ولما صغره أبدل من واوه همزة، وقولهم: يَجْري بُلَيْقٌ ويُذَم، وهو تصغير أبلق، وقد استدلوا أيضًا بقولهم في مثل: عَرَفَ حُمَيقٌ جَمَلَه، قالوا: تصغير أحمق»[3].

ما يجوز للكوفيين أن يدفعوا به حجج البصريين:

وللكوفيين أن يدفعوا احتجاج البصريين بما ذُكِر على أنها من قبيل الأسماء الأعلام لا الصفات، وقد ذكرٌ ذلك بعض العلماء، فهذا القواس يقول: «وقيل: حُمَيق اسم رَجل، فعلى هذا لا يَرِدُ نقضًا»[4]، وقال العسكري بعد شرحه المثل: «وحُمَيق اسم رجل»[5]، وقال حين ذكر المَثَلَ الآخر: «وبُلَيْقٌ اسم فَرَسٍ كان يسبقُ ويُعاب»[6].

وذهب بعض الباحثين إلى أنّ تصغيرهم (أَوْرق) على: أُرَيق، تصغير ترخيم للسجع والتناسب[7].

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ ٢/١٢١٦.

(٢) التذييل ٦/٥٢-ب. وما ذكره مَثَلٌ يُضرب للرجل يُحسن ويُلام. جمهرة الأمثال ٢/٤٢٤.

(٣) الارتشاف ١/١٩٠-١٩١، وينظر: المساعد ٣/٥٣٠، وشرح الأشموني ٤/١٧٠.

(٤) شرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢/١٢١٦.

(٥) جمهرة الأمثال ٢/٥٠.

(٦) جمهرة الأمثال ٢/٤٢٤، وينظر: جهود الفراء ٢٤٥.

(٧) جهود الفراء ٢٤٥.

ويظهر لي أنه لامانع أن يكون تصغيرًا عاديًا على: (وُرَيِّق)، مثل أحمد، وأُحَيْمِـــد، لكنه أبدل الواوَ همزةً، كما ذكر أبو حيان، وخفف الياء ليناسبَ (الرُّبَيْق)، أي للازدواج، وهذه علة عَوَّلَ الكوفيون عليها كثيرًا في تعليل ما خالف القياس.

إلا أنّ الزمخشري نص على أنّ (أُرَيْق) تصغير (أوْرق) على الترخيم [1].

يبدو لنا جليًا في ختام هذه المسألة أنّ الفراء لا يزال يسير سيرًا حثيثًا في طرد القواعـــد، وينظر إلى متشابه الأبواب ونظائرها ليحكم عليها بحكم واحد، ليجعل بذلك القواعد أكثـــر اطرادًا، والأبواب أكثر انسجامًا. مؤمّنًا ناطقَ العربية وسامعها مما يوقع في اللبس.

تصغير أسماء الشهور وأيام الأسبوع:

عَدَّ سيبويه ومن تابعه من البصريين أنّ هذه لا تصغر لعدم تمكنها – مع شـــهرتها – كتمكن الأعلام، قال سيبويه: «واعلم أنّ اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة يحقَّـــرْن. وأما أمسِ، وغدٌ فلا يُحقران ؛ لأنهما ليسا اسمين لليومين بمترلة زيدٍ وعمرٍ، وإنما هما لليوم الذي قبل يومك، واليوم الذي بعد يومك، ولم يتمكنا كَزَيْدٍ واليوم والـــساعة والـــشهر، وأشباههنّ، ألا ترى أنك تقول: هذا اليوم، وهذه الليلة، فيكون لما أنت فيه، ولما لم يأت، ولما مضى. وتقول: هذا زيد، وذاك زيد، فهو اسم ما يكون معك، وما يتراخى عنـــك، وأمسِ وغَدٌ لم يتمكنا تمكن هذه الأشياء، فكرهوا أن يحقِّروهما كما كرهوا تحقير (أيـــن) واستغنوا عن تحقيرها بـــالذي هو أشدُّ تمكنًا، وهو اليوم والليلة والساعة. وكـــذلك أولُ من أمسِ، والثلاثاء، والأربعاء، والبارحة، كما ذكرنا وأشباههن.

---

(١) المستقصى ٢/٤١.

ولا تحقر أسماءُ شهور السنة، فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تحقر، إنما يحقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته، نحو: رجلٌ، وامرأةٌ وأشباههما»[1].

وقال السيرافي موضحًا العلة في منع سيبويه تحقير أسماء الشهور وأيام الأسبوع: «قال سيبويه: والثلاثاء والأربعاء والبارحة وأشباههن، لا يُحقرن، وكذلك أسماء الشهور، نحو: المحرم، وصفر، إلى آخر الشهور، وذلك أنها أسماءٌ أعلام تتكرر[2] على هذه الأيـام، فلـم تتمكن - وهي معارف - كتمكن زيد وعَمْرٍو، وسائر الأسماء الأعلام، لأن الاسم العلم إنما وُضع للشيء على أنه لا شريك له فيه، وهذه الأسماء وُضعت على الأسبوع و علـى الشهور، ليُعلم أنّه اليوم الأول من الأسبوع أو الثاني، أو الشهر الأول من السنة أو الثاني، وليس منها شيء يختص فيتغير به وقْتٌ يلزمه التصغير»[3].

وإلى مثل ذلك ذهب الأعلم الشنتمري في النكت، ونص على موافقة ابن كيـسان لسيبويه في المنع والعلة[4].

وخالف أبو عُمر الجَرمي والمازني والمبرد، سيبويه في هذه المسألة، وهـو مـذهب الكوفيين، إذ أجازوا تصغير أيام الأسبوع، وأسماء الشهور، قال المبرد: «وتقول فيما كان علمًا في الأيام كذلك، في تصغير سَبت: سُبَيْتٌ، وفي تصغير أحَد: أُحَيْـدٌ، وفي الاثـنين: ثُنَيَّان، وفي الثلاثاء: ثُلَيْثاء، في قول سيبويه، وفي قولنا: ثُلَيِّثاء ؛ لأنك إنما صـغرت ثلاثًـا،

(١) الكتاب ٣/٤٧٩-٤٨٠، وينظر: المخصص ١٤/١١٠.

(٢) في المخطوط (تتكون).

(٣) شرح السيرافي ٤/٢٢١-ب، وينظر: الأصول ٣/٦٢، وشرح المفصل ٥/١٣٩، وشرح الشافية ١/٢٩٣، والمقرب ٤٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩٠-٢٩١.

(٤) النكت ٢/٩٤٥-٩٤٦، وينظر: الارتشاف ١/١٦٩، والتذييل ٦/٣٧-أ، والمساعد ٣/٤٩٤، وابن كيسان النحوي ١١٣- ١١٤.

فتسلم الصدر، ثم تأتي بعده بألفي التأنيث، وفي الأربعاء: الأُرَيْبِعاء، وفي الخميس: الخُمَيِّس، وفي الجمعة: جُمَيْعَة.

وكذلك الشهور، تقول في المحرم: مُحَيْرِم... وفي صفر: صُفَيْر، وفي ربيع: رُبَيِّع...»[1].

وقال الأعلم الشنتمري عن تصغير أيام الأسبوع والشهور: «وكان الكوفيون يرون تصغيرها وحكى المازني عن الجَرْمِي أنه كان يرى تصغير ذلك»[2].

ولم يذكر أحدٌ ممن نقل مذهب الكوفيين حجةً لهم في ذلك أو تعليلاً.

الرَّدُ على المُبَرِّد:

ردَّ ابن ولاد في الانتصار على المبرد، وهو رَدٌّ على الكوفيين بلا شك، وخلاصة قوله: أن أسماء أعلام الزمان غير موضوعة على المقادير، كما وُضع (يَوْم) على مقدارٍ معين من الساعات، فـ (يوم) يصلح جوابًا لـ (كم)، فإذا قيل: كم سرت؟ قال المجيب: يومًا أو يومين، فإذ كان مقدارًا جاز تحقيره وتقليله، فأما السبت، والأحد، ونحوها، فإنما هي أعلام وسمات لأوقات لا يراد بها المقدار، وهي تصلح جوابًا لـ (متى سرت)؟ فيجاب: السبت، فلم يجز فيها التحقير في المقادير، كتقصير الشيء أو تقليل عدده[3].

ولم يُنقلْ عن الكوفيين دليلٌ - كما ذكرت - ولكن أرى أنّ تصغير أسماء الأيام والشهور قد يكون للتعظيم على مذهب الكوفيين، الذين يرون أنّ التعظيم يأتي لذلك، والله أعلم.

---

(١) المقتضب ٢/٢٧٦.

(٢) النكت للأعلم ٢/٩٤٦، وينظر المخصص ١٤/١١١، وشرح المفصل ٥/١٣٩، وشرح الشافية ١/٢٩٣، وأبو عُمر الجرمي ٢٦٣ (ماجستير).

(٣) الانتصار ٢٣٠.

تصغير اسم الفاعل العامل:

مذهب الجمهور أنّ اسم الفاعل إذا كان عاملاً فإنه لايُصغر تحاشيًا من القُبح، وأجازوا تصغيره إذا كان غير عامل أي بمعنى الـمُضِيّ، قال سيبويه: «واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح: هو ضُوَيْرِبٌ زَيدًا، وهو ضُوَيْرِبُ زَيدٍ، إذا أردت بضاربٍ زيد التنوين، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتصغيره جيد»[1].

وقال السيرافي معقبًا وموضحًا العلة: «لأنّ (ضارب) إذا نوّناه ونصبنا ما بعده فمذهبه مذهب الفعل، وليس التصغير مما يلحق الفعل إلا في التعجب...» [2].

ووافق الفراءُ البصريين في ذلك، فحين ذكر أبو حيان شروط عمل اسم الفاعل قال: «أحدها: أن يكون مكبرًا، فلا يجوز: هذا ضُوَيْرِبٌ زَيدًا، هذا مذهب البصريين والفراء»[3].

ونقل أبو حيان أنّ الكسائي وباقي الكوفيين وأبا جعفر النحاس يجيزون تصغير اسم الفاعل مع عمله، خِلافًا للبصريين، قال: «وذهب الكسائي وباقي الكوفيين إلى جواز إعماله مصغرًا، وتابعهم أبو جعفر النحاس»[4].

ونقل الرعيني أن للكوفيين دليلاً من القياس والسماع، قال: «وذهب الكسائي وباقي الكوفيين وأبو جعفر النحاس من البصريين إلى أنه يجوز إعماله مصغرًا، لأنه ليس من

(١) الكتاب ٣/٤٨٠. وينظر: شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني ٧/١٣٧ (دكتوراه).

(٢) شرح السيرافي ٤/٣٢١-ب، ٢٢٢-أ، وينظر: المخصص ١٤/١١١، وشرح الشافية ١/٢٩١-٢٩٢، وشرح المفصل ٥/١٣٩.

(٣) الارتشاف ٣/١٨١، ومنهج السالك ٢/٣٢٧، والمساعد ٢/١٩١.

(٤) الارتشاف ٣/١٨١، وينظر: ١/١٦٩، ومنهج السالك ٢/٣٢٧، والمساعد ٢/١٩٢، والهمع ٥/٨١.

أصولهم جريان اسم الفاعل على لفظ الفعل، واستدلوا على ذلك بالقياس والسماع، أما القياس: فقاسوا تصغيره على تكسيره، فكما يعمل وهو مكَسَّرٌ، يعمل وهو مُصغَّرٌ، وأما السماع، فنقلوا عن العرب: (أَظُنُّني مُرْتَحِلاً فَسُوَيْئِرًا فَرْسَخًا)، فـ (فَرسخًا) منصوب بـ (سُوَيْئِر) وهو تصغير اسم الفاعل الذي هو (سائِر)» [1].

ثم ردَّ القياس بأنّ التكسير وقع بعد استقرار العمل، وردَّ السماع بأنّ المعمول ظرف والظرف تكفيه رائحة الفعل.

تصغير (أَفْعَل) في التعجب[2]:

تصغير أفعل التعجب شاذٌّ عند البصرين، يُحفظُ ما سُمع منه ولا يُقاس عليه، لأنه فعلٌ والفعل لا يدخله التصغير، قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قول العرب: ما أُمَيْلِحَه! فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأنّ الفعل لا يُحقر، وإنما حقر الأسماء ؛ لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ، وإنما يعنون الذي تصفه بالـمِلْح، كأنك قلت: مُلَيِّحٌ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئًا آخر نحو قولك: يَطَؤُهم الطريق، وصِيدَ عليه يَوْمان[3]، ونحو هذا كثير في الكلام.

(١) شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني ١٣٨/٧ (دكتوراه). وينظر: منهج السالك ٣٢٧/٢، والمساعد ١٩٢/٢.

(٢) هذه المسألة مبنية على الخلاف في كون (أفعل) اسمًا أو فعلاً، فمذهب البصريين أنه فعل، ومذهب الكوفيين أنه اسم، ومن هنا نشأ الخلاف. الإنصاف ١٢٧/١، والنكت الحسان ٢٠٦.

(٣) ذكر السيرافي أنّ المراد بـ (يَطَؤُهم أهلُ الطريق): أنّ بيوتهم على الطريق فمن جاز فيه رآهم. و(صيد عليه يومان) أي: صيد عليه الصيد في يومين، فحذف الصيد وأقام اليومين مقامه. ينظر: شرح السيرافي ٢٢٠/٤-أ.

وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سُمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك: ماأفْعَلهُ»[1].

والظاهر أنّ مراد سيبويه أنّ (أفعل) التعجب ضارع الاسم فجاز تصغيره دون غيره، قال ابن السراج: «فإن قال قائل: فما بال هذه الأفعال لما لزمت موضعًا واحدًا و لم تتصرف ضارعت الأسماءَ التي لا تزول إلى (يَفْعَل) وغيره من الأمثلة فصُغِّرت»[2].

ونصَّ السيرافي على شذوذ تصغير (أفعل) التعجب، قال: «وقد قالت العرب: ماأُمَيْلِحَ زَيدًا! كقول الشاعر:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا   مِنْ هَؤُلَيّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

فصغروا الفعل...، ولا خِلاف بين النحويين أنّ الفعل في غير التعجب لا يصغَّر... فتصغير أُمَيْلِح، وهو فعل شاذٌّ خارجٌ عن القياس»[3].

ثم ذكر السيرافي ثلاثةَ أوجهٍ في تخريج تصغير (أُمَيْلِح)، هي:

١- أنّ التصغير كان حقه أن يكون لاحقًا لفاعل (أمْلَحَ) وهو: (ما)، وهي لا تصغر، فوقع التصغير على الفعل.

٢- أنهم خالفوا به مذهب الأفعال فصححوه كما يصح (هو أفعلُ منك)، فيتساويان في معنى التفضيل ووزن الفعل وتصحيحه، إذ قالوا: ما أقومَ زيدًا! كما قالوا: هو أقومُ منك، وهم يقولون في غير هذا: أقام يُقيمُ.

---

(١) الكتاب ٣/٤٧٧-٤٧٨، وينظر: الشافية لابن الحاجب ٣٦، والمساعد ٢/١٥٥.

(٢) الأصول ١/١٠٠، وينظر: الإنصاف ١/١٤٢.

(٣) شرح السيرافي ٤/٢١٩-ب. وينظر: شرح المفصل ٥/١٣٥-١٣٦، وشرح الشافية ١/٢٧٩، والمساعد ٣/٤٩٣.

٣- أنّ المقصود بــ (ما أُمَيْلِحَ زيدًا!) لطفُه ونقصانه عما هو أفضل منه، وذلك لا يتبين إلا في لفظ (أملح)، لأهم لو صغروا زيدًا لجاز أن يكون محقَّرًا في غير معنى الملاحة، فجعلوه في لفظ (أملح)، وصار بمترلة قولك: زيدٌ مُلَيْحٌ(١).

وذهب ابن الشجري إلى أنّ تصغير فعل التعجب إنما هو لفظيٌّ فقط، وهو في المعنى متوجهٌ إلى المصدر الذي دل عليه هذا الفعل بلفظه، من نحو الحُسْن والـمَلاحَة والظَّرْف، وكأهم أرادوا تصغير المصدر لفظًا، ولكنهم رفضوا ذكره مع الفعل الذي سُلِبَ التصرف، فكرهوا أن يقولوا: ما أحسنَ غزالَكَ حُسنًا، وما أمْلَحَه مَلاحةً، وما أظرفَ غُلامَك ظَرْفًا؛ لأن الفعل إذا أُزيل عن التصرف لا يؤكَّد لشبهه الحرفَ بجموده. فالتصغير في اللفظ للفعل، وفي المعنى للمصدر(٢).

وهكذا تأوَّلَ البصريون تصغير (أفْعَل) في التعجب.

وذهب الكوفيون إلى قِياسية تصغير (أفعل) التعجب، لأنه اسمٌ عندهم، قال الرضي: «أقول: عند الكوفيين أفعل التعجب اسم، فتصغيره قياس»(٣).

إلا الكسائي فإنه وافق البصريين في فِعْلية أفعل التعجب(٤). إلا أنّ الرضي نص على أنّ الكسائيَّ يدعي اطراد تصغير (أَفْعَل) التعجب، ويقيس عليه (أفْعِلْ به)، وذلك قياسًا على نظيره (أَفْعَل) التفضيل بجامع عدم التصرف في كلٍّ(٥).

---

(١) شرح السيرافي ٢١٩/٤-ب ٢٢٠-أ، وينظر: النكت ٩٤٤/٢، والإنصاف ١٤١/١، وشرح المفصل ١٣٦/٥، وشرح الشافية ٢٧٩/١-٢٨٠، والمغني ٨٩٤.

(٢) أمالي ابن الشجري ٣٨٤/٢،وينظر: الإنصاف ١٣٩/١.

(٣) شرح الشافية ٢٧٩/١، وينظر:المساعد ١٥٦/٢.

(٤) الإنصاف ١٢٦/١، والتسهيل ١٣٠، وشرحه لابن مالك ٣٠/٣، والمساعد ١٥٦/٢.

(٥) شرح الكافية ٢٣١/٤. وينظر: القياس النحوي ٢٣٦.

ووافق ابن كيسان الكوفيين في قياسية تصغير (أفعل) التعجب، قال ابن مالك: «وشذَّ تصغير (أفْعل) مقصورًا على السماع خلافًا لابن كيسان في اطراده»[(١)].

وقال ابن مالك أيضًا: «ويشبه (أفعل) المتعجب به بأفعل التفضيل، أقدم على تصغيره بعض العرب فقال:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا　　　مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

وهو في غاية من الشذوذ فلا يُقاس عليه فيقال في ما أجمل، وما أظرفَ: ماأُجَيْمل وما أُظَيْرف ؛ لأن التصغير وَصفٌ في المعنى، والفعل لا يوصف فلا يُصغر. وأجاز ابن كيسان اطراد تصغير أفْعَل، و لم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير (أَفْعِلْ)، وضَعْفُ رَأيه في ذلك بَيِّنٌ، وخِلافُه مُتَعَيِّنٌ»[(٢)].

تصغير الأسماء المُبهمة:

الأسماء المبهمة قياسها ألا تُصغر لشبهها بالحرف، إذ هي غير متمكنة، ولكن شُبِّهت (ذا، والذي) وفروعُهما بالأسماء المتمكنة بكونها توصف ويوصف بها، فأجازوا تصغيرها، ولكن على وجه يخالف الأسماءَ المتمكنة، فتُرك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعُوِّضَ من ضمه ألفٌ مزيدةٌ في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة، فقيل في الذي والتي: اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا، وفي تثنيتهما: اللَّذَيَّان، واللَّتَيَّان، وفي الجمع: اللَّذَيُّون، واللَّذَيِّين، أو: اللَّذَيُون، واللَّذَيْين[(٣)].

---

(١) التسهيل ١٣١، وشرحه لابن مالك ٣/٤٠، والنكت الحسان ٢٠٦، والمساعد ٢/١٥٦، وابن كيسان ١١٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/٢٨٦، واللباب ٢/١٧١، وشرح المفصل ٥/١٣٩، وشرح الشافية ١/٢٨٤، والتسهيل ٢٨٨، والتذييل ٦/٥٠-ب، والمساعد ٣/٥٢٦، وشرح الأشموني ٤/١٧٢.

ولا شكَّ أنَّ أحكام التصغير الجارية على هذه الأسماء إنما هي على مذهب البصريين الذين يقولون إنها ثلاثية في الأصل، ولا يستقيم شيءٌ من ذلك على مذهب الكوفيين الذين يقولون: إن (ذا) و(الذي) مبنيان على حرفٍ واحد هو الذال وحدها، قال أبو حيان بعد حديثه عن تصغير (الذي، والتي، وذا، وتا) وتقدير أصولها: «وهذا التقدير الذي قدروه لايستقيم الأصل إلا على مذهب البصريين حيث زعموا أنَّ (ذا) اسمٌ ثُلاثي، وأنَّ ألفه أصل منقلبة عن ياء، وحذفت عين الكلمة»[1].

ثم ذكر اختلافهم في عين الكلمة المحذوفة بين الياء والواو فيكون أصله ذَيَيَ أو ذَوَيَ، ثم قال: «وأما على مذهب الكوفيين فلا تستقيم هذه التقديرات ؛ لأنهم زعموا أن (ذا) ألفه زائدة، وأنه مما وضع على حرف واحد كبعض المضمرات، واستدلوا على ذلك بالتثنية حيث قالت العرب (ذان)، قالوا: فسقوط الألف فيها دليل على زيادتها، ولو كانت أصلاً لانقلبت كما انقلبت ألف (رَحَى)، حيث قالوا: رَحَيان»[2].

وعلى ذلك فمن البَدَهيّ ألا يخوض الكوفيون في تصغير (ذا، والذي)، وألا يقرّوا بتصغيرهما أصلاً، إذ بُنِيَ كلٌّ واحد منها على حرفٍ واحد، وما كان على حرفٍ أو حرفين لا يصغر، لذا كان من المستغرب جدًّا أن يتحدث بعضهم في تصغيرهما، نقل أبو حيان: «وقال الكسائي: من قال: اللَّذ، واللَّت، وصغر، فوجه الكلام أن تسكن الذال والتاء، تقول: اللَّيِّذْ، واللَّيِّتْ، أدخل ياءً مشددة بين اللام والذال والتاء. وقال الفراء: إذا صغرت (اللواتي) رددتها إلى الأصل فقلت: اللَّتِيَّاي، فإذا صغرتها على جِهتها قلت: اللُّوَيَّاتي، ولو صغرتها على هيئتها[3] قلت: اللُّوَيَّاي»[4].

---

(١) التذييل ٦/١٥-ب.

(٢) نفسه.

(٣) في المطبوع: همزتها، وهو خطأ.

(٤) الارتشاف ١/١٨٨.

وهذا تناقض واضح. إلا أن يكون على توهم الأصالة، أو أن فيه تسامحًا ؛ لأنه من قبيل تصريف المبنيات.

تصغير: (مثل، وشبه):

أجاز البصريون وعلى رأسهم سيبويه تصغير (مثل وشبه)، قال سيبويه: «وأما قول العرب: هو مُثَيْلُ هذا، وأُمَيْثال هذا، فإنما أرادوا أن يخبروا أنّ المشبه حقيرٌ، كما أنّ المشبه به حقيرٌ»[1].

وقال السيرافي: «ويصغرُ (مثل)، تقول: هذا مُثَيْلُ هذا، أي المماثلة بينهما قليلة[2].

ومنع الفراء تصغيرهما، قال أبو حيان: «ومنع الفراء من تصغير مثل وشِبه، وأجازه سيبويه»[3].

ولعل الفراء منع تصغيرهما لشدة توغلهما في الإبهام، من حيث عدم تحديد وجه المِثلية والمشابهة[4].

ما يُصَغَّرُ على غير بناء مُكَبَّرِه المستعمل في الكلام:

وردت أسماء مصغرة على غير مُكَبَّرِها المستعمل في الكلام، وهي كثيرة، وقد اتفق الفراء وسيبويه على أنّ (ضُحَيًّا) تصغير على غير بناء مكبَّرِه الذي هو: (ضُحًى) وكان قياسُه: ضُحَيَّة. ولم يُعلل سيبويه خروج ذلك عن قياسه[5].

(١) الكتاب ٣/٤٧٧. وينظر: الأصول ٣/٦١.

(٢) شرح السيرافي ٤/٢١٩-ب.

(٣) الارتشاف ١/١٨٤.

(٤) جهود الفراء ٢٤٣.

(٥) الكتاب ٣/٤٨٥.

ولكن الفراء أشار إلى علةِ ورود هذا على غير بناء مكبره، وهو الفرق بينه وبين تصغير (ضَحْوَة)، قال الفراء: «والضُّحى أنثى،... وتصغيرها: ضُحَيًّا، بغير الهاء، كأنهم كرهوا أن يُشبه تصغيرها تصغير (ضَحْوة)» [1].

وتبعه أبو بكر بن الأنباري[2].

وقد أفاد الأعلم هذه العلة من الفراء، فقال: «وإنما حذفوا الهاء لئلا يُشبَّهَ بتصغير (ضَحْوَة)» [3].

نخلص إلى أنّ الكوفيين حافظوا على القِياس ما أمكنهم ذلك، وأولوا ما شذَّ عنه وعللوا له.

تصغير ما فيه ألف تأنيث ممدودة خامسة فصاعدًا:

ألف التأنيث الممدودة عند سيبويه والجمهور بمنزلة تاء التأنيث، أو بمنزلة عَجُز المركب، أو بمنزلة الألف والنون المزيدتين، لا يُعتد بها حين التصغير، مهما كانت عِدَّةُ حروف المصغَّر، والذي يهمنا هنا ما كانت فيه الألف خامسةً أو سادسةً، قال سيبويه: «هذا باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألف التأنيث أو لحقته ألف ونون كما لحقت عُثمان، أما ما لحقته ألفا التأنيث، فَخُنْفُساء، وعُنْصُلاء[4]، وقَرْمَلاء[5]. فإذا حقرتَ قلت:قُرَيْمِلاء،

(١) المذكر والمؤنث للفراء ٨٤.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٧٠٥.

(٣) النكت ٢/٩٤٩.

(٤) نبات أصله شبه البصل، وورقه كورق الكُرّاث، وأعرض منه، ونَورُه أصفر تتخذه صبيان الأعراب أكاليل. اللسان (عنصل).

(٥) القَرْمَلاء: اسم موضع. معجم البلدان ٤/٣٣٠، والقَرْمَلَة: شجرة ضعيفة كثيرة الماء تنفضخ إذا وُطِئت. النبات للأصمعي ٢٠، وينظر: اللسان (قرمل).

وخُنَيْفِساء، وعُنَيْصِلاء، ولا تحذف كما تحذف ألف التأنيث[1]، لأن الألفين لما كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تحذفا حيث حَيَّ آخر الاسم[2]، وتحرك كتحرك الهاء... والهاء بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم فجُعِلا اسمًا واحدًا، فالآخر لا يحذف أبدًا، لأنه بمنزلة اسم مضاف إليه، ولا تغير الحركة التي في آخر الأول، كما لا تُغير الحركة التي قبل الهاء»[3].

ونقل أبو حيان أنّ ابن الأنباري يجيز حذف ألف التأنيث الممدودة خامسة أو سادسة، ويُعوض منها تاءً، قال: «وممدودة خامسة: نحو: باقِلاَّء، أو سادسة: بَرْنَساء[4]، ولا حذف، ولا تاء، فتقول: بُوَيْقِلاء، وبُرَيْنِساء، خِلافًا لابن الأنباري إذ يجيز حذفها، ويعوض منها التاء فيقول: بُوَيْقِلة، بُرَيْنِسة»[5].

ونص السيوطي في الهمع على أنّ ابن الأنباري قد قاس الممدودة على المقصورة قال: «وجوَّزَ ابن الأنباري أن تحذف ألف التأنيث الممدودة خامسة أو سادسةً كباقِلاء، وبَرْنَساء، وتُعوض منها التاء قِياسًا على المقصورة، ولا يجوز عند غيره إلا الإقرار، فيقال: بُوَيْقِلاء، وبُرَيْنِساء»[6].

وأبو بكر بن الأنباري متابع لأبي عمرو في تعويضه التاء من الألف المقصورة خامسة فصاعدًا، وزاد عليه أن قاس ذلك في الممدودة، قال الرضي: «ومذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدًا كما يجيء أبدل منها تاءً، نحو: حُبَيِّرَةٌ، في

(١) يريد المقصورة، نحو: حُبَيِّر.

(٢) يريد أنّ الألفَ الممدودة للتأنيث لـمّا لحقتها الحركةُ صارت بمنزلة الهاء، وخالفَتْ: قَرْقَرَى. شرح الكتاب ٤/١٩٣-أ.

(٣) الكتاب ٣/٤٢٣، وينظر: التكملة ٢٠١، وشرح الشافية ١/٢٤٦-٢٤٧.

(٤) ضرب من المشي لا صنعة فيه. وقيل إنه الناس. اللسان (برنس)

(٥) الارتشاف ١/١٨١.

(٦) الهمع ٦/١٤٤.

حُبارى، ولُغَيْغيزَة في: لُغَّيْزى[1]، ولم يرَ ذلك غيرُه من النحاة، إلا ابن الأنباري فإنه يحذف الممدودة أيضًا خامسة، فصاعدًا، ويبدل منها التاء كالمقصورة، ولم يوافقه أحدٌ في حذف الممدودة»[2].

ويتضح من مذهب أبي بكر ومتابعته لأبي عمرو في المقصورة خامسة فصاعدًا أنه قاسَ الممدودة عليها بقوله: «وإذا صَغَّرتَ المِرْعَزَّى[3]، والباقِلّى، قلت: مُرَيْعِزَة، وبُوَيْقِلة، على قول من قال في تصغير الكُمَّثْراة: كُمَيْثِرَة. ومن قال في تصغير الكُمَّثْراة: كُمَيْثِرِيَّة قال في تصغير الباقِلّى والمِرْعَزَّى: بُوَيْقِلَّة، ومُرَيْعِزَّة. وقال الفراء: العرب تكره التشديد في الحرف الذي يطول، فيتركون تشديده، وهو لازم. فمن صغر الباقِلاَّء: بُوَيْقِلَة، قال في الجمع: بَواقِل، ومن قال في الجمع: بَواقِيل، قال في التصغير: بُوَيْقِيلة»[4].

وهو لا يمنع مذهب الجمهور، فقد قال: «ومن مدَّ الباقِلاء قال في التصغير: البُوَيْقِلاء»[5].

ويبدو لي أن أبا بكر متابع لأستاذه ثعلب في التعويض تاء من المقصورة إذ قال في مجالسه: «من جمع كُمَّثْرَيَات، قال في التصغير: كُمَيْمَثْرِيَة، خفيف، وأكثر الكلام: كُمَيْثِرة، وكُمَيْمِثْراة أيضًا»[6].

فثعلب أيضًا يجيز الحذف والتعويض.

---

(١) مكان يُعَوِّجُه اليَربوع في جُحره. تفسير غريب ما في الكتاب لأبي حاتم ٥٤. وراجع اللسان (نفق)، (لغز).

(٢) شرح الشافية ١/٢٤٤.

(٣) اللَّيِّنُ من الصفوف. اللسان (رعز)

(٤) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٧١٨.

(٥) نفسه.

(٦) مجالس ثعلب ١/٢٤٧. وينظر: الصرف في مجالس ثعلب ٤٤.

تصغير بعض الأسماء الأعجمية:

إسرائيل:

ذهب سيبويه إلى أنّ همزة (إبراهيم، وإسماعيل) زائدة، وعلى ذلك فتصغيرُها: بُرَيْهِيم، وسُمَيْعِيل[1]، وذهب المبرد إلى أنّ همزهما أصلية فيكون تصغيرهما: أُبَيْرِه، وأُسَيْمِع[2].

وتبع ثعلب المبرد في كون الهمزة أصلاً، ولذلك جاء عنه في تصغير إسرائيل: أُسَيْرِيل[3].

ويعضد مذهبه أنّه أجاز في جمع إبراهيم: بَراهٍ، وحكاية الكوفيين: بَراهِم، وسَمَاعِل[4].

* * *

(١) الكتاب ٣/٤٤٦، والمساعد ٣/٥٣٠ – ٥٣١، وشرح الأشموني ٤/١٧٠، وحاشية الخضري ٢/١٦٨.

(٢) المساعد ٣/٥٣٠ – ٥٣١، وشرح الأشموني ٤/١٧٠، وحاشية الخضري ٢/١٦٨.

(٣) مجالس ثعلب ٢/٥٤٥، وينظر: الصرف في مجالس ثعلب ٤٥.

(٤) شرح الأشموني ٤/١٧٠.

بعد هذا التطواف مع الكوفيين في موضوع التصغير نخلص إلى ما يأتي:

١- زاد الكوفيون (التعظيم) غرضًا للتصغير، إضافة إلى الغرض المشهور التقليل، بناءً على المسموع، معتدين بالمعنى والسياق والقرينة. في حين تكلف البصريون تخريج هذا المسموع.

٢- المنهج العام للكوفيين التوسع في القياس ما أمكن، والحد من الوصف بالندرة أو الشذوذ، يظهر ذلك في أنهم:

- زادوا الألف علامةً للتصغير قياسًا على بعض المسموع، مما أدى إلى زيادة في صيغ التصغير، فأضافوا إليها: فُعالِل، وفُعالّة.

- جوزوا فيما ثانيه ألف منقلبة عن ياء أن تُقلب واوًا حين التصغير إضافة إلى المشهور من ردها إلى أصلها، فأجازوا في ناب: نُيَيْب ونُوَيب، مستدلين بالسماع والقياس، مراعين قانونًا من قوانين العربية، هو التماس الخفة. في حين وصف البصريون ما سُمع بالشذوذ.

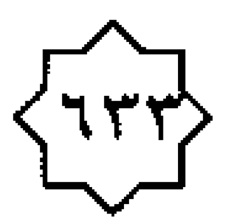
- أجازوا إقرار الياء وقلبها واوًا في تصغير ما ثانيه ياء، قياسًا على المسموع، مراعين التماسَ الخفة، في حين شذذ البصريون ما سمع.

- أجازوا تصغير أسماء أيام الأسبوع والشهور.

- أجازوا تصغير اسم الفاعل العامل مستندين إلى السماع والقياس.

- أجازوا تصغير (أفعل) التعجب، لأنه عندهم اسم، وبذلك تخلصوا من تكلف التأويل والتقدير والوصف بالشذوذ، كما فعل البصريون.

- أجازوا تصغير جمع الكثرة على لفظه إن كان له نظير من الآحاد، مستدلين بالسماع الذي شذَّذَه البصريون، وتأوَّلوه.



- أجاز الفراء فك الإدغام في الرباعي المضعف حين التصغير.

- أجاز الفراء في المضاف إذا كان كُنية تصغير المضاف إليه، محتجًا بما ورد عن العرب وهو كثير، يدل على استقرائه الواسع، وأنه يستعمل القياس الأصلي.

- أجاز بعض الكوفيين حين التصغير حذفَ الألف الممدودة خامسة فصاعدًا والتعويض عنها تاء، قياسًا على المقصورة.

- أجاز الفراء تصغير الجزء الثاني من المركب المزجي مع حذف الأول والعكس.

- أجاز الفراء لحاق التاء في تصغير ما سُمع فيه التأنيث والتذكير من المؤنث الزائد على ثلاثة. وقد تبين أنّ سعة علمه بالسماع عن العرب كان آلته القوية لإعادة ما شذّذه البصريون إلى ركن من القياس شديد.

٣- وظهر لي أنهم لا يجيزون مخالفة القياس إلا لسبب، فمن ذلك : الفرق بين المتشابه، وأمن اللبس، فأجازوا مثلاً تصغير عَلْيا: عُلَيٌّ ، وقياسه: عُلَيٌّ، وذلك للفرق بينه وبين تصغير (عَلِيّ). ودفعًا للبس. وكذلك منعوا تصغير الصفات تصغير الترخيم لئلا تلتبس بالأعلام، في حين أنّ ما ذكره البصريون من الصفات التي سُمع تصغيرها، خرجه بعض علماء اللغة على أنها أسماء أعلام.

٤- ظهر أيضًا أن الكوفيين لا يقيسون على الشاذ، وإن حكوه، فقد حكى الفراء: جُعَيْفِير ومُعَيْمِير، وهو شاذ لم يقس عليه.

٥- ومن مظاهر اهتمامهم بالقياس والمحافظة عليه أنهم عللوا لما خالفه، كتعليلهم لعدم عودة التاء في تصغير نحو (فرس) والقياس أن تعود حين التصغير.

٦- يظهر لي أنّ الفراء انفرد بالحديث عن تصغير المنسوب بالألف بجواز حذفها.

٧- استعمل ثعلب القياس مع الفارق، ورد ذلك في مبحث التصغير مرة واحدة.

المبحث الرابع

أقيسة الكوفيين في النسب

النسب في اللغة: مصدر قولك: نَسَبْتُ الولدَ إلى أبيه، أي عَزَوْتُه إليه[1]. وأما في الاصطلاح، فقد عرَّفَ الفاكهيُّ الـمَنْسوبَ بأنّه: «الـمُلْحَق آخرَهُ ياءٌ مشددةٌ ؛ ليدلَّ على نسبته إلى المجرد عنها» [2].

من المشهور أنّ سيبويه يسمي النسب: الإضافة أو النسبة[3].

النسب إلى ما حُذِفَت فاؤه من الثلاثي:

مذهب سيبويه أنه إذا نسب إلى اسم ثلاثي محذوف الفاء عدم ردِّ فائه، إذا كان صحيح اللام ؛ إذ لا حاجة تدعو إلى ذلك ؛ لأنها بعيدة من ياءَي النسب، قال سيبويه: «هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين: وذلك: عِدَة، وزِنة، فإذا أضفتَ قلت: عِدِيٌّ، وزِنِيٌّ، ولا تردُّه الإضافة إلى أصله ؛ لبعدها من ياءَي الإضافة ؛ لأنها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير، لوقوع الياء عليها»[4].

---

(١) المصباح المنير (نسب).

(٢) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ٣٠٤. وينظر: الوافي في التصغير والنسب ٥٩.

(٣) الكتاب ٣/٣٣٥. وينظر: اللباب ٢/١٤٣.

(٤) الكتاب ٣/٣٦٩، وينظر: المقتضب ٣/١٥٦، وشح الجمل ٢/٣١٤-٣١٥، والمقرب ٤١٣، وشرح الشافية ٢/٦٢، والنكت الحسان ١٩٩، والهمع ٦/ ١٦٦.

أما إذا كانت لام الكلمة ياءً فإن سيبويه يردُّ الفاء المحذوفة، قال: «وتقول في الإضافة إلى شِيَةٍ: وِشَوِيٌّ، لم تُسكن العين كما لم تسكن الميم، قال: دَمَوِيٌّ... وإنما ألحقتَ الواوَ هاهنا، كما ألحقتها في (عِهْ) حين جعلتها اسمًا ليشبه الأسماء ؛ لأنك جعلت الحرف على مثال الأسماء في كلام العرب»(١).

ووضح أبو سعيد مذهب سيبويه بشقيه: الرد فيما لامه ياء، وعدم الرد فيما لامه حرفٌ صحيح، موضحًا أن ذلك مقيس على الجمع والتثنية فقال: «فأما ما كان لام الفعل منه صحيحًا فإنه لا يُرَدُّ إليه الذاهب كقولنا في النسبة إلى (عِدَة): عِدِيٌّ، وإلى (زِنَة): زِنِيٌّ، ولم ترد الذاهب لبعده من النسبة... ويقوي ذلك أنّ العرب لم ترد في شيءٍ فاء الفعل مما ذهبت منه في الجمع بالتاء، وفي التثنية كما رَدَّت فيما ذهبت لامه، فقالوا في عِضَة وسَنَة: عِضَوات، وسَنَوات، وفي أخ وأب: أَخَوان، وأبوان. فهذا يقوي أنّ الفاء لاتُردُّ ولانعلم في ذلك خلافًا»(٢).

ثم تحدث عما كانت لامه ياء فقال: «فإن كان لام الفعل ياءً فإنّ الضرورة توجب رَدَّ الذاهب، وذلك في النسبة إلى شِيَةٍ ودِيَةٍ، وما أشبه ذلك، تقول فيه على مذهب سيبويه: وِشَوِيٌّ، ووِدَوِيٌّ، وأصله: وِشْيَة، ووِدْيَة، فأُلقيت كسرة الواو على ما بعدها، وحذفت لأنّ الفعل قد اعتل فحذفت منه الواو في (يَعِد، ويَزِن)، فرَدُّوا العلةَ في المصدر من جهة كسرة الواو، ولو كانت الواو مفتوحة لم يعتل، ألا تراهم قالوا: الوَثْبة، والوَجبة، والوَحدة، فلما نسبنا إلى شِية وقد تحركت الشين فوجب حذف الهاء للنسبة بقيت الشين والياء، وهما حرفان، الثاني من حروف المد واللين، وجب زيادة حرفٍ، فكان أولى ذلك

(١) الكتاب ٣/٣٦٩-٣٧٠.

(٢) شرح السيرافي ٤/١٦٢-ب، ١٦٣-أ.

أن يُرَدَّ ما ذهب منه وهو الواو مكسورة: وِشْي، ففتحنا الشين، كما قلنا في عَمٍ وشَجٍ: عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ»[1].

وذهب الأخفش إلى بقاء الياء وسكون الشين، فيقول: وِشْيِيٌّ ؛ «لأنه يقول: إذا رددت ما ذهب من الحرف رددته إلى أصله، وثبتت الياء لسكون ما قبلها، كما تقول في النسب إلى ظَبْي: ظَبْيِيٌّ»[2].

وسَمِعَ الفراء: عِدَوِيّ، فقاس عليه صحيح اللام ومُعتلها، وعَدَّ الواوَ فاءَ الكلمة عادت بعد اللام ؛ ليصح التغيير، إذ التغيير في موقع اللام، قال الرضي: «والفراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتله بعد اللام، حتى يصير في موضع التغيير، أي الآخر، فيصح ردُّها، فيقول: عِدَوِيٌّ، وزِنَوِيٌّ، وشِيَوِيٌّ، في عِدَة وزِنَة وشِيَة، وحمله على ذلك ما رَوى عن ناسٍ من العرب (عِدَوِيّ) في عِدَة، فقاس عليه غيره»[3].

وهذا الذي سمعه الفراء شاذٌّ عند سيبويه، إذ قال بعد أن ذكر رأيه السابق: «ولا نعلم أحدًا يوثق بعلمه قال خلاف ذلك»[4]، ولا يَعُدُّه ردًّا للفاء، وإنما هو عوض عن المحذوف، قال ابن جماعة: «وجاء عِدَوِيّ في النسبة إلى: عِدة، وليس هذا ردًّا للفاء المحذوف، وإلا لوجبَ أن يُقال: وَعْدِيّ، بل هو كالعوض عن المحذوف»[5].

وقد ضَعَّفَ د. محمد المفدى مذهب الفراء ؛ لأنه قياس على نادر أو شاذ[6].

---

(١) شرح السيرافي ٤/١٦٣-أ.

(٢) المقتضب ٣/١٥٦-١٥٧، وينظر: شرح السيرافي ٤/١٦٣(أ-ب)، والنكت ٢/٨٩٩، وشرح المفصل ٦/٤-٥، وشرح الجمل ٢/٣١٥.

(٣) شرح الشافية ٢/٦٣، وينظر: شرح المفصل ٦/٤، والصحاح واللسان (وعد).

(٤) الكتاب ٣/٣٦٩.

(٥) حاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١/١١٨، وينظر: التصريح ٢/٣٣٥.

(٦) النسب إلى ما آخره ياء، مجلة جامعة الإمام، كلية اللغة العربية، عدد ١١، ١٤٠١هـ، ص ٢٥٦، وينظر: جهود الفراء ٢٥٠.

والظاهر أنّ الفراء - هنا - يريد طرد المعتل على قواعد الصحيح[1]، وهو ما يحرص عليه دائمًا.

النسب إلى ثُلاثي مزيد بهمزة الوصل، حُذف أحد أصوله:

وذلك نحو: ابن، واسم، واست، واثنان، واثنتان، وابنة. فقد أجاز سيبويه في النسب إلى هذه الأسماء وجهين:

أحدهما: حذف الزوائد، وردّ الاسم إلى أصله، فيقال: سَمَوِيٌّ، وبَنَوِيٌّ، وسَتَهِيٌّ، ثم نقل عن يونس أنّ أبا عمرو سمعهم يقولون: ابْنِيٌّ[2].

والآخر: حذف الهمزة، وأوجب سيبويه على من حذف همزة الوصل أن يرد اللام، قال: «واعلم أنك إذا حذفت فلا بد لك من أن ترد ؛ لأنه عِوَضٌ، وإنما هي معاقبة... فإذا حذفتَ منه شيئًا ونقصته منه كان العِوض لازمًا»[3]، ولا يجوز الجمع بين العِوض والمعوض، قال أبو سعيد: «فهذه الأسماء جُعلت زيادة الألف في أولها عِوضًا من المحذوف، فإذا أقررتها لم ترد شيئًا ؛ لأنّ الذاهب عوضه باقٍ، وإذا حذفت الزائد رددت ما كان ذاهبًا»[4].

وأجاز الفراء وجهًا يجمع فيه بين العوض والمعوض، فيبقي الهمزة واللام سواء قلبت اللام واوًا لاجتماع الياءات، أو بَقِيَتْ على حالها ياءً، قال الفراء: «ويُقال: لا تكن أَحَدِيًّا،

(١) ينظر: جهود الفراء ٢٥٠.

(٢) الكتاب ٣/٣٦١، وينظر: شرح السيرافي ٤/١٦٥- ب، وشرح الجمل ٢/٣١٥.

(٣) الكتاب ٣/٣٦٢.

(٤) شرح السيرافي ٤/١٥٩-ب، ١٦٠-أ.

أي: ممن يصوم الأحد، ولا تكن اثْنَوِيًّا، واثْنَيْنِيًّا، ورجلٌ اثْنَوِيٌّ، واثْنِيٌّ، على ألا تجعله اسمًا واحدًا وتنسب إليه، ومن قال اثْنَوِيٌّ، حول الياء واوًا لكثرة الياءات»[1].

وقد أشار بعض الباحثين إلى جواز أن يكون الفراء يَعُدُّ الهمزة في (اثْنَوِيّ) للوصل فحسب، وليست للتعويض، أو أنه يجيز الجمع بين العوض والمعوض[2].

ويعضد ما ذهب إليه الفراء، ما روى ثعلب عن ابن الأعرابي: لا تكن اثْنَوِيًّا، أي ممن يصوم الاثنين وحده[3].

تعليل ما خالف القياس:

الفرقُ بين شيئين عِلةٌ مجوزة لمخالفة القياس عند البصريين والكوفيين على السواء، قال أبو بكر بن الأنباري: «قال الفراء: إذا نسبت إلى ثلاثة وأربعة، إن كان يُراد: من بني ثلاثة،أو أعطى ثلاثة، قلت: ثُلاثيّ، وإن كان شيئًا أو ثَوبًا طوله ثلاثة أذرع قلت: ثَلاثِيٌّ، إلى العشر، والمذكر فيه كالمؤنث، والمؤنث كالمذكر، أرادوا أن يَفْرُقوا بين النسبتين ؛ لاختلافهما، كما نسبوا إلى الرجل القديم: دُهْرِيٌّ، وإن كان من بني عامر قلت: دَهْرِيٌّ لا غير»[4].

والتعليل بالفرق في دَهري ودُهري، مأخوذٌ من الخليل في العين [5]، ونقله البصريون والكوفيون[6].

(١) الأيام والليالي والشهور ٣٥.

(٢) جهود الفراء ٢٤٧.

(٣) اللسان (ثني).

(٤) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٦٤٦.

(٥) العين ٤/٢٣، و نقله في تهذيب اللغة ٦/١٩٣ عن ابن الأنباري.

(٦) شرح المفضليات ٢٤١، واللباب ٢/١٥٦، وشرح المفصل ٦/١٠، وشرح الشافية ٢/٨٢، واللسان (دهر).

ومن تعليل ما خالف القياس بالفرق: ما نقله أبو بكر بن الأنباري: إذا نسبت رجلاً إلى أنه يتكلم بالعربية وهو من العجم قلت: عَرَبانِيّ، ويقال: رجل عَجَمِيّ، إذا كان من العجم، وأَعْجَمِيّ وأَعْجَم، إذا كان في لسانه عُجمة[1].

ومن ذلك ما نبه إليه ابنُ السكيت من أنّ النسبة إلى الأُفق: أُفُقِيّ، والنسبة إلى الرجل الذي يأتي من الآفاق: أَفَقِيّ[2].

ونبه ابن السكيت إلى أنّ (الهُنْدواني) بمعنى السيف المنسوب إلى الهند، جاء على غير لفظ النسبة في قول الحُطيئة:

كَالهُنْدُوانِيّ لا تَنْبِي مَضارِبُهُ ذاتُ الحَرَابِيِّ فوق الدَّارِعِ البَطَلِ[3]

النسب بغير ياء:

أخذ عليُّ بن حمزة البصري على الفراء مخالفته السماع والقياس، في قوله: لآّءٌ لصاحب اللُّؤلؤ، قال علي: «ورُوِيَ عن الفراء: تقول لصاحب اللُّؤْلؤ: لآّءٌ، وقد خالف بهذا القول العربَ والقياس ؛ لأنّ المسموع: لآّلٌ، فكرهه، والقياس: لُؤْلُؤي، فلم يأتِ به، ولا يُبنى من الرُّباعي (فَعَّال)، ولآّلٌ شاذ من كلامهم»[4].

والحق أنّ الفراء لم يخالف السماع ولا القياس، أما السماع، فقوله: لآّءٌ، هو رواية منه وسماعٌ عن العرب، قال ابنُ سيده: «قال الفراء: سمعت العرب تقول لصاحب اللُّؤلُؤ:

(١) المذكر والمؤنث لأبي بكر ٥٤٦، وينظر: الزاهر ٢/٥٦.

(٢) ديوان الحُطيئة، برواية وشرح ابن السكيت ١١٧.

(٣) نفسه ١٨٥.

(٤) التنبيهات على أغاليط الرواة ٢٦٤، وينظر: جهود الفراء ٢٥١.

لآءٌ، مثل لَعّاع، وكَرِهَ قولَ الناس: لآّلٌ»[1]. فالفراء أتى بالسماع دون أن يقيس شيئًا هنا.

أما عدم مخالفته القياس، فقد قال أبو علي: «لآّءٌ ولآّلٌ ليسا من لفظ اللُّؤلُؤ، وإن كان فيه بعض حروفه، وإنما هو بحيث السِّبَطْرُ من السَّبِط، وليس من لفظ السَّبِط، وإن كان فيه بعض حروفه، وكان معناه كمعناه»[2].

أما كراهة الفراء (لآّل) فلعله لم يسمعها، مع مخالفتها القياس، ففضل عليها ما سمعه، ونقله عن العرب.

* * *

أختم الحديثَ عن النسب بما يأتي:

- علل الكوفيون ما خالف القياس بالفرق وأمن اللبس، كالفرق بين دَهري ودُهري.

- ذهب الفراء إلى رد الفاء المحذوفة من الثلاثي في موضع اللام، قِياسًا على ما سُمع، وعده سيبويه شاذًا.

- يبدو أنّ الفراء قد يجيز الجمع بين العوض والمعوض في نحو: اثْنَيْنِيّ.

- الفراء لم يخالف السماع والقياس، خلافًا لما نَسَبَ إليه علي بن حمزة البصري، في مسألة (لآّء) نسبة إلى صاحب اللُّؤلُؤ.

* * *

(١) المخصص ٤/٥١، وينظر: اللسان (لألأ)، وجهود الفراء ٢٥١.

(٢) المخصص ٤/٥١.

المبحث الخامس

أقيسة الكوفيين في المقصور والممدود

المقصور:

التعريف والمصطلح:

أطلقَ سيبويه المقصورَ والمنقوصَ على كل اسمٍ في آخره ألفٌ سواء كانت أصلية أو زائدة، فقال: «هذا باب المقصور والممدود»[1]، فاستعمل في العُنوان مصطلح (المقصور)، ثم عَرَّفَه بعد قليل مُفَرِّعًا على العُنوان قائلاً: «فالـمَنْقُوصُ: كلُّ حَرْف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوُه بعد حرف مفتوح»، ثم وضَّح أنّ معنى النقص: اختفاءُ حركات الإعراب الثلاثة من آخره فقال: «وإنما نُقصانه أن تُبدلَ الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصبٌ، ولا رفعٌ، ولا جَرٌّ».

ثم استعمل مصطلح المنقوص، حين حديثه عما عُرفَ بالمقصور القياسي والسماعي، فمن القياسي وهو مما ألفه منقلبة عن أصل أيضًا قوله: «ومما تعلم أنه منقوص كل شيء كان مصدرًا لـ(فَعِلَ يَفْعَل)، وكان الاسم على أفعل،... وذلك قولُك للأعشى: به عَشًى، وللأعمى: به عَمًى...»، وكذلك كل مواضع المقيس[2].

أما السماعي، فقال عنه: «ومن الكلام ما لا يُدْرَى أنه منقوصٌ حتى تعلمَ أنّ العربَ تَكَلَّمُ به... لا تستطيع أن تقولَ: ذا لكذا...»[3]. وتبعه ابن السراج[4].

---

(١) الكتاب ٣/٥٣٦.

(٢) الكتاب ٣/٥٣٦-٥٣٨.

(٣) الكتاب ٣/٥٣٩.

(٤) الأصول ٢/٤١٥-٤١٦.

وأما ما كانت ألفه زائدة فقوله: «هذا باب تثنية ما كان منقوصًا وكان عِدَّةُ حروفه أربعة أحرف فزائدًا إن كانت ألفه بدلاً من الحرف الذي من نفس الكلمة، أو كان زائدًا غير بدلٍ»[1]. ثم مثَّل لما كانت ألفه زائدة بـــ: (حُبلى، ومِعْزى، ودِفْلى، وذِفْرى)[2].

ويؤكد أبو سعيد السيرافي أنّ المصطلحين بمعنًى فيقول في شرح الكتاب: «هذا باب المقصور والممدود: ويُقال للمقصور أيضًا منقوصٌ»[3]، إلا أنّ ابـــنَ وَلّاد ذهـــب إلى أنّ المقصور أَعَمُّ من المنقوص، إذ شمل تعريفه المقصورَ ما كانت ألفه زائدة أو منقلبة عن أصلٍ واوٍ أو ياءٍ، فقال: «المقصور: ما اتفق عليه أهل النحو، كُلُّ اسم كانت في آخره ألفٌ في اللفظ زائدةً كانت أو غيرَ زائدةٍ، كقولك: مَلْهًى، ومَرْمًى، وبُشْرى، وتُقًـــى، وتقـــوى، ومِعْزى»[4].

ثم خَصَّ المنقوصَ منه بما كانت ألفُه منقلبةً عن أصل فقال مفرِّعًا على مـــا ســـبق: «فأما المقصور الذي يُسمّى منقوصًا فهو ما كانت ألفه التي في آخره مُبدلةً من ياءٍ أو واوٍ وانفتح ما قبلهما، وكانت في موضع حركة فأُبدل منها ألفٌ نحو: ملْهًى،... ومَرمًى،... وكذلك عصًا ورَحًى...»[5]. ولذلك خَلَصَ ابنُ ولّاد إلى أنّ بين المقـــصور والمنقـــوص عموم وخصوصٌ مطلق، فقال: «فكلُّ منقوصٍ مقصورٌ ؛ لأنّ آخرَه ألفٌ، ولـــيس كُـــلُّ مقصورٍ منقوصًا ؛ لأنّ المنقوصَ وما ذكرنا مما آخره ألفٌ مبدلة... وليست كلُّ ألـــفٍ في آخر الاسم تكون هكذا»[6].

---

(١) الكتاب ٣/٣٨٩، وينظر: جهود الفراء ١٩٢.

(٢) الكتاب ٣/٣٩٠.

(٣) شرح الكتاب ٥/١-ب.

(٤) المقصور والممدود لابن ولاد ٤.

(٥) المقصور والممدود لابن ولاد ٤.

(٦) المقصور والممدود لابن ولاد ٥، وينظر: المقصور والممدود في اللغة العربية ٣.

وإذا انتقلنا إلى الكوفيين ألفيناهم متابعين سيبويه في إطلاق المنقوص على المقصور، أو التعبير بالمقصور والمنقوص على ما كانت الألف فيه منقلبة عن أصل، قال الفراء: «باب ما يُعرف من المنقوص والممدود بالتحديد والعلامات: من ذلك: المصدر في أفْعَل الذي أُنثاه فَعْلاء فهو منقوصٌ، من ذلك: عَمِيَ عَمًى، وعَشِيَ عَشًى، وطَوِيَ طَوًى...»[(١)]، ومما جمع فيه المصطلحين على نوعٍ واحد قوله: «وما كان من اسمٍ مؤنث مثلُ: أُسوة وأُسًى، ورِشوة ورُشًى، فإنك تجمعه منقوصًا وتردُّه في الجمع إلى ضم أوله فتقول: رِشْوَة ورُشًى، وكِسوة وكُسًى: يُكتبُ بالياء مقصورًا، وأصله الواو»[(٢)].

ويظهر لي من هذا النص أنه يريد بالمنقوص والمقصور شيئًا واحدًا، ولكن النقص يدلُّ على نقص علامات الإعراب وعدم ظهورها، وأما القصر فيدلُّ على قصر الألف في هذا النوع لفظًا وخطًّا مقارنة بالممدودة.

ومن المواضع التي جمع فيها المصطلحين على ما كانت ألفه منقلبة أيضًا، قوله: «وما كان من اسم فيه ميمٌ مفتوحة زائدة فهو من الواو والياء مقصورٌ يُكتبُ بالياء في النوعين، مثل: المَقْضَى، والمَثْوَى، وكذلك كلُّ مصدرٍ فيه زِيادةٌ من الفعل إذا كانت فيه الميمُ فهو منقوصٌ مثل: مُقْتَضًى ومُدَّعًى...»[(٣)]. ونقل ثعلب عن الفراء قوله: «المقصور: ما لم يُمَدّ، ياءٌ وواوٌ قبلها فتحة، مثل قَفا ومَرْعى»[(٤)].

وتبعه ابن السكيت[(٥)].

---

(١) المقصور والممدود للفراء ٧.

(٢) المقصور والممدود للفراء ٩.

(٣) المقصور والممدود للفراء ١٢.

(٤) مجالس ثعلب ١/٢١٧.

(٥) حروف الممدود والمقصور لابن السكيت ٤٧.

ونجد الفراء يسمي ما كانت ألفه زائدةً مَقْصورًا، لا يتجاوز ذلك، قال: «وما كان من نعت المذكرُ منه فَعْلان، والأنثى منه فَعْلى فهو مقصورٌ يُكتبُ بالياء مثل: سَكْرَى وغَضْبَى»[1].

ونصَّ في موضع آخر على زيادة ألف المقصور فقال: «وأمّا ما كان مقصورًا مما يُفتح أوله، فما كان على مذهب الجريح والجَرْحَى، والصَّريع والصَّرْعى... وكلُّ صنوف المشي والسير إذا رأيت في آخره ألفًا فهي مقصورة تكتب بالياء نحو القَهْقَرى والخَوْزَلى، يَتَخَزَّلُ في مِشْيَتِه كأنه يرمي بيديه ورجليه... وما كان من مصدر على مثال الفِعِّيلَى، مثل: الهِزِّيْمَى والخِطِّيبى فهو مقصور يُكتب كله بالياء»[2]. وتبعه ابن السكيت[3].

فإذا نظرنا في كتاب أبي الطيب الوشَّاء[4] ألفيناه يخلطُ بين المصطلحين دون تمييز ما كانت ألفه منقلبة عن أصل وما كانت زائدة، لكنه لم يستعمل مصطلح (المنقوص) إلا نادرًا، فقد أطلق على جميع ما ذكره الفراء فيما سبق مقصورًا، سواء كانت ألفه منقلبة عن أصل أو زائدة، إلا في موضع واحد سَمَّى ما فيه ألف زائدة منقوصًا، قال: «وكذلك أيضًا ما جمعته على مثال (فَعْلى) فهو منقوص، يُكتب بالياء، نحو: زَمْنى، وجَرْحى، ومَرْضى»[5].

---

(١) المقصور والممدود للفراء ١٢.

(٢) المقصور والممدود للفراء ١٤.

(٣) حروف الممدود والمقصور لابن السكيت ٤٨-٤٩.

(٤) هو أبو الطيب محمد بن أحمد بن إسحاق بن يحيى الوشاء الأعرابي من أهل بغداد، له كتاب الممدود والمقصور، والموشى، وغيرهما، توفي (٣٢٥هـ). ينظر: وإنباه الرواة ٦١/٣، وبغية الوعاة ١٨/١، ومقدمة كتابه الممدود والمقصور للمحقق ص ٥، وقد قال عنه: «وهو يميل في أحكامه اللغوية صوب المذهب الكوفي».

(٥) الممدود والمقصور للوشاء ٣٨.

مما سبق يظهر لنا أنّ مصطلح المنقوص عند سيبويه عامٌّ فيما ألفه منقلبة عن أصل أو زائدة، وعامٌّ أيضًا فيما كان من المقصور سماعيًا أو قياسيًّا. وأنّ الفراءَ قد قَيَّدَ المنقوصَ بما كانت ألفه منقلبة عن أصل، وأطلق المقصور على ما كانت ألفه زائدة أو منقلبة عن أصل. وأنّ ابنَ وَلّاد متأثرٌ بالفراء في تعميم مصطلح المقصور على ما كانت ألفه زائدةً أو منقلبةً عن أصل.

ويتبين أنّ الوشّاءَ قد نَهجَ منهجَ سيبويه في تعميم مصطلح المقصور والمنقوص، مع ندرة استخدامه لمصطلح (المنقوص).

الممدود:

أما الممدود، فقد عَرَّفه سيبويه بقوله: «وأما الممدود فكلُّ شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف»[(١)]. وهو سماعي وقياسي أيضًا فالقياسي سيأتي، والسماعي ما لا ضابط له، قال سيبويه: «ومن الكلام ما لا يقال له مُدَّ لكذا... وإنما تعرفه بالسمع»[(٢)].

المقصور والممدود القِياسِيّين:

شَرَطَ سيبويه والبصريون في المقصور والممدود القياسيين أن يكون لهما نظير من الصحيح يكون الحرف الذي قبل آخره مفتوحًا فتحًا لازمًا، فحين عَرَضَ سيبويه لأنواع المقصور القياسي كان يأتي بنظيره من الصحيح ثم يقيس عليه ما كان معتل الآخر بالواو أو الياء[(٣)]، ثم قال: «فأنت تستدل على الممدود كما يُستدل على المنقوص بنظيره من غير

(١) الكتاب ٣/٥٣٩.

(٢) الكتاب ٣/٥٤٠.

(٣) الكتاب ٣/٥٣٦-٥٣٨.

المعتل، حيث علمتَ أنه لا بد لآخره من أن يقع بعد مفتوح، كما أنه لا بد لآخر نظيره من أن يقع بعد مفتوح»[1]. وبناءً على ذلك فالاسم المقصور القياسي هو ما اطرد على وزنٍ معين في مصدر أو وصف أو معنًى ما ونحو ذلك، قال الرضي: «المقصور القياسي: مقصورٌ يكون له وزنٌ قياسيٌّ، كما تقول مثلاً: إنّ كل اسم مفعول من باب الإفعال على وزن مُفْعَل، فهذا وزنٌ قياسيٌّ، فإذا كان اللام حرفَ علة - أعني الواو والياء - انقلبت ألفًا»[2]. وكذلك الممدود، قال الرضي: «القياسيُّ من الممدود أن يكون ما قبله - أي قبل آخر نظيره من الصحيح ألفًا»[3].

وبينما قَيَّدَ البصريون المقصورَ القياسي بأن يكون له نظيرٌ من الصحيح، توسَّع الكوفيون فلم يشترطوا وجود النظير وإن أشاروا إليه أحيانًا، وبناءً على ذلك شَمِلَ المقصور القياسي عند الكوفيين أنواعًا أُخَر لم يذكرْها البصريون، وكأنهم يعدّونها من السماعي، ولذا فإنّ البصريين كانوا يقرنون كل نوعٍ من المقصور أو الممدود القياسي بنظيره، أما الكوفيون، فكانوا يضعون عُنوانات تشمل ما أرادوا من توسع، فالعُنوان الذي وضعه الفراء لما هو قياسي قوله: «باب ما يُعرف من المنقوص والمقصور بالتحديد والعَلامات»، وتبعه ابن السكيت[4]، ومثل ذلك فعل الوشّاء فقال: «باب المقصور الذي يُدرك بالقياس ويُعرف بالعلامات»[5]. ولنتبين ذلك أعرض فيما يأتي ما ذكره البصريون من مقصور قياسي مُذيِّلاً كل نوعٍ بما أضافه الكوفيون إن كان لهم إضافة، وذلك على النحو التالي[6]:

(١) الكتاب ٣/٥٣٩، وينظر: المقتضب ٣/٧٩، وشرح ابن عقيل ١٠٠-١٠١.

(٢) شرح الشافية ٢/٣٢٥.

(٣) نفسه.

(٤) المقصور والممدود للفراء ٧، وحروف الممدود والمقصور لابن السكيت ٤١.

(٥) المدود والمقصور للوشاء ٣٧، وينظر ٣١.

(٦) ينظر: المقصور والممدود في اللغة العربية ٥٧-٧١، رسالة ماجستير لأستاذي د. رياض الخوام، فقد استقصى وصنف أنواع المقصور والممدود القياسيين عند البصريين والكوفيين، واستشهد لهما من أشعار العرب.

الاسم المقصور القِياسيّ

أولاً: المصادر والأسماء:

١- فَعَل: يطردُ مصدرًا لــ: فَعِلَ يَفْعَلُ اللازم، واسم فاعله على: أَفْعَل أو فَعِل أو فَعْلان، نحو: عَمِيَ يَعْمى عَمًى، فهو أعْمى، ونظيره من الصحيح: عَوِرَ يَعْوَرُ عَوَرًا فهــو أعْوَر...، ونحو: غَوِيَ يَغْوى غَوًى، فهو غَوٍ، ونظيره من الصحيح: كَسِلَ يَكْسَلُ كَسَلاً، فهو كَسِلٌ...، ونحو: صَدِيَ يَصْدى صَدًى، فهو صَدْيان، ونظيره من الصحيح: عَطِــشَ يَعْطَشُ عَطَشٌ فَهو عَطْشانَ[1].

وزادَ الكوفيون في المصادر: ما كان على وزن (فِعِّيلى)، قال الفراء: «وما كان من مصدرٍ على مثال الفِعِّيلى، مثل: الهِزِّيمى والخِطِّيبى فهو مقصورٌ يكتب كله بالياء...» [2].

٢- الأسماء:

كل اسم على فُعَل، مثلث الفاء، جمعه على أفعال، نحو: رَحًى وأرْحاء، ونظــيره: جَمَل وأَجمال، ومِعًى وأمعاء، ونظيره: ضِلَع وأضْلاع[3].

في حين نبّه الكوفيون على مجيء المقصور قياسًا في بعض الأسماء التي يجمعها ضابط ما، وذلك:

أ) **الأسماء الدَّالَّة على الصوت، المفتوحة الأول**، قال الوشّاء: «ومــا جــاء مــن الأصوات مفتوح الأول فهو مقصور، يكتب بالياء، نحو: الوَغَى، والوَعى، وهما الضجة في الحرب، وكذلك الوَحَى»[4]. ووزنه: فَعَل.

---

(١) الكتاب ٣/٥٣٧-٥٣٨، وينظر: المقصور والممدود في اللغة العربية ٥٧-٥٨.

(٢) المقصور والممدود للفراء ١٤.

(٣) الممدود والمقصور للوشّاء ٣٢.

(٤) المقتضب ٣/٨١، و لم يمثل للمضموم الفاء، وقد أشار المحقق في الحاشية أنّ هذا النوع (كل اسم جمعه أفعال مثلــث الفاء) مما استدركه المبرد، و لم يذكره سيبويه ولا ابن ولاد. وذكره الرضي في شرح الشافية ٢/٣٢٨.

ب) الأسماء الدَّالَّة على صفات المشي، قال الفراء: «وكــل صــنوف الــمَــشي والسير، إذا رأيت في آخره ألفًا فهي مقصورة تُكتب، نحــو: القَهْقَــرى، والخَــوْزَلى... والبَشَكى، والهَيْدَبى»[1]، وقد أوردَ ابن السكيت على ذلك شواهد من الشعر، منها قــول الراجز في القَفَزى من القَفْز:

* والخَيْلُ تَعْدو القَفَزى عِرَابُها *

وقول حُميد بن ثور في ناقة وَكَرَى، إذا كانت شديدة العَدْو:

إذا الجَمَلُ الرِّبعــيُّ عــارَضَ أُمَّــهُ عَدَتْ وَكَرَى حتَّى تَحِــنَّ الفَراقِــدُ

وقول رُؤبة:

* أو بَشَكَى وَخْدَ الظَّليمِ النَّزِّ *

وغيرها[2]. ووزنه: فَعَلَى. ليس له نظير من الصحيح، قال ابن ســيده: «لــيس في الكلام مثلُ فَعَلَل»[3]. وتبع الكوفيين في قياسية هذا النوع ابنُ ولاد وزادَ: كل اسم علــى وزن فَعَلَى، وإن لم يكن اسم مَشي، فإنّ الأكثر أن يجيء مقصورًا نحو: جَمَزى[4]، وتبعه ابن عُصفور[5]. وتبع ابن عصفور أيضًا الكوفيين[6].

(١) المقصور والممدود للفراء ١٤، وينظر: حروف الممدود والمقصور لابن السكيت ٥٩ فما بعدها، والممدود والمقصور للوشاء ٣٩. والمقصور والممدود في اللغة العربية ٦٢.

(٢) حروف الممدود والمقصور ٥٩-٦٢.

(٣) المخصص ١٥/١٩٥.

(٤) المقصور والممدود لابن ولاد ١٣٠.

(٥) المقرب ٤٩٦، وينظر: المقصور والممدود في اللغة العربية ٦٢.

(٦) شرح الشافية ٢/٣٢٧.

جـ) كل اسم على وزن فُعَالَى – بتخفيف العين – وفُعَّالى – بتشديد العين – للمفرد، قال الفراء: «فإن كان على فُعالَى وهو اسمٌ واحدٌ فهو مقصورٌ يُكتب بالياء مثل: الحُبارى، وحُمادى، وذُنابى الطائر، وسُمانى –خفيفٌ –... وكذلك إن شددتَ العين منه ينقُص مثل: الحُوَّارى... وخبَّازى وشبهه»[1].

وتبعه ابن ولاد، وأبو علي القالي، و ابن عصفور[2].

ثانيًا: المشتقات:

ما جاء من المقصور مقيسًا متفقًا عليه:

١- كل (مَفْعَل، ومُفْعَل والمزيد فيه)، الدَّالّ على اسم الزمان أو اسم المكان أو المصدر الميمي، نحو: مَغْزى، ومَلْهى، ونظيرهما: مَخْرَج، ونحو: مُعْطى ومُشْترى، ونظيرهما: مُخْرَج ومُعْترك [3].

٢- كل اسم مفعول من مزيد الثلاثي، نحو مُعْطًى ومشترًى، ونظيره: مُخْرَج، كذلك اسم المفعول من الملحق بالرباعي، نحو: سَلْقَيْته فهو: مُسَلْقًى ومُسْلَنْقى[4].

٣- اسم الآلة على (مِفْعَل) من معتل اللام نحو: مِرْمى ومِهدى – وعاء الهدية – فإنّ نظيرهما من الصحيح: مِخْصَف، ومِغْزَل[5].

٤- كل صفة على وزن أفْعَل من معتل اللام، سواء كان للتفضيل، نحو: الأَقْصَى،

(١) المقصور والممدود للفراء ١٢-١٣.

(٢) المقصور والممدود لابن ولاد ١٢٩، والمقرب ٤٩٦.

(٣) الكتاب ٥٣٦/٣.

(٤) الكتاب ٥٣٦/٣.

(٥) شرح الأشموني ١٠٧/٤، وينظر: المقصور والممدود في اللغة العبرية ٦٠.

ونظيره: الأَبْعَد، أو لغير تفضيلٍ، نحو: الأَعْمى، ونظيره: الأَعْمَش[1].

هذا ما وردَ عن البصريين، وزادَ الكوفيون في الصفات:

١- فَعْلَى، مؤنث فَعْلان، قال الفراء: «وما كان من نعت المـذكَّر منـه فَعْـلان، والأُنثى منه فَعْلى، فهو مقصورٌ يكتب بالياء، مثلُ سَكْرى وغَضْبى»[2].

ووافقه المبرد في المقتضب[3].

٢- اسم التفضيل للمؤنث على فُعْلى، مذكره أَفْعَل، نحـو الكُبْـرى، والفُـضْلى، والسُّفْلى، والصُّغْرى، والقُصْوى، والطُّولى[4].

ثالثًا: الجُموع:

١- الجمع على وزن: فِعَل أو فُعَل، مفردهما: فِعْلة و فُعْلَة، نحو: عُرْوَة وعُرًى، وفِرْيَة وفِرًى[5]. ونظيرهما من الصحيح: كِسْرَة وكِسَر، وظُلْمَة وظُلَم[6].

٢- ما جاء على: فُعَل، جمعًا لاسم التفضيل للمؤنث على وزن: فُعْلَى، نحو: الدُّنْيا والدُّنا، والقُصْيا والقُصا[7]. ونظيره من الصحيح: الكُبرى والكُبَر، والصُّغرى والصُّغَر[8].

---

(١) شرح الشافية ٣٢٧/٢، وشرح الأشموني ١٠٧/٤، وينظر: المقصور والممدود في اللغة العربية ٦١.

(٢) المقصور والممدود للفراء ١٢، وحروف الممدود والمقصور ٦٦.

(٣) المقتضب ٨٣/٣. وينظر: المقصور والممدود في اللغة العربية ٦٣.

(٤) حروف الممدود والمقصور لابن السكيت ٧١، وينظر: شرح الشافية ٣٢٥/٢، والمقصور والممدود ٦٤، وجـامع الدروس العربية ١٠٥/١.

(٥) الكتاب ٥٤١/٣.

(٦) المقصور والممدود ٦٠.

(٧) المقتضب ٨٣/٣.

(٨) شرح الأشموني ١٠٧/٤، وينظر: المقصور والممدود ٦١.

وزاد الكوفيون من المقصور المقيس في الجموع ما يأتي:

أ) **كل جمع على (فَعْلى)**، قال الفراء: «وأما ما كان مقصورًا إذا زيدت الألف مما يُفتح أوله فما كان على مذهب الجَريح والجَرْحى، والصَّريع والصَّرْعى، والزَّمِن والزَّمْنى، والهالك والهَلْكى، والميْت والمَوْتى، والمَائِد والمَيْدى، وهو الذي يركب البحر فيُدار...»[1]. وتبعه ابن ولاد[2].

ب) **الجمع على فُعَالى – بضم الفاء – أو فَعَالى – بفتح الفاء – في الوصف**، قال الفراء: «وما جمعته على فَعَالى أو فُعالى أو فَعْلَى فهو مقصورٌ يُكتب بالياء، من ذلك: كُسالَى وكَسالَى، وسُكارى وسَكارى...»[3]. وتبعه ابن ولاد وفصل في المفرد، فذكر فَعْلان كما سبق، وفَعلاء، كصحراء وصحارَى[4].

جـ) **اسم الجنس الجمعي على وزن فَعَل**: نحو: حصاة وحَصًى، قال الوشَّاء: «وكل جمع[5] لمؤنث في واحدته الهاء، فهو مقصور، يكتب بالياء إن كان من ذوات الياء، وبالألف إن كان من ذوات الألف، نحو: قَطاة وقَطًا، ومَهاة ومَهًا، وقَناة وقَنًا... ونحو: حصاة وحَصيً، ونواة ونَوًى...»[6].

وذكر ابنُ سيده أنّ هذا من المُستدرك على سيبويه[7]. وعَدَّه ابن عصفور أيضًا من المقصور المقيس[8].

---

(١) المقصور والممدود ١٤.وينظر: حروف الممدود والمقصور لابن السكيت ٦٧، والممدود والمقصور للوشاء ٣٨، والمقصور والممدود ٦٤.

(٢) المقصور والممدود لابن ولاد ١٢٩.

(٣) المقصور والممدود للفراء ١٢.

(٤) المقصور والممدود لابن ولاد ١٢٩، وينظر: المقصور والممدود ٦٤.

(٥) الكوفيون والأخفش يعدُّون اسم الجمع جمعًا.

(٦) الممدود والمقصور للوشَّاء ٣٨.

(٧) المخصص ١٥/١٠٩.

(٨) المقرب ٤٩٥.

الاسم الممدود القِياسيّ

وأتناوله تحت الأنواع التالية:

أولاً: المصادر والأسماء:

أ) ذكر البصريون من الممدود القياسي في المصادر ما يأتي:

١- مصادر مزيد الثلاثي المبدوءة بهمزة وصلٍ أو قطع، قبل آخره ألف، نحو: استقصاء، ونظيره من الصحيح: استخراج، وإعطاء ونظيره: إكرام[١].

٢- المصدر على: فِعال، من فَاعَلَ، نحو: رامَيْتُ رِماءً، ونظيره من الصحيح: قاتَلْتُ قِتالاً[٢].

٣- المصدر على: فِعْلال المعتل اللام من فَعْلَلَ، دون فَعْلَلَة، نحو: قَوْقَى قِيْقاءً، ونظيره من الصحيح: زَلْزَلَ زِلْزالاً[٣].

٤- كل مصدر على وزن: فُعَال، مضموم الأول، دالٌّ على صوت، نحو: العُواء، والدُّعاء، ونظيره من الصحيح: الصُّراخ، والنُّباح، أو دالٌّ على عِلاج، نحو: النُّزاء، ونظيره: القُماص[٤].

---

(١) الكتاب ٥٣٩/٣-٥٤٠، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٣٢، وينظر: المقصور والممدود في اللغة العربية ٦٥.

(٢) المقصور والممدود لابن ولاد ١٣٢، وشرح الأشموني ١٠٨/٤، وينظر: المقصور والممدود ٦٥.

(٣) شرح الشافية ٣٢٩/٢.

(٤) الكتاب ٥٤٠/٣، وينظر: مقاييس المقصور والممدود أبي علي الفارسي ٤٧/ب (مخطوط، مجموع ضمن المسائل الشيرازيات)، والمخصص ١٠٩/١٥، والمقصور والممدود ٦٦. والنُّزاء: السِّفاد، والقُماص: ضَرْبُ الدابة برجلها.

وزاد الكوفيون من الممدود المقيس في المصادر:

المصدر على تَفْعال، نحو: تَقْضاء، وتَرْماء، وهو عندهم فَرعٌ عن التَّفْعيل، قال الفراء: «ومن ذلك أنْ يُصرف التَّفْعيل إلى التَّفْعَال، فتمده كقولك: التَّقْضاء، والتَّرْماء والتَّمْشاء»[(١)] وتبعه من الكوفيين ابن السكيت والوشَّاء[(٢)]، وتبعهم من غير الكوفيين ابن ولاد وأبو علي الفارسي وابن عصفور[(٣)].

ب) الأسماء:

ذكر للبصريين من الممدود المقيس في الأسماء:

فِعَال - بكسر الفاء وفتحها - مفرد أفْعِلة، نحو: قَباء وأَقْبِيَة، ورِشاء وأرشِيَة، ونظيره من الصحيح: خِراف وأخْرِفَة[(٤)].

في حين جاء عن الكوفيين: فَعْلاء:

ذكر ابن السكيت منها: البَطْحاء، لبطن الوادي فيه رمل وحصى صغار، والـمَعْزاء الحصى الصغار، الصَّفْواء، للصفاة، والبَوْغاء، للتراب الدقيق[(٥)]، وقال الوشَّاء: «وكذلك ما كان من المؤنث على مثال فَعْلاء، فهو ممدود غير منصرف، نحو: السَّرَّاء من السُّرُور، والنَّعْماء»[(٦)].

(١) المقصور والممدود للفراء ٧.

(٢) حروف الممدود والمقصور لابن السكيت ١٢٤، والممدود والمقصور للوشاء ٣٢.

(٣) المقصور والممدود لابن ولاد ١٣٢، ومقاييس المقصور والممدود لأبي علي الفارسي والمقرب ٤٩٦.

(٤) الكتاب ٣/٥٤٠-٥٤١، والمقتضب ٣/٨٥.

(٥) حروف الممدود والمقصور لابن السكيت ٨١.

(٦) الممدود والمقصور ٣٣.

ثانيًا: الصفّات:

جاء عن البصريين من الممدود المقيس في الصفات ما يأتي:

١- فَعَّال، للمبالغة، نحو: سَقَّاء غَزَّاء، ونظيره من الصحيح: شَرَّابٌ وقَتَّال[١].

٢- مِفْعال، للمبالغة، نحو: مِعْطاء، ونظيرها من الصحيح: مِهذار[٢].

وزاد الكوفيون:

١- فَعلاء، مُؤنث أَفْعَل: قال الفراء: «وما كان من نعت لذكر على أَفْعَل، فإنّ أُنْثاه إذا كانت على فَعْلاء ممدودة يُكتبُ بالألف مثل: حَمْراء، وسَوداء، وبيضاء، وأشباه ذلك»[٣]. وتبعه ابن ولاد وابن عصفور[٤].

٢- فُعَلاء، صفة، وقد ذكر الفراء أنها من الأسماء، ولكن أمثلته وأمثلة من بعده تفيد أنها صفة، قال الفراء: «وإذا كانت فُعَلاء اسمًا واحدًا ليس بجمع كانت ممدودة من السالم، ومن الياء والواو، مثل: النُّفَساء، والعُشراء، والـمُطَواءُ... والـمُطَواء من الحمى التي تأخذ في الظهر فيتمطى صاحبها»[٥]. ويظهر أنّ ابن السكيت توسَّع في فُعَلاء فأدخل ما كان اسمًا ليس صفة، إذ ذكر في أمثلته نحو: قُوَباء[٦].

٣- فَعَّال، الدالة على النسب، قال الوَشَّاء: «وكذلك ما كان من الأسماء على مثال فَعَّال، فهو ممدود منصرف، نحو: الوَشَّاء، والفَرَّاء، والبَنَّاء»[٧]. وتبعهم ابن وَلاد[٨].

---

(١) المقتضب ٣/٨٤.

(٢) شرح الأشموني ٤/١٠٨، وينظر: المقصور والممدود ٦٩.

(٣) المقصور والممدود للفراء ١٢، وجهود الفراء ٢١١.

(٤) المقصور والممدود لابن ولاد ١٣٥، والمقرب ٤٩٧، وينظر: المقصور والممدود ٦٩.

(٥) المقصور والممدود للفراء ١٠.

(٦) حروف الممدود والمقصور ٥٦.

(٧) الممدود والمقصور للوشّاء ٣٣، وينظر: حروف الممدود والمقصور لابن السكيت ٥٨، وجهود الفراء ٢١٠.

(٨) المقصور والممدود لابن ولاد ١٣٥-١٣٦.

ثالثًا: الجُموع:

لم أقف على شيء ذكره البصريون - قبل الفراء - فيما قِيس من الممدود في الجموع:

وجاء عن الكوفيين:

١- الجمع على وزن: فِعَال، الذي مفرده فَعْلَة نحو: فَرْوَة وفِرَاء، ونظيره: جَفْنَة وجِفان، قال الفراء: «وما كان من جمع فَعْلَة من الياء والواو كان ممدودًا، مثل: رَكْوَة ورِكاء، وحَظْوَة وحِظاء»[1].أو كان مفرده فَعِيل، أو فُعال، أو فَعُول، قال الفراء: «وما جُمع من فَعِيل أو فُعال أو فَعُول على فِعال مُدَّ أيضًا مثل قولك: قَصير وقِصار، وكَريم وكِرام، مثل هذا من الياء والواو ممدودٌ يُكتب بالألف»[2]. وتبعه المبرد[3]. وزاد ابن ولاد أو مفرده: فَعْل، نحو: ظَبْيٌ وظِباء، ونظيره: كَلْبٌ وكِلابٌ[4].

٢- الجمع على أَفْعَال: مفرده: فُعْل، أو فِعْل، أو فَعَل، قال الفراء: «وما كان من جَمْعٍ من الواو والياء على أفْعال، فهو ممدود مثل: آباء، وأبناء وأحياء»[5].

وتَبِعَه الوشَّاء وزاد تفصيلاً فقال: «وكذلك كل جمع على مثال أفْعال، وواحده: فَعْل، أو فِعْل، أو فُعْل، أو كان جمعًا لمقصور منصرف، نحو: هَوًى وأهْواء، وقَفًا وأقْفاء، ورَحًى وأَرْحاء، وكُفْءٌ وأكْفاء، وحَيّ وأحْياء...»[6].

---

(١) المقصور والممدود للفراء ٨.

(٢) المقصور والممدود للفراء ٩-١٠.

(٣) المقتضب ٣/٨٥.

(٤) المقصور والممدود لابن ولاد ١٣٤.

(٥) المقصور والممدود للفراء ٨.

(٦) الممدود والمقصور للوشَّاء ٣٤.

وتَبِعَ ابنُ ولاد الكوفيين[1].

وقد نبه الفراء هنا على ما وردَ ظاهرهُ يوهِمُ أنّه شاذٌّ، ولكنه حاول تخريجه على لغة ما ليكون مقيسًا، قال: «ولم أسمعْ في شَيْءٍ من هذا بالقَصر إلا أنّهم يجمعون الكَوَّة: كواءً وكِوًى، فيمدون ويقصرون، ومنهم من يقول: الكُوَّة، بضم الكاف، وكأنّ قَصْرَهم الكَوَى من لغة من قال: كُوَّة، كما قالوا: قُوَّةٌ وقُوًى، وقرأها بعض القراء: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيْدُ القِوَى﴾[2]، بكسر الكاف».

ونبَّه الفراء أيضًا على ما جاء مقصورًا نادرًا مخالفًا للقياس فقال: «ومن نادره قَرْيَة وقُرًى، جاءتْ على غير القِياس بِضَمِّ القاف، وكان ينبغي أن تُجمعَ قِراء»[3] وتبعه الوشّاء في هذا التنبيه[4]، وفي ذلك دَلالة أكيدة على التزام الكوفيين القياس على الكثير، وعدم القياس على النادر، بل يصِفُونه بالنُّدْرة ويحفظونه دون القياس عليه، وهذا رَدٌّ على من يزعم أنّهم يقيسون على النادر.

٣- الجَمع على فُعَلاء: الذي مفرده فَعِيل، نحو: شَرِيك وشُركَاء، وضَعِيفٌ وضُعَفاء، ونَفِيٌّ ونُفَواء، ونبه الفراء على قلته من الياء والواو، ذكره الفراء[5].

٤- الجمع على: أفْعِلاء، مفرد: فَعِيل، قال الفراء: «وأكثر ما يُجمع من الواو والياء على أَفْعِلاء، فيُمدُّ ويُكتب بالألف، من ذلك: وَلِيٌّ وأوْلِياء، وغَنِيٌّ وأَغْنِياء، ودَعِيٌّ وأدْعِياء»[6].

---

(١) المقصور والممدود لابن ولاد ١٣٤-١٣٥.

(٢) سورة النجم، آية ٥٠. ولم أقف على هذه القراءة.

(٣) المقصور والممدود للفراء ٨-٩.

(٤) الممدود والمقصور للوشّاء ٣٦.

(٥) المقصور والممدود للفراء ١٠.

(٦) المقصور والممدود للفراء ١٠، وينظر: الممدود والمقصور للوشّاء ٣٤.

٥- **فَعْلاء، جمعًا لاسم جنس،** قال الفراء: «وما كان جَمعًا واحدته تؤنث مثل: شَجَرَة وقَصَبَة وطَرَفَة... يُجمع بزيادة الألف في آخره فهو ممدود يُكتب بالألف، مثل: شَجَرَة وشَجْراء، وقَصَبَة وقَصْباء، وطَرَفَة وطَرْفاء»[١].

هذا ما أمكن جَمعه والوقوف عليه مما أثبته البصريون و زاده الكوفيون، وما أحسب أنّ هذا هو منتهى المقيس من مقصور وممدود، إنما هذا ما ظهر لهم، ويبدو لي أنّ جَريان هذا الباب في القياس والسماع كأمر المصادر وجموع التكسير، والخلاف هنا شبيهٌ بالخِلاف هناك ؛ ولذا قال ابنُ وَلاد تارِكًا باب القِياس مفتوحًا لمن وَرَد: «ومِلاكُ هذا الباب أن تقيسَ الأشباه والنظائر، فتحملَ الحرفَ على ما قاربَه في المعنى، كما فعلت في الأصوات والأدواء وتحمله على ما شاكله في الوزن، كما فعلتَ في المصادر، وإن كان جَمعًا نظرتَ ما واحدُه، وإن كان واحدًا نظرتَ ما جمعُه، وإن كان مؤنثًا نظرتَ إلى مذكره... وإن كان مصدرًا نظرتَ إلى فِعْله وفاعله، فإنك تستدلُّ بذلك على الحرف وإن كان مقصورًا أو ممدودًا إن شاء الله»[٢]. ويبدو جليًا تأثر ابن ولاد بالكوفيين، إذ لم يَعْرِضْ لأمر النظير من الصحيح في توضيحه لِملاك هذا الباب.

قَصْرُ الممْدود:

أجمع البصريون والكوفيون عدا الفراء[٣] على جواز قَصر الممدود في الشعر، قال ابن

---

(١) المقصور والممدود للفراء ١٣، وينظر: حروف الممدود والمقصور لابن السكيت ٨٠، والممدود والمقصور للوشاء ٣٤.

(٢) المقصور والممدود لابن ولاد ١٣٦.

(٣) المخصَّص ١٥/١١٠.

ولاد: «قَصْرُ الممدود جائزٌ في الشعر عند جميع النحويين»[1]. وسواء كان الممدود قِياسِيًّا أو سَماعِيًّا.

واحتجَّ المجيزون بأمرين:

أ) السماع، ومنه: قول الشاعر:

يَسُرُّ الفَتى طُولُ الـــسَّلامة والبَقَــا فكيف يَرى طُولَ الـــسَّلامة يَفْعَـــلُ

فقَصَرَ (البَقاء)، وهو ممدود، وكذلك قول الآخر:

تَرامَتْ بِهِ السُّوَّاقُ حتى رَمَـــوْا بِـــهِ وَرَا طُرُقِ الشَّأْمِ الـــبِلادَ الأَقاصِـــيا

فقصرَ (وراء) وهو ممدود، وقول الآخر:

أَنْـــــزَلَ النــــاسَ بالظَّواهِرِمنـــــها وتَبَــــوَّا لِنَفْـــــسِهِ بَطْحاهـــــا

فقصر (البطحاء) [2].

ب) أنّ «قَصْرَ الممدود تخفيف، ورَدُّ شَيْءٍ إلى أصله، وكِلاهما مطلوبٌ في الـــشعر وغيره»[3].

ويظهرُ لي أنّ الفراءَ موافقٌ للجمهور في جواز قصر الممدود في الشعر، ولكنه صَرَّحَ بأنّ ذلك ضرورة شعرية، قال: «وكذلك قول الشاعر:

---

(١) المقصور والممدود لابن ولاد ١٣١.

(٢) المقصور والممدود لابن ولاد ١٣١.

(٣) المخصص ١٥/١١١، وينظر الأصول ٣/٤٤٧، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٥، والموشَّح للمرزُباني ١٢٧.

قَدْ كَحَلَتْ عَيني بِمُلمُولِ السَّهَرْ لا بُدَّ مِنْ صَنْعا وإنْ طالَ السَّفَرْ

نَقَصَها حين احتاج إلى ذلك لضرورة الشعر وهي ممدودة»[1].

من هذا فإني لا أرى فَرْقًا بين مذهب الفراء ومذهب الجمهور، فكلاهما يجيز ذلك في الشعر.

إلا أنّ السيرافي وابنَ سيده قد نقلا أنّ الفرَّاء أجاز قصرَ الممدود السماعي في الشعر غالبًا، لأنه قد يكون له نظيرٌ في المعنى من المقصور ومنَعَ قصر الممدود القياسيّ، قال ابن سيده: «وقد أجمع النحويون على جواز قصْرِ الممدود في الشعر كان قياسيًّا أو سماعيًّا، كنحو الفُعال في الأصوات، إلا الفراء فإنه إنما يُجيز في الشعر قصر الممدود السماعي والغالب، ولا يُجيز قصرَ المطَّرِد»[2]. وتبعه أبو البركات الأنباري، والبغدادي[3].

ثم اعترض ابن سيده على الفراء ببعض الشواهد الشعرية التي جاء الممدود فيها قياسيًا وقُصر، ومنها الشاهد الذي ذكره الفراء (لابدّ من صنعا) ؛ لذا فنسبة المخالفة إلى الفراء في هذه المسألة أمرٌ لا يعدو اللبس والله أعلم. وبهذا أتفق مع أستاذي د. أحمد مكي الأنصاري[4]. ويؤكد ذلك أن ابن مالك وابن عقيل نقلا الإجماعَ على جواز قصر الممدود دون خلاف بين البصريين والكوفيين[5].

(١) المقصور والممدود للفراء ٤٥-٤٦، وينظر: المخصص ١٥/١١٠.

(٢) المخصص ١٥/١١٠، وينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ١٠٩.

(٣) الإنصاف ٢/٧٥٢، وخزانة الأدب ٤/٤٨٦.

(٤) أبو زكريا الفراء ٢٦٣-٢٦٤.

(٥) شرح ابن عقيل ٤/١٠٢.

مَدُّ المقصور في ضرورة الشعر:

١- منع جمهور البصريين مَدَّ المقصور في ضرورة الشعر، مُحتجين بأنّ المقصور هو الأصل ؛ إذ ألفه تأتي أصلية وزائدة، وألف الممدود لا تكون إلا زائدة، والأصول يجب أن تكون أغلب من الفروع[1]. وأنه إذا لم يعلم الاسم هل هو مقصورٌ أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود[2].

٢- أجاز الكوفيون مَدَّ المقصور في ضرورة الشعر، ووافقهم الأخفش[3]، واشترط الفراء لجواز مد المقصور أن يكون له نظيرٌ من الممدود[4].

محتجين بالسماع والقياس:

أ) **أما السماع**، فقد قال الفراء: «وأمّا قَوْلُ الشاعر:

سَيُغْنيني الذي أغْناكَ عنِّي　　　فلا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِناءُ

فإنّه إنما احتاج إليه في الشعر فمدَّه، وكذلك قوله:

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ بَني السِّعْلاء
وعَلِمَتْ ذاكَ مع الجَراءِ
أنْ نِعْمَ مَأْكولاً على الخَواءِ

(١) الأصول ٤٤٧/٣، والإنصاف ٧٤٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٧/٢.

(٢) الإنصاف ٧٤٩/٢.

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٠، وضرائر الشعر ١٣٠، والإنصاف ٧٤٥/٢.

(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٠، والإنصاف ٧٤٥/٢.

فمدَّ جميعَ هذه الحروف وهي مقصورةٌ لضرورة الشعر»[1].

ب) **وأما القِياس**: فقد قاسوا مَدَّ المقصور على إشباع الحركات، كمساجد ومساجِيد، وقول الشاعر:

وإنني كلما أشْرى الهوى بَصَرِي	أن مِنْ نَحْوِ أرْضِكُمْ أدْنُو فَأَنْظُورُ[2]

وكقوله:

* كَأَنَّ في أَنْيابِها القَرَنْفُولْ *

وقوله:

* لا عَهْدَ لي بِنِيضالْ *

وقوله:

* أَقُولُ إذ خَرَّتْ على الكَلْكالِ *[3]

وقد ردَّ أبو سعيد السيرافي ومن تبعه احتجاج الكوفيين، فردَّ السماع بما يأتي:

١- أنَّ (غِنَاء) في البيت المذكور يجوز إنشاده بفتح الغين، (فلا فقرٌ يدوم ولا غَنَاء)، وهو ممدود، ومعناهما متقارب[4].

(١) المقصور والممدود للفراء ٤٤-٤٥، وينظر: المقصور والممدود لابن ولاد ١٣١، وما يَحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي ١١٤.

(٢) المقصور والممدود لابن ولاد ١٣٢.

(٣) الإنصاف ٧٤٩/٢.

(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٢-١١٣، والإنصاف ٧٥٠/٢، والموشّح ١٢٧.

٢- وأجاز أبوسعيد أيضًا أن يكون (غِناء) مصدر غَانَيْتُهُ، أي فاخَرْته بالغِنى عنه، كما قال الشاعر:

كِلانا غَنِيٌّ عن أخيه حياتَهُ ونحن إذا مِتْنا أشَدُّ تَغانِيَا[1]

٣- أنّ أبيات الرجز (قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ بَنِي السِّعْلاء) التي أنشدها الفراء وغيره من الكوفيين غير معروفة ولا معروفٍ قائلها، فلا يجوز الاحتجاج بمثلها، ولو كانت صحيحة فتأويلها سهل[2].

ورَدَّ أبو البركات قياسَ الكوفيين على إشباع الحركات بأنّ ذلك يؤدي إلى تغيير واحد هو زيادة الحرف فحسب، في حين أنّ مدَّ المقصور يؤدي إلى تغييرين: أحدهما: زيادة الألف الأولى، والآخر: قلب الثانية همزة[3].

والظاهر لي أنّ مذهب الكوفيين هو الراجح، لما يأتي:

١- السماع المذكور، مع ضعف اعتراضات البصريين، فقد تكلفوا التأويل في مد (غَناء)، وما قالوه لا يستقيم مع السياق والمقام ؛ إذ «لا يَحتمل الغَنَاء إلا أن يكون ضدَّ الفقر، ومن ثَمَّ طابقَ بينهما الشاعر في البيت نفسه»[4].

ولا يُقبل من البصريين طَعْنُهم في الرجز الذي رواه الفراء والكوفيون (قَدْ عَلِمَتْ...)؛ لأنّهم ثِقاتٌ أُمناء على الرواية.

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٣، وشرح الجمل ٢/٥٥٩.

(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٤-١١٥، والإنصاف ٢/٧٥٠، وشرح الجمل ٢/٥٥٩.

(٣) الإنصاف ٢/٧٥٢.

(٤) أثر الأخفش في الكوفيين ٤٦٧. (ماجستير).

٢- صحح أبو العلاء المعري قِياسَ الكوفيين فقال: «والقياس يَشهد بأنّ مَدَّ المقصور جائزٌ، إذ كانوا قد زادوا حروف المدِّ واللين في مواضع كثيرة»[١].

٣- أنّ المسألة هنا من قَبِيل الضرورة الشعرية، ولا أحدَ ينكر ما للضرورة من حكم تختص به، والضرورة هي التي تحكمُ النحويَّ، والصرفِيَّ، وليس هو الذي يحكمُ بها، وقد نقل القُرطاجنّي عن الخليل قولَه: « الشعراء أُمراءُ البيان يُصَرِّفونه أنّى شاءُوا، ويجوز لهم ما لايجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومدِّ المقصور وقصر الممدود »[٢].

٤- أضف إلى أنّ قصرَ الممدود لغةٌ لأهل نجد[٣].

مما سبق من مقاييس المقصور والممدود ننتهي إلى أنّ الكوفيين توسَّعوا في المقصور والممدود القياسيين على نوعين:

أحدهما: على شرط البصريين وهو ما له نظيرٌ من الصحيح، فذكروا أصنافًا لم يذْكرْها البصريون، **والآخر**: نوعٌ أدخلوه إلى القياس بفضل تجاوُزِهم ما شَرطَه البصريون من وجود النظير من الصحيح .

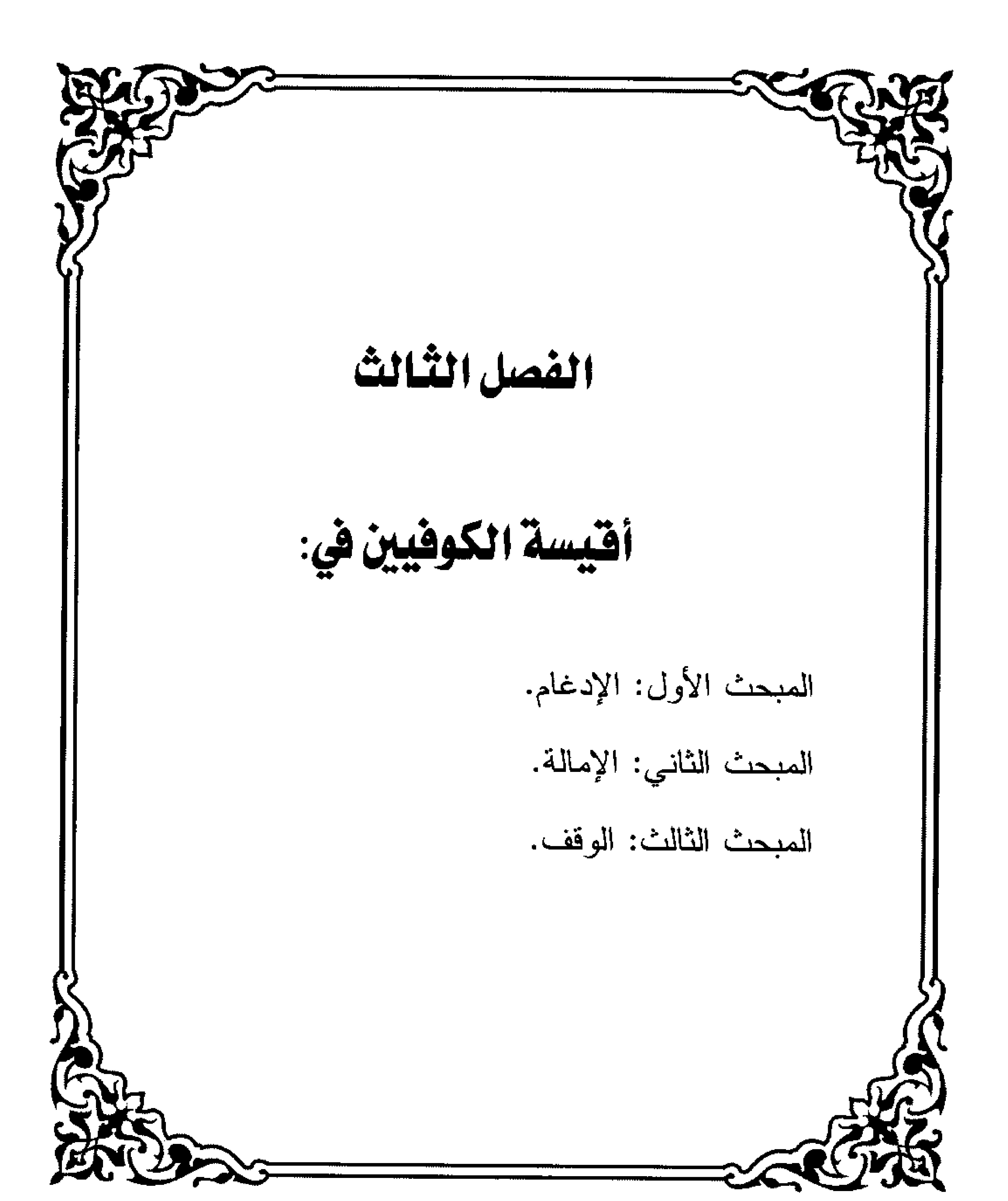
ونلحظ أيضًا في هذا الموضوع دلائل أُخَر على تمسك الكوفيين بالقياس على الكثير، والتوقف عند القليل النادر، وحفظه، وعدم القياس عليه.

* * *

(١) عَبَثُ الوليد ٢٦.

(٢) منهاج البُلغاء وسراج الأدباء ١٤٣، وينظر: المقصور والممدود في اللغة العربية ١٣٣.

(٣) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ١٦٨.



الفصل الثالث

أقيسة الكوفيين في:

المبحث الأول: الإدغام.

المبحث الثاني: الإمالة.

المبحث الثالث: الوقف.

المبحث الأول

أقيسة الكوفيين في الإدغام

الإدغام في اللغة: الإدخال، يقال: أدغمت اللّجام في فرس الدابة: أي: أدخلته فيه[1].

وأما في الاصطلاح: فقال ابن يعيش: «ومعناه في الكلام: أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله متحرك، من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد[2].

وقد عرفه كثير من العُلماء بتعريفات متقاربة، فمن ذلك ما قاله الصيمري: «جعل حرفين بمنزلة حرف واحد، ليرتفع اللسان بهما رفعةً واحدةً؛ طلبًا للتخفيف»[3].

وإلى مثل ذلك ذهب كثير من العلماء[4].

إلا أنه أُخذ على هذا التعريف ونحوه أنّه غير جامع فَذِكْرُهُم (اللسان) لا يشمل كل مخارج الحروف، إذ قد ترتفع الشفة بالحرفين معًا، أَخَذَ ذلك عليهم السخاوي في جمال القراء، وفضّل أن يقال (ارتفاع العضو) ليشمل كل المخارج[5].

---

(١) اللسان (دغم)، وشرح المفصل ١٢١/١٠، وشرح الشافية ٢٣٥/٣، والنكت الحسان ١٧٥، وشرح مختصر التصريف العزي ٩٦، وشرح الأشموني ٣٤٥/٣.

(٢) شرح المفصل ١٢١/١٠.

(٣) التبصرة والتذكرة للصيمري ٩٣٣/٢.

(٤) ينظر مثلا: الأصول ٤٠٥/٣، واللباب ٤٦٩/٢، والممتع ٦٣١/٢، والتذييل ٢٢٢/٦-ب.

(٥) جمال القراء وكمال الإقراء ٤٨٥/٢.

وعرفه الأشموني فذكر المخرج، قائلاً: «الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك، من مخرج واحد بلا فصل»(١).

وحديث الكوفيين عن الإدغام محدود، قال أبو سعيد السيرافي: «ومذهب الكوفيين في الإدغام قليل ليس بعامٍّ مستوعبٍ للحروف والكلام عليها، ولم يصنفوا الحروف على ما صنفه سيبويه، ولم يلقّبوها كتلقيبه»(٢).

وقد سبقت الإشارة في التمهيد إلى أنّ الإدْغام بالتخفيف عبارة الكوفيين، والادِّغام بالتشديد عبارة سيبويه.

والإدغام ينقسم قسمين رَئيسَين:

أحدهما: إدغام حرف في مثله قبل الإدغام.

والآخر: أن يكون الأول مقارِبًا للثاني، فيُبدلَ حرفًا مثله ليمكن إدغامه(٣).

ويُسمى الأول إدغامَ المتماثلين، والآخر إدغام المتقاربين(٤).

وللقراء تقسيمات أُخَر، لكنني أقتصر هنا على ما ذكره الصرفيون، وبنوا على أساسه مسائلهم.

---

(١) شرح الأشموني ٤/٣٤٥.

(٢) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٥٩.

(٣) اللباب ٢/٤٦٩.

(٤) شرح الشافية ٣/٢٣٥.

أولا: ما قاسه الكوفيون في الـمُتماثِلين

أ) إدغام المتماثلين في كلمة واحدة:

﴿ لَا تُضَآرَّ ﴾[1]، ﴿ وَلَا يُضَآرَّ ﴾[2]:

ذكر أبو حيان في الارتشاف أنه لم يُحكَ فيهما إلا الفتح في الراء، ثم ذكر أنّ الفراء أجاز الكسر قِياسًا و لم يحكه لغة[3].

والعجيب أنّ أبا حيان نفسه قد ذكر في البحر المحيط أنّ كسر الراء مع التشديد قراءة، قال: «وروى مقسم عن عكرمة أنه قرأ: ﴿ولا يُضَارِّ﴾، بالإدغام وكسر الراء، لالتقاء الساكنين»[4]. وأشار أبو جعفر النحاس إلى أنها قراءة[5].

وعلى ذلك يكون الفراء موافقًا السماع والقياس.

الإدغام في الفعل المضعف المعتل العين واللام:

﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ﴾[6]:

اجتمع الجمهور على أنّ ما كان من الفعل عينه ولامه من جنس واحد، وهو ياء فإنه يجوز فيه الإدغام في الماضي، نحو: حَيِيَ، فيجوز: حَيَّ، ولا يجب كما يجب في غير

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٣٣.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

(٣) الارتشاف ٣٤٦/١.

(٤) البحر المحيط ٣٥٤/٢، وينظر: ٢١٥.

(٥) إعراب القرآن ٣١٦/١.

(٦) سورةالأنفال، الآية ٤٢.

الياء من نحو: عَضَّ، ومَسَّ، ولم يجزْه سيبويه في المضارع، قال: «فإذا وقع شيء من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياء يخشى فيه الحركةُ، وياءَ يَرْمِي، لا تُفارقهما، فإنّ الإدغام جائز فيه؛ لأنّ اللام من يرمي ويخشى قد صارتا بمترلة غير المعتل، فلما ضاعفتَ صرتَ كأنك ضاعفت في غير بنات الياء، حيث صحت اللام على الأصل وحدها، وذلك قولك: قد حَيَّ في هذا المكان، وقد عَيَّ بأمره، وإن شئت قلت: قد حَيِيَ في هذا المكان، وقد عَيِيَ بأمره. والإدغام أكثر، والأخرى عربية كثيرة»[1].

وقال الرضي: «قوله: (وفي نحو: حَيِيَ)، أي: فيما المثلان فيه ياءان، ولا علة لقلب ثانيهما ألفًا وحركته لازمة»[2].

وقد أجاز سيبويه الإدغام في الماضي من نحو (حَيَّ، وعَيَّ) في جميع الأحوال، للواحد، والاثنين، والمؤنث، والجمع حملاً على المفرد، قال: «وقد قال بعضهم: حَيُّوا وعَيُّوا، لما رأوها في الواحد والاثنين والمؤنث إذا قالوا: حَيَّت المرأة، بمترلة المضاعف من غير الياء، أجروا الجمع على ذلك، قال الشاعر:

عَيُّوا بِأمْرِهِمُ كما عَيَّتْ بِبَيْضَتِها الحَمامَهْ»[3]

وقال أبو سعيد موضحًا مراد سيبويه: «يعني أنّ ما كان من الفعل عينه ولامه من جنس واحد، وهو ياء، لم يجب فيه من الإدغام ما يجب في سائر الحروف، كقولنا: حَيِيَ، وعَيِيَ، ولا يلزم فيه إدغام كما لزم عَضَّ ومَسَّ، ومَصَّ... وإنما يلزم في حَيِيَ وعَيِيَ مثل في عَضَضَ، من قبل أنّ الضادين في عَضَّ والسينين في مَسَّ، وكذلك غيرها من الحروف لا

(١) الكتاب ٤/٣٩٥.

(٢) شرح الشافية ٣/٢٤٩.

(٣) الكتاب ٤/٣٩٦.

يلزم قلب الضاد منها والسين إلى حرفٍ سواه، والياء الثانية من (حَيِيت) تنقلب ألفًا في المستقبل؛ لانفتاح ما قبلها، فلما كان حَيِيَ وعَيِيَ في المستقبل منهما تقول: يَحْيا، ويَعْيى، كانت الألف الثانية في عَيِيَ غير لازمة، فلما لم تكن لازمة لم يلزم إدغام الياء الأولى فيها إذا كان حرفٌ لا يثبت، ولكن يجوز إدغامه في كل موضع تلزم الثانية فيه الفتحة بناء كقولك في الماضي: حَيِيَ، وفي الجمع أَحِيَّة مكان: أَحْيِيَة... ومعنى قوله: (يجري مجرى ماليس فيه تضعيف): يعني أنّ آخر حَيِيَ كآخر خَشِيَ في أنه يعتل في المستقبل، فتنقلب ألفًا ولا يدغم فيها ما قبلها في الماضي كما لم يدغم في خَشِيَ، ولم يجرِ مجرى المضاعف وهو باب عضَّ ومسَّ»[1].

فأجاز سيبويه الإدغام في الماضي ولم يجزه في المضارع، وهذا مذهب البصريين جميعًا، جاء في البحر: «قال ابن خالويه: لا يجيز أهل البصرة سيبويه وأصحابه إدغام (يحيا)، قالوا: لسكون الياء الثانية، ولا يعتدون بالفتحة في الياء لأنها حركة إعراب غير لازمة»[2].

ووافق الفراء البصريين في جواز الإدغام والفك في: (حيي) الماضي، قال الفراء: «وقوله: ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾كتابتها على الإدغام بياء واحدة، وهي أكثر قراءة القراء، وقد قرأ بعضهم: ﴿حَيِيَ عن بَيِّنَة﴾[3]، بإظهارها، وإنما أدغموا الياء مع الياء وكان ينبغي لهم ألا يفعلوا؛ لأنّ الياء الآخرة لزمها النصب في فَعَل، فأدغموا لما التقى

---

(١) شرح السيرافي ٦/٢٩٥-٢٩٦، وينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٤١٨، وإعراب القرآن ٢/١٨٨-١٨٩، والتكملة ٢٧١، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٤.

(٢) البحر ٨/٣٩١.

(٣) قراءة نافع برواية البَزِّي، ونافع وعاصم برواية شعبة، ويعقوب. الموضَّح في وجوه القراءات وعللها ٢/٥٧٩. وينظر: الكشف ١/٤٩٢، ٤٩٣، والنشر ٢/٢٧٦، والرياش في رواية شعبة بن عياش ٣١.

حرفان متحركان من جنس واحد. ويجوز الإدغام في الاثنين للحركة اللازمة للياء الآخرة، فتقول للرجلين: قد حَيَّا، وحَيِيَا، وينبغي للجمع ألا يُدغم، لأن ياءَه يصيبها الرفع وما قبلها مكسور، فينبغي لها أن تسكن فتسقط بواو الجمع. وربما أظهرت العرب الإدغام في الجمع إرادة تأليف الأفعال، وأن تكون كلها مشددة، فقالوا في حَيِيتُ: حَيُّوا، وفي عَيِيتُ: عَيُّوا، أنشدني بعضهم:

يَحِدْنَ بنا عن كل حَيٍّ كأننا		أخارِيسُ عَيُّوا بالسَّلام وبالنَّسْبِ

يريد النسب، وقال الآخر:

مِنَ الذين إذا قلنا: حَدِيثَكُم		عَيُّوا، وإن نحن حدثْناهُمُ شَغِبوا»[1]

وقد رأينا فيما سبق أنّ سيبويه لا يُجيز الإدغام في المضارع، وقد قال أيضًا في منعه، محتجًا بالثقل من توالي إعلالين: «هذا باب ما جاء على أنّ فَعَلْتُ منه مثل: بِعْتُ، وإن كان لم يستعمل في الكلام: لأنهم لوفعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس، لو قلت: يَفْعِل من حَيَّ و لم تحذف لقلت: يَحِيُّ، فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم، فكرهوا ذلك لما كرهوه في التضعيف، وإن حذفتَ فقلتَ: يَحِي، أدرَكَتْه عِلة لا تقع في كلامهم، وصار ملتبسًا بغيره، يعني: يعي ويقي، ونحوه، فلما كانت علة بعد علة كرهوا هذا الاعتماد على الحرف»[2].

وبين أبو علي سبب منع الإدغام وهو كون الفتحة غير لازمة في المضارع، والإدغام يكون فيما حركته لازمة، قال: «فأما قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ

(١) معاني القرآن ١/٤١١-٤١٢، وينظر: اللسان (حيا)، وجهود الفراء ٣٠٧، ٣١٠.
(٢) الكتاب ٤/٣٩٨.



ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[1]، فلا يكون فيه الإدغام؛ لأنّ الفتحة فيه غير لازمة، ألا ترى أنك تقول: هو يَحْيَا، في الرفع فتسكن، وفي الجزم: لم يُحيِ، فتحذف، وإنما الإدغام في الموضع الذي تلزم فيه الحركة»[2].

وقال الرضي في شرح الشافية: «لم يقولوا: يَحَيُّ، مع أنهم أدغموا في الماضي؛ لأنه الإعلال قبل الإدغام، وأيضًا لا يجوز الإدغام في (يحيى، ويَقْوَى) لعدم لزوم حركة الثاني، وهو شرط الإدغام في مثله»[3].

وقال ابن مالك معللاً عدم الإدغام أيضًا: «فإنّ حركة ثاني المثلين زائلة بزوال الناصب، فلم يجز الإدغام»[4].

هكذا نلحظ إجماعًا قويًا من جمهور البصريين على عدم جواز الإدغام في المضارع من المعتل العين واللام.

ولكن الفراء خالفهم، فأجاز الإدغام في الفعل المضارع الذي عينه ولامه من جنس واحد وهو الياء، قياسًا على ما سُمِع وأنشده كما سيأتي، ولكنه جعله أقل من الإدغام في الماضي؛ لسكون ياء المضارع في حالة الرفع، قال: «وقد يستقيم أن تدغم الياء والياء في (يحيا، ويعيسا)، وهو أقل من الإدغام في (حَيَّ)؛ لأنه (يحيا) يسكن ياؤها إذا كانت في موضع رفع، فالحركة فيها ليست لازمة، وجواز ذلك أنك إذا نصبتها، كقول الله تبارك وتعالى: ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[5]، استقام إدغامُها هاهنا، ثم نؤلف الكلام، فيكون في رَفْعه وجزمه بالإدغام، فتقول: (هو يُحيُّ ويُميت)، أنشدني بعضهم:

---

(١) سورة القيامة، الآية ٤٠.

(٢) التكملة ٢٧٢.

(٣) شرح الشافية ٣/١٢٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٤.

(٥) سورة القيامة، الآية ٤٠. و لم يُشِر الفراء ولا غيره أنّ الإدغام قراءة في هذه الآية.

وكأنها بينَ النِّساءِ سَبيكَةٌ تَمْشي بِسُدَّةِ بَيْتِها فَتُعِيُّ

وكذلك: يَحَيَّان ويَحَيُّون»[1].

ونبه مكي على انفراد الفراء قائلاً: «وقد انفرد الفراء بجواز الإدغام في المستقبل، ولم يُجزْهُ غيره»[2].

ووضح في موضع آخر أنّ هذا خاصٌّ في حالة النصب فقال: «وقد أجاز الفراء إدغام: ﴿أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ في حال النصب لتحرك الياء، ولا اختلاف في منع الإدغام في حال الرفع»[3]. ولكن الفراء حمل الرفع والجزم على النصب كما سبق.

وأفاد ذلك ابن عقيل فقال: «وأجاز الفراء: لَنْ يُعيَّ زيدٌ، بالإدغام»[4].

وقد بيَّن الفراء أنّ الإدغام هنا حصل بنقل كسرة الياء الأولى إلى الحاء، فسكنت الياء الأولى، والثانية مفتوحة، فجاز الإدغام، قال: «وقوله عز وجل: ﴿أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ تُظهر الياءين، وتكسر الأولى، وتجزم الحاء، وإن كسرت الحاء ونقلت إليها إعراب الياء الأولى التي تليها كان صوابًا، كما قال الشاعر:

وكأنها بينَ النِّساءِ سَبيكَةٌ تَمْشي بِسُدَّةِ بَيْتِها فَتُعِيُّ

أراد: فتَعيا»[5].

(١) معاني القرآن ١/٤١٢، وضبطه في ٣/٢١٣: فَتَعَيّ.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/٣١٦، وينظر: البيان ١/٣٨٨، والمساعد ٤/٢٥٨.

(٣) الكشف ١/٤٩٣.

(٤) المساعد ٤/٢٥٨، وينظر: الارتشاف ١/١٦٦.

(٥) معاني القرآن ٣/٢١٣.

وهو يعتدُّ بحركة الإعراب هنا مع كونها غير لازمة مخالفًا بذلك جمهور البصريين.

والظاهر أنّ الفراء قد حمل الرفع والجزم على النصب كما هو واضح من كلامه السابق، فـ (فَتَعِيٌّ) في البيت مرفوع.

وقد نبه أبو حيان إلى أنّ الفراء يجيز الإدغام في حالة الرفع فقال: «وأجاز الفراء في نحو: يُحْيِي، ويُعْيِي نقل حركة العين إلى الساكن قبلها، وإدغام الياء فتظهر الضمة، فيقول: يُحِيٌّ ويُعِيٌّ»[(١)].

وتبع الكوفيون الفراء، نص أبو العلاء في رسالة الملائكة على أنّ الكوفيين يجيزون الإدغام في نحو (يُحْيِيَ) [(٢)].

وكان ابن المؤدب مترددًا بين الجواز والمنع، فبعد أن عرض لسُؤال: لَمَ لَمْ يُدغموا الياء الأولى في الثانية في (يُحْيِيَ) كما أدغموها في (حَيِيَ)، وأجاب وعلل لذلك عاد فقال: «ويجوز إدغام (يَحْيا) فتقول (يَحَيُّ) بناء على الماضي»[(٣)].

ولكن ابن المؤدب منع الإدغام إذا أُسند الفعل إلى ألف الاثنين، قال: «وإذا أخبرت عن الرجلين قلت: هما يَحْيَيَان، ويَعْيَيَان، ظهرت الياء لمجيء ألف التثنية بعدهما».

وأنكر البصريون الإدغام في مثل هذا الموضع، فشنَّعَ الزجاجُ على الفراء ما ذهب إليه من جواز الإدغام في الفعل المضارع، قائلاً: «وقوله: ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾، فلا يجوز فيه عند جميع البصريين إلا (يُحْيِيَ) بياءين ظاهرتين، وأجاز بعضهم: (يُحِيُّ) بياءٍ واحدة مشددة مدغمة، وذكر أنّ بعضهم أنشد:

---

(١) الارتشاف ٤٢٢/١، وينظر: ١٦٦، والبحر ٣٩١/٨.

(٢) رسالة الملائكة ١٠٤.

(٣) الدقائق ٣٣٨.

وكأنها بين النِّساءِ سَبيكَةٌ تَمْشي بِسُدَّةِ بَيْتِها فَتُعِيُّ

ولو كان هذا المُنْشِدُ المستشهِدُ أعلمنا مَن هذا الشاعر، ومن أي القبائل هو، وهل هو ممن يُؤخَذ بشعره أم لا؟ ما كان يضره ذلك. وليس ينبغي أن يُحمل كتابُ الله على: (أنشدني بعضهم) [1]، ولا على بيتٍ شاذٍّ، لو عُرِفَ قائله وكان ممن يُؤخذ به لم يجز» [2].

وقال الأخفش: «ولا يستقيم أن يكون هاهنا مدغمًا؛ لأنّ الياء الآخرة ليست تثبت على حالٍ واحد، تصير ألفًا في قولك: يَحْيا، وتحذف في الجزم، فهذا لا يلزمه الإدغام، ولا يكون فيه إلا الإخفاء، وهو بين الإدغام والبيان» [3].

والظاهر أنّ الأخفش يريد بالإخفاء هنا الاختلاس.

وعدَّ النحاس ما ذهب إليه الفراء خطأً كبيرًا لا يجوز في شعر ولا كلام، قال: «وقد أجاز الفراء الإدغام في المستقبل، وأن يُدغم (يُحْيِيَ). وهذا عند جميع البصريين من الخطأ الكبير، ومثله لا يجوز في شعر ولا كلام، والعلة في منعه أنك إذا قلت: يُحْيِي، فالياء الثانية ساكنة، فلم يجتمع حرفان متحركان فيدغم، وكان الاختيار: لم يجفف، وإن كان يجوز: لم يَجِفَّ، ولم يجُفَّ، فيجوز الإدغام، فأما في (يُحْيِي) فلا يجوز، وأيضًا فإنّ الياء تحذف في الجزم، فهذا مخالفٌ ليَجِفَّ، ولا يجوز أيضًا الإدغام في: ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾؛ لأنّ الحركة عارِضَةٌ» [4].

---

(١) في هذا تعريض بالفراء، وإشارة إلى كلامه في المعاني الذي نقلته فيما سبق.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤١٨، وينظر: اللسان (حيا).

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢/٥٥٨.

(٤) إعراب القرآن ٢/١٨٩، وينظر: المساعد ٤/٢٦١.

ورجح بعض الباحثين المعاصرين مذهب البصريين قائلاً: «ويظهر لي أنّ الحق مع البصريين، وأنّ أبا زكريا لم يُوَفَّقْ فيما ذهب إليه، حتى وإن حاول إيجاد علة لمذهبه وعَضَّدَه ببيتٍ من الشعر»[1].

ويظهر لي أنّ الفراء استشهد ببيتٍ نادر (كما زعموا) لا ليقرر قاعدة، بل لِيُلحِق فَرْعًا بأصل، ولِيطرد الجميع في نظام واحد، فكما أجاز سيبويه الإدغام في الماضي المسند إلى واو الجماعة، إلحاقًا له بالماضي للواحد، فكذلك حمل الفراء إدغام المضارع المعتل العين واللام على إدغام ماضيه. فهل الاجتهاد جائزٌ لسيبويه والبصريين حرامٌ على الفراء وأصحابه؟ اجتهد سيبويه وله شاهد، واجتهد الفراء وله شاهد، فَلِمَ يُشَنَّع على الفراء، ويُصَحح لسيبويه؟ هل هذا إلا من قبيل التعصب؟

وواضحٌ أيضًا تحامل الزجاج على الفراء فيما سبق، وذلك بطلبه تحديد اسم الشاعر، وقبيلته، وهل يستشهد بشعره أو لا؟ فإنّ مثل الفراء لايُطالب بهذا لأنه قارئٌ ثِقَةٌ مأمونٌ وَثَّقَهُ البصريون والكوفيون. ثم إنا لو أخذنا بمنهج الزجاج هذا الذي ألزم به الفراء وحده دون أصحابه البصريين لفسد كثيرٌ مما نقله البصريون.

ولست أريد من ذلك ترجيح مذهب الفراء، بل أريد أن أُنبه إلى شدة التحامل عليه في هذه المسألة بغير وجه حق، تعصبًا للبصريين وسيبويه.

ولكن يبدو لي أنّ الفراء يسعى فيما يسعى إليه إلى طرد المعتل على قواعد الصحيح، فأرادَ أنْ يُجيزَ الإدغام في (يُحْيِي) ونحوه، كما هو جائزٌ بل واجبٌ في (يَعَضُّ ويَمَسُّ) وهذا منهج له سار عليه، وقد سبق شيء من ذلك في الفصول السالفة.

(١) جهود الفراء ٣١١.



(أَفْعِلْ) التعجب من الفعل المضعَّف:

مذهب جمهور الصرفيين ومعهم الفراء وجوبُ فك المثلين في (أفْعِل) التعجب، وذلك نحو: أَحْبِبْ بزيد! نص ابن مالك على إجماعهم فقال في كافيته:

* وفَكُّ أَفْعِل في التعَجُبِ الْتُزِمْ *[1]

ثم قال موضحًا: «حكم أفْعِل في التَّعجب وأنه مفكوكٌ بإجماع نحو: أحْبِبْ إليَّ بزيد! وأشْدِدْ بحمرة وجهِ عمرٍو!»[2].

وقال ابن هشام: «ويجب الفك في أفعِل في التعجب، نحو: أشْدِدْ ببياضِ وجوه المتقين! وأَحْبِبْ إلى الله تعالى بالمحسنين!»[3].

ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر:

وقال نَبِيُّ الله تَقَدَّمُوا وأَحْبِبْ إلينا أنْ تكونَ الـمُقَدَّما[4]

إلا أنّ الكسائي أجاز الإدغام، قال أبو حيان: «وإذا سكن ثاني المثلين المدغمين في أفْعِل للتعجب فالفكُّ: أَحْبِبْ بزيد! وأجاز الكسائي الإدغام»[5]. وقال ابن عقيل: «وذهب الكسائي إلى أنه يدغم فيقال: أَحِبَّ بزيد !»[6].

و لم تُنقل عن الكسائي حجة في ذلك.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٩٠.

(٢) نفسه ١٢٩٢، وينظر: التسهيل ٣٢١، والارتشاف ١/١٦٥، والمساعد ٤/٣٥٧، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/٣٥٣، وشرح التصريح ٢/٤٠٢، والهمع ٦/٢٨٧، وجهود الفراء ٣١٢.

(٣) أوضح المسالك ٤/٤١٢.

(٤) شرح الأشموني ٤/٣٥٣.

(٥) الارتشاف ١/١٦٥.

(٦) المساعد ٤/٢٥٨، وينظر: جهود الفراء ٣١٢، والكسائي إمام النحو الكوفي ١٣٧.

حركة المدغم في الأمر من الثلاثي المضاعف:

ذكر الرضي أنّ العرب كلهم يضمون المدغم من أمر الثلاثي المضاعف، إذا كان للمفرد وبعده هاء الغائب، قال: «وإذا كانت الهاء مضمومة للواحد المذكر ضموا كلهم، نحو: رُدُّهُ، وعَضُّهُ، واستَعِدُّهُ؛ لأن الواو كأنها وَلِيَت المدغم فيه لخفاء الهاء، فكأنك قُلتَ: رُدُّوا، وعَضُّوا، واستَعِدُّوا»[1].

ثم نقل أنّ ثعلبًا يجيز الفتح قِياسًا من غير سماع، قال: «وجوَّزَ ثعلب في الفصيح من غير سماع فتحَ المدغم فيه مع مجيء هاء الغائب بعده، نحو: رُدَّهُ، وعَضَّهُ، وقد غَلَّطَه جماعةٌ، والقِياس لا يمنعه؛ لأنّ مجيء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل، كقَوْل وطَوْل»[2].

وقال ابن الحاجب: «وغُلِّطَ ثعلبٌ في جواز الفتح»[3].

والصحيح أنّ ثعلبًا إنما قاسَ الفتحَ بناءً على ما سُمِع، قال أبو حيان: «وحكى الكوفيون: رُدّها، بالضم والكسرة، ورُدّه، بالفتح والكسر، وذلك في المضموم الفاء»[4]، وقال الأشموني: «وحكى الكوفيون رُدّها، بالضم والكسر، وردّه بالفتح والكسر، وذلك في المضموم الفاء، وحكى ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب، وغُلِّطَ في تجويزه الفتح»[5].

إذن فقد قاسَ ثعلب على المسموع، مع موافقته للقياس الذي أشار إليه الرضي، فلا

(١) شرح الشافية ٢/٢٤٥، وينظر: شرح الأشموني ٤/٢٥٢.

(٢) شرح الشافية ٢/٢٤٦.

(٣) الشافية ٥٩، وشرحها ٢/٢٤٣.

(٤) الارتشاف ١/٣٤٥.

(٥) شرح الأشموني ٤/٢٥٢.

وجه لتغليطه، قال الصبان: «لا وجهَ لتغليطه بعد حكاية الكوفيين له، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ»[1].

افْعَلَّ وافْعالَّ من ذوات الياء والواو:

اجتماعُ المِثلين المتحركين يؤدي إلى الإدغام، فإذا كانا حرفَي علة قُلب ثانيهما ألفًا عند البصريين، فلا داعي للإدغام، قال ابن مالك في التسهيل: «ويُعَلُّ ثاني اللامين في افْعَلَّ وافْعالَّ من ذوات الياء والواو، فلا يلتقي مثلان فيُحتاج إلى الإدغام، خِلافًا للكوفيين في المثالين»[2].

وبسط ابن عقيل مذهب البصريين ومثل له، فقال: «فإذا بنيت من الرمي (افْعَلَّ)، قلت: ارْمَيَا[3]، وافْعالَّ، قلت: ارْمايَا، وذلك لأنّ اللام المعتلة إذا ضُوعفَت صحت اللام الأولى، وجرت في ذلك مجرى العين، وتعتل الثانية... وأصل ارْمايَا: ارْمايَيَ، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا... وتقول فيها من ذوات الواو: اغْزَوَى واغْزَاوَى، والعمل كما تقدم»[4].

أما الكوفيون فإنهم يدغمون المثلين، قال ابن عقيل موضحًا قول ابن مالك السابق: «خلافًا للكوفيين في المثالين، فيدغمون في افْعَلَّ وافْعالَّ من ذوات الياء والواو، فيقولون: ارْمَيَّ، واغْزَوَّ، وارْمايَّ، واغْزاوَّ»[5].

---

(١) الصبان ٤/٢٥٢.

(٢) التسهيل ٣٢٢.

(٣) في المطبوع: ارْمَيَّا، بتشديد الياء، وكذلك ما بعده، ارْمايَّا في الموضعين، وأرى أنّ الصواب بالتخفيف.

(٤) المساعد ٤/٢٦١، وينظر: اللسان (حوا).

(٥) المساعد ٤/٢٦١.

ولم يُنقل عن الكوفيين حجة في ذلك، وقد ردَّ عليهم ابن سيده وتبعه ابن عقيل، بالسماع عن العرب، فقد نُقل عن ابن سيده قوله: «والدليل على فساد مذهبهم قول العرب: احْوَوَى، على مثال: ارْعَوَى، ولم يقولوا: احْوَوَّ»(١).

وقال ابن عقيل عن مذهب الكوفيين: «والسماع يردُّه، قالوا: ارْعَوَى، وهو افْعَلَّ، كاحْمَرَّ، مطاوع رَعَوْتُهُ، واقْتَوَى: افْتعل من القَتْو، وهو الخدمة، فلم يُدغموا فيقولوا: ارْعَوَّ، واقْتَوَّ»(٢).

وعلل أبو علي عدم جواز الإدغام بأنه لو أُدغم لأدى إلى تحريك الواو بالضم، وهذا لا نظير له في كلامهم فرفضوه، قال: «وقالوا: احْواوَى(٣) التيس، واحْواوَت الشاة... ولم يدغموا فيقولوا: احْواوَّ؛ لأنهم لو فعلوا ذلك للزم في المضارع أن تحرك الواوُ بالضم، وهذا شيء لم يجئ في شيء من كلامهم فرفضوه، وأبدلوا من الواو الألف»(٤). فكرهوا أنْ يُقال: يَحْواوُّ، بضم الواو؛ لأنّ ذلك ثقيل.

ويجب ألا ننسى – هنا – أنّ مؤهب الكوفيين الذي رُدَّ عليه بالسماع إنما هو منقولٌ عنهم نقلاً، فلعلَّ مَنْ نَقَلَ عنهم أهملَ ذِكْرَ حجتهم، فلا يلزم من هذا أنْ نقول: إنهم قاسوا بغير حجة.

---

(١) اللسان (حوا).

(٢) المساعد ٤/٢٦٢.

(٣) الحُوَّة: سوادٌ يضربُ إلى الخضرة. اللسان (حوا).

(٤) التكملة ٢٧٢.

ب) إدغام المتماثلين المتحركين في كلمتين:

يجوز إدغام المثلين المتحركين في كلمتين عند جمهور البصريين بشرط ألا يكون قبلهما ساكن صحيح؛ لئلا يُجمع بين ساكنين، فمما ولي المتحركان فيه ساكنًا صحيحًا نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا ﴾[1] و ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾[2]، وقولهم: اسْمُ مُوسى. فلا يجوز إدغام شيء من هذا عند الجمهور من البصريين، وما جاء منه موهمًا الإدغام أوَّلوه بالإخفاء، أو خَرَّجُوه على الشذوذ، قال سيبويه: «وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرفٌ مثله سواءٌ، حرفٌ ساكن، لم يجز أن يسكن، ولكنك إن شئت أخفيتَ، وكان بزنته متحركًا، من قِبل أنّ التضعيف لا يلزم في المنفصل، كما يلزم في مُدُقٍّ، ونحوه مما التضعيف فيه غير منفصل، ألا ترى أنه قد جاز ذلك وحسُن أن تُبين فيما ذكرنا من نحو: جعلْ لّكَ. فلما كان التضعيف لا يلزم لم يَقْوَ عندهم أن يُغير له البناء، وذلك قولك: ابْنُ نُوحٍ، واسْمُ مُوسَى، لا تُدغم هذا»[3].

وذلك أنه لم تتوالَ خمسُ متحركات، وإنما يجوز الإدغام إذا توالت خمس متحركات[4]، وإنما يقوى الإدغام إذا كان الساكن مدًّا؛ لأنه يُشْبِهُ الحركة، كقراءة بعضهم: ﴿الرَّحِيم مَّلِكِ﴾[5]. أما إذا كان الساكن حرفًا صحيحًا فلا يجيزون الإدغام[6].

---

(١) سورة نوح، الآية ١٦.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٨٥.

(٣) الكتاب ٤/٤٣٨، وينظر: التكملة ٢٧٤، واللباب ٢/٤٧١، والتسهيل ٣٢٢، والمساعد ٤/٢٦٤، وشرح الأشموني ٤/٣٤٥، والهمع ٦/٢٨٤.

(٤) شرح السيرافي ٦/٤٦٥.

(٥) اللباب ٢/٤٧١، وحاشية(٥). والآيتان رقم ٢، ٣ من سورة الفاتحة، والإدغام قراءة السوسي وغيره. إتحاف فُضلاء البشر ١/٣٦٣، وراجع معجم القراءات ١/٦.

(٦) شرح الشافية ٣/٢٤٧.

وأجاز أبو عمرو - من البصريين - الإدغامَ في المتحركين اللذَين قبلهما ساكنٌ صحيح خلافًا لأصحابه البصريين، مستدلاً بما ورد من قراءة، وقد قرأ هو بالإدغام نحو: ﴿ ٱلرُّعْبَ بِمَآ ﴾[1]، و ﴿ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا ﴾، و ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾، كما سيأتي.

وقد أجاز الفراء بناء منه على قراءة أبي عمرو إدغام المثلين من كلمتين، وقبلهما ساكنٌ صحيح، قال الفراء: «قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾: يُقْرَأُ بالرَّفْعِ والنصب، والإدغام: ﴿شَهْر رَّمَضانَ﴾، تُدغم الراء عند الراء»[2].

وظاهرٌ من نص كلام الفراء أنه ذكر القراءة ووجّهها فحسب، وقد نسب إليه ابن المؤدب حكاية ذلك عن العرب أيضًا فقال: «وحكى الفراء عن العرب: شَهُررّمَضان صُمنا، على نقل حركة الراء إلى الهاء، وإدغام الراء الأولى في الثانية»[3].

ونَسَبَ السيرافي، وأبو حيان، والأشموني، إجازة هذا الإدغام إلى الفراء صراحة[4].

ونسبه أبو العلاء فيما نقل أبو حيان إلى الكوفيين[5].

وقد بيَّنَ السيرافي أنّ ما أجازه الفراء من الإدغام يجري على وجهين:

أحدهما: أنْ يُجْمع بين ساكنين، هما الهاء والراء من (شَهْرْ)، وذكر أنّ هذا عند الفراء جيِّدٌ ليس بمنكر.

والآخر: أنْ تُلقى حركة الراء على الهاء، فتقول: شَهُررّمَضَان، ونقل أنّ الفراء

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٥١.

(٢) الأيام والليالي والشهور ٩١.

(٣) الدقائق ٢٠٣.

(٤) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٨٢، والتذييل ٦/٢٣٠-أ، وشرح الأشموني ٤/٣٤٥.

(٥) الارتشاف ١/٣٣٣.

استضعف هذا الوجه، وأجازه، وزعم أنه كالمتصل[١].

وحجةُ الفراءِ – وهي حجة أبي عمرو – القراءةُ، وزاد السيرافي من حجة الفراء أنه قاس على قولهم: (عَبشَّمْس) في: عبد شَمس، قال السيرافي: «واحتج الفراء بأهم قالوا: في عبد شمس التميمية: عَبُشَّمس، كأنه يقول: إنهم ألقوا حركة الدال على الباء، وأدغموا الدال في الشين»[٢].

موقف البصريين من مذهب أبي عمرٍو والفراء:

أنكر البصريون – كما رأينا في كلام سيبويه – هذا الإدغام، وأوّلوا ما سمّاه الفراء إدغامًا بالإخفاء، كما سبق في كلام سيبويه (ولكنك إن شئت أخفيتَ، وكان بزنته متحركًا)، وعللوا منعهم ذلك بأنّ الإدغام في كلمتين ليس بواجب، قال أبو سعيد عن مذهب الفراء: «... ويجوز مثل هذا في كلمة واحدة، نحو: مُدُقّ، ومَرَدّ... ولم يَجُزْ في كَلِمَتين؛ لأنّ الإدغام في كلمتين غير واجب...»[٣].

ووضح أبو سعيد ما يُؤدي إليه الإدغام في كلمتين من قبح فقال: «لو أدغمنا ابْنُ نُوح، فألقينا حركته على الباء لوجب أن نقول: بنُّوح، وأسقَطنا ألفَ الوصل لتحرك الباء... وكذلك يلزم في اسم موسى أن نقول: سِمُّوسى، وذلك غير جائز لانفصاله»[٤].

وقد استدلّ سيبويه بورود الإخفاء على زِنة المتحرك فقال: «ومما يدلك على أنه يُخْفى ويكون بزنة المتحرك، قولُ الشاعر:

(١) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٨٢، وينظر: المساعد ٢٦٤/٤، والارتشاف ٣٣٢/١.

(٢) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٨٢، وينظر: المساعد ٢٦٤/٤.

(٣) شرح السيرافي ٤٦٩/٦–٤٧٠.

(٤) نفسه ٤٧٠/٦.

وإنِّـــي بمـــا كَلَّفَتْنِـــي عَـــشِيْرَتِي		مِنَ الذَّبِّ عن أعْراضِها لَحَقِيـــق[1]

وقال غيلان بن حُرَيْث:

وامتـــاحَ مِنِّـــي حَلَبَـــاتِ الهـــاجِمِ		شَـــأْوُ مُـــدِلٍّ ســـابِقِ اللَّهـــامِمِ[2]

وقال أيضًا:

* وغَيرُ سُفْعٍ مُثَّلٍ يَحامِمِ *

فلو أسكن في هذه الأشياء لانكسر الشعر، ولكنا سمعناهم يخفون، ولو قال: (إني مَّا كَلَّفَتْنِي) فأسكن الباء وأدغمها في الميم في الكلام لجاز لحرف المدِّ، فأما اللهامم، فإنـــه لا يجوز فيها الإسكان...» [3].

وقال ابن المؤدب عن قراءة الإدغام: «﴿**شَهْر رَّمَضَانَ**﴾ بالإدغـــام... ولا يجيزهـــا سيبويه إلا بالإشارة إلى ضم الراء الأولى لئلا يجتمع ساكنان، والفراء يجيزها بلا إشارة إلى الحركة؛ لأنّ الراء الأولى مبنية على التحرك، والحركة منوية معها»[4].

وقال ابن الحاجب: «وحُمِلَ قولُ الفراء على الإخفاء»[5].

وكذلك فعل الرضي، فنبه إلى أنه إخفاء أُطلق على (الإدغام) تجوزًا، قال مؤولاً مذهب أبي عمرو والفراء: «وأما ما نُسِبَ إلى أبي عمرٍو من الإدغام في نحو: ﴿ خُذِ

---

(١) الشاهد: إخفاء الباء مع الميم في (بما)، شرح السيرافي ٤٧٢/٦.

(٢) الشاهد: إخفاء الميم الأولى في (اللهامم)، وكذلك الشاهد الذي بعده. شرح السيرافي ٤٧٢/٦.

(٣) الكتاب ٤٣٨/٤-٤٣٩.

(٤) الدقائق ٥١٤.

(٥) الشافية ١٢١.

﴿ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾[1] و ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾، فليس بإدغام حقيقي، بل هو إخفاءُ أول المثلين إخفاء يشبه الإدغام، فَتُجُوِّزَ بإطلاق اسم الإدغام على الإخفاء لـــما كان الإخفاء قريبًا منه، والدليل على أنه إخفاء لا إدغام أنه رُوِيَ عنه الإشمام والرَّوم في نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾، و ﴿ٱلْخُلْدِ جَزَآءً﴾[2]، إجراءً للوصل مجرى الوقف، والرَّوْم هو الإتيان ببعض الحركة، وتحريك الحرف المدغم مُحالٌ، فلك في كل مثلين في كلمتين قبلهما حرفٌ صحيح إخفاءُ الأول منهما»[3].

أما الشاهد الآخر للفراء (عَبُشّمس) فقد خرجه البصريون على أوجه:

١- أنّ أصله: عَبءُ الشمس[4]، والهمزة قد خُففت، واستدلوا ببيت من إنشاد أبي بكر بن دُريد:

إذا ما رَأتْ حربًا عَبُ شَمسٍ شَمَّرَتْ إلى رَمْلِها والجــارِمِيُّ عَمِيــدُها[5]

٢- خرجه أبو علي على الشذوذ، إذ يجوز في الأعلام ما لايجوز في غيرها، فأدغموا الدال في الشين، وحركوا الباء الساكنة بالضمة التي كانت على الدال للإعراب[6].

وصحح أبو حيان تخريج الكوفيين، ومجيء الإدغام في (عَبُشَّمس)[7].

---

(١) سورة الأعراف، الآية ١٩٩.

(٢) سورة فصلت، الآية ٢٨.

(٣) شرح الشافية ٣/٢٤٧-٢٤٨، وينظر: الصحاح (روم)، والممتــع ٢/٧١٩، ٧٢٣، ٧٢٥، والمــساعد ٤/٢٦٤، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/٣٤٦، وشرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١/٣٣٣.

(٤) عَبْءُ الشَّمْس: ضَوْءُها. اللسان (عبأ).

(٥) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٨٢-٨٣، وينظر: التذييل ٦/٢٣٠(أ-ب).

(٦) التكملة ٢٧٤-٢٧٥.

(٧) التذييل ٦/٢٣٠-ب، وينظر: ٢٤٠-ب.

هذا وقد دافع بعض العلماء المتأخرين عن مذهب أبي عمرٍو والفراء بما يأتي:

١- ثبوت السماع والقراءة بالإدغام، قال أبو حيان في التذييل: «وقد ورد عن الفراء إدغام مِثْلٍ في مِثْلٍ مع أنّ قبل المِثْلِ الأول حرفًا ساكنًا صحيحًا، فمن ذلك: قراءة أبي عمرو: ﴿**الرُّعْبَ بِما**﴾ و ﴿**خُذِ العَفْوَ وأْمُرْ**﴾ و ﴿**مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ**﴾[1]، و﴿**فَهْوَوّاقِعٌ بِهِم**﴾[2]، و ﴿**الشَّمْسَ سِراجًا**﴾، و ﴿**شَهْر رَّمَضانَ**﴾، و ﴿**عَتَوْ عَنْ أَمْرِرَّبِّهِم**﴾[3]، و ﴿**ذِكْرُ رَّحْمَتِ**﴾[4]، و ﴿**البَحْرِرَّهْوًا**﴾[5]، و ﴿**مِنْ خِزيِ يَّومئذٍ**﴾[6]. جميع هذا رُوِي عن أبي عمرٍو بالإدغام»[7].

٢- يجب قبول القراءة؛ لأنّ الذين رووا ذلك عن أبي عمرو أئمة ثقات قراء وعلماء بالنحو، كأبي محمد اليزيدي وغيره، والقراءة سنة متبعة، واللغة ليست مقصورة على ما روى البصريون، بل إذا صحَّ النقل وجب المصير إليه[8].

٣- أنّه قد وردَ التقاء الساكنين في أفصح الكلام، في القراءة، كقراءة أبي بكر: ﴿**نِعْمَّا هِيَ**﴾، بكسر النون وإسكان العين. وورد ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم إذ قال لعبد الله بن عمرو بن العاص: (نِعْمَّا بالمال الصالح)، وإذا صح عن النبي صلى الله

---

(١) سورة الجمعة، الآية ١١.

(٢) سورة الشورى، الآية ٢٢.

(٣) سورة الأعراف، الآية ٧٧.

(٤) سورة مريم، الآية ٢.

(٥) سورة الدخان، الآية ٢٤.

(٦) سورة هود، الآية ٦٦.

(٧) التذييل ٦/٢٣٠-أ، وينظر: النشر ١/٢٩٩، والهمع ٦/٢٨٥، وإتحاف فُضلاء البشر ١/١٢٦، وحاشية الصبان ٤/٣٤٦.

(٨) الإيضاح في شرح المفصل... والتذييل ٦/٢٣٠-أ، والبحر ٢/٣٩، وشرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ١/٣٣٤.

عليه وسلم فلا يحل للنحوي ولا غيره أن يعترض عليه[1].

٤- ردّوا على تخريج سيبويه ومن تبعه أنه على الإخفاء بأنّ القراء وهم أهل الأداء لم يكن ليخفى عليهم الأمر حتى يجعلوا الإخفاءَ إدغامًا، فالصواب عدم المنع[2].

من كل ما تقدم يبدو أنّ مذهب الفراء وأبي عمرو قَوِيٌّ تُؤيّده القراءة، والسماع عن العرب، وهو يخالف قاعدة (لا يلتقي ساكنان). ويبدو لي أنّ إعادة النظر في هذه القاعدة مطلوب بعد استكمال البحث والاستقراء عن شواهد أُخر، وهذا اقتراحٌ أُقَدِّمُه إلى المجامع اللغوية العربية.

ثانيًا: ما قاسه الكوفيون في إدغام المتقاربين

إدغام المتقاربين هو: أن يكون الحرف الأول مُقارِبًا للثاني مخرجًا أو صفةً، أو هما معًا، فيدغما، قال ابن عصفور: «اعلم أنّ التقارُب الذي يقع الإدغام بسببه قد يكون في المخرج خاصَّةً، أو في الصفة خاصَّةً، أو في مجموعهما»[3].

وإدغام المتقاربين يعود ويَؤول إلى إدغام المتماثلين، قال الرضي: «لا يمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين؛ لأنّ الإدغام إخراج الحرفين من مَخْرَجٍ واحد دفعةً واحدةً، باعتماد تام، ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد؛ لأنّ لكل حرفٍ مخرجًا على حدة»[4].

(١) إعراب القراءات السبع، لابن خالويه ١/١٠١، والنشر ١/٢٩٩.

(٢) التذييل ٦/٢٣٠-أ، والمساعد ٤/٢٦٤.

(٣) الممتع ٢/٦٦٣.

(٤) شرح الشافية ٣/٢٣٥، وينظر: شرح المفصل ١٠/١٣١.

أ) ما ورد من إدغام المتقاربين في كلمة واحدة:

نقل أبو محمد القاسم الأنباري إدغامًا غريبًا، وهو إدغام النون في الثاء، ثم إبدال المدغم تاء، فقد قال حين عرض لقول جابر بن حُنَيّ:

تَناوَلَهُ بالرُّمْحِ ثم اتَّنَى لَه فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ ولِلْفَمِ

«اتَّنى له: أراد: انثَنى له، فأدغم النون في الثاء ثم أبدلها تاءً»[1].

و لم أقف على أكثر من ذلك.

فإن كان هذا من الشاذ[2]، فإن الكوفيين حفظوه و لم يقيسوا عليه.

لام التعريف:

تُدغم لام (أَل) التعريف في ثلاثة عشر حرفًا وجوبًا؛ لقربها من هذه الحروف في المخرج، قال سيبويه: «ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفًا، لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف، واللام من طرف اللسان، وهذه الحروف أحدَ عشرَ منها حروفُ طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان. فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز إلا الإدغام... والأحد عشر حرفًا: النون، والراء، والتاء، والصاد، والطاء، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال. واللذان خالطاها: الضاد،

---

(١) شرح المفضليات ٤٤١.

(٢) قال سيبويه: «فالإظهار في الحروف التي من مخرج واحدٍ وليست بأمثالٍ سواءٍ أحسنُ؛ لأنها قد اختلفت». الكتاب ٤/٤٤٥-٤٤٦.

والشين؛ لأنّ الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء»[1].

والفراء موافق للجمهور في هذا[2].

وقد نُقِل عن الكسائي أنه سمع العرب تظهر اللام، إلا في ثلاثة أحرف هي: اللام، والراء، والنون، قال السيرافي: «قال الفراء: حكى الكسائي أنه سمع العربَ تبين اللام – يعني لامَ المعرفة – عند كل الحروف إلا عند اللام مثلها، أو الراء، أو النون. قال: قال بعضهم: ألْصامِت، و لم أسمعْها من العرب. وكان صدوقًا في روايته. والذي حكاه الكسائي لم يحكه أيضًا البصريون»[3].

وقال أبو حيان: «والذي حكاه الكسائي لم يحفظْه البصريون ولا الفراء»[4].

وقد استنبط أبو حيان من سماع الكسائي حكمًا فقال: «فعلى ما سمعه الكسائي يكون إدغام لام التعريف جائزًا لا واجبًا إلا ما ذكره الكسائي، وهو اللام والراء والنون، فإنه يكون واجبًا»[5].

وهذا حكم استخرجه أبو حيان، لم ينص عليه الكسائي، فقد يكون متوقفًا عند المسموع ولا يقيس عليه. والله أعلم.

---

(١) الكتاب ٤/٤٥٧، وينظر: المقتضب ١/٣٤٨، والتكملة ٢٨٠، والتبصرة للصيمري ٢/٩٥٧، والوجيز ٦٥-٦٦، واللباب ٢/٤٧٦، والممتع ٢/٦٩٢، وشرح المفصل ١٠/١٤١ وشرح الشافية ٣/٢٧٩، والتذييل ٦/٢٣٦-ب، والمساعد ٤/٢٧٢، وحاشية ابن جماعة ٣٤٨.

(٢) التذييل ٦/٢٣٧-أ.

(٣) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٦٩-٧٠، وينظر: التذييل ٦/٢٣٧-أ، وينظر: الارتشاف ١/٣٣٧، والمساعد ٤/٢٧٢.

(٤) النكت الحِسان ١٧٧.

(٥) التذييل ٦/٢٣٧-أ، وينظر: الارتشاف ١/٣٣٧، والمساعد ٤/٢٧٢.

الإدغام في تاء الافتعال:

علة إبدال تاء افتعل مع أحرف الإطباق وعدم إدغامها:

ذهب سيبويه إلى أنه إذا كانت فاءُ الفعل من حروف الإطباق[1] فإنّ تاء الافتعال تُبدل طاءً، ولا تُدغم، لقرب الطاء من التاء في المخرج وشَبَه الطاء للصاد ونحوها، ليكون اللفظ في نوعٍ واحدٍ من الحروف، قال سيبويه: «وقالوا في مُفْتَعِل من صَبَرت: مُصْطَبِر، أرادوا التخفيف حين تقاربا، ولم يكن بينهما إلا ما ذكرت لك، يعني قرب الحرف، وصارا في حرفٍ واحد، ولم يجز إدخال الصاد فيها لما ذكرنا من المنفصلين، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد، وهي الطاء ليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحد من الحروف، وليكون عملهم من وجهٍ واحد إذ لم يصلوا إلى الإدغام»[2].

فأتوا بالطاء مكان التاء مع أحرف الإطباق، للانسجام الصوتي بين الطاء وباقي أحرف الإطباق، في حين أنّ بين التاء وحروف الإطباق تنافُرًا، فالتاء مستفلة لا إطباق فيها، والطاء مستعلية مطبقة، فتحاشوا هذا التنافر بإبدال التاء حرفًا من جنس تلك الأحرف، وهو الطاء، وذلك نحو اصْطَبَرَ، ومُصْطَبِر، وأصلهما: اصتبَر، ومُصْتَبِر[3].

واتفق الفراء مع سيبويه في النتيجة، وهي أنهم أتوا بحرفٍ معتدلٍ بين التاء والصاد؛ لئلا يذهب بواحدٍ منهما، لكنه خالفه في طريقة التعليل، على وجهين:

أحدهما: ويبدو أنّ هذه المخالفة مبنية على أنّ الفراء يَعُدُّ أحرفَ الإطباق من

---

(١) أحرف الإطباق: هي التي ينطبق فيها الحنك على المخرج، وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء. ينظر: الشافية ١٢٣.

(٢) الكتاب ٤/٤٦٧.

(٣) ينظر: ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٦٣، وشرح السيرافي ٦/٥٥٩-٥٦٠، والنكت ٢/١٢٦٦.

الأحرف الرخوة، وهو ما أَطْلَقَ عليه الحرف (المُصَوِّت)، ويطلق على الحرف الشديد (أخرس) كالتاء، فكرهوا إدغام مصوتٍ في أخرس، أي: رِخو في شديد، كالتاء في الصاد، فجاءُوا بالطاء المعتدلة في المخرج بين التاء والصاد، قال أبو سعيد ناقلاً مذهب الفراء: «إنّ الفراءَ ذكر أنّ تاء افتعل إذا كان فاء الفعل من حروف الإطباق، إنما قُلبت طاء؛ لأنّ التاء حرف أخرس لا يخرج له صوت... فكرهوا إدغام مصوِّت في أخرس[1]، فلما فاتهم الإدغام وجدوا الطاءَ معتدلة في المخرج بين التاء والصاد، لتكون غير ذاهبةٍ بواحد من الحرفين»[2].

وقد خطّأ أبو سعيد الفراء من قِبَل أنّ الطاء حرفٌ أخرس (شديد) مثل التاء، فإذا أُزيل التاءُ لشدَّته فينبغي ألا يُجعل مكانه حرفٌ مثله في الخرس (الشدّة)، قال: «فإن كان إنما أُزيل التاءُ للخرَس، فلا ينبغي أن يُجعل مكانَه حرفٌ مثله في الخرس»[3].

ثم صحح مذهب سيبويه، واستدل أبو سعيد على بُطلان مذهب الفراء بقلبهم التاء دالاً إذا كان فاء الفعل ذالاً أو زايًا، والتاء مثل الدال في المخرج والخَرَس، والذي بينهما من الفرق هو الجهر والهمس[4].

والآخر: تعليلٌ آخر للفراء نقله أبو سعيد أيضًا، وهو أنّ الطاء والظاءَ لم يُدغما في تاء افتعل للفرق بين (افتعَل) من الوزن والوعد ونحوه، و(افْتعل) من غيره، قال أبو سعيد: «وذكر الفراء أنّ العرب كرهوا إدغام الطاء والظاء في تاء (افْتَعَل) كراهةَ أن يلتبس بافتعل من الوزن وبابه، نحو: اتَّزَن، واتَّعَد. وقال: قالوا: ما اتَّرَكَ جُهْدًا، وهو يُشاكل الافتعال من

(١) إذا كان يريد بالأخرس التاء، فلا بُدَّ أنه يريد بالمصوت: أحد أحرف الإطباق كالصاد مثلاً.

(٢) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٦٣.

(٣) نفسه.

(٤) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٦٤.

وزنت؛ لأنها تاء مع تاء، فلا بدَّ من الإدغام، وإنما فرَّقوا في الوزن الذي لا يلزمه كل اللزوم إدغام بعضه في بعض لاختلاف لُفوظه، وهم - إذا قاربتْها تاءٌ - مضطرُّون إلى الإدغام لسُكون الأول وحركة الثاني»[1].

وخُلاصة هذا التعليل: أنّ الطاء والظاء لم يُدغما في تاء (افْتَعَل) في نحو: اطَّلَع، واظَّلَمَ، وأصله: اطتَلَع، واظْتَلَم، و لم يُقل: اتَّلَعَ، واتَّلَمَ؛ لئلا يلتَبِسَ بـ (اتَّزَنَ، واتَّعَدَ)، إذ وقع قبل تاء الافتعال فيهما واوٌ أو ياءٌ، أما في اطَّلَع، واظَّلَم فقد وقع قبل تاء الافتعال طاءٌ أو ظاءٌ، ففُصِل بينهما.

فكان القياس الإدغام بالتاء ولكنهم عدلوا عنه للفرق.

وردَّ أبو سعيد أيضًا، وملخّصُ رَدِّه على الفراء، أنّ الفراء اعتبر الفرق المُجمل بين بابين مختلفين، و لم يعتبر ما لكل مجموعة من الحروف من خواص تختص بها، لا تكون لغيرها، مبينًا أن (افْتعل) يأتي من أبواب مختلفة لكل باب حكمه، فقد جاء (افْتعل) مما فاء الفعل فيه واو أو ياء، نحو: اتَّزَن، واتَّأس، وجاء مما فاء الفعل فيه تاءٌ، نحو: اتَّجَر، واتَّرك، فكلٌّ نوعٍ من ذلك مختلفٌ في الإدغام حسب ما يوجبه حكم الإدغام في الحروف كقولنا: اصطبر واصطلح، فلا يجوز أن تدغم الصاد في الطاء فتقول: اطَّبَر، واطَّلَح، ويجوز فيما فاؤه ظاء أن يقال فيه على افتعل نحو: اظْطَلَمَ واظْطَنَّ، أو اطَّلَمَ واطَّنّ، ويجوز: اظَّلم واظَّنَّ، فتقلب الطاء ظاءً[2].

فالظاهر أنّ أبا سعيد يُشيرُ إلى أنّ قياسَ الفراء هنا مع الفارق، أو أنّ العلة غير مناسبة.

---

(١) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٧٠.

(٢) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٧٢، وينظر: جهود الفراء ٣٢٦-٣٢٧.

جواز الجمع بين ساكنين بشرط أن يكون أحدُهما متحرك الخِلقة:

أجاز الفراء وتبعه ابن المؤدب الجمع بين ساكنين صحيحين، إذا كان أحدُهما متحركَ الخِلقة كما عبَّر ابن المؤدب، ويريد به متحركَ الأصل، والدليل ثبوت ذلك في القراءة، قال أبو بكر: «وقال الفراء: رُوي عن بعض القراء أنه كان يقرأ: ﴿**قالُوا اطَّيْرَنا بِكَ**﴾ [1]، ﴿**حتى إذآ ادّاركوا فيها جميعًا**﴾ [2]، بالجمع بين ساكنين، والحجة له في هذا أنّ الطاء والدال الأولين أصلهما الحركة، وذلك أنّ الأصل فيهما: قالوا: تَطَيَّرْنا، حتى إذا تَدَاركوا، فلما كان أصلهما الحركة لم يُعاملا معاملة السكون الحقيقي» [3].

وتبعه ابن المؤدب، قال: «وقرأ الأعرج وأبو جعفر: ﴿**يَخْصِّمونَ**﴾ [4]، بإسكان الخاء وتثقيل الصاد، وقد حُكِيَت هذه عن أبي عمرو...»، ثم علق على هذه القراءة قائلاً: «فأما إسكان الخاء فليس بالسهل؛ لأنه يجمع بين الساكنين ليس أحدهما حرف لين، وإنما جاز هذا فيما قالوه واعْتلوا به؛ لأنّ أحدهما ساكن اللفظ والخِلقة، والآخر ساكن اللفظ متحرك الخِلقة» [5]. وسبق عن ابن المؤدب نقلاً عن الفراء جواز الجمع بين الساكنين في (شهْررّمضان)، على نية تحرك الراء الأولى.

---

(١) سورة النمل، الآية ٤٧، ولم أقف على هذه القراءة غير ما ذكر أبو بكر.

(٢) سورة الأعراف، الآية ٣٨. والقراءة بإثبات ألف (إذا) وسكون الدال بعدها، وهي قراءة مجاهد وحُميد، ويحيى، وإبراهيم. المحتسب ٢٤٧/١. وخرجها ابن جني على إجراء المنفصل مجرى المتصل، فشبهه بدابّة وشابّة.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١٧٩-١٨٠.

(٤) سورة يس، الآية ٤٩. وهي قراءة نافع وقالون وأبي جعفر. السبعة ٥٤١، والنشر ٣٥٤/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٤٠١/٢. وينظر: معجم القراءات القرآنية ٢١١/٥.

(٥) الدقائق ١٦٦.

إلا أنه ورد عن الفراء تخريجٌ آخر لمثل هذه القراءة وهو أنها من قبيل الإدغام الخفي، فقد نقل قراءة بعض أهل المدينة ﴿يَخْطِّفُ﴾[1] بسكون الخاء والطاء المشددة، قائلاً: «وأما من جمع بين الساكنين، فإنه كمن بنى على التبيان، إلا أنه إدغامٌ خفي»[2]. وقد وضح المحقق أنّ مراد الفراء بالتبيان: الإظهار وعدم الإدغام.

ولعل الفراء يريد بالإدغام الخفي: اختلاس حركة الخاء دون إسكانها، وبذلك وجه أبو حيان القراءة قائلاً: «والتحقيق أنه اختلاس لفتحة الخاء لا إسكانٌ؛ لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حد التقائهما»[3].

ويتضح من كلام ابنِ جني الآتي أنّ الفراء يُخرج القراءة على التقاء الساكنين ويجيزه، قال: «هذا الذي يجيزه الفراء من اجتماع ساكنين في نحو هذا لا يُثبته أصحابنا»[4]. ثم خرج ابن جني القراءة على الاختلاس قائلاً: «وإنما هو اختلاسٌ وإخفاءٌ، فيلطف عليهم فيرون أنه إدغام، وإنما هو إخفاءٌ للحركة، وإضعافٌ للصوت»[5].

ويظهر لي من نص الفراء السابق أنه لا يقول بالتقاء الساكنين هنا، وأنّ ما ذهب إليه ابن جني هو عينه مذهب الفراء.

وقد أنكر أبو جعفرالنحاس هذه القراءة لما فيها من جمع بين الساكنين[6].

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٠. ونقل ابن جني في المحتسب ٦١/١ عن الفراء أنها قراءة بعض أهل المدينة. ثم نقل عن ابن مجاهد قوله: و«لا نعلم أنّ هذه القراءة رُويت عن أهل المدينة». ونسبها أبو حيان في البحر ٩٠/١ إلى بعض أهل المدينة أيضًا.

(٢) معاني القرآن ١٨/١.

(٣) البحر ٩٠/١.

(٤) المحتسب ٦١/١.

(٥) المحتسب ٦٢/١.

(٦) إعراب القرآن ١٩٦/١.

ب) إدغام المتقاربين في كلمتين:

إدغام الراء في اللام:

منع سيبويه والبصريون إدغامَ الراء في اللام، قال سيبويه معللاً: «والراء لا تُدغم في اللام ولا في النون؛ لأنها مكررة، وهي تَفَشَّى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يُجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشَّى في مثلها ولا يكرر»[1].

وقاس ذلك على الطاء إذ لا تُجعل تاء خالصة مع التاء؛ لأنها تفضلها بالإطباق، قال: «ويقوي هذا أنّ الطاء وهي مطبقة لاتُجعل مع التاء تاءً خالصة لأنها أفضل منها بالإطباق، فهذه أجدر ألا تُدغم إذ كانت مكررة، وذلك قولك: اجْبُرْ لَبَطَة، واخْتَرْ نَقَلا».

وقد أجاز أبو عمرو والكوفيون إدغام الراء في اللام ساكنة أو متحركة، قرأ به أبو عمرو قوله تعالى: ﴿**يَغْفِر لَّكُم**﴾[2]، و ﴿**يَسْتَغْفِر لَّكُم**﴾[3]، ونحوها[4]، وهي قراءة يعقوب [5].

وذكر السيرافي أنّ أبا عمرو لا يُدغم في حالة النصب نحو: ﴿ مِن مِّصۡرَ لِٱمۡرَأَتِهِۦٓ ﴾[6]، و﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ ﴾[7]، و﴿ سَخَّرَ ٱلۡبَحۡرَ لِتَأۡكُلُواْ ﴾[8].

---

(١) الكتاب ٤/٤٤٨، وينظر: النكت ٢/١٢٥٦، وشرح السيرافي ٦/٦٤١، والمقتضب ١/٣٤٧، والتكملة ٢٧٩، والتبصرة والتذكرة ٢/٩٤٩ وشرح المفصل ١٠/١٤٣، والممتع ٢/٧٢٤، والارتشاف ١/٣٣٤، والتذييل ٦/٢٣٣-أ، وجهود الفراء ٣٢٠.

(٢) سورة نوح، آية ٣.

(٣) سورة المنافقون، آية ٥.

(٤) السبعة لابن مجاهد ١٢١.

(٥) النشر ١/٣٠٢-٣٠٣.

(٦) سورة يوسف، آية ٢١.

(٧) سورة النحل، آية ٤٤.

(٨) سورة النحل، آية ١٤.

وتبع الكوفيون أبا عمرٍو، قال الصيمري: «وأجاز الكسائي و الفراء إدغامهما في اللام»[1]. ونقل ذلك السيرافي عن أبي بكر بن الأنباري عن ثعلب عن أصحابه عن الفراء[2].

ونُسب هذا إلى أبي جعفر الرؤاسي[3].

وللكوفيين حُجتان:

١- القراءة كما سبق.

٢- الثقل، وذلك أنّ الراء إذا أُدغمت في اللام صارت لامًا، ولفظُ اللام أسهل وأخف من أنْ يُؤتى براءٍ فيها تكرير وبعدها لام، وهي مقاربة للراء فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من مخرج واحد، فطُلب التخفيف بالإدغام[4].

موقف البصريين ومن تبعهم:

أنكر البصريون إدغام الراء في اللام، وسلكوا في ذلك سبيلين:

أحدهما: إنكار القراءة والرواية، وتخطيء الراوي، قال الزمخشري: «ومُدغم الراء في اللام مخطِئٌ خطأً فاحشًا، وراويه عن أبي عمرو مخطِئٌ مرتين؛ لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يُؤذِنُ بجهل عظيم»[5].

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢/٩٥١، وينظر: شرح المفصل ١٠/١٤٣.

(٢) شرح السيرافي ٦/٦٤٢، وينظر: شرح المفصل ١٠/١٤٣.

(٣) الارتشاف ١/٣٣٤، والتذييل ٦/٢٣٣-ب، والبحر المحيط ومعه النهر الماد ٢/٣٦٣، والمساعد ٤/٢٦٧، وأبو جعفر الرؤاسي ٤٠.

(٤) شرح السيرافي ٦/٦٤٢، وينظر: شرح المفصل ١٠/١٤٣، والمساعد ٤/٢٦٧.

(٥) الكشاف ١/١٧٠، وينظر: البحر و معه النهر ٢/٣٦١-٣٦٢.

والآخر: تخريج القراءة على الإخفاء دون الإدغام، قال أبو حيان: «وقد اعتمد بعض أصحابنا على أنّ ما رُوِيَ عن القراء من الإدغام الذي منعه البصريون يكون ذلك إخفاءً لا إدغامًا»[1].

الرد على البصريين:

وقد ردَّ أبو حيان على الزمخشري قائلاً: «وأما قول الزمخشري إنّ راوي ذلك عن أبي عمرو مخطئٌ مرتين فقد تبين أنّ ذلك صواب، والذي روى عنه الرواة، ومنهم أبو محمد اليزيدي، وهو إمام في النحو، إمام في القراءات، إمام في اللغات»[2].

وردَّ أبو حيان تخريج البصريين على أنه إخفاء قائلاً: «لا يجوز أن يُعتقدَ في القراء أنهم غلطوا وما ضبطوا ولا فَرَقُوا بين الإخفاء والإدغام»[3].

وتَبِعَ ابنُ عقيل أبا حيان فضَعَّفَ توجيهَ القراءة على الإخفاء، فقال: «وحمل ما ذكر القراء من الإدغام على الإخفاء ضعيف جدًا»[4].

وقد دافع أبو حيان عن مذهب الكوفيين منكرًا على البصريين تغليط القراء والكوفيين لمجرد مخالفتهم قواعدَ البصريين، أو لأن البصريين لم يسمعوا ما رواه غيرهم، قال: «فإنّ لسان العرب ليس محصورًا فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة. وقد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم أبو عمرو بن العلاء، ويعقوب

(١) البحر ومعه النهر ٣٦٢/٢، وينظر: التذييل ٢٣٣/٦-ب، والمساعد ٢٦٧/٤.

(٢) البحر ٣٦٣/٢.

(٣) البحر ومعه النهر ٣٦٢/٢، وينظر: التذييل ٢٣٣/٦-ب.

(٤) المساعد ٢٦٧/٤.

الحضرمي، وكُبراء أهل الكوفة الرُّؤاسي والكسائي والفراء، وأجازوه ورَوَوْه عن العرب، فوجب قبوله، والرجوع فيه إلى علمهم ونَقْلهم، إذ من علم حجة على من لم يعلم»[1].

هذا رد أبي حيان من جهة السماع أما من جهة القياس فرده من وجهين، أحدهما: ما احتج به الكوفيون من كون الراء تصبح بإدغامها في اللام لامًا، والآخر: أنهم اختلفوا في صفة التكرار للراء: هل هي من الصفات الذاتية فيها أم لا؟ فكان بعض العلماء ينطق بها من غير تكرار، ثم إنّ التكرار عارِضٌ فيها لا يكون إلا في الوقف. وبذلك تضعف حجة من منع الإدغام لعلة تكرار الراء[2].

إدغام أحرُف الصفير:

أحرف الصفير (ص، س، ز) تنتمي إلى مجموعة حروف طرف اللسان، التي هي: (ط، د، ت، ظ، ذ، ث، ص، س، ز).

وحروف طرف اللسان هذه لا يمتنع إدغام بعضها في بعض، إلا أحرف الصفير الثلاثة، فإنها يُدغم فيها، ولا تُدغم هي في غيرها؛ لما فيها من الصفير الذي فضلت به بقية أحرف طرف اللسان. هذا مذهب الجمهور، يقول سيبويه: «وأما الصاد والسين والزاي، فلا تُدغمهن في هذه الحروف التي أُدغمت فيهنّ؛ لأنهن حروف الصفير؛ وهنَّ أندى في السمع، وهؤلاء الحروف إنما هي شديد، ورِخْوٌ، لسنَ في السمع كهذه الحروف لخفائها»[3].

وبين أبو سعيد أنّ علة الامتناع عن إدغام أحرف الصفير في غيرها من حروف

(١) البحر المحيط ٢/٣٦٢-٣٦٣، وينظر: التذييل ٦/٢٣٣-ب، والمساعد ٤/٢٦٧.
(٢) التذييل ٦/٢٣٣-ب، والمساعد ٤/٢٦٧.
(٣) الكتاب ٤/٤٦٤-٤٦٥، وينظر: المحتسب ١/٢٠١، وشرح المفصل ١٠/١٤٥.

طرف اللسان هي ما لها من فضيلة بالصفير على غيرها، وإدغامها يذهب بهذه الفضيلة، يقول: «ولها من الفضل في الصوت بما فيها من الصفير أكثر من التفاضل بين المجهور والمهموس والرِّخْو»[1].

وقال الصيمري بعد أن نبه على فضيلة أحرف الصفير: «ولا يدغم الأفضل في الأنقص؛ لأنه إجحافٌ بفضيلته»[2].

واعترض ثعلب على سيبويه في عدم إدغام أحرف الصفير، وعدم إدغام الضاد في أحرف الصفير لاستطالة الضاد، نقل أبو سعيد اعتراضه فقال: «اعترض على سيبويه فقال: قد أدغم النون - وهي مغنونة - في اللام، فما الفرق بين المغنونة والمستطيلة، والتي فيها صفير؟ فطالب بفرق ولم يزد على ذلك»[3].

ويحتمل اعتراض ثعلب وجهين، ذكرهما السيرافي ودفعهما:

١- يحتمل أنه يريد أنّ النون تُدغم في غيرها، وهذا مخالفٌ لمذهبه ومذهب أصحابه الكوفيين والقراء من أنّ النون تدغم في خمسة أحرف هي: (ويرمل) [4].

٢- وإن كان يريد أن أحرف الصفير تدغم في غيرها فينبغي له أن يقول في اصطَعَطَ من الصُّعوط[5]: اطَّعَطَ، وفي اصطبر: اطَّبَرَ، بإدغام الصاد في الطاء، والذي جاء عن العرب

---

(١) شرح السيرافي ٦/٥٥٢، وينظر: المقتضب ١/٣٦١، والممتع ٢/٧٠٨.

(٢) التبصرة والتذكرة ٢/٩٥٢، وينظر: ٩٣٣-٩٣٤.

(٣) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٦٤-٦٥.

(٤) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٦٥، وينظر: النشر ٢/١٦٥.

(٥) الصُّعُوط والسُّعُوط، بالصاد والسين، بمعنى: النُّشوق والشَّم. اللسان (صعط)، (سعط).

بخلافه: اصَّعَطَ، واصَّبَرَ، بإدغام الطاء في الصاد، وحكى الفراء: عَليك بأبوال الإبل فاصَّعِطْها، وقُرِئ: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَصَّلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾[1]، ولم يقل أحد: يَطَّلِحا، ولا فاطَّعِطْها[2].

من هذا يتبين أنّ اعتراض ثعلب لا وجه له.

إدغام الهمز في الواو والياء:

لا يجوز إدغام الهمز ما دام همزًا، وذكر الرضي أنّ بعضهم أجاز الإدغام نظـــرًا إلى ظاهر اجتماع المثلين، وعليه قولهم: رُيًّا، ورُيَّة، في: رُؤيا، ورُؤية[3].

وحكى الكسائي الإدغام في (رُؤيا) إذا خفف، وسمع من يقرأ: ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ ﴾[4]، ولم يُذكر أنه قاس عليه[5].

ومما أُدغم على غير قِياس: عَوَّة، نقله ثعلب[6]. ولم يذكر أنه قاس عليه.

---

(١) سورة النساء، آية ١٢٨، وهي قراءة عاصم الجحدري. المحتسب ٢٠١/١.

(٢) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ٦٥-٦٦، وينظر: المحتسب ٢٠١.

(٣) شرح الشافية ٢٣٨/٣.

(٤) سورة يوسف، آية ٤٣. وهي قراءة أبي جعفر. الإتحاف ١٤٨/٢.

(٥) الارتشاف ١٤٢/١.

(٦) نفسه.

إدغام الأحرف المقطعة:

أجاز الفراء الإدغام والإظهار في النون الأخيرة من قوله تعالى: ﴿ نٓ وَٱلْقَلَمِ ﴾[1].

ولكنه استحبَّ الإظهار قال: «قوله عز وجل: ﴿ نٓ وَٱلْقَلَمِ ﴾، تخفي النون الآخرة وتظهرها، وإظهارُها أعجب إليَّ؛ لأنها هجاء، والهجاء كالموقوف عليه وإن اتصل، ومن أخفاها بنى على الاتصال، وقد قرأت القراء بالوجهين[2]، وكان الأعمش وحمزة يبينانها وبعضهم يترك البيان»[3]. وهو يريد بالإخفاء هنا الإدغام، جاء في اللسان: «قال الفراء: ولك أن تدغم النون الأخيرة وتظهرها...»[4].

* * *

(١) سورة القلم، آية ١.

(٢) أدغم من القراء: ورش، والبزي، وابن ذكوان،وعاصم بخلف عنهم، وهشام والكسائي ويعقوب وخلف عن نفسه، ووافقهم ابن محيصن والشنبوذي. وقرأ الباقون من الأربعة عشر بالإظهار. الإتحاف ٥٥٣/٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ١٧٢/٣، وينظر: الإتحاف ٥٥٣/٢.

(٤) اللسان (نون).

مما سبق نلحظ ما يأتي:

- وردت آراء وأقيسة لبعض الكوفيين من غير دليلٍ عليها، من ذلك: إجازة الكسائي الإدغام في (أفعِل) في التعجب، وإجازة الكوفيين الإدغام والتصحيح في افعلّ وافعالّ من معتل العين واللام، ولعل ذلك من إهمال من نقل عنهم، فلا يُتصور مذهب أو رأي بغير حجة.

- أجاز الكوفيون وأبو عمرو إدغام الراء في اللام من كلمتين خِلافًا لجمهور البصريين، قياسًا على القراءات المروية.

- موافقة الفراء وثعلب القياس والسماع، خلافًا لبعض ما نُسب إليهما.

- أجاز الفراء الإدغام في المضارع المعتل العين واللام في حال النصب خلافًا للجمهور، وحملاً له على الماضي، قياسًا على ماسُمع، ثم حمل حالتي الرفع والجزم على النصب.

- يحاول الفراء جاهِدًا طردَ المعتل على أحكام وقواعد الصحيح.

- نَقل السيرافي وابن جني عن الفراء أنه يجيز التقاءَ الساكنين، وقيَّدَ ابنُ المؤدب ذلك بشرط أن تكون الحركة في أول الساكنين منوية، وهو ما سماه (متحرك الخلقة). وعلى ضوء ما ورد من قراءات في ذلك فإني أقدم اقتراحًا للمجامع لتعيد النظر في قاعدة (لا يلتقي ساكنان).

- أجاز الفراء الإدغام في بعض الأحرف المقطعة، ولعله انفرد بالإشارة إلى ذلك.

* * *



المبحث الثاني

أقيسة الكوفيين في الإمالة

الإمالة في اللغة: مصدر أمَلْتُ الشيءَ أُميله إمالةً، والميل: العدول والانحراف عن القصد[١].

وأما في الاصطلاح: فهي تقريب الألف من الياء، إذا كان بعدها أو قبلها كسرة طلبًا للخفة، نحو: عالِم، ومساجِد، وشِمال[٢].

وعرَّفَ بعض العلماء الإمالة بأنها: أن تَنْحى بالفتحة نحو الكسرة[٣]. وزادَ بعضهم: وبالألف نحو الياء[٤].

والظاهر أنّ التعريف الأول أدق وأمنع، وقد اختاره أستاذي د. عبدالفتاح شلبي؛ لأنه يرى أنه قد يفهم من الثاني قلب الفتحة كسرةً والألف ياء قلبًا خالصًا[٥].

والقراء إنما يرتضون من الإمالة في أشد حالاتها ألا تكون قلبًا خالصًا ولا إشباعًا مبالغًا فيه قال أبو شامة: « والإمالة الشديدة حقُّها أنْ تُقَرِّبَ الفتحةَ من الكسرة والألفَ من الياء من غير قلبٍ خالصٍ ولا إشباعٍ مبالغٍ »[٦].

---

(١) اللسان (ميل)، وشرح المفصل ٩/٥٣-٥٤.

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ٢/٧١٠، وينظر: اللباب ٢/٤٥٢، وشرح المفصل ٩/٥٤، والإمالة في القراءات واللهجات العربية ١٦ فما بعدها.

(٣) الإقناع ٢/٢٦٨، والشافية لابن الحاجب ٨٣، والتعريفات ٣٧، والهمع ٦/١٨٣.

(٤) القاموس المحيط (نحا).

(٥) الإمالة في القراءات ١٩.

(٦) إبراز المعاني لأبي شامة ٢٠٤. وينظر: الإمالة في القراءات ١٩.

أسباب الإمالة:

ذكر أغلب العلماء أنّ أسباب الإمالة ستة، هي:

١ – الإمالة للكسرة، سواء كانت الكسرة بعد الـمُمَال أو قبله، نحو: عِماد، النارِ.

٢ – الإمالة للياء، نحو شَيْبان وسَيّال.

٣ – الإمالة للألف المنقلبة عن ياء، نحو: رَمى، وفتى.

٤ – الإمالة لألف مشبهة بالمنقلبة عن الياء، نحو: حُبلى.

٥ – الإمالة للكسرة العارضة، نحو: خافَ، وطابَ، لأن الكسر يعرض في خِفْت وطِبْتُ.

٦ – الإمالة للإمالة، نحو: رَأيتُ عِمادا، بإمالة الألف الأخيرة المبدلة من التنوين بسبب إمالة الألف الأولى[1].

هذه هي الأسباب المجوزة للإمالة ما لم يمنع مانع[2].

وهناك أسباب ثلاثة أخرى شاذة، نقل ابن الباذش عن أبيه أنّ سيبويه زاد ثلاثة أسباب شاذّة، هي:

١ – إمالة الألف المشبهة بالألف المشبهة بالمنقلبة، نحو: طَلَبْنا، تشبيهًا بألف حُبلى.

٢ – والإمالة للفرق، نحو: بِا، تِا، في حروف المعجم فرقًا بين الاسم والحرف.

٣ – والإمالة لكثرة الاستعمال، نحو: النِّاس، والحَجّاج[3].

---

(١) الأصول ٣/١٦٠–١٦٣، والإقناع ١/٢٦٩، والنكت الحسان ٢٧٢–٢٧٣، والهمع ٦/١٨٤، والإمالة في القراءات ١٤٨.

(٢) الإقناع ١/٢٦٩.

(٣) الإقناع ١/٢٦٩ فما بعدها.

وقد ضم أبو حيان هذه إلى الستة السابقة، وجعلها جميعًا تسعة أسباب من غير فرق بين هذه وتلك[1].

إمالة الألف المنقلبة في الفعل والاسم:

ظاهر مذهب سيبويه وابن السراج أنه لا يفرق بين الاسم والفعل في جواز إمالة ألف ما كان على ثلاثة أحرف، قال: « وقد قالوا: الكِبا، والعَشا، والـمَكا، وهو جحر الضب، كما فعلوا ذلك في الفعل، والإمالة في الفعل لاتنكسر إذا قلت: غَـزِا، وصَـفِا، ودَعِا...» [2].

« فيظهر من كلامه أنّ الأصل الإمالة في الألف التي هي لامٌ في اسم كانت أو فعل»[3].

وظاهرٌ أيضًا من أمثلته أنه أجاز إمالة الألف المنقلبة عن واو، وقال أبو سعيد السيرافي: « وأما ما كانت ألفه منقلبة عن واو، وذلك إنما يكون في الثلاثي، فإنه تجوز إمالته أيضًا، وهو الذي قاله سيبويه »[4].

أما غير سيبويه من البصريين ومن تبعهم فيفرقون في هذا بين الأسماء والأفعال، فيجيزون الإمالة في الأفعال الثلاثية التي ألفها منقلبة عن واو أو ياء مطلقًا، واستقبح المبرد الإمالة فيما ألفه منقلبة عن واوٍ وأجازه على بعد عن القياس، نحو: غزِا، ودَعِا، وعدِا[5].

---

(١) النكت الحسان ٢٧٢-٢٧٣.

(٢) الكتاب ١١٩/٤، وينظر: الأصول ١٦٢/٣.

(٣) التذييل ٢٤٢/٦-ب.

(٤) شرح الكتاب (السيرافي النحوي) ٣١٠.

(٥) المقتضب ٤٤/٣، وينظر: شرح المفصل ٥٧/٦، وشرح الأشموني وحاشية الصبان ٢٢٣/٤.

وذهب الفراء إلى أنّ ذلك مقصور على السماع، ولذلك عد إمالة (الضُّحى) لمجاورة: (سَجى)[1].

أما في الأسماء فيجيزون الإمالة فيما ألفه منقلبة عن ياء، ولا يجيزونها في المنقلبة عن واو، وما جاء منه عدُّوه شاذًا، قال المبرد: « فأما الأسماء فلا يجوز الإمالة إذا كانت على ثلاثة أحرف... وذلك نحو: قَفًا، وعصًا، لا يكون فيهما ولا في باهما إمالة ؛ لأهما من الواو، ولكن رحًى، وحَصًى، ونوًى، هذا كله تصلح إمالته »[2]. وقال أبو علي: « فإن كانت الألف في الاسم الذي على ثلاثة أحرف منقلبةً عن الواو، نحو: عَصًا، وقَفًا، وقَنًا، لم تُمل كما أميلت الألف في الفعل ؛ لأها لا تصير إلى الياء على هذه العدَّة، كما صار الفعل إليها في غُزِيَ، وقد شذَّتْ أحرفٌ، قالوا: الكِبا للكُناسة، والعَشا، والمَكا، وهو جحر الضب، يدل على انقلاها عن الواو قولهم: المَكْوُ... »[3]. وتبعهم ابن مالك[4].

وبين أبو حيان أنّ هؤلاء النحويين بنوا ذلك على اتفاق القراء على عدم إمالة الاسم على ثلاثة أحرف الذي ألفه واو، مُبيِّنًا أنّ اتفاق القراء لا يقدح فيما نقله سيبويه؛ لأنه من قبيل الاتفاق على الجائز[5].

وأجاز أهل الكوفة الإمالة في الاسم الذي لامه ألف منقلبة عن واو بشرط أن يكون مكسور الأول، قال ابن عقيل: « وقال الخضراوي: أهل الكوفة يميلون كل ألف ثالثة عن واو في اسم مكسور الأول، ويثنونه بالياء، والبصريون لا يرون ذلك، ولا يميلون ذوات الواو في الثلاثية إلا ما سُمع، وإنما شبهوها ها في الفعل[6].

---

(١) المساعد ٢٩٤/٤. والآيتان من سورة الضحى ١، ٢.

(٢) المقتضب ٤٤/٣.

(٣) التكملة ٢٢٣-٢٢٤، وينظر: التبصرة والتذكرة ٧١١/٢، وشرح الأشموني ٢٢٢/٤، ومجموعة الشافية ٢٣٩/١-٢٤٠.

(٤) المساعد ٢٨٢/٤.

(٥) التذييل ٢٤٢/٦-ب، وينظر: المساعد ٢٨٢/٤، والهمع ١٨٥/٦.

(٦) المساعد ٢٨٣/٤، وينظر: التذييل ٢٤٢/٦-ب.

فوافقوا سيبويه في المكسور الأول، فإمالة (الكِبا) عندهم غير شاذّة؛ لكسر أوله.

واعترض الأشموني على ذلك فقال: « لا يُقال: لعل إمالة الكِبا لأجل الكسرة، فلا تكون شاذة؛ لأنّ الكسرة لا تُؤثر في المنقلبة عن واو »[1].

ولكنّ البصريين أجازوا الإمالة فيما كان أوله راءً مكسورة، قال الأشموني: « وأما الرِّبا فإمالتهم له وهو من رَبا يربو، لأجل الكسر في الراء، وهو مسموعٌ مشهور، وقد قرأ به حمزة والكسائي »[2]. ونبه الصبان على أنه مَقيس.

ويظهر لي أنّ الراجح مذهب الكوفيين لما يأتي:

١- ورود السماع في المكسور أوله بالإمالة، وقد رواه سيبويه، ومنه قراءة حمزة والكسائي بإمالة ﴿الرِّبوٰا﴾[3].

٢- أنّ أمرَ الإمالة كلّه على الجواز لا على الوجوب.

٣- تخصيص البصريين ما أوله راء بجواز الإمالة لا معنى له.

إمالة الفتحة التي قبل هاء السكت:

يجوز إمالة الفتحة قبل الهاء المبدلة من تاء التأنيث في الوقف ؛ لشبهها بالألف، قال سيبويه: «سمعت العرب يقولون: ضَرَبْتُ ضَرْبِهْ، وأخَذْتُ أخْذِهْ، شبَّه الهاء بالألف، فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الألف »[4].

---

(١) شرح الأشموني ٤/٢٢٢.

(٢) شرح الأشموني، وعليه حاشية الصبان ٤/٢٢٢.

(٣) سورة البقرة، آية ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، وغيرها. وإمالة الربا قراءة الكسائي وحمزة وخلف، وأمالها الكسائي أنّى وقعت. الكشف ١/١٩٠، والإتحاف ١/٤٥٧

(٤) الكتاب ٤/١٤٠-١٤١، وينظر: الهمع ٦/١٩٥.

وذكر أبو سعيد أنّ إمالة ما قبل الهاء لغة فاشية في البصرة والكوفة والموصل وما قرب منهن[1].

ووضح العكبري وجه الشبه بين الهاء والألف قائلاً: « لأنها تشبه ألف التأنيث في حصول التأنيث بها وخفائها وانقلابها... »[2].

فإذا كانت الهاء للسكت، وليست مبدلة فمذهب الجمهور منع الإمالة، وأجاز الإمالة ثعلب وأبو بكر بن الأنباري[3].

ونقل ابن الباذش عن أبيه أنّ العلة لإمالة هاء الوقف الشبه الذي بينها وبين هاء التأنيث[4].

وقد جاءت القراءة بإمالة هاء الوقف، قال الشيخ خالد الأزهري: « وعن الكسائي إمالة الفتحة قبل هاء السكت أيضًا لشبهها بهاء التأنيث في الوقف والخط، نحو: ﴿**كِتابِيهْ**﴾[5]، والصحيح المنع، خلافًا لثعلب وابن الأنباري، فإنهما صححا جواز الإمالة فيما قبلها، وبه قرأ أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي »[6].

ورجح العلماء مذهب الجمهور، قال ابن الباذش عن مذهب ثعلب وابن الأنباري:

---

(١) شرح الكتاب (السيرافي النحوي) ٣٤٩، وينظر: شرح الشافية ٢٤/٣.

(٢) اللباب ٤٥٧/٢، وينظر: شرح الأشموني ٢٢٣/٤، والتصريح ٣٥٢/٢.

(٣) الإقناع ٣٢٠/١، والارتشاف ٢٤٤/١، والتذييل ٢٤٨/٦-ب، وأوضح المسالك ٣٦٠/٤، والمساعد ٣٩٦/٤، والمقاصد الشافية ٩٠/٥، والهمع ١٩٦/٦.

(٤) المراجع السابقة.

(٥) سورة الحاقة، آية ٢٥. والقراءة في الإقناع ٣١٩/١، والارتشاف ٢٤٤/١، والتذييل ٢٤٨/٦-ب، والمساعد ٢٩٦/٤.

(٦) شرح التصريح ٣٥٢/٢.

«وهذا عندي شاذ مثل (طَلَبِنا) في الشذوذ »[1]، يريد شذوذ إمالة الألف المشبه بـالألف المشبه بألف منقلبة، وقال أبوحيان وابن هشام: « والصحيح المنع »[2].

وعلى كل حال فثعلب وأبو بكر بن الأنباري قاسا على المسموع الثابت في القراءة، ولكن يبدو أنّ الجمهور يرون أنّ الإمالة لأجل هاء التأنيث من الأسباب الشاذة، وقد نص على ذلك ابن الباذش وأبو حيان[3]، وذكر ابن الجزري أنّها لغةٌ لأهل الكوفة لازالت فيهم إلى الآن، يريد إلى زمنه[4]. ومن شرط المقيس عليه ألا يكون شاذًّا، كما سبق في توطئة هذا الباب.

إمالة الألف التي قبل الراء المدغمة في مثلها أو في اللام من كلمة أخرى:

مذهب عامة أهل البصرة عدم إمالة هذه الألف، وذهب بعض العلماء وثعلب إلى جواز هذه الإمالة.

وصحح أبو حيان ما ذهب إليه ثعلب، قال: « فإن كان الإدغام من كَلمتين[5]، نحو قراءة أبي عمرو: ﴿مَعَ الأبْرارِرَّبنا﴾[6]، و ﴿النَّهارلأَيــتٍ﴾[7]، فقال النحاة من أهل البصرة: لا تمال أصلاً، وقال الأكثرون: تمال، وهو مذهب ثعلب، وهو الصحيح »[8].

وثعلب قاس على المسموع، الثابت قراءةً.

---

(١) الإقناع ٣٢٠/١.

(٢) الارتشاف ٢٤٤/١، وأوضح المسالك ٣٦٠/٤.

(٣) الإقناع ٣١٤/١، والتذييل ٢٤٨/٦-أ، والهمع ١٩٥/٦.

(٤) النشر ٨٢/٢.

(٥) في المطبوع: حكمتين، وهو خطأ بين.

(٦) سورة آل عمران، آية ١٩٣-١٩٤.

(٧) سورة آل عمران، آية ١٩٠.

(٨) الارتشاف ٢٤٠/١، وينظر: التذييل ٢٤٦/٦-ب، والهمع ١٩٢/٦.

الإمالة في الحروف:

لا تُمال ألفات الحروف للفرق بينها وبين الأسماء، قال سيبويه: « ومما لا يميلون ألفه: حتى، وأما، وإلا، فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء، نحو: حُبلى، وعطشى»[1].

وأجاز الفراء إمالة ألف (لكن) تشبيهًا لها بألف (فاعِل)، خلافًا للجمهور[2].

* * *

(١) الكتاب ٤/١٣٥، وينظر: المقتضب ٣/٥٢، واللباب ٢/٤٥٩، وشرح المفصل ٩/٦٥، وشرح الشافية ٣/٢٦.

(٢) الارتشاف ١/٢٤٦، والتذييل ٦/٢٤٨-أ، والهمع ٦/١٩٧.

أخلص مما سبق إلى أنّ:

١- الكوفيين قاسوا على الكثير من المسموع.

٢- وأنّ بعضهم قاسَ على الشاذ. كما فعل ثعلب وأبو بكر بن الأنباري في إجازة الإمالة قبل هاء السكت قياسًا على القراءة. ولكن يبدو لي هنا أنّ أسباب الإمالة ليست على درجة واحدة عند جميع القراء والصرفيين، في القياسية والشذوذ، فقد رأينا أنّ أبا حيان جمع تسعة أسباب جاعلاً إياها على درجة واحدة، في حين أن ابن السراج وابن الباذش عَدًّا ثلاثةً منها شاذةً، وبعضهم لا يعرض لتفصيل في أسباب الإمالة، فيبدو أن الأمر متفاوت، وعليه فإن القياس متفاوت، فلا نجزم هنا بأن ثعلبًا وابن الأنباري قاسا على الشاذ.

٣- وأنّ بعضهم كثعلب قاس إمالة الألف التي قبل الراء المدغمة في مثلها أو في لام من كلمة أخرى، خلافًا للبصريين.

* * *

المبحث الثالث

أقيسة الكوفيين في الوقف

الوقف لغة: الحَبْسُ والمنع، تقول: وقفتُ الدارَ وقفًا: حَبَسْتها في سبيل الله، ووقفت الرجل عن الشيء وقفًا: منعته عنه[1] .

وفي الاصطلاح: عرفه ابن الحاجب بأنه: قَطْعُ الكلمة عما بعدها[2] . وقال العكبري: الوقف قطع الموقوف عليه عن الاتصال، وهو ضد الابتداء ؛ لأنه في نهاية الكلمة، ولما استحال الابتداء بالساكن استحسنوا في ضده السكون[3].

وجملة مذاهب العرب في الوقف سبعة: الإسكان، والإشمام، والرَّوم، والنَّقْل، والتشديد، والإبدال، والحذف[4].

وسأتناول من ذلك ما وقع فيه الخلاف بين الكوفيين والبصريين إن شاء الله تعالى.

١- الإشمام[5]:

وهو الإشارة إلى الضم بالشفتين، بحيث يُدرَكُ بالبصَرِ ولا يُدرَكُ بالسمع، قال ابن

---

(١) المصباح المنير (وقف) .

(٢) الشافية ٦٣ .

(٣) اللباب ٢/١٩٦ .

(٤) اللباب ٢/١٩٦، وينظر: شرح الشافية ٢/٢٧١، وشرح الأشموني ٤/٢٠٣ .

(٥) قد يُطلق الكوفيون الرَّوم على الإشمام، كما سبق في المصطلحات .

الباذش في تعريفه وتوضيحه: « هو أن تضم شفتيك بعد الإسكان، وتُهيِّئهما للفظ بالرفع أو الضم، وليس بصوت يُسمع، وإنما يراه البصير دون الأعمى »[1].

والإشمام عند البصريين يكون في الضم فحسب، قال سيبويه: « فأما المرفوع والمضموم فإنه يُوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام، وبغير الإشمام ... »[2]. ثم قال في موضع آخر: « وأما ما كان في موضع نصبٍ فإنك ترومُ فيه الحركة وتضاعف ... وأما الإشمام فليس إليه سبيل »[3].

ثم وضح العلة في قصر الإشمام على الضم وهي أنّ الضمة من الواو، وهما من الشفتين، وتحريك الشفتين كتحريك أي عُضوٍ من أعضاء الجسم، ممكنٌ بعد كل حرفٍ كان، أما الكسرة فهي من وسط اللسان، والفتحة من الحلق، فإذا نطقنا بالساكن للوقف، فلا يمكن العودة إلى وسط اللسان أو الحلق لنُبيِّنَ الحركة، فالنصب والجر لا يُوافقان الرفع في الإشمام .

وقال أبو سعيد بعد توضيحه ذلك: « فلا يكون الإشمام ألبتة إلا في الرفع »[4]، وذكر العُكبري أنّ الإشمام لم يجز في النصب لتعذره، ولا في الكسر لما يفضي إليه من تشويه الخِلقة[5].

---

(١) الإقناع ٥٠٥/١، وينظر: شرح المفصل ٦٧/٩، الكتاب ١٧١/٤، واللباب ١٩٧/٢، وشرح الشافية ٢٧٥/٢، والهمع ٢٠٨/٦ .

(٢) الكتاب ١٦٨/٤ .

(٣) الكتاب ١٧١/٤ .

(٤) شرح الكتاب (السيرافي النحوي) ٤٢٠ . وينظر: الإقناع ٥٠٥/١ .

(٥) اللباب ١٩٧/٢، وشرح المفصل ٦٧/٩، والتذييل ٢٥٧/٦-ب، والمساعد ٣١٤/٤، وشرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ١٧٠/١، وشرح الأشموني ٢١٠/٤، وشرح التصريح ٣٤١/٢، والهمع ٢٠٨/٦ .

ونَسَبَ ابن يعيش إلى الكوفيين أنّهم يجيزون الإشمام في الكسرة، وخطّأهم[1].

ووَهَّمَ الرضي عازِيَ ذلك إلى الكوفيين ؛ لأنه لم يجزْه أحد من النحاة[2].

ولكن نُقِل ذلك عنهم وعن بعض القراء، فقد نقل أبو بكر بن الأنباري بسنده إلى خلف، أنه قال: « سمعتُ الكسائي يُعْجبه أن يُشِمَّ آخرَ الحرف الرفع والخَفْضَ في الوقف»[3]. ونقل أيضًا أنّ عاصِمًا كان يشير إلى إعراب بعض الحروف عند الوقف و لم يُحدد نوعًا معيَّنًا[4].

ونُسِبَ الإشمام في غير الرفع إلى أبي عمرو قراءةً، نقل ذلك ابن الباذِش فقال: « وأمّا أبو عمرو فقد ورد عنه أداءً لا نصًّا، إلا ما حكى محبوب بن الحسن عنه أنه قرأ: ﴿ فَأَوْفِ ﴾[5] بإشمام الجر . قال ابن مجاهد: هذا يدل على أنّ أبا عمرٍو كان إذا وقف على الحروف المرفوعة والمخفوضة أَشَمَّها إعرابَها »[6].

ونقل كذلك أبو بكر بن الأنباري وابن الباذش هذا عن بعض القراء[7].

والظاهر أنّ الخِلاف هنا من قبيل الاصطلاح فحسب إذ إنّ بعض الصرفيين لا يفرقون بين الروم والإشمام، قال السيرافي: « وبعض النحويين لا يعرف الإشمام الذي ذكره

(١) شرح المفصل ٦٧/٩ .

(٢) شرح الشافية ٢٧٥/٢-٢٧٦ .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٣٨٦/١، وينظر: الإقناع ٥٠٦/١، والتذييل ٢٥٧/٦-ب .

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٣٨٧/١، وينظر: الإقناع ٥٠٨/١ .

(٥) سورة يوسُف، آية ٨٨ .

(٦) الإقناع ٥٠٧/١، والتذييل ٢٥٧/٦-ب .

(٧) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٣٨٨/١-٣٨٩، والإقناع ٥٠٧/١-٥٠٨، والتذييل ٢٥٧/٦-ب .

سيبويه، ولا يفرق بين الإشمام والرَّوْم »[١]، نص على ذلك بعض العلماء وقد نص العكبري على أنّ الإشمامَ يُسمى رَوْمًا عند قوم[٢]. ونص ابن الجزري على أنّهم الكوفيون، قال: « وحُكِيَ عن الكوفيين أهم يُسَمُّونَ الإشمامَ رَوْمًا والرَّوْمَ إشْمامًا»[٣].

وبذلك وفَّقَ أبو حيّان بين النحاة والقُرَّاء قائلاً: « وينبغي أن تُحمل الإشارة في هذا كله على الرَّوْم، لا على الإشمام ؛ فيتَّفِقُ قول النحاة والمقرئين في أنّ الإشمام لا يكون إلا في المضموم »[٤]. وتبعه ابن عقيل فقال: « وما رُوي عن بعض القراء من الإشارة إلى حركة الجر، وتسميته إشمامًا فمحمول على الرَّوم، فهو الذي يستقيم، إلا أنه حصل تجوُّزٌ في الإطلاق »[٥].

وقال الأشموني: « بعض الكوفيين يسمي الرَّوْمَ إشْمامًا، ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاح»[٦].

الرَّوْم:

هو أن تُضْعِفَ الصوتَ فلا تُشبع ما ترومه[٧]. وقال ابن يعيش في توضيح الروم وتعريفه: « وأما الروم فصوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسُها اختلاسًا،

(١) شرح الكتاب (السيرافي النحوي) ٤١٤، وينظر شرح المفصل ٦٧/٩ .
(٢) اللباب ١٩٧/٢ .
(٣) النشر ١٢١/٢ .
(٤) التذييل ٢٥٧/٦-٢٥٨ .
(٥) المساعد ٣١٤/٤ .
(٦) شرح الأشموني ٢١٠/٤، وينظر: شرح التصريح ٣٤١/٢، وحاشية ابن جماعة (مجموعة الشافية) ١٦٩/١ .
(٧) الإقناع ٥٠٤/١ .

وذلك مما يُدركه الأعمى والبصير ؛ لأنّ فيه صوتًا يكادُ الحرفُ يكون به متحركًا »[١].

ومذهب الجمهور أنّ الروم يكون في الحركات الثلاث: الضم، والفتح، والكسر، قال سيبويه: « فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام ... وبأن تروم التحريك ... »[٢]، وقال: « وأما ما كان في موضع نصب أوْ جَرّ فإنك تروم فيه الحركة »[٣].

وقال أبو سعيد: « والروم: صُوَيتٌ ضعيفٌ بالضم في المرفوع، وبالفتح في المفتوح، وبالكسر في المكسور، يُتْبِعُ ذلك الصوتَ الحرفَ الذي يقف عليه، فيُعلم أنه متحرك بتلك الحركة في الوصل »[٤].

ونقل عن الفراء أنهّ لا يجيز الروم في المفتوح إذا لم يكن منوّنًا خلافًا للجمهور، قال الرضي عن المفتوح ناقلاً: « وإذا لم يكن منونًا، نحو: رأيتُ الرَّجُلَ وأحمدَ، فمذهب الفراء من النحاة أنه لا يجوز روم الفتح فيه . وعند سيبويه وغيره من النحاة يجوز فيه الروم كما في المرفوع والمجرور »[٥].

وعَمَّمَ ابن هشام مذهب الفراء في الفتح دون قيد، قال في الروم: « ويجوز في الحركات كلها، خلافًا للفراء في منعه إياه في الفتحة »[٦]. وعلى ذلك أبو حيان والأزهري والسيوطي[٧].

---

(١) شرح المفصل ٩/٦٧ .

(٢) الكتاب ٤/١٦٨ .

(٣) الكتاب ٤/١٧١، وينظر: ١٧٢ .

(٤) شرح الكتاب (السيرافي النحوي) ٤١٤، وينظر: الإقناع ١/٥٠٤، واللباب ٢/١٩٨، وشرح الشافية ٢/٢٧٥، والتذييل ٦/٢٥٧-ب، والمساعد ٤/٣١٣، والهمع ٦/٢٠٧، وشرح التصريح ٢/٣٤١ .

(٥) شرح الشافية ٢/٢٧٥ .

(٦) أوضح المسالك ٤/٣٤٥ .

(٧) التذييل ٦/٢٥٧-ب، وشرح التصريح ٢/٣٤١، والهمع ٦/٢٠٧ .

وللفراء حجتان:

إحداهما: خفة الفتح، وذلك أنّ الفتحَ لاجُزءَ له لخفته، وجُزؤه كله[1]، فالخفة هنا مؤدِّية إلى صعوبة إجراء الرَّوْم لدقته، قال أبو حيان في حديثه عن روم المفتوح: «ويحتاج في المنصوب والمفتوح إلى رياضة لخفة الفتحة، وتناول اللسان لها بسرعة ؛ لذلك لم يُجِزْه الفراء في الفتحة »[2].

والأخرى: أنه لم يُسمع روم المفتوح، ووافق القراء السبعةُ مذهبَ الفراء في منع روم المفتوح[3]، ووافقهم أبو حاتم[4].

النَّقْل:

هو نقل حركة الحرف الأخير إلى الذي قبله حين الوقف، وقد عرَّفَه الرُّعيني فقال: « هو أن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الذي قبله »[5].

وفائدة النقل: التخلص من التقاء الساكنين، والتنبيه على حركة الموقوف عليه[6].

وللنقل أربعة شروط[7]:

١ - أن يكون الحرف الذي قبل الآخر ساكنًا غير مشغولٍ بحركة، إذ لا يلتقي

(١) شرح الشافية ٢/٢٧٥ .

(٢) التذييل ٦/٢٥٧-ب، وشرح التصريح ٢/٣٤١، والهمع ٦/٢٠٧ .

(٣) شرح التصريح ٢/٣٤١ .

(٤) التذييل ٦/٢٥٧-ب، وشرح التصريح ٢/٣٤١، والهمع ٦/٢٠٧ .

(٥) شرح ألفية ابن معطٍ ١/٣٠٩ (دكتوراه) .

(٦) الكتاب ٤/١٧٣، واللباب ٦/٢٥٨-ب، وشرح المفصل ٩/٧١، وشرح الرعيني ١/٣٠٩ .

(٧) تنظر هذه الشروط في: اللباب ٢/١٩٨، التسهيل ٣٢٩، والتذييل ٦/٢٥٩-أ، والارتشاف ١/٣٩٨، وأوضح المسالك ٤/٣٤٦، وشرح الرعيني ١/٣١٠، وشرح التصريح ٢/٣٤١-٣٤٢، والهمع ٦/٢١١-٢١٣ .

ساكنان لئلا تنتفي العلة من النقل، ويشترط في هذا الساكن ألا يتعذر تحريكه كـأحرف العلة، وألا يكون مضاعفًا .

٢- ألا يكون الحرف المنقول إليه أو منه حرفَ عِلَّةٍ .

٣- ألا يفضي النقل إلى عدم النظير، نحو: جاء بِشْرٌ، وبِشُرْ، فلا يوجد في الكلام: فِعُل.

٤- ألا تكون حركةُ الحرف الأخير التي يراد نقلها فتحةً، واختلفوا في هذا الشرط، فمنع البصريون نقل الفتحة، قال سيبويه: « و لم يقولوا: رأيت البَكَرْ ؛ لأنه في موضع التنوين، والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم ... »[1].

ونقل بعض المتأخرين أنّ البصريين يستثنون من هذا الشرط المهموز، فيجيزون نقل الفتحة فيما كان حرفه الأخير همزة، نحو: رَأيتُ الرِّدَأْ، والخَبَأْ[2].

وهذه المسألة من المسائل الخلافية التي ذكرها أبو البركات، لكنه حصر الخلاف في الاسم المحلى بـ (أل) فجعل عُنوان المسألة: (هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المُحَلَّى بـ"أل" الساكن ما قبل آخره)[3].

ويبدو لي أنّ الخلاف مطلق في المنصوب سواء كان محلًى بـ (أل) أو غير محلًى، لقول سيبويه: « لأنه في موضع التنوين » يريد (أل)، وقال أبو سعيد موضحًا مراد سيبويه: « فإذا قال: رأيت البَكْرَ، لم يحرك الكاف، و لم يلق حركة الراء على الكاف، وذلك أنّ الأصل من قبل دخول الألف واللام أن تقول: رأيت بكْرَا، إذا وقفت، فتحرك

(١) الكتاب ١٧٣/٤، وشرحه (السيرافي النحوي) ٤٢٢-٤٢٣، والتكملة ٤٢٣، والإنصاف ٧٣١/٢، وشرح الشافية ٣٢١/٢، وشرح التصريح ٣٤٢/٢، وشرح الأشموني ٢١١/٤، والهمع ٢١٣/٦، وأثر الأخفش ٤٥٨ .

(٢) شرح الشافية ٣٢١/٢، وأوضح المسالك ٣٤٧/٤، وشرح الأشموني ٢١٢/٤،والهمع ٢١٤/٦ .

(٣) الإنصاف ٧٣١/٢ .

الراء، وتستغني عن إلقاء حركتها على الكاف، فلما أدخلتَ الألف واللام قام الألف واللام مقام التنوين، فلم تغير الكاف كما لا تُغير في: رأيت بكْرًا، حين جعلت الألف بدلاً من التنوين »[1].

وعلى ذلك فقد ثبت الخلاف في المنصوب مطلقًا .

حجة البصريين:

١- أنّ أول أحوال الكلمة التنكير، نحو: (بَكْرًا)، تسكن العين ولايلتقي ساكنان، كما يلتقيان في الرفع والجر، نحو: هذا بكْرْ، ومررتُ ببكْرْ، فلما امتنع تحريك العين في حالة النصب مع التنكير حُمل عليه حال النصب مع المحلى بـ (أل)، إذ هي عارضة لا تلزم، فرُوعي الحكم الواجب في حال التنكير، والعرب قد تحكم للمعاقِب بحكم المعاقَب[2].

٢-ونقل أبو حيان أن من حجتهم أنه لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل لكانوا كأنهم سكنوا (فِعْل)، ولا يجوز تسكينه بخلاف المضموم والمكسور .

وضعف أبو حيان هذا لأنّ فيه مراعاة الحالة العارضة، وهي النقل في الوقف، فصار الوقف كأنه أصل، إذ خافوا أن يكون في ذلك (فِعَل) إذا وصلوا، والوصل هو الأصل، وهو السكون[3].

٣- زاد الشاطبي من حجج البصريين أنّ السماع معدومٌ في نقل الفتحة، وما جاء فشاذٌ لا يقاس عليه، ومنه قول العجاج:

---

(١) الإنصاف ٧٣٥/٢، وشرح المفصل ٧٢/٩، وشرح الشافية ٣٢١/٢، والتذييل ٢٥٩/٦-ب .

(٢) الإنصاف ٧٣٥/٢، وشرح المفصل ٧٢/٩، وشرح الشافية ٣٢١/٢، والتذييل ٢٥٩/٦-ب .

(٣) التذييل ٢٥٩/٩-ب، والهمع ٢١٣/٦ .

* الحمدُ لله الذي أعطى الشَّبَرْ *

أراد: الشَّبْرَ، وهو النكاح .

وخرجه الشاطبي أيضًا على أنه لغة من يقول: رأيت زَيْدْ، فيحذف، والبصريون يجيزون النقل على هذه اللغة، فلا يكون شاهدًا على النقل في المفتوح(١).

٤- ذكر الجاربردي أنهم نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما، فكرهوا حذفهما، والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها(٢).

مذهب الكوفيين:

أجاز الكوفيون نقل الفتحة إلى الساكن قبل الأخير، قال أبو البركات: « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف: (رأيت البَكَرْ) بفتح الكاف في حالة النصب»(٣).

ووافقهم الأخفش والجرمي، قال أبو حيان: « ... وأجاز الأخفش والجرمي والكسائي والفراء النقل في الفتحة إلى الساكن، وإن لم يكن مهموزًا، يقولون: رأيت العِلَمْ، بنقل حركة الميم إلى اللام »(٤)، ووافقهم أبو البركات الأنباري(٥).

---

(١) المقاصد الشافية ٥/ل ٢٦ .

(٢) شرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ١٨٩/١، وينظر: شرح التصريح ٣٤٢/٢ .

(٣) الإنصاف ٧٣١/٢، وينظر: شرح المفصل ٧٢/٩، المقاصد الشافية ٢٦٧/٥، وشرح ابن عقيل ١٧٥/٤، والهمع ٢١٤/٩ .

(٤) الارتشاف ٣٩٩/١، وينظر: أوضح المسالك ٣٤٧/٤، والمساعد ٣١٨/٤، شرح التصريح ٣٤٢/٢، والهمع ٢١٤/٦، وأبو عمر الجرمي ٢٧٥ (ماجستير) .

(٥) الإنصاف ٧٣٥/٢، والمقاصد الشافية ٥/ل ٢٦ .

وقَيَّدَ الأشموني إجازة الأخفش على لغة من يقول (رأيت بَكَرْ)[١]. وعلى ذلك فمذهبه مذهب البصريين؛ أهم يجيزون النقل على هذه اللغة كما نص الشاطبي عليه.

حجة الكوفيين:

احتج الكوفيون بالقياس والسماع:

أما القياس، فقاسوا المنصوب على المرفوع والمجرور، وعلى المهموز طردًا للباب، نقل أبو البركات عنهم: « ... وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض، فكذلك أيضًا في المنصوب ؛ لأنّ الكاف في قولك: رأيتُ البكْرَ، في حالة النصب ساكنة، كما هي ساكنة في قولك: هذا البكْرُ، ومررتُ بالبَكْرِ، في حالة الرفع والخفض، فكما حركت الكاف في المرفوع والمخفوض، فكذلك ينبغي أيضًا في المنصوب ؛ ليزول اجتماع الساكنين ...»[٢]. وبذلك يطرد الباب[٣].

وذكر الشاطبي أنّ الكوفيين قاسوا غير المهموز على المهموز المفتوح، فقال: «ومذهب الكوفيين وابن الأنباري جواز النقل في غير المهموز، فيقولون: رأيت النَّقَرْ ... كما يقولون ذلك في المهموز ويوافقون البصريين على ذلك »[٤].

وأما السماع، فقد أشار إليه ابن عقيل دون أن يذكره، قال: « ومذهب الكوفيين أولى ؛ لأنهم نقلوه عن العرب »[٥]. ولعله يشير بذلك إلى قول العجاج:

* الحمدُ لله الذي أعطى الشَّبَرْ *

---

(١) شرح الأشموني ٢١٢/٤ .

(٢) الإنصاف ٧٣٥/٢، وينظر: شرح المفصل ٧٢/٩ .

(٣) شرح التصريح ٣٤٢/٢ .

(٤) المقاصد الشافية ٥/ل ٢٦ .

(٥) شرح ابن عقيل ١٧٥/٤ .



الذي خرجه البصريون على أنه لغة .

وهكذا نجد الكوفيين قاسوا هنا قياسًا أصليًا، إذ العلة موجودة في كل من المقيس والمقيس عليه، ووجه الشبه قوي، إضافة إلى المسموع . وهم بذلك يسعون إلى طرد القواعد .

وقد رجَّحَ الجرمي وأبو البركات الأنباري رأي الكوفيين كما سبق .

ووصف ابن يعيش مذهب الكوفيين بالسداد – مع اختياره لمذهب البصريين[1].

وضعَّفَ أبو حيان حجة البصريين بأنّ علِّتهم غير شاملة ؛ لأنّ هناك أسماء مفتوحة ساكنٌ ما قبلها لا تكون منونة، وليس فيها ألف ولام، نحو: جُمْل، ودَعْد، وهِنْد، إذا مُنِعْنَ الصرفَ، ونحو: حُضَجْر، اسم امرأة، لا مانع يمنع من النقل في حالة النصب لارتفاع العلة المانعة[2].

ورجح مذهب الكوفيين بعض الباحثين المعاصرين أيضًا[3]. وهو الراجح عندي لقوة القياس .

الوقف على المقصور المنصوب المنون:

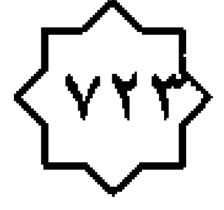
من المتفق عليه أنّ المقصور المنون تسقط ألفه في الوصل ؛ لسكونها وسكون التنوين بعدها، نحو: هذه عَصًا ورَحًى يا فتى، ولا خِلاف أنه يوقف عليه بالألف[4].

(١) شرح المفصل ٩/٧٢ .

(٢) التذييل ٦/٢٥٩-ب، وينظر: الهمع ٦/٢١٣ .

(٣) أبو عمر الجرمي ٢٧٧ (ما جستير)، وأثر الأخفش ٤٥٩ (ماجستير) .

(٤) شرح الشافية ٢/٢٨٣، وشرح المفصل ٩/٧٦، والارتشاف ١/٣٩٣ .



واختُلِف في هذه الألف على مذاهب:

١- مذهب الكسائي: أن الألف الموقوف عليها لام الكلمة في جميع الأحوال رفعًا ونصبًا وجرًا، قال ابن عصفور: « ومنهم من ذهب إلى أنّ الألف التي في آخر (رحى) إذا وقفت عليه في جميع الأحوال ألف أصل، وهو مذهب الكسائي »(١).

ونسب أبو بكر بن الأنباري هذا المذهب إلى الكوفيين(٢). ونسبه ابن الخشاب إلى أبي عمرو، وابن كيسان، والسيرافي(٣).

وللكسائي من الحجج ما يأتي:

أ) أنّ حذفَ الزائد أولى من حذف الأصلي، إذا التقى ساكنان، وهنا ألف الأصل والتنوين، فلذلك كانت ألف التنوين هي المحذوفة في كل حالٍ، والتنوين مما يُحذف وقفًا في غير التقاء الساكنين، فكيف إذا التقيا(٤).

ب) أنّ هذه الألف وقعت رَوِيًّا في الشعر، ولا خِلاف بين أهل القوافي أنّ الألف المبدلة من التنوين لا تكون رَوِيًّا(٥)، كقول الشماخ:

رُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرًى   صادَفَ زادًا وحَدِيثًا ما اشْتَهى

---

(١) شرح الجمل ٤٣٠/٢، وينظر: التذييل ٢٥٣/٦-ب، والكسائي إمام النحو الكوفي ١٤٠ .

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٤١٧/١، وينظر: الارتشاف ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٥/٤، والهمع ٢٠٢/٦ .

(٣) المرتجل ٤٧، والتسهيل ٣٢٨، وشرح الشافية ٢٨٣/٢، والارتشاف ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٤/٤، وشرح الأشموني ٢٠٤/٤، وشرح التصريح ٢٨٣/٢، والهمع ٢٠٢/٦، وينظر: المقصور والممدود في اللغة العربية، (ماجستير) لأستاذي د. رياض الخوام .

(٤) شرح الجمل ٤٣٠/٢، والمقاصد الشافية ٥/ل ٥ .

(٥) ينظر في ذلك: القوافي للتنوخي ٧٥-٧٦، واللباب ٢٠٧/٢، وشرح المفصل ٧٦/٩، والعُيون الغامزة ٢٤١، والمقصور والممدود في اللغة العربية ١١٦، وأثر الأخفش ٤٥٣ .

إنّ الحديثَ جانِبٌ من القِرَى

جـ) جواز إمالة هذه الألف حالة النصب مما يدل على أصالتها، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾[1]، وقد ذكر ابن الباذش أنه لا خِلاف في جواز الإمالة هنا، وأنه قرأ بها من عِدَّة طُرق[2]. ثم إنّ الألف المبدلة من التنوين إمالتها قليلة[3]. بل مختلفٌ فيها[4].

د) وزاد الرضي كتابة هذه الألف ياءً، وألف التنوين تُكتب ألفًا[5].

٢- ذهب الفراء والأخفش والمازني إلى أنّ الوقف على ألف التنوين في الأحوال الثلاثة رفعًا ونصبًا وجرًّا[6]. وقيل إنه مذهب أبي علي أولاً ثم رجع عنه[7].

وحُجَّة هذا المذهب: أنّ التنوين إنما أُبدل منه الألف في حال النصب من الصحيح، لسكونه وانفتاح ما قبله، وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها[8].

ورُدَّ هذا المذهب وغُلِّطَ أصحابه بالإمالة التي هي من حجج المذهب السابق[9].

---

(١) سورة البقرة، آية ١٢٥ .

(٢) الإقناع ٣٤٨/١، وينظر: اللباب ٢٠٧/٢، وشرح الشافية ٢٨٤/٢، المساعد ٣٠٤/٤ .

(٣) شرح الشافية ٢٨٤/٢ .

(٤) الكشف ١٨٤١، وينظر: التبصرة ٤٤/أ، والنشر ٧٣/٢ .

(٥) شرح الشافية ٢٨٤/٢ .

(٦) التكملة ٢٦، وسر الصناعة ٦٧٦/٢، وشرح المفصل ٧٧/٩، وشرح الجمل ٤٢٩/٢، والتسهيل ٣٢٨، والارشاف ٣٩٣/١، والتذييل ٢٥٣/٦-أ، والمساعد ٣٠٤/٤، وشرح الأشموني ٢٠٤/٤، وشرح التصريح ٣٣٨/٢، والهمع ٢٠٢/٦ .

(٧) المساعد ٣٠٥/٤، والهمع ٢٠٢/٦ .

(٨) اللباب ٢٠٨/٢ .

(٩) إيضاح الوقف والابتداء ٤١٧/١،وشرح المفصل ٧٧/٩، وشرح الجمل ٤٣٠/٢، والمقاصد الشافية ٥/ل٥ ص٧.

٣- مذهب أبي علي الفارسي، وهو اعتبار المقصور بالصحيح، فالألف في النصب بدلٌ من التنوين، وفي الرفع والجر لام الكلمة، قال أبو علي: « الألف إذا كانت آخر الاسم فلا تخلو من أن تكون في آخر اسم متمكن أو مبني، فالمتمكن نحو: عصًا، ورحًى، ومُثنًّى، ومُعَلًّى، فالوقف على هذه الأسماء في الأحوال الثلاث بالألف، والألف لا تكون إلا ساكنةً ... إلا أنّ الألف في حالة النصب إذا كان الاسم منصرفًا بدلٌ من التنوين، وفي الجر والرفع هي التي تكون حرف الإعراب »[(١)].

ونسب ابن جني هذا المذهب إلى الجماعة[(٢)]. يريد: البصريين، والله أعلم .

واختار هذا القول ابن مالك، قال: « وكالصحيح في ذلك المقصور »[(٣)]، وذكر الأزهري أنه لمعظم النحويين[(٤)].

وحجة هذا المذهب أنّ المعتل مقيس بالصحيح، والمختار في الصحيح ألا يُبدل من تنوينه في الرفع والجر، ويُبدل منه في النصب[(٥)].

* * *

(١) التكملة ٢٦، وينظر: الإفصاح لابن الطراوة ١٥٨، المرتجل ٤٩، وشرح الشافية ٢/٢٨٣، والارتشاف ١/٣٩٣، والمقاصد الشافية ٥/ل ٤-٥ .

(٢) سر الصناعة ٢/٦٧٦ .

(٣) التسهيل ٣٢٨، وينظر: المساعد ٤/٣٠٣-٣٠٤، والهمع ٦/٢٠١ .

(٤) شرح التصريح ٢/٣٣٨ .

(٥) اللباب ٢/٢٠٦، وشرح المفصل ٩/٧٦، والمرتجل ٤٩-٥٠، والمساعد ٤/٣٠٤، وينظر: المقصور والممدود في اللغة العربية ١١٦، وأثر الأخفش ٤٥٣ .

تنبيهات:

نسب ابن الباذش وأبو حيان المذهب الأول إلى سيبويه والخليل[1]. ونسب ابن عصفور وابن عقيل المذهب الأخير إلى سيبويه[2].

و لم أجد في الكتاب ذلك، وقد نفى الشاطبي أن يكون لسيبويه رأيٌ في هذه المسألة، قال: « ولا نصَّ لسيبويه في هذ المسألة يؤخذ له منه مذهب، فزعم ابن عصفور - وهو يظهر من كلام ابن جني - أنّ رأيه رأي الفارسي، وزعم السيرافي أنّ رأيه رأي الكسائي، ولسنا لتحقيق ذلك هنا »[3].

ويظهر أنّ الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو علي الفارسي من إجراء المعتل مجرى الصحيح، وهو يتفق ومنهج الكوفيين الذين يسعون إلى طرد المعتل على قواعد الصحيح . وفي ذلك أيضًا تقليل للأصول .

* * *

(١) الإقناع ١/١/٣٥٣. والارتشاف ١/٣٩٣.

(٢) شرح الجمل ٢/٤٣٠. والمساعد ٤/٣٠٤.

(٣) المقاصد الشافية ٥/ل ٤-٥.

الوقف على الاسم المنقوص:

يوقف على المنقوص المنون رفعًا أو جرًا بوجهين: أحدهما جيد، والآخر أجود، أما الأجود: فهو حذف الياء، نحو: قاضٍ، وعَمٍ، تحذف الياء، ويسكن ما قبلها. والجيد: إثبات الياء؛ لأنها حذفت في الوصل بسبب التنوين، ولا تنوين في الوقف، فلا علة للحذف، ولا يوجب هذا أن يكون الإثبات أولى؛ لأنّ الوقف عارِضٌ، والعارِض كغير المعتدِّ به[1].

وجاءت القراءة الصحيحة بإثبات الياء، قال أبو بكر بن الأنباري: «... وكان بعض البصريين يقف على هذا كله بالياء، فيقف: ﴿**لا يَنْكِحُها إلا زانِي**﴾[2]، بياء، ويقف على قوله: ﴿**ومِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشِي**﴾[3]، بياء،... وكذلك ما أشبه هذا... واحتجوا بأنّ الياء حذفت في الوصل لسكونها وسكون التنوين، فإذا وقفنا زال التنوين الذي أَسْقَطَ الياءَ فرجعت الياء»[4].

وقال مكي: «قوله: ﴿هادٍ﴾، و ﴿والٍ﴾، و﴿باقٍ﴾، و ﴿واقٍ﴾: قرأ ابن كثير بياء في الوقف في الأربعة الألفاظ حيث وقعت، وقرأ الباقون بغير ياء في الوقف كالوصل»[5].

---

(١) اللباب ٢/٢٠٤، وينظر: الكتاب ٤/١٨٣، وشرحه (السيرافي النحوي) ٤٤١، وشرح المفصل ٩/٧٥، وشرح الجمل ٢/٤٣١، وشرح الشافية ٢/٣٠١، والمساعد ٤/٣٠٨، وشرح الأشموني ٤/٢٠٧، وشرح التصريح ٢/٣٤٠، والهمع ٦/٢٠٢.

(٢) سورة النور ، آية ٣.

(٣) سورة الأعراف، آية ٤١.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٣٥، وينظر المقاصد الشافية ٥/١٠.

(٥) الكشف ٢/٢١، وينظر: الإقناع ١/٥٢١-٥٢٢.

وعلى الرغم من ورود القراءة الصحيحة في الوجه الثاني، وإجازة العلماء له قياسًا في العربية، فقد أبطل الكسائي والفراء هذا الوجه وردَّاه، قال أبو بكر بن الأنباري بعد ذكره الوجه الثاني والاحتجاج له: «وأبطل الكسائي والفراء هذا وقالا: الكلام بُنِيَ وقفه على وصله، فلا يحدث في الوقف ما لا يكون في الوصل»[1].

وردَّ الشاطبي عليهما قائلاً: «وما قالاه رَدٌّ على كلام العرب، فهو رَدٌّ مَرْدودٌ، على أنّه قد حكى الكسائي الوقف على قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ ﴾[2] بالياء، ويقول: اسمه وادي، فلا يتم إلا بالياء. وظاهر هذا النقل أنه تناقض في مذهبه؛ لأنّ هذه العلة موجودة في قاضٍ وغازٍ؛ لأنّ الاسم: قاضي وغازي، فيجب على هذا أن يقف بالياء. والصحيح مذهب أهل البصرة»[3].

وواضح أنّ الفراء والكسائي قد خالفا السماع والقِياس في هذه المسألة، وهذا نادِرٌ جدًّا في منهجهم مقارنة بما ورد عنهما من اتباع السماع والقياس.

الوقف على المختوم بالتاء:

يا أَبَتِ، يا أُمَّتِ:

ذهب الخليل وسيبويه إلى جواز الوقف عليهما بالهاء، بناءً منهما على أنّ التاء بدلٌ من ياء الإضافة، قال سيبويه: «وسألت الخليل، رحمه الله، عن قولهم: يا أَبَهْ، ويا أَبتِ، ويا

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٣٥.

(٢) سورة النمل، آية ١٨.

(٣) المقاصد الشافية ٥/١٠.

أبتاه، ويا أُمتاه، فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذه الهاء مثل الهاء في: عَمَّة وخالة... ويدلك على أنّ الهاء بمنزلة الهاء في عَمَّة، وخالة أنك تقول في الوقف: يا أُمَّهْ، ويا أَبَهْ، كما تقول: يا خالهْ... وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصةً، كأنهم جعلوها عِوضًا من حذف الياء»[1].

ورُوِيَ عن الكسائي أنه يقف عليها في القراءة بالهاء، لكنه يختار في مذهبه النحوي الوقف بالتاء، وكذلك باقي الكوفيين، قال ابن الباذش: «وأما الكسائي فله وللنحويين الكوفيين مذهب يقتضي الوقف بالتاء، وإن كان قد ذُكِرَ عنه الوقف بالهاء، وأنه أحب إليه»[2]. وهذا يدلنا على أنّ الرواية أو القراءة أو السماع، لا يكفي وحده لتقرير المذهب النحوي أو الصرفي لعالم ما. ويدل أيضًا على أمانتهم في المروي، وإن خالف مذاهبهم في العربية.

ومنع الفراء الوقف بالهاء مع الخفض؛ لأنه يرى أنّ الكسرة دليلٌ على ياء المتكلم المحذوفة، قال: «وقوله: ﴿ يَتَأَبَتِ ﴾[3]: لا تقفْ عليها بالهاء وأنت خافِضٌ لها في الوصل؛ لأنّ تلك الخفضة تدل على الإضافة إلى ياء المتكلم»[4].

ثم بين جواز الوقف بالهاء مع الضم قِياسًا مع عدم السماع، قال: «ولو قرأ قارِئٌ: ﴿**يا أَبَتُ**﴾ لجاز، وكان الوقف على الهاء جائزًا، ولم يَقرأ به أحدٌ نعلمه».

فالهاء على مذهب الخليل وسيبويه للتأنيث جعلت عِوضًا من ياء الإضافة، قال ابن

---

(١) الكتاب ٢/٢١٠-٢١١.

(٢) الإقناع ١/٥١٩.

(٣) سورة يوسف، آية ٤.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٢، وينظر: معاني القران وإعرابه ٣/٨٩، وجهود الفراء ٣٣٤.

يعيش الصنعاني: «مذهب الخليل بن أحمد رحمه الله: أنّ هذه الهاءَ هاءُ التأنيث، جُعلت في محل الياء، بمترلة الهاء التي في عمَّة وخالة، واحتجا على ذلك بأنها تثبت وصلاً تاءً، ووقفًا هاءً، تقول: يا أبتِ انطلقْ، ويا أُمَّتِ أقبلي، كما تقول: هذه عمّتُك وخالتُك، وإذا وقفت قلت: عَمَّهْ وخالهْ»[1].

أمّا على مذهب الفراء فالتاء ليست للتأنيث إذ لم يُجزِ الوقفَ عليها بالهاء، و لم يُبيِّنْ ما هذه الهاء؟.

ويبدو لي أنّ الفراء يريد: أنه إذا نُوي الاتصال لم يجز الوقف بالهاء؛ لأنّ الوقف يدلُّ على انقضاء المعنى، وإذا نُوِيَ الانفصال وانقضاء المعنى جاز الوقف؛ ولذلك أجاز الوقف بالهاء في الضم، كما سبق، وأجاز في الفتح وجهين، قال: «ولو قرأ قارئٌ: ﴿يَآ أَبَتَ﴾[2] لجاز الوقوف عليها بالهاء من جهة، و لم يجز من أخرى، فأما جواز الوقوف على الهاء فأن تجعل الفتحة فيها من النداء، ولا تنوي أن تصلها بألف الندبة، فكأنه كقول الشاعر:

* كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ *

وأما الوجه الذي لا يجوز الوقف على الهاء فأنْ تنويَ: يا أبتاه، ثم تحذف الهاء والألف؛ لأنها في النية متصلة بالألف كاتصالها في الخفض بالياء من المتكلم»[3].

وردَّ الزجاج عليه قائلاً: «ولافرق بين الفتح والكسر»[4].

(١) المحيط المجموع لابن يعيش الصنعاني ٢/١٤، (ماجستير للباحث).

(٢) وهي قراءة ابن عامر وأبي جعفر والأعرج. البحر ٥/٢٧٩.

(٣) معاني القران ٢/٣٢، وينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٨٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/٨٩.

الوقف على تاء بِنت و أُخت:

اتفق الفراء مع البصريين في أنّ الوقف على (بنت)، و(أخت) بالتاء، ولا تُبدل هاءً، إلا أنه اختلف معهم في سبيل التعليل، والاحتجاج.

فذهب البصريون إلى أنّ العلة في الوقف عليهما بالتاء شبه هذه التاء بالأصلية في نحو: بَيْتْ، وأخوات؛ لأنها تُلحِقُ (أُخْت) بــ (قُفْل)، و (بِنْت) بــ (ضِرْس)، فصارت كأنها من أصل الكلمة، مع طلب الفرق بين التاء في الأسماء والتاء في الأفعال نحو: قامَتْ، وقَعَدَتْ، قال ابن يعيش في حديثه عن إبدال التاء هاءً في الوقف على نحو: قائمة، وقاعدة: «وإنما أبدلوا من التاء الهاءَ؛ لئلا تشبه التاءَ الأصلية في نحو: بَيْت وأبيات، والملحقة في نحو: بِنْت وأُخْت، مع إرادة الفرق بينها وبين التاء اللاحقة للفعل، في نحو: قامَتْ وقعدَتْ»(١).

أما الفراء، فيرى أنّ علة عدم قلب التاء هاءً في الوقف على بِنْتٍ وأُخْتٍ هو سكون ما قبلهما، وإذا سكن ما قبلهما فهذا يعني أنه نُوِيَ بهما الابتداء، فيخرج عن أصله، نقل أبو بكر بن الأنباري عن الفراء قوله: «وإنما وقفوا في (أُخْت، وبِنْت) على التاء، و لم يقفوا على الهاء؛ لأنّ الحرف الذي قبل التاء ساكن، وكل حرف يسكن ما قبله يُنوى به الابتداء والاستئناف، فلما كان فيه هذا المعنى أُخرِجَ على أصله؛ لأنّ التاء هي الأصل، والهاء داخلة عليها، الدليل على ذلك أنك تقول: قامَتْ وقَعَدَتْ، فتجد هذا هو الأصل الذي يُبنى عليه قائمة وقاعدة، وترى التاء ثابتة في الفرع، فلذلك وقفوا على التاء في أخْت؛ لأنها أُخرِجَتْ على الأصل لما سكن ما قبلها، ووقفوا على الهاء في (طلحة)؛ لأنها لما تحرك ما قبلها كانت فَرْعًا»(٢).

(١) شرح المفصل ٨١/٩.

(٢) المذكر والمؤنث لأبي بكر ١٧٩-١٨٠، وينظر: جهود الفراء ٣٣٥.



وهكذا يتفق تعليل الفراء في آخر الأمر وتعليل البصريين، فالتاء في بنْت وأخْت أخرجت مخرج الأصل؛ لأنها مشبهة بالأصل، ولاخلاف إلا في سبيل التعليل. والله أعلم.

ويرى الكسائي أنّ أصل هذه التاء هاءٌ، ولكنه يقف عليها بالتاء اتِّباعًا لرسم المصحف، جاء في اللسان: «قال ابن الأعرابي: سألت الكسائي، فقلت: كيف تقف على بِنْتٍ؟ فقال: بالتاء؛ اتباعًا للكتاب، وهي في الأصل هاءٌ»[1].

الوقف على هَيْهات:

في (هيهات) لغاتٌ كثيرة منها: هَيْهاتَ، بفتح التاء، و هَيْهاتِ، بكسرها[2].

ومذهب البصريين الوقف بالهاء في الفتح على أنه مفرد، وبالتاء في الكسر على أنه جمع، قال ابن يعيش: «فأما هيهات ففيها لغتان: فتح التاء وكسرها، فمن فتح جعلها واحدًا، ووقف عليها بالهاء، ومن كسرها جعلها جمعًا ووقف عليها بالتاء»[3].

وهذا مؤدَّى كلام سيبويه في الكتاب[4].

وأجاز الكسائي في الفتح الوجهين: الوقف بالهاء أو التاء، وفي الكسر الوقف بالتاء دون تعليل، قال ابن سيده: «وقال الكسائي: من نصبها وقف عليها بالهاء، وإن شاء بالتاء، ومن خفضها وقف بالتاء»[5].

---

(١) اللسان (هنأ).

(٢) اللسان (هيه)، وشرح المفصل ٨١/٩، وشرح الشافية ١٠٢/٣.

(٣) شرح المفصل ٨١/٩، وينظر: شرح الشافية ٢٩١/٢، وشرح الكافية ١٠٢/٣، واللسان (هيه).

(٤) الكتاب ٢٩١/٣.

(٥) المحكم ٢٤٥/٤. وينظر: الصحاح (هيه).

أما الفراء فقد وافق البصريين في الوقف بالتاء حالة الكسر، وبالهاء حالة الفتح مختلفاً معهم في علة الوقف بالتاء مع الكسر، فحين تحدث عن قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[1]، قال: «فإذا وقفت على (هيهات) وقفتَ بالتاء في كلتيهما؛ لأنّ من العرب من يخفض التاء فدلَّ ذلك على أنها ليست بهاء التأنيث، فصارت بمنزلة: دراكِ، ونظارِ»[2]، فكأنه يريد أن يقول: إنّ التاء من أصل الكلمة.

ووافق البصريين في حالة الكسر، قال: «ومنهم من يقف على الهاء؛ لأنّ من شأنها نصبها فيجعلها كالهاء»[3].

الوقف على (أنا):

ذهب سيبويه إلى أنّ الوقف على (أنا) لا يكون إلا بالألف، قال: «ولا يكون في الوقف في (أنا) إلا الألف»[4]. وذلك أنّ الألف عند البصريين ليست من الكلمة نفسها، وإنما جِيء بها في الوقف لبيان الحركة، كما سبق[5]، فإذا حُذفت فلا دليل عليها.

وأجاز الفراء الوقف بالألف وبدونها، قال: «ويجوز الوقوف بغير ألف في غير القرآن في (أنا)، ومن العرب من يقول إذا وقف: أَنَهْ، وهي في لغة جيدة، وهي في عُليا تميم وسُفلى قَيس»[6].

---

(١) سورة المؤمنون، آية ٣٦.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٥.

(٣) نفسه.

(٤) الكتاب ٤/١٦٤.

(٥) ينظر: الباب الأول الفصل الأول (أنا).

(٦) معاني القرآن ٢/١٤٢.



نخلص من حديث الكوفيين عن الوقف إلى ما يأتي:

- من مظاهر توسع الكوفيين في القياس أنهم أجازوا الوقف بالنقل في جميع الحركات، في حين منع البصريون نقل الفتحة. واحتج الكوفيون بالقياس الأصلي والسماع.

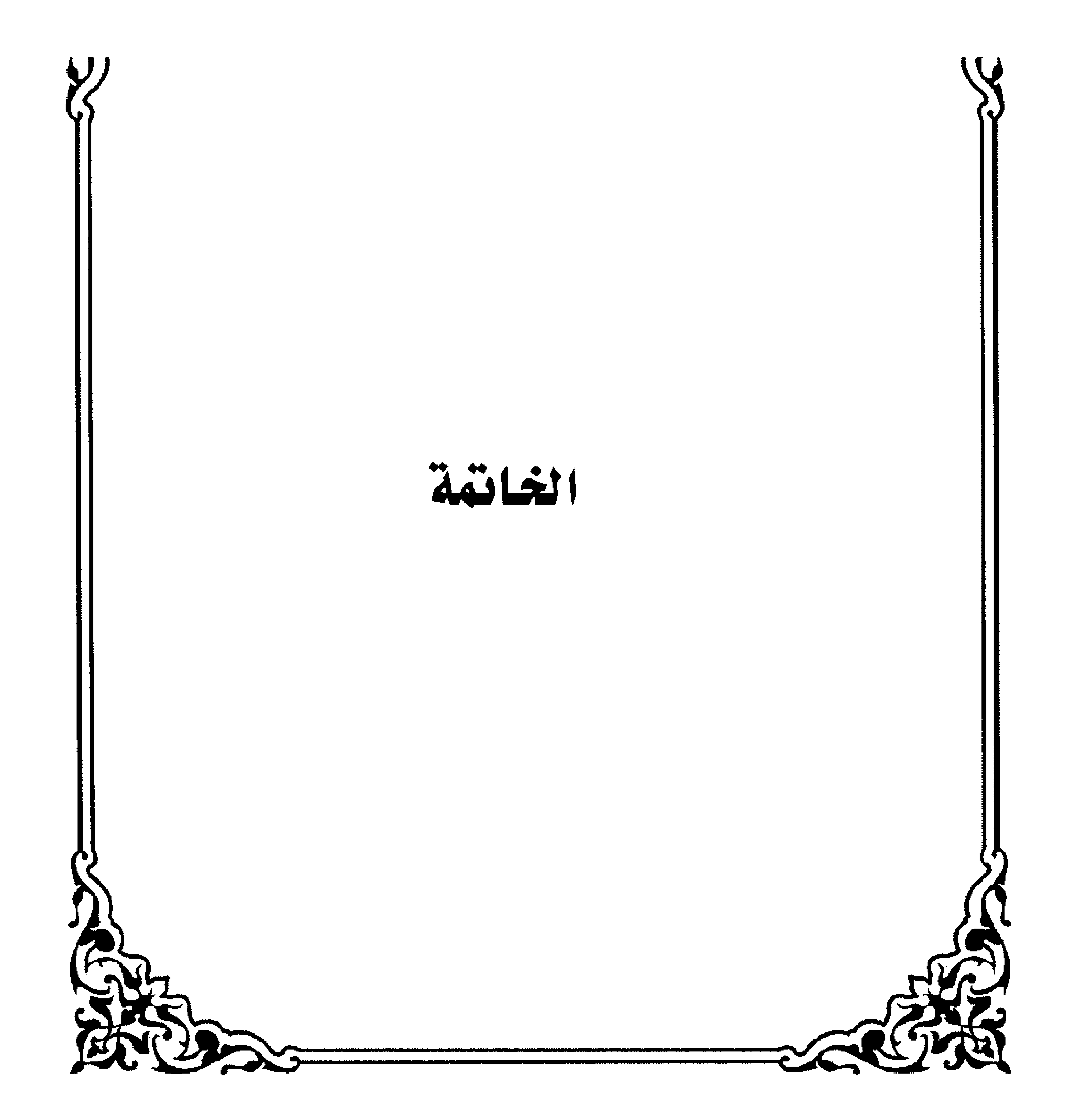
- قد يكون الخلاف في المصطلح فحسب، فقد توسع الكوفيون فأطلقوا، الروم على الإشمام.

- قد تُخالف روايةُ الكسائي قياسَ مذهبه في العربية، وهذا يؤكد أمانتهم في النقل التي اشتهروا بها، ويدلُّ على أنّ القراءة أو السماع لا يعبران عن مذهب من رواهما. وأنّ القراءة سنة متبعة لا يجوز ردُّها وإن خالفت قياس المذهب.

- قد يجيز الكسائي بعض الأوجه إضافة إلى مذهب الجمهور، ولكن دون تعليل.

* * *





الخاتمة

الخاتمة

وبعد، فأحمد الله الذي وفق وأعان للوصول إلى ختام الموضوع، وإذ كان هدَفُ هذا البحث الكشف عن منهج الكوفيين في التصريف يَحسُنُ بي هنا أن أَختتمه بخلاصة عن المعالم العامَّة لهذا المنهج، ثم أتلوه بأهم النتائج على النحو الآتي:

المنهج العام للكوفيين في الصرف:

بعد هذه الصحبة الطويلة للكوفيين في هذا البحث ألحظُ ما يأتي:

أولاً: أنّ ثَمَّةَ تقاربًا وتشابهًا بين الكوفيين والبصريين في المنهج يظهر فيما يأتي:

١- **الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته**، وأنّ ما جاء فيه يُعَدُّ أَفْصحَ اللغات وأحسنَها، والاستشهاد بالشعر وكلام العرب كثرةً، والحديث النبوي قلةً، وهذا واضحٌ في أغلب صفحات البحث.

٢- السماع والقياس والعِلّة:

اعتمد الفريقان في مناقشة مسائل الصرف وقضاياه أصلين رَئيسين من أدلة العربية هما السماع والقياس، وما يتبع ذلك من بيان العلل، فاستعملوهما على السواء بما لا يدع مجالاً للشك أنّ هذين الأصلين رُكْنان رَكينان في منهج كل منهما، لا ينفك عنه أبدًا.

وقد ظهر موقف الكوفيين من ذلك على النحو الآتي:

أ- لا يقيس الكوفيون مع وجود السماع:



وهذا يقابل عند أهل الأصول قاعدتهم: لا اجتهاد مع وجود النص.

وقد اتَّفَقَ الكوفيون والبصريون أنه لا يجوز القياس مع وجود السماع، وما نُسِبَ إلى الفراء أنّه يقيس مع وجود السماع في مصادر الثلاثي، ثبت خلافه حين البحث والتأصيل [٤٣٧-٤٣٨].

ب- توسَّعَ الكوفيون في القياس:

وهذا نتيجة طبعية فيما أرى لتوسعهم في السماع الذي أشرتُ إليه في التمهيد لهذه الرسالة، وإذ كان سماعُهم موثَّقًا كما سبق أيضًا في التمهيد إلى الحد الذي يجعل الكسائي يُخالف مذهبُه روايتَه، والفراءُ حكايتَه، فلا شكّ أنّ أقيستهم ذات بال وأهمية. وقد اتَّخَذَ توسُّعهم في القياس مظاهرَ أربعةً على النحو الآتي:

المظهر الأول: إزالة بعض القيود البصرية، ومن أمثلة ذلك:

ذهب سيبويه إلى أنّ مصدر (فَعَل) مما لم يُسمع مصدره: (فَعْل) للمتعدي، و(فُعُول) للازم، وأزال الفراء هذا القيد، وعَمم الفَعْلَ والفُعُولَ في المتعدي واللازم، وذلك بناء على المسموع [٤٣٨].

ومن ذلك تجاوز الكوفيون قيدَ (النظير من الصحيح) الذي اشترطه البصريون في المقصور والممدود القياسيين، [٦٦٤وما قبلها]، وهذا أدى إلى إدخال أنواع أخرى - لم يذكرها البصريون - إلى دائرة القياس، وفي ذلك ضبطٌ لأشياء لم يضبطها البصريون.

و مثل ذلك اشتراط البصريين لجمع (فَعَالِيّ) ألاّ تكون الياء لتجديد النسب، وتجاوز الفراء والأخفش هذا الشرط، وبناء عليه ذهب الفراء إلى أنّ واحد أناسي: إنسِيّ [٥٦٤].

المظهر الثاني: زيادة بعض الصيغ القياسية، نحو:

(فَعُل، وفُعال، وفُعّال) في المبالغة [٤٦٨فما بعدها]، و (فُعَلَة، وتِفْعالة، وتَـُفْعِلّة —

بثليث الفاء -) في الصفة المشبهة [٤٧٥]، و(فِعال) في اسم الآلة [٤٩٢]، وأيدهم بعض المحدثين والمجمع القاهري. وكذلك زادوا بعض الأوزان قياسًا في جمع القلة، فقد زاد الفراء: فُعَل، فِعَل، فِعَلَة، فَعَلَة. وزاد ابن السكيت: أَفَاعِل، جمعًا للقلة، في حين عده سيبويه جمعًا لجمع القلة على أفْعُل وأفْعِلَة [٥٤٢، ٥٤٣].

المظهر الثالث: تَقْييس كثيرٍ مما شَذَّذَه البصريون أو عدوه نادرًا:

ومن مظاهر توسُّع الكوفيين في القياس أنهم حاولوا رَدَّ الشوارد إلى حُكم القواعد، وذلك بتقْييس كثير مما شَذَّذَه غيرُهم، أو ما ظاهره أنه من الشاذ، وتمّ لهم ذلك - فيما ظهر لي - بإحدى وسيلتين:

الوسيلة الأولى: بفضل حصيلتهم الكثيرة من السماع عن العرب، إذ يثبت عندهم من السماع ما يُخولهم من إطلاق الحكم بالقياسية، ويبدو ذلك مما يأتي:

اتفق الفراء مع الجمهور على أنّ صيغة المبالغة (جَبَّار) هي شاذّة؛ لأنّ المبالغة لاتصاغ مما زاد على الثلاثة، لكنه حاول أن يلتمس لها وجهًا يردها إلى القياس بسماعه: «جَبَرَه على الأمر» قائلاً: «فالجبار على هذه اللغة صحيح» يريد مقيسٌ [٤٧٣-٤٧٤].

وسُمِعَ جمع (أَفْعَل فَعْلاء) بالواو والنون، وعَدَّه البصريون شاذًّا، وأجازه الكوفيون قياسًا على المسموع منه [٥٢٦-٥٢٧].

سُمع جمع الاسم المذكر الخالي من التاء جمع مؤنث سالمًا، نحو بوق وبوقات، وعده البصريون شاذًّا، وجعله الفراء مقيسًا بناء على السماع [٥٣٦].

والوسيلة الأخرى: بالتخريج على وجهٍ يجعل ما شُذِّذَ مقيسًا، ويظهرذلك أيضًا مما يأتي:

ذهب الكسائي والبصريون إلى أنّ (مَكْرُم، ومَعُون) مصدرٌ ميمي جاء على (مَفْعُل) نادرًا، في حين ذهب الفراء إلى أنهما جمع (مَكْرُمَة، ومَعُونة) قياسًا، يريد اسم جنس جمعي

[٤٤٦-٤٤٧].

ومن ذلك: ذهاب الجمهور إلى تشذيد (سُقُف) جمع سَقْف، وعَدَّه الفراء جمع سقِيفة قِياسًا [٥٥٠].

وجعل البصريون (كُوًى) جمع كَوَّة شذوذًا، في حين عدها الفراء جمع كُوَّة قياسًا [٥٥١].

ومن ذلك أيضًا أنّ سيبويه جعل (أحاديث) جمعًا لـحديث على غير القياس، في حين عدَّها الفراء جمعًا لـ (أُحدُوثة) قِياسًا، مراعِيًا بذلك اللفظ والمعنى، في حين اقتصر سيبويه على مراعاة اللفظ فحسب [٥٧١-٥٧٢].

وللمزيد من هذا ينظر: [٥٥٩، ٥٨٩، ٥٩٣، ٥٩٦، ٦٠٠، ٦٠٨].

المظهر الرابع: إجازة كثير مما منعه البصريون، أو أغفلوه، وهذا ظاهر في أغلب صفحات البحث.

وتَوَسُّعُ الكوفيين في القياس توسعٌ منضبطٌ، فقد وجدهم -أحيانًا- يأبون ذلك إذا كان هذا التوسع يؤدي إلى مخالفة قانون من قوانين العربية أو مزية من مزاياها، كأنْ يُفضي إلى الاستثقال مثلاً، كإجازة البصريين إتباع العين حركة الفاء في (كِسِرات)، وأبى الفراء ذلك كراهة الثقل، وحَفِظَ ما سُمِعَ من ذلك دون القياس عليه [٥٣٨].

جـ-القياس على الشائع:

ومع توسع الكوفيين في القياس ومَدِّهم له، فإنهم لم يُهْملوا السماع؛ إذ جعلوه مقدمًا على القياس، وقاسوا على الكثير الشائع، وهذا أكثر من أن يبلغه الحصر، فَجُلُّ المسائل القياسية التي اتفقوا فيها مع البصريين هي من قَبِيل ذلك، نحو:

قاس الفراء (أفْعال) جمعًا لما فاؤه همزة أو واو زيادة على مذهب الجمهور فيما يطرد



فيه (أفعال) عندهم. ومذهب الفراء هذا فيه موافقة واقع العربية وميلها إلى الخفة، ونفي الثقل، وهو قياسٌ على الكثير الشائع [٥٤٧].

نقل الكسائي أنّ المسموع في اسم المرّة من (حَجَّ): حِجَّة، بكسر الحاء، و لم يُسمع الفتح، وأجاز الفراء الفتح قياسًا على الكثير الوارد عن العرب من اسم المرة المفتوح الفاء، وهو أكثر من أن يُحصى [٤٤٨].

ومما يُؤكد لنا ذلك أنهم لم يلتفتوا إلى الشاذ والنادر، إذا ثَبَتَ - عندهم - أنه كذلك، وأنكروا ما خالف القياس، من ذلك:

ما حكاه أبو الجراح من قول العرب: (أرضٌ خامةٌ، وقد خامتْ تَخِيمُ خَيَمانًا)، فقال الفراء: لاأعرف ذلك أي (خَيمانًا)، وذلك أنّ القياس (خَوَمانًا)، فأنكر الفراء ما خالف القياس [٤٥٧].

ومنه ما نقله الفراء عن بعض العرب أنهم يفتحون ما قبل الآخر في اسم الفاعل من غير الثلاثي فيقولون في مُتَكَبِّر: مُتَكَبَّر، فقال: «وليس مما يُبنى عليه» منبهًا بذلك إلى شذوذه، حافظًا له دون أن يقيس عليه [٤٦٧].

ومنه أيضًا تنبيه الفراء أنّ من العرب من يكسر الميم من اسم الفاعل مما زاد على الثلاثي، فيقولون في الـمُسْتَمِع: الـمِسَّمِع، ثم قال: «وهي من المرفوض» [٤٦٧].

وأنكر الفراء أيضًا صياغة المبالغة مما زاد على الثلاثي [٤٧٣].

ومثل ذلك ما أشار إليه الكوفيون من أنّ بعض أسماء الآلة جاءت مخالفة للقياس، وهي ما جاء من مكسور العين مضمومَ الأول أو مكسورَه، فوقفوا على المسموع و لم يقيسوا عليه [٤٩٢] .



د- حفظ ما شَذَّ سماعًا واطرد قياسًا:

اتفق البصريون والكوفيون على ترك ذلك، فنبه الكوفيون مثلاً على أنّ العرب تقول: رجلٌ آلى، وامرأة عجزاء، والقياس: أَلْياء [٤٧٦]، وقول العرب: مُقْصًى ومَقْصُوٌّ، والقياس: أَقْصى، وقولهم: فَنْواء، والقياس: فَنَّاء [٤٧٧]. وغير ذلك.

هـ-الفصاحة مقياس القبول عند الفراء:

سمع الفراء (لُحًى وحُلًى) بالضم فلم يجز القياس عليهما، ثم أجاز من ذلك ما يُسمع من بدوي فصيح، دون تحديد لقلة أو كثرة [٥٥١].

و- اهتموا بتعليل ما خالف القياس:

من مظاهر حرص الكوفيين على اطراد القياس أنهم عللوا ما خالفه، فعللوا بالفَرق بين شَيْئين أو بابين لأمن اللبس، أو عللوا بالازدواج والمشاكلة، أو بالحمل على الضد، أو باللغات، أو بالخفة، وغيرها، ومن أمثلة ذلك:

نُقِلَ وُرُود بعض أسماء الزمان مخالفةً للقياس، فقد سُمِعَ منها على وزن: (مَفْعِل) بكسر العين، مما مضارعه مضموم العين نحو: المَطْلِع، والمَسْقِط، فوجه سيبويه ذلك بأنه لغة لتميم، ووجهه الفراء بأنّه لغة، أو أنّ الكسر جُعِل للفرق بين اسم الزمان والمكان وبين المصدر الميمي [٤٨٩].

ووردَ (عِجاف) جمعًا لـ (أَعْجَف) خلافًا للقياس؛ لأنّ القياس (فُعْل)، فعلل ابن المؤدب ذلك بأنه محمولٌ على ضده، وهو السَّمين إذ يُجمع على: سِمان [٥٥٥]. وكذلك نبه إلى أنّ العرب قد تجمع على (فَعْلى) ما ليس به زمانة أو ضرر حملاً له على ضده، كقولهم أَكْيَس وكَيْسى [٥٦٣].

ومن ذلك أنّ القياس في تصغير الاسم الثلاثي المؤنث بغير علامة أن تعود إليه التاء

حين التصغير، وجاءت بعض المؤنثات بدون عودة التاء، فعلل لها البصريون والكوفيون، فمن تعليل الكوفيين أنّ (الضُّحى) يصغر على: ضُحَيًّا، بدون تاء؛ لئلا يشبه تصغيره تصغير ضحوة، أي: لأمن اللبس [٥٩٥].

ومثل ذلك أنّ تصغير (عَلْيا) قياسًا: عُلَيٌّ، وأجاز الفراء: عُلَيِّيٌّ، للفرق بينه وبين تصغير (عُلْوِيَّة) [٦٠٤].

ومن ذلك أنهم منعوا تصغير الصفات تصغير الترخيم؛ لئلا تلتبس بتصغير الأعلام [٦١٧].

وقد أخذ البصريون والكوفيون من الخليل التعليل بالفرق في دَهْريّ ودُهْريّ [٦٣٩]. ومن ذلك ما نبه إليه ابن السكيت من أنّ النسبة إلى الأُفُق: أُفُقِيّ، وإلى الرجل القادم من الآفاق: أَفَقِيّ [٦٤٠].

علل البصريون والكوفيون لعدم قلب تاء التأنيث في (أخت، وبنت) هاءً في الوقف، ولكل علته [٧٣٢].

عللوا جميعًا لسقوط الواو من مضارع المثال بالخفة نحو: يعد ويزن، وإن اختلف مسلك كل في التعليل [٣٣٢].

ز- وقد اعتمد البصريون والكوفيون في قياسهم العام القياسَ الأصلي أو قياس العلة، وهو الذي توجد العلة معه في كل من المقيس والمقيس عليه. واستعملوا أيضًا قياس التمثيل الذي يكون فيه وجه الشبه واضحًا في المقيس والمقيس عليه.

وندر استعمالهم قياس الطرد أو القياس مع الفارق، وهو الذي تفقد فيه المناسبة في العلة بين المقيس والمقيس عليه، من ذلك:

- أُخِذَ على الفراء أنه قاس مع الفارق في تعليله لإبدال تاء (افْتَعَل) مع أحرف الإطباق وعدم إدغامها [٦٩٣].



- أجاز ثعلب وأبو بكر بن الأنباري إمالة الفتحة التي قبل هاء السكت، قياسًا على هاء التأنيث، ولكن أغلب العلماء يرون أنّ إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث من الأسباب الشاذة، ومن شرط المقيس عليه ألا يكون شاذًّا [٧٠٩]، ومع ذلك فإنّ بعض العلماء يرى أنّ أسباب الإمالة على درجة واحدة كأبي حيان، وبهذا ألتمس العذر لثعلب وأبي بكر.

- واستعمل ثعلب القياس مع الفارق في إجازته عدم حذف همزة الوصل حين تصغير المصادر المبدوءة بها [٦١٠].

- واستعملوا القياس على الشاذ عند غيرهم في تثنية الاسم المقصور إذا طال بحذف ألفه، وبحذف الحرفين الأخيرين من الممدود [٥١٣].

- وقاس الكسائي على النادر في نظر الفراء في مدّ المقصور من المصادر على (فِعِّيلى) [٤٥٧-٤٥٨].

- استعملوا القياس النظري في إجازتهم تثنية جُزْأي التركيب الإضافي، وفي إجازتهم تثنية المركب المزجي [٥١١].

ح- ثم استعملوا بعد ذلك جميعًا ضوابطَ وأصولاً تقارضوا التزامها ومخالفتها: فمثلاً كلهم راعى طرق ردّ الألفاظ إلى أصولها من تصغير، ونسب، وجمع، وتثنية، واشتقاق، وكثرة استعمال، وغيرها. وكلهم تمسك بالنظير، والحمل على الأكثر، وظهور الأصل ولو مرة واحدة، وكلهم يرى أنّ التصريف ميدانه الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة.

ثم نجدهم يخالفون أحيانًا هذه الأصول، فقد منع البصريون أنْ تكون السين مقتطعة من سوف محتجين بأنّ الأصل في كل حرف جاء لمعنًى ألا يدخله الحذف [١٠٤]، ثم تناسَوا هذا الأصل في (مذ ومنذ) فقالوا: إن مذ محذوفة من منذ [١٦٤].

وجميعهم يرى أنّ الأصل البساطة في الأدوات، ثم قد يقولون جميعًا بالتركيب إذا

وجد كل فريق دليلاً مقنعًا من وجهة نظره، وإن غلب التركيب على الكوفيين، فقد اتفقوا على تركيب (لولا)، وقال الكوفيون بتركُّب: (إلا ، وكأنّ ، ولكن)، وذهبوا إلى بساطة (لعل)، في حين قال البصريون ببساطة (إلا ، ولكنّ) وتركيب (لعل).

وفي حين تمسك الكوفيون بـ(ظهور الأصل) في مسألة فعل الأمر [٢٦٢] وجدناهم يتخلون عن هذا (ظهور الأصل ولو مرة واحدة) في موضعٍ آخر، فقد رُدَّ على الفراء بأنّ الأصل المزعوم لـ (أَوَّل)، وهو: أوأل، لم يُسمع [٢٩٤]. ونجدهم يطالبون البصريين بأصل بعض الأفعال المبنية للمجهول التي لم ينطق لها بمبني للمعلوم [٢٧٢]. واعترض الفراء في (كينونة) بعدم ظهور الأصل [٣٥٠].

وفي حين ذهب الفراء إلى أنّ أسطوانة على وزن: (أُفْعُوالة) ونص على أنه لا نظير لها، نجده يأخذُ على الأخفش الذي ذهب إلى أنها (فُعْلُوانة) أنه لا نظير لها [٣١٣-٣١٤].

وكلهم علل بالتوهم والتشبيه، فقد تابع ثعلب الخليل في أنّ ميم (مكان) مشبهة بالأصلية [٣٠٦]، والكسائي في (أشياء) [٣٨١].

ط- للفراء عبارات تدل على تذوقه الخاص للقياس:

فيصف الأقيس بالجودة مثلاً [٥٣٩].، ويقول عما خالف القياس مثلاً: «ولا أشتهيه» [٤٧٧، ٥٠٥].

٣- لم يَسْلَم الفريقان من الجدل، والتكلف في التأويل والتخريج على الشذوذ والندرة، وإن غلب ذلك على البصريين، ففي مسألة أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر نحا الفريقان نحو الجدل الصِّرْف الذي لا يمكن أنْ يحسم القضية، وتكلف الكوفيون في (لعل) التأويل والتخريج على الشذوذ، وتكلف الفراء في (لهنك)، وفي (اللهم)، وتكلف الكوفيون كذلك في تركيب (هلم) كثيرًا من التقديرات.



مما سبق نلحظ تقارُبًا شديدًا بين الكوفيين والبصريين في منهج الدرس الصرفي وذلك يعود إلى أمرين:

الأمر الأول: أنّ كثيرًا من أساتذة الكوفيين والبصريين صدروا عن الخليل، إضافة إلى تأثُّر الكوفيين بأعلام البصريين، ومن أمثلة ذلك:

- وافق الفراء الخليل وجمهور البصريين في أنّ التركيب في الأدوات يحدث معنًى جديدًا لم يكن قبل التركيب [٩٨] خلافًا لما نقل عنه ونسب إليه.
- وافقوا الخليل والبصريين في تركيب (كأنّ).
- وافق الفراء الخليل في تركيب (مهما) لفظًا، وفي تركيب (ليس).
- ويظهر أنّ مذهب الفراء في (ويْ) مشتق من رأي الخليل.
- تابع الفراء الخليل وسيبويه في (مدينة)، وفي معين.
- وافق ثعلب الخليل في زيادة ميم (مكان)، على تشبيه الميم الزائدة بالأصلية.

الأمر الثاني: أنّ الأصول العامة التي بنى عليها الصرفيون من البصريين والكوفيين واحدة هي السماع والقياس، وما يتعلق بهما من تعليل.

وبدا لي أنّ الخلاف بين الفريقين يسيرٌ جدًا، يدفعنا إلى القول أنه ليس ثَمَّةَ حدودٌ فاصلةٌ بينهما تجعلنا نقسمهم إلى مدرستين.

ثانيًا: أنّ منهجَ الكوفيين قد اتَّصف بالشُّمول والعُموم:

نظر الكوفيون إلى المتشابهات، وضموا النظائر إلى بعضها، ولاحظوا ما يربط بينها

من علاقات قد تؤثر في الحكم، ظهر ذلك في أمرين:

أحدهما: الضمائر وأسماء الإشارة والموصول، وغيرها:

بينما نظر البصريون نظرة شاملة إلى ضمائر الرفع المنفصلة، فعدُّوا الهمزة والنون (أن) أصل صيغة الضمير في كل ضمائر الرفع المتصلة، نظر الكوفيون نظرة أشمل من ذلك وأوسع، فجعلوا ضمائر الرفع المتصلة هي نفسها ضمائر الرفع المنفصلة، وكذلك ضمائر النصب المتصلة والمنفصلة، واستحسن مذهبهم هذا بعض السالفين، والمحدثين، وأيدته الدراسة المقارنة، وهو مذهب فيه تقليل للأصول.

ومن ذلك ذهاب الكوفيين إلى أنّ الذال وحدها هي الاسم في الإشارة والموصول خلافًا للبصريين، والدراسات المقارنة أيدت الكوفيين.

ورأى بعضهم أنّ (أمسِ) الظرف، منقول من فعل الأمر: أَمْسِ يا فَتى بخير [١٦٢]. وينظر من ذلك: [١٦٥].

وذهب بعضهم إلى أنّ أصل (وَيْكَأَنّ) و(ويل) واحد هو: وَيْ.

ولاحظ الكوفيون التوافق بين صورة الأمر وصورة المضارع، وما يحدث لهما من تغييرات متشابهة، فحكموا عليهما بحكم واحد وجعلوا الأمر فرع المضارع.

وينظر: [٢٦٦].

- الفراء يحمل جمع صيغة على أخرى إذا تقاربتا في المعنى [٥٧٢].

والآخر: طَرد أبنية المعتل على قواعد أبنية الصحيح:

وهم بذلك ينكرون ما تمسك به البصريون وهو أنّ للمعتل أبنية ليست للصحيح،

ومن أمثلة ذلك:

- جعل الفراء (فُعَّل) جمعًا لـ (فاعل) الصحيح والمعتل اللام [٥٦٠]، خلافًا للبصريين الذين يخصُّون (فُعَلَة) بالمعتل، و(فُعَّل) بالصحيح.

- ذهب البصريون إلى أنّ (كَيْنونة) ونحوها على وزن (فَيْعَلُولَة) هو وزنٌ خاصٌّ للمعتل، ولا يوجد في الصحيح، ورفض الكوفيون ذلك، وذهبوا إلى أنه (فَعْلُولة) للصحيح والمعتل [٣٤٩-٣٥٥].

- ومثل ذلك قالوا في سيد ونحوه [٣٨٧-٣٨٩].

ولكن يبدو لي أنّ جهود الكوفيين هذه لم تصل إلى حد إلغاء أصل البصريين: للمعتل أبنية ليست للصحيح.

ثالثًا: أنّ القواعد التي أصلها الكوفيون واستقلوا بها قليلة جدًا، نحو:

١- لا تزيد أحرف البنية الأصول على ثلاثة، وقد نتج عن هذا:

أ) إلغاء الإلحاق بالمجرد.

ب) عدم تقييد حروف الزيادة بمجموعة (سألتمونيها).

٢- لايستقل المعتل بأبنية ليست في الصحيح.

٣- أجازوا مجيء التصغير للتعظيم.

وكان لذلك أثر في بعض المسائل الخلافية التي حَكّم كل فريق فيها أصلَه وقاعدته، يظهر ذلك في نحو: (غِرْقِئ)، و(مؤق)، و(زيزاء)، و(صمحمح)، و(قُم)، و(مَرْضُو ومَرْضِيّ)، والحذف من الخماسي المجرد على مذهب البصريين. وقد يكون من ذلك تصغير أسماء الأيام والشهور إذا خرجناه على التعظيم.



رابعًا: أنّ المنهجَ الوصفيَّ هو الغالب على دراسة الكوفيين للصرف:

ولا أدَلَّ على ذلك من وضع مؤلفاتهم التي غلب عليها نقل لغات العرب، والتوقف عندها في الغالب دون تفسير أو تعليل، ومثال ذلك:

قول الكسائي: «سمعت غير قبيلة يقولون: أيس يايَسُ، بغير همز» وقوله: «لم أسمع أحدًا يثقل الدم»، وقوله: «ولم نسمعهم قالوا رعّادة»، وقوله: «ولم أسمع ينمو بالواو إلا من أخوين من بني سُليم، ثم سألتُ عنه جماعةً من بني سُلَيْم فلم يعرفوه بالواو» ومن أقواله: «اجتمعت العرب على كذا...» [٥٤-٥٥]. كل هذا وأمثاله كثير يورده الكسائي دون تعليل أو تفسير.

وقال الفراء: «وزعم لي الرؤاسي - وكان ثقة مأمونًا - أنه سمع واحدها: إبالة، لا ياء فيها» هكذا روى الرؤاسي ما سمع دون تفسير أو توجيه وتعليل [٥٥].

وبهذا المنهج كان الكوفيون أقربَ إلى الواقع اللغوي، وظهر ذلك في مراعاتهم اللفظ والمعنى [١٠٤، ١١٥، ٥٧٣]، واعتدادهم بالسياق والقرينة في تصغير التعظيم [٥٨٢]، ومراعاة كثرة الاستعمال [١٠٤، ١١٢، ١٢٣، ١٢٦]، ومراعاة اللغات [١٠٥، ١٦٥]، وأنهم أصحاب حس لغوي مرهف [١١٧، ١٥٥].

ويرى بعض المحدثين - مع رفضه لمذهب الكوفيين والبصريين - أنّ مذهب الكوفيين في أصل الاشتقاق أقرب إلى الواقع اللغوي [٢٥٥].

وكانوا أحيانًا أكثر استقصاء واستقراء من البصريين، ظهر ذلك في مسألة سقوط التاء من الوصف المؤنث المشتق.

خامساً: أنهم مالوا إلى زيادة المصطلحات، والدلالات:

زاد الكوفيون بعض المصطلحات وعمموا دلالة أُخَر، وانفرد ابن المؤدب بكثير من المصطلحات، ولكن لم يكن لها أثر في الدراسات الصرفية بعده [ينظر مبحث المصطلحات في التمهيد، ومبحث الجمع في الباب الثاني].

سادسًا: أنهم مالوا إلى التركيب في الأدوات:

مال الكوفيون إلى تركيب الأدوات أكثر من البصريين الذين جنحوا نحو البساطة، وقد أظهر الجدول ذلك ص [١٩٩].

* * *

أهم النتائج الأخرى:

١- أجاز الكوفيون إبدال النون والميم من الألف، والمشهور عكسه [٩٧، ١٥٥، ١٩٨].

٢- تأثّر الكوفيون بالأخفش وتأثر بهم، وأثّروا في علماء القرن الرابع: أبي علي، ابن جني، ابن فارس، الزجاج وغيرهم [٣٤٥].

٣- أيّدت الدراسات اللغوية الحديثة المقارنة كثيرًا من مذاهب الكوفيين، وخاصة في تركيب الأدوات، ويَبقى أمرُ توافقِ الدراسات المحدثةِ والمقارنةِ مع آراء الكوفيين سِرًّا يُطْلَبُ كَشْفُهُ، ولُغزًا يُنْشَدُ حَلُّهُ، ولكنَّه أمرٌ يدعو إلى احترام آراء الكوفيين، وأنّ مخالفتهم للبصريين لم تكن لمجرد المخالفة للاستقلال بمذهب أو مدرسة كما يذهبُ بعض المعاصرين.

٤- الفراء موافق للجمهور في أنّ تركيب الأودات يحدث معنًى لم يكن قبل التركيب، بخلاف ما نسب إليه من أنه مخالفٌ للجمهور في ذلك.



٥- اتفق الكوفيون والبصريون على أنّ أقلّ الأحرف الأصول في بنية الكلمة ثلاثة.

٦- اختلف الكوفيون والبصريون في أكثر الأحرف الأصول في البنية، ففي حين تصل عند البصريين إلى خمسة أحرف أصول، قصرَها الكوفيون على ثلاثة.

٧- نقض الكوفيون مذهبهم في أكثر الأحرف الأصول حين أثبتوا - موافقين الأخفش - (فُعْلَل) بناءً سادسًا في الرباعي المجرد، وأنكره بعض البصريين وبعضٌ منهم تأوله.

٨- وهِم أبو بكر بن الأنباري حين نسب إلى البصريين القول بأنّ (حَبَّ) لم يُستعمل إلا مجردًا.

٩- المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه عند الكوفيين، وذهب البصريون إلى عكس ذلك.

١٠- ذهب الكوفيون إلى أنّ الأمر مقتطع من المضارع وفرعٌ عليه، وذهب البصريون إلى أنّ الأمر صيغة مرتجلة له.

١١- يلتمس الفراء في توجيهاته الأليق بالعربية والقرآن الكريم [٤٥٥].

١٢- لعل الفراء أول من تحدث عن قياسية المصدر الصناعي ونبه إلى بعض صيغه القياسية.

١٣- انفرد الفراء بالحديث عن تصغير المنسوب بالألف، وذلك بجواز حذفها، ولعله انفرد أيضًا بالإشارة إلى جواز إدغام بعض الأحرف المقطعة، وبإجازته إمالة ألف (لكن)، وانفرد ثعلب بإجازته تصغير المصادر المبدوءة بهمزة وصل بإبقاء الهمزة، وانفرد القاسم الأنباري في التنبيه إلى التفريق في بعض المصادر بين الآدميين وغيرهم، وانفرد ابن المؤدب في التنبيه إلى التفريق بين الآدميين وغيرهم في بعض أبنية الصفة المشبهة.

١٤- نبَّه الكوفيون على الفروق الدقيقة التي تغير دلالة الصيغ، كاسمي الزمان والمكان والآلة.

١٥- أجاز الفراء الجمع بين العوض والمعوض في نحو: اثْنَيْنِيّ [٦٣٩].



١٦- الفراء لم يخالف القياس ولا السماع في مسألة (لآء)، خلافًا لما نسب إليه علي بن حمزة البصري [٦٤٠].

١٧- نقل السيرافي وابن جني عن الفراء أنه يجيز التقاء الساكنين، وقيَّدَ ابن المؤدب ذلك بشرط أن تكون الحركة في أول الساكنين منوية، وهو ما سَمَّاه (متحرك الخلقة). وعلى ضوء ما ورَدَ من قراءات في ذلك فإني أُقَدِّم اقتراحًا إلى المجامع اللغوية لإعادة النظر في قاعدة (لا يلتقي ساكنان).

١٨- قد يتفق الكوفيون والبصريون في الحكم ويختلفون في التعليل [٧٣٤]، وقد يتفقون في الحكم والتعليل، ويختلفون في مسلك التعليل وطريقته [٧٣٣].

١٩- ظهر لي أنّ الفراء عمدةُ الكوفيين في أغلب المسائل، ولقد أحسن الشاطبي إذ قال فيه: الفراء في الكوفة كسيبويه في البصرة.

هذه هي أبرز معالم منهج الكوفيين في الصرف، وأهم نتائج البحث. إنْ وفقت فمن الله، وإن كان غير ذلك فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله العظيم وبحمده، وأتوب إليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *